وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945 - 1954

مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد :
الطالب قريشي محمد

إشراف :
الدكتور / بن سلطان عمار

السنة الدراسية 2001 - 2002

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى
1945 - 1954

مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد :
الطالب قريشي محمد

إشراف :
الدكتور / بن سلطان عمار

لجنة المناقشة

د/ .... رئيسا
د/ .... مقررا
د/ .... عضوا
د/ .... عضوا
د/ .... عضوا

السنة الدراسية 2001 - 2002

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من دفعاني إلى طلب العلم و الدفاع عن الفضيلة، إلى أبي و أمي أطال الله في عمرهما.

كما أتقدم بإهداء هذا البحث إلى أستاذي المشرف الدكتور عمار بن سلطان على ما قدمه لي من توجيهات و نصائح ، إلى أستاذي الدكتور بوعزة بوضرساية على كل مساعداته لي خلال مشواري الدراسي و المهني،و إلى الدكتورة يحياوي مسعودة على تشجيعاتها لي خلال مشوار البحث عن الحقيقة التاريخية، و إلى الأستاذة زهرة زكية على قدمته لي من نصائح و تشجيعات خلال فترة الدراسات العليا.

و إلى روح هؤلاء :

محمد عيادي ، عزالدين صايج، عزالدين بلعزوز،الدكتور عمار هلال، رشيد عمور، بن حمودة الهادي، بلعزوز عبد الخليل و زوج أختي محمد .

و إلى كل شهداء الواجب الوطني و زملائي في المهنة.

إهداء خاص

إلى من منحتني الأمن و الأمان ، و وهبتني الثقة و الإطمئنان، إلى فايزة.

إلى الصغيرتين هانية و أنفال ،و إلى أخي وليد.

فهرس المواضيع

خطة البحث

المقدمـــــــــــــــــة

- المقدمة:

يعتبر بعض المؤرخين الفرنسيين أن الحملة الفرنسية على الجزائر، كانت صدفة ودون مخططات سابقة، فيما إعتبرها البعض الآخر، حملةً لرد الإعتبار لكرامة فرنسا المهانة ، بعد حادثة المروحة الشهيرة ، التي وقعت يوم عيد الفطر ، الذي وافق 27 أفريل 1827، وربطوها مباشرة بحادثة إطلاق النار من طرف المدافع الجزائرية ، على السفينة الفرنسية "لابروفانس"، التي كانت تُقلُ الوفد الفرنسي المفاوض ، و إعتبروها القطرة التي أفاضت الكأس.

إن الحقيقة التاريخية هي غير ذلك تماما، إذ أن هذه الحملة كانت وفق مخططات سابقة، قادها جواسيس فرنسا الذين أرسلوا الى الجزائر لتقصي الوضع ، وترتيب الأمور لدخول القوات الفرنسية الى الجزائر، و تحقيق هدفها المتمثل في تحطيم "دار الجهاد"، كما يجب أن نذكر هنا، أن الوضع الجيو - سياسي، وصراع القوى العظمى الصاعدة على المجال الحيوي، قد تحكما كثيرا في هذه الحملة.

و بسرعة فائقة، قامت فرنسا بفرض حصار بحري على السواحل الجزائرية، إستمر ثلاث سنوات كاملة، مستغلة في ذلك تحطم أغلب القطع البحرية للأسطول الجزائري، في جزر البحر الأيوني، في معركة "نافارين" الشهيرة عام 1827. وقد كان هذا الحصار في آخر المطاف ناجحا، بحيث دعمته حملة عسكرية فرنسية، إنطلقت من الموانئ الجنوبية الفرنسية ، باتجاه الجزائر في ماي 1830، لتصل إلى ميناء "سيدي فرج"، يوم 14 جوان 1830، أين وجدت جيشا متذبذبا يقوده عسكري بسيط، هو "ابراهيم آغا" ، صهر "الداي حسين" حاكم الجزائر أنذاك.

و المؤكد تاريخيا، أن الحملة العسكرية الفرنسية التي حققت حلم ملوك فرنسا في تحطيم القوة الحربية الجزائرية ، كانت أيضا فرصة للسلطة التنفيذية بباريس ، للتخلص من مطالب الثوار الذين ثاروا ضد الملك "شارل العاشر"، ملك فرنسا أنذاك ، في صيف 1830 . و إغتنمت الإدارة الفرنسية هذا الوضع - إحتلال الجزائر -، لتحويل بعض من سكانها غير المرغوب فيهم إلى الجزائر، و وضعهم على سدة الحكم بها، خاصة و أنها كانت مقتنعة بأن الإستعمار الناجح للشعوب، لا يكون إلا بواسطة سياسة الإستيطان و تعمير البلاد المحتلة بجزء من شعبها.

وإنطلاقا من هذه الفكرة، شرعت فرنسا في تطبيق سياسة الإستيطان بطريقة محكمة، حيث صادرت الأراضي الفلاحية الخصبة، و طردت الفلاحين الجزائريين منها، لتمنحها لجماهيرها النازحة نحو الجزائر، كما قامت الإدارة الإستعمارية بإنشاء بعض القرى الإستيطانية لفائدتهم. وشجعت هذه السياسة، سكان فرنسا المترددين في الإلتحاق بالجزائر، و بعض سكان دول أوربا على النزوح نحوها، والأمل يحذوهم في تكوين ثروة طائلة، إستحال عليهم تحقيقها بأوربا.

و كنتيجة لسياسة الإستيطان، شهدت الجزائر تدفقا متواصلا لقوميات و أجناس أوربية، تختلف في طرق فكرها و عقائدها، و منها تشكل مجتمعا أوربيا لا يؤمن إلا بالدفاع عن مصالحه، الشيء الذي أدى به إلى الإصطدام بالمجتمع الجزائري، رغم عدم تكافؤ موازين القوى و السلطة بينهما. و يمثل هذا الصراع بين المجتمعين، إصطداما حقيقيا بين الحضارة الغربية المسيحية، التي تؤمن بالمادة فكرا و أسلوبا في الحياة، و بين الحضارة الشرقية الإسلامية، التي تدعو إلى تمجيد المثل العليا الروحية.

وعندما نجحت فرنسا في إجهاض كل محاولات المقاومة الشعبية الجزائرية، إتجه الجزائريون إلى المقاومة السياسية، وفقا لمتطلبات العصر أنذاك، بعد ظهور بعض الجمعيات السياسية التي تناقضت في مطالبها، و إختلفت في أساليب طرحها، فمنها من دعا صراحة

إلى الإستقلال الوطني، ومنها من طالب بالإدماج، وبعضها إتخذ هدفا إصلاحيا لبرنامجه، والبعض الأخر تاه في دوامة التيار الشيوعي والأممية الإشتراكية، التي كانت أنذاك تستقطب آلاف المقهورين في الأرض. و هذا الإختلاف، في الرأي والمنهج والتفكير، أحدث تحولات عميقة على جميع المستويات، وأسرع في إستقبال ميلاد التيار الإستقلالي الوطني، الذي قاده "حزب نجم شمال إفريقيا"، زيادة على تطور النضج السياسي والحس القومي لدى زعماء الحركة الوطنية الجزائرية.

- **أهمية الموضوع** :

يتناول هذا الموضوع "الأوضاع الإجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى إندلاع الثورة التحريرية الكبرى "1945-1954"، وهو ذو أهمية خاصة بإعتباره يزيح الغبار عن كثير من الأحداث التارخية الحاسمة، التي عرفها المجتمع الجزائري خلال المرحلة المدروسة، و يصور التجريح الإجتماعي الخطير، الذي تعرض له الشعب الجزائري من طرف المجتمع الأوربي بالجزائر. كما يصور هذا البحث الوضع الإجتماعي المزري ، الذي مر به الجزائريون خلال العشرية الأخيرة التي سبقت الثورة، فهذه المرحلة التي عرفت تحولات سياسية كبيرة، و صراعات حزبية خطيرة، وصلت إلى قمتها مع أزمة "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية"، لتفرز نتائج هامة على مستوى تطور الفكر السياسي للحركة الوطنية، و على ظهور بوادر الكفاح المسلح، لأننا أعتبرت فترة "المخاض العسيرة" التي أنجبت الثورة الكبرى، عرفت في نفس الوقت، تحولات إجتماعية أثرت كثيرا على بنية المجتمع الجزائري، و أحدثت تغييرا مهما في العلاقات الإجتماعية التي كانت تحكم التعامل اليومي بين الجزائريين و المستوطنين.

و يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة المجتمع الجزائري خلال الفترة المدروسة، و يوضح سمات السياسة الإجتماعية الفرنسية التي طبقت بالجزائر، مع التركيز على إبراز المشاكل الجوهرية للشعب الجزائري و التجريح الإجتماعي الذي تعرض له، زيادة على شرح طبيعة العلاقات الإجتماعية التي تحكمت في هذا المجتمع ، من خلال تحليل ملامح و

سمات التركيبة الإجتماعية و تحركها، لإثبات مدى مساهمة هذه العوامــل في التعجيــل بتفجير الثورة التحريرية ، و ليس المراد من خلال هذا ، أن نكسب الثورة الجزائرية طابعا ماديا، أو القول بأنها قامت بسبب الجوع و الحيف و الحرمان، لأنها أكبر من هذا كله.

إن التوصل إلى إبراز معاناة الشعب الجزائري، و تحليل الأوضــاع الإجتماعيــة في الفترة المدروسة، أو ما اصطلحنا على تسميته "بالموت الإجتماعي المتقطــع"، لا يمكــن شرحه إلا بدراسة شاملة لكل الجوانب التي ميزت المجتمع الجزائري، الذي تحمل عــبء التحول نحو المواجهة المباشرة مع إدارة الإحتلال.

- **أسباب اختيار البحث**:

تعود أسباب إختيار هذا الموضوع، إلى عدة عوامل متداخلة فيما بينها، و أول هذه الأسباب هي ميولاتنا الشخصية إلى مثل هذه المواضيع، خاصة وأن فكرة هذا البحث، قد راودتنا منذ مرحلة الدراسات العليا، وذلك لما لمثل هذه الجوانب من تأثير في تثبيت ودعم أية أمة، خاصة وأن التحولات الإجتماعية التي عرفتها الجزائر خلال الفتــرة المدروســة، ساهمت بقسط وافر في إعادة تركيب البنية الإجتماعية، و في ترتيب العلاقــات داخــل المجتمع الجزائري، وفي نفس الوقت أوجدت طابعا خاصا في التعامل بين أفــراد الــشعب الجزائري.

كما أن التقصير الملاحظ خلال دراستنا لهذا الموضوع، مــن طــرف المــؤرخين الجزائريين في معالجة المواضيع الإجتماعية، دفعنا إلى البحث فيها لسد الفراغ الذي تركــه رواد المدرسة التاريخية الجزائرية، الذين إهتموا خاصة بالبحث في المواضــيع الــسياسية، العسكرية والإقتصادية، أو تلك المتعلقة بالجوانب الثقافية والدينية، رغم أن هنــاك مــن المؤرخين من أشار إلى مثل هذه المواضيع في بعض أطروحاتهم.

ونلاحظ أيضا أن المؤرخين الجزائريين قد تركوا المجال فارغا أمام المؤرخين الفرنسيين، وخاصة الذين يؤرخون لفرنسا، أو الذين يعرفون عادة بكتاب السلطة أو الإدارة، فكانت لهم الفرصة لدراسة هذه المواضيع، ومواضيع أخرى، حسب وجهة نظرهم وميولاتهم، بحيث إستغل البعض منهم هذه الفرصة، وقام بتأليف كتب أرخت لفرنسا بذاتية لا مثيل لها، حيث ظهرت العاطفة إتجاه الوطن الأم صريحة ومباشرة. وذهب بعض هؤلاء، حتى إلى تزييف الحقائق، وخلق الأساطير حول مهمة فرنسا في الجزائر، حيث مجدوا أعمالها في كل دول شمال إفريقيا التي أخضعتها لسيطرتها، فكان من واجبنا الرد عليهم، بمواضيع علمية دقيقة، تتميز بالوضوح في معالمها، والموضوعية في تحليلاتها، ومصحوبة بالحجج والبراهين، حتى يكون العمل متكاملا في كل جوانبه، ويوصل القارئ إلى معرفة الحقيقة التاريخية مهما كانت صورتها.

ونشير هنا أننا زدنا إصرارا في مواصلة البحث في هذا الموضوع، بعد مطالعتنا، في إطار المطالعة الشخصية، لكتاب بعنوان "الجزائر بدون فرنسا" لمؤلفه بوعلام باشاغا، الذي لم يخجل في هذا الكتاب أن يذكر بأن الجزائر دون فرنسا لا تساوي شيئا، وتوصل إلى نتيجة غريبة، غرابة ما عرف به هو شخصيا، حيث إعتبر أن خروج فرنسا من الجزائر، يعد كارثة كبرى للشعب الجزائري، وأن فرنسا هي صاحبة الفضل الكبير في تطوير، بناء، تحضير، تعليم، وإرشاد الجزائر وشعبها.

الإشكالية :

كانت الثورة الجزائرية خاتمة جهود الشعب الجزائري طيلة 124 عاما من الإحتلال، وساهمت عوامل أخرى في تفجيرها، كانت كلها متداخلة فيما بينها و مكملة لبعضها البعض، فلا يمكن فصل السبب السياسي عن السبب الديني، مثلما لا نستطيع إبعاد السبب الثقافي عن السبب الإقتصادي. فما هو موقع العامل الإجتماعي من بين هذه العوامل في

التعجيل بتفجير الثورة ؟ و هل فعلا كان لهذا العامل دورا في تفجيرها ؟ و ما علاقة هذا العامل بالوطنية، القومية، الدين واللغة في تحضير الأرضية المناسبة لإعلان الثورة ؟ و كيف ساهمت الأحوال الديمغرافية، المشاكل الإجتماعية و الهجرة الداخلية و الخارجية، في تحضير الساحة السياسية لإعلان الكفاح المسلح ؟

الفرضية :

لا يمكن نفي مساهمة العوامل الإجتماعية في التعجيل بقيام الثورة التحريرية الكبرى نفيا كليا، إذ أن هذه العوامل، ترتبط إرتباطا وثيقا بالعوامل السياسية، الدينية، الإقتصادية و الثقافية، التي تداخلت كلها فيما بينها، حيث لا يمكن نفي أي عامل من هذه العوامل في تفجير الثورة، لترابطها و تداخلها فيما بينها.

- **الإطار المكاني والزماني للبحث**:

لم نركز في هذا البحث على جهة أو إقليم أو منطقة معينة من القطر الجزائري، وإنما كان الإطار المكاني للبحث، مركزا على كل القطر الجزائري، وذلك لإظهـار التجـريح الإجتماعي الذي تعرض له الشعب الجزائري برمته، فليست هناك منطقة بالبلاد الجزائرية سلمت من هذا التجريح، رغم أن البحث لم يتعرض إلى كل مناطق القطر الجزائري على حدى، لأن هذا يتطلب مجلدات عديدة، ولم يكن هناك إختيار محدد، ولكن تم التطرق إلى الجهات الأربع المشكلة للجزائر، من الشرق إلى الوسط ثم الغرب، مع ذكر مناطق الجنوب الجزائري. أما الإطار الزماني لهذا البحث، فقد حصرناه بين سنة 1945، التي تعتبر نقطـة تحول هامة في مسار الحركة الوطنية، وتصادف حوادث الثامن ماي 1945، التي غـيرت نظرة بعض قادة الأحزاب الوطنية ، في منطق تعاملهم مع الإدارة الفرنسية، بعـد تحطـم جدار الثقة الذي كان مبنيا بين بعض الأحزاب الوطنية والإدارة الإستعمارية، كما أبرزت

تلاحم الشعب الجزائري، إضافة إلى أن هذا التاريخ يمثل، من جهة أخرى، نهاية الحرب العالمية الثانية، وتغير موازين القوى في العالم، حيث ظهرت التكتلات العسكرية والسياسية، وإنطلقت الحرب الباردة وتأسست الأمم المتحدة، وبدأت حركات التحرر في العالم الثالث تأخذ منعرجا آخر، وبين سنة 1954، تاريخ إندلاع الثورة التحريرية الكبرى، التي أدخلت كل الشعب الجزائري في ثورة إستمرت سبع سنوات ونصف، أنجبت الإستقلال.

- **المنهج المعتمد** في **البحث**:

تم الإعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بإعتبار أن البحث المقدم يمثل لوحة إحصائية، ورسم صوري يشمل الأوضاع الإجتماعية العامة للشعب الجزائري، كما إعتمدنا منهجا تحليليا، يعتمد تارة على المقارنة، وتارة أخرى على النقد و التقييم للسياسة الإستعمارية بالجزائر.

وقد حاولنا قدر الإمكان الإعتماد على المنهج التاريخي، للوصول إلى الحقيقة التاريخية بكل موضوعية، حتى لا نتيه في دوامة الذاتية والإنحياز إلى جانب على حساب جانب آخر، و إعتمدنا على وصف الحدث، ثم تحليله وشرحه، مع تحديد عوامله، أسبابه، نتائجه، و ذكر الشخصيات الفاعلة فيه والمتفاعلة معه، بإدراج مقارنة بين الأحداث من حين لأخر، للإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية.

ومع الإرشادات والتوجيهات التي زودنا بها الأستاذ المشرف الدكتور/عمار بن سلطان، فقد تم الإعتماد على المنهج العلمي، الذي يعتمد على التحري الدقيق ، قصد الإلمام بكل الحوادث الإجتماعية الهامة، التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المدروسة، للوصول إلى النتيجة التاريخية، التي إعتبرها البعض حتمية تاريخية فرضت نفسها على

المجتمع الجزائري، فيما إعتبرناها حتمية شخصية، فرضها أشخاص كانوا يسيطرون على سدة الحكم في فرنسا والجزائر نفسها، كما أن الهدف من الإعتماد على هذا المنهج - المنهج العلمي الوصفي المبني على التحليل والمقارنة -، هو إعادة النظر في كثير من الحقائق التاريخية المزيفة والمفاهيم الخاطئة، التي أسست من طرف رجال ومؤرخي الإدارة الإستعمارية نفسها.

- **خطة الرسالة**:

قسم البحث إلى أربعة فصول، مقدمة وخاتمة، إضافة إلى ملاحق له. وتناولت المقدمة أهمية هذا الموضوع و أسباب إختياره، مع طرح الإشكالية و الفرضية، و تحديد الإطار الزماني والمكاني للبحث، ثم إنتقلنا إلى تحليل المنهج المتبع للإجابة عن الإشكالية المطروحة للنقاش، فخطة البحث ثم المصادر و المراجع التي إعتمدنا عليها خلال هذه الدراسة، و أخيرا تعرضنا إلى المشاكل والصعوبات التي واجهتنا طيلة فترة البحث مع ذكر آفاقه و تطلعاته.

وقد تناول الفصل الأول "الأحوال الديمغرافية في الجزائر من سنة 1945 إلى سنة 1954"، وفيه تعرضنا إلى العناصر المشكلة للمجتمع الجزائري من أوربيين وجزائريين ونسب الزيادة الطبيعية لدى الطائفتين من السكان، مع ذكر الأجناس المكونة للمجتمع الأوربي بالجزائر، وتاريخ هجرتهم نحو الجزائر التي مرت بمراحل، قبل التشكيل النهائي لذلك المجتمع الخليط، ثم تعرضنا إلى نسب المواليد والوفيات، وتطور الكم الديمغرافي لدى المجتمعين، زيادة على تسليط الضوء على المستوى المعيشي لسكان الجزائر، سواء الأوربيين منهم أو الجزائريين ، ثم ختمنا الفصل بلمحة عامة عن نظرة المستوطنين والكولون إلىسكان الجزائر ، وتعاملهم العنصري إتجاههم، من خلال شهادات وحقائق تاريخية، حتى من طرف المعمرين أنفسهم، لنقول "وشهد شاهد من أهلها".

أما الفصل الثاني الذي إخترنا له عنوان "المشاكل الإجتماعية للشعب الجزائـري"، فقد ركزنا فيه على شرح المشاكل الجوهرية التي كان يعاني منها المجتمع الجزائري برمتـه والمتمثلة أساسا في "مشكل البطالة، التي شرحنا فيها ظروف العمل العامة الـتي كـان يعيشها العامل الجزائري، أو العاملة الجزائرية، ثم أزمة السكن التي مست الجزائريون دون الأوربيين، مع التطرق أيضا إلى تدهور الوضع الصحي و المنشأت الـصحية، و ختمنـا الفصل بمشكلة التعليم ، و التي كانت بحق مشكلة كل أجيال الجزائر"، وفي هذا الفـصل أبرزنا مدى عمق الأزمة التي كانت تضرب السكان الجزائريين دون غيرهم من الأوربيين، مع ذكر حقائق تاريخية وبراهين دامغة، على عمق هذه الأزمـات، ومعانـاة الجمهـور الجزائري أمامها.

في حين إخترنا للفصل الثالث عنوان "الهجرة الداخلية وظاهرة التحضر الجديـدة"، وفي هذا الفصل ذكرنا أسباب إنتقال أغلب المجتمع الريفي إلى المـدن، بكـل سـلبياته وإيجابياته، ونتائج هذا الإنتقال على الوضع العام بالجزائر، مع الإشارة إلى الوضع المـادي والإجتماعي للوافدين الجدد إلى المدن الكبرى، ومدى تأثيرهم وتأثرهم بظاهرة التحـضر الجديدة عليهم، والتي وجدوها حينما حلوا بالمدن الكـبرى، مـن خـلال معاشـرتم للأوربيين، حتى وإن كانت هذه المعاشرة مرفوضة من طرف الكولون، ومن خلال هـذا الفصل، تطرقنا إلى ظروف إقتحـام هـؤلاء المهاجـريـن لـمـيـدان الحركـة الوطنية السياسية، ومدى مساهمتهم فيها ، سواء تعلق الأمر بالرجل أو بالمرأة الجزائرية، ثم الإلتحاق من بعد، بركب الثورة التحريرية الكبرى.

وجاء الفصل الرابع تحت عنوان "الهجرة الجزائرية إلى الخـارج، ودور المهـاجرين الجزائريين في الكفاح السياسي"، وهنا تم إختيار فرنسا كمثال لهذه الهجـرة لإعتبـارات ذكرناها في المتن، وفي هذا الفصل، قدمنا أرقاما وإحصائيات عن عدد المهاجرين، بعد أن شرحنا أسباب هذه الظاهرة، ثم تعرضنا إلى أكثر المناطق عرضة لهذه الظاهرة مع توضـيح أسبابها ، ومن خلال ذلك تطرقنا إلى الوضع المادي والإجتماعي للمهاجرين الجزائريين ،

والمشاكل التي إعترضتهم بفرنسا، ثم حللنا ظروف وكيفية تأطير هؤلاء المهاجرين، ضمن الأحزاب الوطنية سواء بالمهجر أو بالداخل.

وجاءت الخاتمة على شكل خلاصة لنتائج الرسالة، وإستنتاجات عامة لما توصلنا إليه من نتائج للفصول المدروسة في هذه الرسالة.

ولئن كانت هذه الرسالة صورة مصغرة للوضع الإجتماعي العام، الـذي سـاد الجزائر خلال العشرية الأخيرة التي سبقت الثورة، إلاّ أنا تعبر بصدق عن ما وصلت إليه الأزمة الجزائرية، التي عرفت إفلاسا إجتماعيا بسبب السياسة الإستعمارية، تمامـا مثلمـا عرفت إفلاسا سياسيا لدى الأحزاب الجزائرية الفاعلة أنذاك، وهذا ما عجل على إقتحـام العمل السياسي الثوري من خلال ثورة أول نوفمبر الكبرى.

- **مصادر البحث**:

لم يكن بوسعنا التنقل إلى فرنسا للبحث في الموضوع ودراسة أرشيف ووثائق مـا وراء البحر، وذلك لأسباب عديدة لا مجال لذكرها هنا، ولكن رغم ذلك، فإن ما إعتمدنا عليه من مصادر ومراجع ووثائق، إعتبرناه كافيا لغزارته بالمعلومات والإحصائيات، رغـم أن معظم هذه المصادر كانت ذات قلم فرنسي، أي عن الإدارة الفرنسية نفسها، وذلـك بسبب قلة المؤلفات الجزائرية ، التي مست الموضوع.

فإذا كان الجانب السياسي والثوري، قد حظيـا بقـسط وافـر مـن الكتابـات والدراسات، ونستطيع الإعتماد عليها في دراسة الحركة الوطنية أو الثورة التحريرية، فـإن ذلك يختلف كلية بالنسبة للجانب الإجتماعي موضوع دراستنا، والذي بقي حكرا علـى

الكتاب الفرنسيين، ولذلك كان لزاما علينا توخي الحيطة والحذر في التعامل مع هذه الكتابات.

وإضافة إلى هذا، فقد تفقدنا بعض الوثائق والجرائد، والتي تطلبت منا جهدا في التعامل معها بسبب إشارتا إلى الموضوع في بعض أسطرها فقط، وهذا لا يعني إطلاقا الغياب الكلي للكتابات الجزائرية أو العربية، إضافة إلى مؤلفات أخرى لمؤرخين وكتاب جزائريين ،كتبت بلغة أجنبية، إستفدنا منها كثيرا.

وعليه، فقد إعتمدنا على المصادر والمراجع المطبوعة بالدرجة الأولى، وأغلبها باللغة الأجنبية -الفرنسية-، زيادة على المقالات الصادرة في بعض المجلات، الدوريات والجرائد.

ومن المصادر العربية والمعربة-التي ترجمت من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية-، نجد كتاب "الجزائر: الأمة والمجتمع" لمؤلفة "مصطفى الأشرف"، الذي عاصر الفترة المدروسة، و قد قام بترجمته الدكتور "حنفي بن عيسى"، وجاء هذا الكتاب على شكل مقالات مطولة، ناقشت وضعية الشعب الجزائري منذ دخول الإحتلال الفرنسي إلى الإستقلال. ورغم أن هذا الكتاب إعتبر بالدرجة الأولى ذو طابع أدبي لأسلوبه الصحفي، إلا أن الكاتب الذي يعتبر أحد الوجوه البارزة في حركة النضال السياسي خلال الثورة التحريرية، إستطاع أن يزيل الغبار عن كثير من الحقائق التاريخية، والأحداث البارزة.

أما كتاب "الجزائر الثائرة" للكاتبة "جوان غليسبي"، وهو مصدر معرب ترجمه "خيرى حماد"، فقد تناول بطريقة موضوعية جدا، خصوصيات المجتمع الجزائري وسياسة التسلط الإستعماري، مركزة عملها على نظرة الكولون للشعب الجزائري، ومدى عنصريتهم إتجاه الجزائريين، وقد إستطاعت الكاتبة أن تلم بجوانب عديدة من الموضوع المطروح للدراسة، مع تميزها في طريقة الطرح والتحليل، بفضل أسلوبا الواضح ومنهجها

المباشر، في حين ركز المؤلف "عبد الرحمن بن ابراهيم بن العقون"، في الجزء الثالث من كتابه المعنون "الكفاح القومي والسياسي بالجزائر من خلال مذكرات معاصر"، على الجوانب السياسية بطريقة كرونولوجية بحته، دون أن يهمل الجوانب الإجتماعية التي تهم هذا الموضوع، وذلك بطريقة السرد التاريخي الذي يعتمد على الوصف، ولكن الكتاب، وخاصة الجزء الثالث منه، الذي تعرض للفترة المدروسة، حمل في طياته نصوصا تاريخية نادرة خلال فترة الصراعات الكبرى بين الأحزاب الوطنية والإدارة الإستعمارية، والأحزاب الوطنية فيما بينها، مع تداخل واضح للجوانب الإجتماعية في الموضوع.

و كتب "محفوظ قداش" و"جيلالي صاري"، في الموضوع كتابا بعنوان "المقاومة السياسية: 1954/1900"، الذي ترجمه "بن حراث عبد القادر"، والذي صور وبطريقة موضوعية واقع المجتمع الجزائري، و السياسة الإستعمارية المبنية على التسلط و العنصرية، التي تعرض لها الشعب الجزائري خلال الفترة المدروسة، رغم أنه ركز على الجانب السياسي نوعا ما.

و نضيف إلى ذلك، كتاب المؤلف"عمار بوحوش"، الذي جاء بعنوان "العمال الجزائريون في فرنسا"، وخص فيه الظروف العامة التي عاشها العامل الجزائري بفرنسا، وأسباب الهجرة الجزائرية الى فرنسا، مع شرح وافي للأوضاع المادية و الإجتماعية التي عاشها الجزائري بالمهجر. كما نذكر كتاب "سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1954/1830 "، للمؤلف "يحي بوعزيز"، و الذي شرح فيه الأوضاع العامة للشعب الجزائري، إجتماعيا و سياسيا .

أما المؤرخين الجزائريين الذين ألفوا كتبا باللغة الفرنسية، فنذكر منهم: "قريبع النبهاني" الذي تعاون مع "جون شار بونو"، في كتاب "أفارقة يستنطقون"، وفيه تعرض المؤلفان إلى إختلاف تعامل الفرنسيين مع الجزائريين بفرنسا وتعاملهم معهم بالجزائر، محملان نتيجة تدهور المجتمع الجزائري للسلطة الفرنسية، أما "ساعي فاطمة الزهراء" فقد

ركزت في كتابا "الحركة الوطنية والمسألة النسوية"، على وضع المرأة الجزائرية، دورها في ا لتمع، نضالها السياسي وإقتحامها للمنظمات الجماهرية والسياسة في فترة ما قبل الثورة، وفي نفس الموضوع كتبت "فضيلة مرابط" و"جميلة عمران"، فـ الأولى كتبـت "المـرأة الجزائرية" والثانية ألفت "النساء الجزائريات"، وتطرقتا فيهما إلى واقع المرأة الجزائرية أنذاك، ودورها السياسي وإقتحامها ميدان العمل، الذي كان محرما عليها في السابق.

وإذا تطرقنا إلى المؤلفات الفرنسية الهامة التي ساعدتنا في عملنا فنجـدها كـثيرة، ولكننا سنركز على أربع مصادر فقط، لأن ذكرها كلها يستلزم منا صفحات عديـدة، ولعل من أهم هذه المصادر كتاب "لويس شوفالييه" بعنوان "المشكل الديمغرافي بـشمال إفريقيا"، وفيه تطرق المؤلف إلى هذا المشكل الذي كانت تعاني منه الجزائر، وتساءل كثيرا حول أسباب هذا المشكل، محملاّ فرنسا مسؤولية ذلك، بسبب عدم قيامها بتوعية السكان بالجزائر، مطبقة قانون الغالب على المغلوب، كما إعتبر بأنه من المفروض أن يكون الدفع البشري في أي بلد، عاملا للتقدم وليس مشكلا.

أما الزوجين "كوليت وفرانسيس جيسون"، فقد ركزا على مشاكل ا لتمع الجزائري في كتابما "الجزائر الخارجة عن القانون"، وذلك في فصل كامل من الكتـاب، و إنتقـد الزوجان، سياسة فرنسا بموضوعية كبيرة جدا، حيث إعتبراها فاشلة على طـول الخـط، بدليل أنا لم تعش ولو لفترة قصيرة، دون مقاومة من طرف سكان الجزائـر. و ذهـب "روبير دي كلواتر" في كتابه "جزائر الأكواخ"، إلى التطرق إلى مشاكل ا لتمع الجزائري، ومدى معاناة السكان الجزائريين في أكواخهم المترامية بمحاذاة قصور المعمرين على قلتهم، كما وضح أسباب إنتشار هذه الأكواخ، وإرتفاع نسبة البطالة وإنتشار الأمراض والآفات الإجتماعية، محملا الإدارة الفرنسية نتيجة ذلك.

أما "بيجامين ستورا"، فقد تطرق إلى مشاكل ا لتمع الجزائري في كتابه "مـصادر الوطنية الجزائرية"، وعرض مشكل التعامل الفرنسي مع الشعب الجزائـري، في ميـادين

العمل والمشاركة السياسية، كما تطرق إلى الهجرة الريفية نحو المدن، وظاهرة التحضر الجديدة، ودخول الريف عالم ال ابة السياسة، ومدى تأثير ذلك على نج الحركة الوطنية.

ورغم بعض الصعوبات التي إعترضت طريقنا، وبعدنا عن ميدان البحث والتنقيب في الموضوع، لمدة ثلاث سنوات لأسباب مهنية-شخصية، إلاّ أننا حاولنا قدر الإمكان الوصول إلى هدفنا المتمثل في إتمام العمل الذي شرعنا فيه، وكانت الثقة التي منحنا إياها الأستاذ المشرف، الدفع المعنوي الذي زادنا إصرارا على المضي قدما نحو الأمام. ومن بين الصعوبات التي واجهتنا، وتواجه أي باحث اليوم، كثرة المؤلفات المكتوبة باللغة الأجنبية "الفرنسية"، والتي تطلبت منها جهدا كبيرا في ترجمتها وتحليلها ثم نقدها، خاصة وأن المادة التي كنا بصدد جمعها، جاءت متداخلة مع مواضيع أخرى لا تم الموضوع، فكانت غير منظمة بسبب منهجية كتابات تلك المرحلة، التي كانت كثيرا ما تعتمد على السرد دون التحليل، والإنتقال من موضوع إلى أخر، ثم العودة إلى الموضوع السابق.

و إضافة إلى هذا، فإن عملية الترجمة قد أخذت منا وقتا طويلا لصياغتها صياغة جديدة، حسب ما تتطلبه الخطة الموضوعة للبحث، و هذا ما أثر علينا، و أفقدنا الثقة في نفسنا على مواصلة العمل، وكدنا نقف عند هذا الحد لولا تشجيعات بعض الأساتذة من معهد التاريخ ، الذين وقفوا إلى جانبنا خلال فترة البحث و التنقيب .

ومن خلال فترة البحث والتحري، لاحظنا ظاهرة غريبة عطلت عملنا، وهي فقدان بعض الكتب والمصادر الهامة لفصول كاملة وجدناها م وعة أو ناقصة منها، وهي التي كانت تمنا، وكان من سوء حظنا أيضا أننا إستخدمنا بعض المصادر بمساعدة عمال المكتبات، ولم نعثر عليها عند طلبها مرة ثانية ، رغم جهد مسؤولي المكتبات في البحث عنها.

و خلاصة هذه الدراسة ليست محاولة إقناع القارئ بالتسليم بأفكار البحث، بقـدر ما نحاول أن نفتح المجال واسعا أمام الدارسين للتاريخ الجزائري ، ودفعهـم الى البحـث والتنقيب في الموضوع للأستمرار فيه، من حيث إنتهينا.

فهذا البحث يفتح أمام الدارسين و الباحثين، المجال الواسع لتقديم بحوث أخـرى ، تمـس الموضوع و تعطي الثمار المرجوة من ذلك .كما أن هذه الدراسة تبقى مساهمة في كتابـة تاريخ الجزائر بأقلام جزائرية ، و تفتح الأفاق أمام الباحثين في تاريخ الجزائر، و تدفعهم الى إزالة التزييف الذي ضرب التاريخ الجزائري من طرف المؤرخين الفرنسيين، غير المعتدلين في كتاباتهم التاريخية .

الفصل الأوّل

الأحوال الديمغرافية بالجزائر
من سنة 1945 إلى 1954.

الفصل الأوّل

الأحوال الديمغرافية بالجزائر

من سنة 1945 إلى 1954.

1-. المستوطنون الأوربّيّون:

عرفت الجزائر بعد سنة 1830، تاريخ دخول الجيش الفرنسي إلى الجزائر العاصمة بعد توقيع معاهدة الاستسلام، تدفّقا واسعا من الجماهير الفرنسية وبعض الشعوب الأوربية الأخرى، خاصة وأنّ الحكومة الفرنسية ، حرصت على تشجيع بعض من شعبها على الهجرة إلى الجزائر، قصد تكوين مجتمع يكون قادرا على السيطرة إجتماعيا .

كما فتحت الأبواب أيضا، أمام بعض الشعوب الأوربية المتعطشة إلى الثراء السريع، وقد عملت السلطة الفرنسية كلّ ما في وسعها من أجل إقناع هذه الشعوب بالتوجّه نحو الجزائر، و هذه السياسة هي التي فتحت الأبواب أمام أغلب هؤلاء الأوربّيين . وبالمقابل، فإنّ عدد الجزائرّيين الذين كانوا يعيشون بالبلاد الجزائرية ،لم يكن بالعدد المرتفع، زيادة على أنّ أغلبهم كان يعيش بأطراف العاصمة ومناطقها الداخلية، معتمدين في معيشتهم على الفلاحة.

إن الإحتكاك المباشر الذي حدث بين المستوطنين الأوربيين و الشعب الجزائري، لم يمرّ دون حدوث صراعات إجتماعية، ولّدت نوعا من الكراهة والحقد بين الشعبين، خاصة و أنّ أغلب الفرنسّيين والأوربّيين على حدّ سواء، الذين نزحوا نحو الجزائر، لم يكن همّهم تكوين مستقبل مادي مريح، وثروة مالية معتبرة فقط، ولكن أيضا من أجل الإستقرار

النهائي بالجزائر، وفتح الطريق أمام الشعوب الأوربية الأخرى المتردّدة في الهجـرة نحـو الجزائر.

1.1-. مراحل إستقرار المستوطنين الأوربّيين بالجزائر :

إنّ تاريخ التواجد الأوربـي في الجزائر، يرتبط إرتبـاطا وثيقا مع عملية الاحـتلال التي تمّت في صيف 1830. وإذا ما تطرّقنا بسرعة إلى تاريخ إستقرار السكّان الأوربـيّين في الجزائر، أو بالأحرى بداية نزوحهم نحو الجزائر، فإنّنا نلاحظ التزايد الطبيعي لهم حتّى سنة 1936، ثمّ بدأت في التراجع بعد هذا التاريخ لأسباب سياسية.

و حل النازحون الجدد بالجزائر، قادمين في معضمهم من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، مالطـا، ألمانيا، سويسرا، ومن هؤلاء نتج مجتمعا أوربيا ، هو خليط من شعوب القارة الأوربية بكلّ ثقافاتها ومعتقداتها، يذكّرنا إلى حدّ بعيد بالشعب الأوربي الذي هاجر إلى القارة الأمريكية بعد إكتشافها سنة 1492، وذلك في أفكاره، سياسته ووسائل معيشته، ونلاحـظ بـأنّ الجزائر كانت البلد الوحيد من بلدان شمال إفريقيا التي يوجد فيهـا أكـبر نـسبة مـن الأوربّيين(1).

و عرفت عملية إستقرار المستوطنين الأوربّـيـيـين بالجزائر، أربع مراحل مهمة، تمتد المرحلة الأولى منها، من سنة 1830 إلى سنة 1851، و شهدت فيها الهجرة الأوربيـة تطوّرا سريعا و بصورة جدية، خاصة مع بداية تحوّل المنشآت العمرانيـة بالعاصـمة إلى الطابع الأوربّي، وظهور المراكز الاستعمارية التطوّرية، مثل مركز "بوفاريك" بالعاصمة.

---

(1) LARNAUDE, Marcel, ALGERIE, 1ere edition, Edition Berger Levrault, Paris, France, 1950, P. 104.

وبالأرقام، فقد قدّرت الإحصائيّات عدد الأوربّيين بالجزائر سنة 1831 بحـوالي 3228 أوربّي، ليرتفع بعد سنتين من ذلك إلى 7800 أوربّي، ليصل فجأة إلى 10000 أوربّـي سنة 1847، وذلك بسبب بداية الاستطان الفعلي، لآنّ هذا التاريخ يمثّل أيضا القضاء على مقاومة "الأمير عبد القادر" من طرف السلطة الفرنسية، ليتمّ فتح المجال أمام كلّ من أراد الهجرة إلى الجزائر، مع بقاء نفس الإغراءات المادية والحوافز المالية.

وكان الماريشال "بيجو"، قد إقتنع بسياسة الاستيطان الفعلي، وشرع في تطويرهـا منـذ 1841، و أقنع آلاف الأوربّيين بالهجرة إلى الجزائر، خاصة وأنّـه أراد بـهذه الـسياسة إسكات المعارضين الفرنسّيين بباريس، حول عدم قدرة الجيش الفرنسي على القضاء على الثوّار بقيادة "الأمير عبد القادر"، وفي هذا الإطار، يقول "الماريشال بيجو" عـن سياسـة الاستيطان: " ... إنّ الذين لم يستطيعوا أداء واجباتم بفرنسا، قد جاؤوا إلى الجزائر بحثا عن الثروة. إنّنا بحاجة إلى عمّال وفلاّحين لهذه الأرض"[2]. ونجد من الأوربّيين أكثر مـن 47000 فرنسي، و63000 غير فرنسي منهم 31000 إسباني، 8700 مالطي، 8500 إيطالي، و8600 مستوطن ما بين ألماني وسويسري[3].

ونلاحظ أنّ عملية الهجرة خلال هذه المرحلة، قد عرفت تراجعا بعد سنة 1847، وذلك بعد إستقالة الماريشال "بيجو" من القيادة، بسبب الضائقة المالية وظهور مرض "الكوليرا " بالجزائر، حيث سجّل وفاة 15000 شخص من جملة المواليد آنذاك.

ونلاحظ أنّ أغلب الفرنسّيين الذين قدموا إلى الجزائر، كانوا أصلا من شـواطئ فرنـسا الجنوبية، أي من "كورسيكا، سهول المتوسّط، البرانس الشرقية، البرانس العليا وسـهول الرون من أرداش، إيزار، دروم". وكان سـبب هجـرتم في هـذه المرحلـة، مـرض

---

(2) BRIEL, Jacques, Etude de demographie Quautitative, RaPP.ort du H.C.C, Tome 2, La population en Algerie, Document Française,1ere edition, imprimerie.Nationale, Paris, France, 1957, PP. 24-25.

(3) LLAMO, R.C., EURALGERIE, 1ere edition, Paris,France, P.7.

"الفيلوكسيرا" الذي أصاب حقول الكروم الفرنسية(4)، أمّا الإسبان الذين كانوا يشكّلون ثلثي السكان الأوربّيين بالجزائر - عدا الفرنسّيين -، فقد قدموا إلى الجزائر مـن منـاطق "فالنس وجزر البليار"، وإستقرّوا حول المدن الساحلية ، وخاصة النـ ـ ـاحية الغربيـة مـ ـن الجزائر - وهران على الخصوص-، وقد مارسوا الفلاحة والتجارة النقدية.

أمّا الإيطاليّون، فقد حلّوا من المناطق الجنوبية لإيطاليا، وهي المناطق الأكثر فقـرا بـ ـا، وإستقرّوا بالمناطق الشرقية، ومارسوا با مهنة الصيد البحري، وفتحوا لهم مطاعم إيطاليـة بالمنطقة، في حين إختار المالطّيون أقصى الساحل الشرقي للجزائر ومدينة سكيكدة، أيـ ـن فتحوا لهم مطاعم من النوع الراقي، وامتهنوا تربية "ماعز مالطا" الحلوبة، أمّا السويسرّيون والألمان، فقد إستقرّوا بالمدن الكبرى وحول العاصمة، وإمتهنوا الوظائف الحرة(5).

وفيما يخص اليهود، فإنّ الإحصاء الذي تمّ خلال فترة 1830- 1872، لم يدرجهم ضمن السكّان الأوربّيين، إلاّ أنّ التقديرات تشير إلى أنّهم تجـاوزوا 21000 نـسمة في سـنة 1851. ويعود أصلهم إلى اليهود الذين جاؤوا إلى الجزائر منذ أقدم العصور من فلـسطين وأوربا ...(6) وإلى المطرودين من الأندلس بعد سقوط غرناطة سنة 1492.

وتواصلت عملية الهجرة بأكثر قوة، حتّى تجاوزت الأرقام كلّ التوقّعـات، خاصـة و أن الجمهورية الفرنسية الثانية قد شجّعت هذه العملية، حيث قامت بإرسال آلاف المعمّـرين الجدد من أجل التخلّص من المائة ألف بطّال بالورشات الفرنسية بباريس، وكذا المتمرّدين في جوان 1848، ممّا أحدث تضاعف عدد الأوربّيين في فترة عامين فقط ، ففـي سـنتي 1850/1849، شهدت الجزائر قدوم أكثر من 20500 مهاجر جديد ... إستقرّوا في 42 قرية فلاحية ريفية ...(7).

---

(4) LARNAUDE, M.,ALGERIE, PP.112 -113.

(5) LLAMO, R. C, op.cit., P.11.

(6) BREIL, J., op.cit., P.29.

(7) AGERON,Charles-Robert, Francais, Juifs et Musulmans, L Union

أمّا المرحلة الثانية لهذه الهجرة، فهي تمتدّ من سنة 1851 إلى سنة 1872، وفيها تمّ تسجيل زيادة قدرها 15000 شخص، وهجرة حوالي 100000أوربّي جديد. وقد حدث هـذا التطوّر نتيجة المشاريع الإستعمارية الكبرى التي ظهرت في هذه المرحلة بالجزائر، مثل: شقّ الطرق، مشاريع السكك الحديدية، فتح الموانئ وبناء العمارات علـى الطـراز الأوروبي لفائدة المهاجرين ، ممّا إستوجب يد عاملة أوربية متخصّصة، وعلى هذا الأساس، أعطى إحصاء عام 1872 أكثر من 245000 أوربّي منهم أكثر من 130 ألف فرنـسي، 71 ألف إسباني، 18 ألف إيطالي، 12 ألف مالطي وأكثر من 14 ألف نسمة مـن مختلـف الجنسّيات الأوربية، أغلبهم من ألمانيا وسويسرا (8)، وبعد الحـرب البروسـية-الفرنـسية مباشرة، تمّ تجير حوالي 125000 مهاجر جديد إلى الجزائر.(9)

والملاحظ أنّ معظم هؤلاء قد نزحوا نحو الجزائر قادمين إليهـا مـن مـنطقتي الألـزاس واللّورين، اللّتان أصبحتا تابعتان لدولة بروسيا -ألمانيا-، وقد حلّوا بالجزائر حاملين حقـدا وكراهية كبيرين ٱتجاه الألمان، أفرغوه مباشرة على الجزائرّيين. وهكذا أصبحت معظـم المدن الجزائرية التي إستقرّ با هؤلاء القادمين الجدد، تحتوي على مدن صـغرى -أحيـاء مدنية- داخل المدن الكبرى، وبرزت إلى الوجود أحياء إيطالية وأخرى إسبانية وبعـضها مالطية ... تحمل داخلها كلّ القيم والتقاليد الاجتماعية والثقافية المغايرة لقيم ومعتقدات الـتمع الجزائري. كما نال اليهود حقّ التجنّس بالجنسية الفرنسية في هذه المرحلة، بفضل قانون التجنيس الخاص باليهود الذي أصدره وزير العدل الفرنـسي اليهـودي الأصـل "كريميو" في 24 أكتوبر 1870، ودخل حيّز التطبيق في مطلع عـام 1871، وبفـضله أصبح يحقّ لكلّ يهودي أن ينال الجنسية الفرنسية.

Impossible,IN.LHISTOIRE,N140,Janvier 1991,Paris,France,P.53.

(8) BREIL, J., op.cit., P. 26.

(9) AGERON, C.R., op.cit., P. 53.

أمّا المرحلة الثالثة، فتبدأ من سنة 1872 وتمتدّ إلى غاية 1900، وقد عرفت فيها الجزائر تدفّقا واسعا لقوافل المهاجرين، حيث شهدت الجزائر قدوم أكثر من 336.985 مهاجر جديد، في الفترة الممتدة من سنة 1870 إلى سنة 1900 فقط. (10)

وبدأ معظم المهاجرين الآخرين من غير الفرنسيّين ينصهرون داخل المجتمع الفرنسي، بعد أن نالوا حقّ التجنّس بالجنسية الفرنسية، بفضل قانون 26 جوان 1889، الذي منح حقّ الجنسية الفرنسية لكلّ الأطفال الأوربّيين المولودين بالجزائر دون شرط أو قيد(11)، رغم أنّ معظم العناصر الأوربية كالإسبان والإيطاليين، حافظوا على لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، دون قطع الصلة حتّى مع وطنهم الأم. وقد وضعت الحكومة الفرنسية أمام هؤلاء النازحين، وخاصة المتجنّسين منهم، كلّ الإمكانيّات المادية، فقد سخّرت لهم الأرض ووسائل الإنتاج ومواد البناء ... كما أهدت للشركة الجزائرية العامة، أكثر من 100.000 هكتار ولشركة "جونيفواز " حوالي 20.000 هكتار من أخصب الأراضي بضواحي سطيف(12).

وقد عرفت المرحلة الرابعة الممتدة طيلة القرن العشرين - أي إلى غاية إندلاع الثورة التحريرية -، تدفّقا جديدا للمهاجرين، وخاصة في الفترة الممتدة من 1901 إلى 1948، رغم وقوع حربين عالميّتين، إذ شهدت هذه المرحلة هجرة أكثر من 80000 شخص أوربّي إلى الجزائر، وكان معظمهم من الفرنسيّين، وهكذا، فإنّ عدد الأوربّيين قد زاد بالجزائر بأكثر من 300000 نسمة ، وهذا بحساب عدد المواليد أيضا(13).

---

(10) GENDARME, Réne, L'Economie de l'Algerie, sous-développement et politique de croissance, 1ère édition, les Capricines, Paris, France, 1960, P.16.

(11) ALBERTINI (E), MARCAIS (G), YVER (G), PRIGENT (E), L'Afrique du nord Française dans l'histoire, édition Archat, Lyon, France, P.299.

(12) MESSALI, HADJ,Le probléme Algerien,Appel aux nations unies, Paris, chateau - d'eau, P.16.

(13) BREIL, J, OP, cit, P. 27.

2.1- التطور الديمغرافي للمستوطنين الأوربيين :

عرفت الزيادة الديمغرافية لدى الأوربّيين تطوّرا كبيرا، ويعود ذلك إلى خوف المستوطنين من الوقوع تحت سيطرة الجزائريين ، والذوبان في وسطهم من حيث الأرقام، لتأكّدهم بأنّ التفوّق الديمغرافي له أثاره، ولذا أصبحت زيادة نسبهم ضرورة ملحة لهم لمواجهة التطوّر الكمّي للجزائريين ، خاصة و أنّ المستوطنين قد بدؤوا يصرّحون بأنّ الجزائر لم تعد تتحمّل هذا الحشد المتزايد من المواليد لدى الجزائريين، الذين سوف يسيطرون على الوضع لاحقا، إذا ما استمرّوا على نفس هذا النسق من الزيادة الكمية(14).

ولهذا، أصبح من الضروري إقناع الأوربّيين، إمّا بالهجرة إلى الجزائر والإستقرار بها نهائيّا، لتكوين مجتمع أوربي قادر على الوقوف في وجه الزحف الديمغرافي للجزائريين، وإمّا بالإكثار من الإنجاب لنفس الغرض، رغم أنّ الاقتراح الثاني كان صعب المنال، لعدم رضى الأوربّيين بالفكرة، ما عدا البعض منهم، ذلك لأنّ الأكثرية كانت مقتنعة بأنّ الوسائل المادية والإمكانيّات التسييرية التي يمتلكونها ، ستكون كافية لردع كلّ مقاومة من هذا الجانب.

ورغم ذلك، فإنّ الزيادة في عدد السكّان الأوربّيين، سواء بسبب الهجرة على مراحل متقطّعة أو بسبب الزيادة الطبيعية، قد كانت واضحة، حيث نلاحظ بأنّ عدد الأوربّيين قد بلغ مثلا في سنة 1856 حوالي 180330 نسمة، وتجاوز المليون نسمة سنة 1954، فالزيادة خلال هذه الفترة قد بلغت 860 ألف نسمة، أي ما يعادل 445.6% ، رغم أنّ 42% منها كانت بسبب الهجرة (15)، ولكن بالنظر إلى النسبة المتبقية والمقدّرة بـ : 58% ، فهي تعود إلى الزيادة الطبيعية للسكّان، وهي زيادة معتبرة جدّا، وهذا ما يؤكّد بالفعل خوف المستوطنين المستقرّين بالجزائر من التزايد الديمغرافي الكمّي للجزائريين.

---

(14) ALGERIE, Quelques Aspects de problèmes économiques et sociaux, éditée sur l’instruction du Robert lacoste, imprimerie officielle, Alger, 1956, P.12.

(15) GENDARME, R., op. cit, P.116.

إنّ هذه الزيادة الطبيعية القوية، كانت مرتفعة بالنظر إلى الزيادة الطبيعية التي كانت تشهدها فرنسا نفسها، ويعود ذلك أساسا إلى الانخفاض الكبير الذي شهدته نسبة الوفيات، بسبب تطوّر أجهزة الطبّ الحديث لدى الأوربّيين، وتوفّر كلّ الشروط الصحية لديهم ، بالرغم من إنخفاض نسبة المواليد.

ونلاحظ أنّه بالرغم من إنخفاض نسبة المواليد عمّا كانت عليه في القرن التاسع عشر الميلادي، والتي وصلت على سبيل المثال سنة 1890، إلى حوالي 387 مولود حيّ لكلّ عشرة آلاف ساكن، حيث إنخفضت النسبة إلى 190 مولود حيّ سنة 1954، بالنسبة لكلّ عشرة آلاف ساكن(16)، ولكن هذه النسبة نظريّا مرتفعة عمّا كانت الحالة عليه لدى أغلب الدول المتطوّرة التي سلكت هذا المنوال.

أمّا بالنسبة للوفيات، فإنّها كانت مرتفعة أيضا في القرن التاسع عشر الميلادي، حيث وصلت على سبيل المثال إلى 330 وفاة لكلّ عشرة آلاف ساكن سنة 1890، لتنخفض بعد ذلك إلى حدود 90 وفاة لكلّ عشرة آلاف ساكن سنة 1954، ويعود هذا الانخفاض في نسب الوفيات إلى نفس الأسباب المذكورة سابقا.

ومنه، فإنّ نسب الزيادة شهدت إرتفاعا منتظما حتّى سنة 1949، ثمّ بدأت في الإستقرار. فبعدما كانت النسبة لا تتعدّى 32 فقط لكلّ عشرة آلاف ساكن في فترة 1871-1875، إرتفعت هذه النسبة إلى 106 لكلّ عشرة آلاف ساكن خلال فترة 1906-1910، ثمّ إنخفضت نسبة الزيادة خلال فترة الحربين العالميتين، لتعود إلى الإرتفاع بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وصلت إلى 117 سنة 1949، ثمّ شهدت إنخفاضا طفيفا، لتستقرّ في حدود 102 سنة 1954(17).

---

(16) IBID, P. 119.

(17) GENDARME,R.,op.cit., P. 120.

ومن خلال هذا، نلاحظ بأنّ المجتمع الأوربي بالجزائر، قد عرف في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية زيادة طفيفة مستقرة، تعود أساسا إلى إستقرار نسبة الوفيات في مستوى متدنّي وإستقرار نسبة المواليد في مستوى متوسّط، وهذا ما يفسّر نسبة الشيخوخة المرتفعة في وسط المجتمع الأوربي بالجزائر، حيث بلغت نسبة الشباب الأقلّ من عشرين سنة حوالي 35% قبيل الثورة، و11% كانوا أكثر من 60 نسمة، والـ 54% المتبقية هم أكثر من 20 سنة[18]، ولهذا، فإنّ المجتمع الأوربي كان يعاني كثيرا من مشكل الشيخوخة، وهو مشكل لازال مطروحا بحدة في المجتمعات المتطورة حتى اليوم.

و إستقر أغلب السكّان الأوربّيين بالجزائر بالمدن الكبرى و بالمناطق الساحلية، حيث أنّ أكثر من 80% من الأوربّيين كانوا يعيشون بالمدن الكبرى، وحوالي 36200 أوربّي بالبلديّات المختلطة، في حين أقام 13000 منهم بالمناطق الصحراوية. وتذكر الإحصائيّات أنّ أكثر من 709000 أوربّي كان يعيش بالمدن سنة 1948، ليرتفع العدد قليلا سنة 1954، حيث وصل إلى 760000 أوربّي .

وإذا ما قمنا بتوزيع هؤلاء السكّان على المناطق الحضرية الكبرى بالجزائر، فإنّنا نلاحظ بأنّ منطقتي الجزائر العاصمة ووهران يجمعان أكبر الأرقام، فالمدينة الأولى -العاصمة- كان بها أكثر من 248000 ساكن أوربي سنة 1948، ليرتفع العدد إلى 277000 أوربي عام 1954، أمّا وهران فقد كان بها حوالي 174000 أوربي عام 1948، ليرتفع إلى 181000 ساكن أوربي عام 1954، في حين كان يعيش بمنطقة عنّابة عام 1948 حوالي 45000 أوربي، ليرتفع إلى 46000 أوربي فقط بعد ستّ سنوات من ذلك، أمّا منطقة قسنطينة فلم يتجاوز العدد بها 37000 أوربي عام 1948، ليرتفع قليلا سنة 1954، حيث وصل العدد إلى 41000 أوربّي[19].

---

(18) LARNAUDE, Marcel, Le Pays et les hommes, IN, Encyclopédie d’outre-mer, numéro Spécial, ALGERIE 1954, Paris, P. 10.

(19) BREIL, J., op.cit., PP. 38 - 39.

وهنا يجب أن نذكر بأنّ البلدّيات ذات الطابع الحضري، قد بدأت تشهد إرتفاعا نسبّيا للسكّان الجزائريين، على حساب المستوطنين بعد الحرب العالمية الثانية، فحسب تحقيق بعنوان "جزائر نصف القرن"، والذي أنجز سنة 1952، من خلال تقارير رؤساء البلدّيات الحضرية، فإنّ السلطات المحلية قد ضغطت على زر الإنذار، بالنسبة للتعمير الأورّبي بالأرياف، وذلك بسبب التناقص المذهل والمستمرّ للأوربيين بالمناطق المذكورة، فبعدما كان عدد الأورّبيين سنة 1901 بهذه البلدّيات والتي يصل عددها إلى 46 بلدية ذات طابع حضري، إلى أكثر من 472000 أورّبي، قد إنخفض إلى حدود 125000 ساكن أورّبي عام 1952[20].

ورغم الإغراءات المادية التي وضعت تحت تصرّف المعمّرين من قبل السلطات الفرنسية من أجل إعادة تعمير المناطق الريفية، خوفا من سيطرة الجزائريين على الوضع هناك، إلاّ أنّ هذه السياسة لم تجد الصدى الواسع لها في وسط المعمّرين، وظلّ التزايد الكمّي للجزائريين في تقدّم مستمر، وهو ما سنلاحظه خلال الحديث عنه لاحقا.

وبهذا، فإنّ المناطق الشرقية قد حافظت، سواء في المدن أو المناطق الريفية، على سيطرة السكان الجزائريين من حيث الأرقام على الوضع العام، وخير مثال على ذلك مدينة قسنطينة والمناطق المحيطة بها، التي بقيت محتفظة بتفوّقها الكمّي لعدد الجزائريين على حساب الأورّبيين، فالتوزيع الجغرافي الأورّبي بالجزائر كان يتناقص كلّما اتّجهنا شرقا، والعكس صحيح.

إن السياسة الديمغرافية بالجزائر قد شجّعت السكّان الأورّبيين على التناسل والتكاثر، للوقوف في وجه المدّ الديمغرافي للجزائريين، إلاّ أنّ طبيعة المجتمعات المتطوّرة أنذاك، كانت مقتنعة أنّ قلة أفراد العائلة يمنح الراحة والأمن، ويجعل المستوى المعيشي راقيا، وهذا ما

---

(20) HARBI, Mohamed, La Guerre Commence En Algerie, 1954, La Mémoire du Siècle, 1ère édition, édition complexe, Bruxelles, Belgique, 1984, P.82.

فرض على الأسر الأوربية بالجزائر، تقليل أفراد عائلتها إقتداء بالأسر الأوربية التي كانت تعيش بأوربا.

ولهذا، فإنّ الوضع الديمغرافي الأورّبي، وأمام التزايد السكّاني الرهيب للجزائريين ، وهدوء الزيادة الأوربية، أحدث شرخا في العلاقات بين المجتمعين، من حيث النظرة الإقتصادية أو السياسية للوضع داخل الجزائر، وكان ينذر بتفجير الوضع لاحقا.

2. السكّان الجزائريون:

- التطوّر الديمغرافي للسكّان الجزائريين:

يرى أغلب المؤرّخين بأنّ عدد السكّان بالجزائر، كان لا يتجاوز الثلاثة ملايين نسمة سنة 1830، تاريخ دخول الجيش الفرنسي إلى الجزائر، فيما يرى البعض منهم، بأنّ عدد سكّان الجزائر أنذاك، قد قارب العشرة ملايين نسمة ! وهي نسبة أبعد بكثير عن الواقع، بدليل أنّه لو كان ذلك فعلا، فإنّنا لا نعتقد بأنّ الجيش الفرنسي سينجح في عملية الاحتلال.

وفي هذا الإطار، فإنّ بعض المؤرّخين، ومنهم "كزافييه ياكونو"، يؤكّدون على الرقم الأقل من ثلاثة ملايين نسمة لنفس السبب السابق. و سيعرف النسق الديمغرافي للسكّان الجزائريين في القرن العشرين تزايدا مضطردا، لأسباب سنذكرها فيما بعد.

ففي سنة 1856، تاريخ إجراء أوّل إحصاء للسكّان بالجزائر، بلغ عدد السكان الجزائريين أكثر من 2307349 نسمة[21]، وهذا دون حساب سكّان بلاد القبائل ومناطق الصحراء، لأن منطقة القبائل لم تحتلّ إلاّ في سنة 1857، أمّا الصحراء فلم يتم إحصاء كلّ سكّانها، وإقتصر الإحصاء على شريط ورقلة - عين الصفراء.

---

(21) JEANSON, Colette et Francis, L’Algerie hors la loi, 2 ème edition, edition du seuil, Paris, France, 1955, P.156.

ونلاحظ بأنّ عدد السكّان قد عرف تراجعا خلال هذه الفترة، وذلك بسبّب الحروب والمقاومات الشعبية ضدّ جيوش الاحتلال، زيادة على الأمراض والأوبئة التي أنتشرت بالجزائر، مثل " مرض الكوليرا" عام 1867، ومجاعة موسم 1869/1868، والتي عرفت فيها المناطق الشمالية للجزائر، عدة أمراض وأوبئة، إضافة إلى الكوارث الطبيعية، كما عرف المنتوج الفلاحي تناقصا رهيبا بسبب الجراد. وكنتيجة لذلك، فقد خلّفت هذه المجاعة أكثر من 500000 وفاة في صفوف الجزائرّيين[22]، رغم أنّ هذه النسبة هي أقلّ نوعاما من الرقم الحقيقي.

و عرفت نسبة الزيادة الطبيعية بالنسبة للسكّان الجزائريين تذبذبا كبيرا، فقد وصلت هذه الزيادة إلى 3% في فترة 1872 - 1886، لتخفض إلى 1 4% خلال فترة 1886 - 1911، لتستقرّ أخيرا في حدود 2% في فترة 1948 - 1953، بحساب عدد المهاجرين المتواجدين بفرنسا [23]، وهذه النسبة هي في حدّ ذاتا، نسبة عالية جدّا بالمقارنة مع نسب الزيادة الطبيعية الأخرى في العالم.

و تجاوز تزايد عدد السكان الجزائريين خلال قرن من الزمان، كلّ التوقّعات، رغم أنّ الإحصاءات السكّانية السابقة، التي جرت في القرن التاسع عشر الميلادي لم تكن دقيقة، بل كانت إحتمالية في مجملها. و أعطى إحصاء سنة 1954 ، عدد 8486000 نسمة، وهذا ما يمثّل زيادة قدرها 6339330 نسمة خلال أقلّ من قرن (98 سنة)، أي ما يعادل زيادة قدرها 266% [24].

---

(22) BREIL, J., op.cit., P.30.

(23) IBID., P.30-31-32.

(24) LARNAUDE, Marcel, Le Pays et les hommes, P.10, et GENDARME, R, op.cit., P.118.

إنّ ما عرفته الجزائر في نسب المواليد خلال أربع سنوات، عرفته فرنسا خلال أربعين سنة، فالجزائر عرفت زيادة قدرها 320000 مولود كلّ عام [25]، وهي نسبة مرتفعة جدّا عن تلك النسب التي كانت تعرفها فرنسا ، أو بقية بلدان العالم.

و تعود أسباب هذه الزيادة المضطردة في نسب المواليد، إلى عدة أسباب وعوامل، أهمهـا ميل الفرد الجزائري إلى الإكثار من نسله وأفراد عائلته، إمّا حبّا في التباهي، أو لمـساعدة ربّ العائلة في العمل، عندما يكبر هؤلاء الأطفال، وخاصة في المناطق الريفية، إضـافة إلى أن الأسر الجزائرية كانت ترى أغلب أطفالها يموّتون على فراش المـرض، مباشـرة بعـد ميلادهم، بسبب الأمراض وسوء التغذية، وهو ما كان يدفعهم إلى إنجاب عشرة أطفال أو أكثر، لإدراكهم بأنّ أغلبهم سوف لن يقاوم علة المرض، فبعض العائلات الجزائرية كانت تحصي في دفترها العائلي أكثر من سبعة موتى، وهذا ما كان يدفعهم دوما إلى الإنجـاب بكثرة.

وزيادة على هذا، فإنّ الدين الإسلامي يشجّع على الإكثار من النسل لقول الرسول صلى الله عليه و سلم : « تكاثروا، تناسلوا، فإنّي مباهي بكم الأمم يوم القيامة »، وهذا لا يعني إطلاقا بأنّ الإسلام يشجّع الإنجاب بكثرة من أجل الإنجاب فقط، ولكن لأهداف وآمـال أسمى من ذلك، و لهذا كان الجزائري يردد عند ميلاد طفل جديد له "إن رزقه على الله"، و في حالة ما إذا توفي هذا المولود، يردد نفس الشخص " هذا مكتوب"، أو " هذا قضاء و قدر".

وهناك فكرة يجب طرحها، وهي متعلّقة بأسباب الإكثار من الإنجاب لدى الجزائـريّين، وتتلخّص أساسا في طبيعة الإنسان الجزائري، الذي كان يخرج منذ طلـوع الفجـر إلى العمل، ولا يعود إلاّ مع حلول الظلام، ليتناول عشاؤه ثمّ ينام إلى جانب زوجته ليقـضي حاجته منها، وهكذا طوال السنة، بسبب حرمانه من وسائل الترفيه، فـلا هـو بمثقـف

---

(25) JEANSON, C. et F., op.cit., page. 156.

ليتصفح جريدة أو كتاب، و لا هو بسياسي ليخوض في معارك السياسة اليومية، و لـيس بمقدوره إقتناء مذياع يلهيه بعض الوقت عن زوجته، وهذه العوامل بقيت نفسها حتّى بعد الاستقلال بالجزائر.

والملاحظ أنّ حركة الزيادة الطبيعية لدى الجزائريين ، تختلف كثيرا عن تلك الزيادة الـتي كان يشهدها الأوربّيون بالجزائر، فقد إنطلق الجزائريّون من نسبة أقلّ من نسبة المواليـد لدى الأوربّيين، حيث بلغت النسبة 272 مولود حيّ بالنسبة لكلّ عشرة ألاف ساكن عام 1910، وتطوّرت بسرعة لتصل في فترة 1931-1936، إلى 332 مولود حـيّ لكـلّ عشرة آلاف ساكن. وقد وصلت النسبة إلى قمّتها سنة 1947، حيث بلغت 451 مولود لكلّ عشرة آلاف ساكن، لتستقرّ في حدود 432 مولود سنة 1954، وهذه النسبة تعادل ضعف نسبة المواليد الأوربية(26).

وإذا ما قارنّا هذه النسبة، ببعض النسب التي عرفتها بعض الدول الأخرى في العالم، فإنّنا نجد النسبة تعادل 187 بفرنسا، وتفوق 21 5 باليابان، ولا تتجاوز 15 4 بالولايـات المتّحدة الأمريكية، و24 بتونس، و21 6 بمصر، أمّا المغرب فقد تجاوزت 19 في الألف، فالجزائر هي البلد الوحيد - حسب النشرة الديمغرافية الـسنوية للأمـم المتّحـدة لـسنة 1953-، التي وصلت نسبة المواليد بها إلى 40 6 في الألف(27).

وعليه، فإنّ هذه النسبة من المواليد كانت أعلى من نسبة المواليد باليابـان أو بولونيـا، اللّذان كانا يشهدان تزايدا سكّانيّا كبيرا خلال تلك المرحلة، وهي أعلى النسب في العالم أنذاك، رغبة منهما في تعويض الخسائر البشرية الضخمة، التي شهدها البلدان خلال الحرب العالمية الثانية، ومنه، فإنّ نسبة المواليد بالجزائر كانت من أعلى النسب في العالم، إن لم نقل أعلاها على الإطلاق.

---

(26) GENDARME, R, op. cit, P. 120.

(27) JEANSON, C. et F., op. cit., P., 157 et GENDARME, R, op. cit, note (43), P., 120.

أمّا بالنسبة للوفيات، فقد كانت مرتفعة في بداية الأمر، ولكن سرعان ما بـدأت تـشهد إنخفاضا محسوسا، بسبب تطوّر أجهزة الطبّ الحديث والرعاية الصحيحة، ما عدا الفتـرة الممتدة بين 1941 و1948، التي شهدت إرتفاعا كبيرا في نسب الوفيات بسبب الحرب العالمية الثانية ، والهجرة الخارجية وخاصة إلى فرنسا، ناهيك عن الأمراض الخطيرة وسـوء التغذية.

ورغم إنخفاض نسبة الوفيات إلى 165 وفاة لكلّ عـشرة آلاف سـاكن خـلال فتـرة 1936-1940، إلاّ أنّها عرفت تطوّرا محسوسا سنة 1954، حين وصـلت النـسبة إلى 295 وفاة لكلّ عشرة آلاف شخص[28]، وهي أيضا تعتبر من أعلى النـسب بالعـالم. وبالمقارنة مع نسب الزيادة الطبيعية لدى الأوربّيين، فإنّ نسبة الزيادة الطبيعيـة للـسكّان الجزائريين ،كانت مرتفعة عن الزيادة لدى الأوربّيين بثلاث مرّات كاملة، حيث بلغـت 3% سنويّا، وهي أعلى النسب في كلّ العالم[29].

و كنتيجة لما سبق، فقد جعلت كثرة المواليد من الجزائر، بلدا شابّا أكثـر مـن نـصف سكّانه- 53% منهم- ، أقلّ من 20 سنة، و5% فقط، كانوا أكثر من 60 سنة، ومنـه، فإنّ 100 طفل يقابله حوالي 94 شخص فاق العشرين سنة[30].

ورغم أنّ كتّاب الإدارة الفرنسية كانوا يرون في هذه الظاهرة، نتيجة إيجابيـة لـسياسة فرنسا الديمغرافية بالجزائر، إلاّ أنّ الواقع يـثبت أنّ هذه الظاهرة مرتبطة إلى حـدّ كـبير بالبؤس وسوء التغذية، كما يذكر "ألفـريد سـوفـي" في "جريدة الإكسبريس" في عددهـا ليوم 1955/02/26، حيث يقـول :" مهما إختلفت نظرة علـمـاء الديمغرافيـا ، فإنم يتفقون حتمـا بأن عائلـة ما، لن تحـدد عـدد

(28) GENDARME, R, op. cit, PP. 120 - 121.

(29) IBID, P. 121.

(30) JEANSON, C. et F., op. cit., P. 156.

أفرادها، إلا إذا خــرجت من نفق البؤس، و وصلت إلــى مستوى ثقافي محتـرم، وأدركت وسائل النظافة الصحية و الوقائيــة...."، ويردف قـائلا:" ... يجـب أن يشهد الوضع الإقتصادي، تطوّرا أسرع من التطوّر الديمغرافي ... يجب إبعاد شبح الموت عن الشعب الجزائري ... فالحلول الوسطى لا تنجح اطلاقا في الحدّ من الظاهرة، إنّمـا تعمل على زيادة عدد البؤساء ... يجب التحرّك قبل فوات الأوان"[31].

أمّا فيما يخصّ التوزيع الجغرافي للسكّان الجزائريين، فقد تحكّمت فيه عدة عوامـل بيئيـة وإجتماعية وسياسية، وأخرى عسكرية، فقساوة الطبيعة، حتّمت على عدد من الـسكّان الإستقرار في المناطق الأكثر عطاءا ، رغم سياسة إغتصاب الأراضي، التي إنتهجتها الإدارة الإستعمارية، حيث فرض على السكان الجزائريين الإنتقال إلى الأراضي الفلاحيـة الـتي إستغلّها المعمّرون، حيث عمل بعضهم كخمّاسين ، والبعض الآخر كأجراء ، وإجتماعيّا سعى السكّان الجزائريون إلى الإستقرار في المناطق الأكثر هدوءا وأمنا، وهي المناطق الـتي كانت في أغلبها، آهلة بالسكان الجزائريين لتمتين علاقاتهم فيما بينهم ، حتّى ولو كانت السيطرة فيها للكولون.

كما خضع هذا التوزيع إلى ظروف سياسية، إذ أنّ تجمّع السكان الجزائريين، كان وفقـا مخطّط السياسة الاستعمارية لدى أغلبهم، وذلك في كلّ المناطق التي كانت تحتاج إلى يـد عاملة رخيصة، وحتّى إن إقتضى الأمر إرغامهم على ذلك، والملاحظ هنا، أنّ المناطق التي وضعت بها الحاميات العسكرية الفرنسية، كانت تحوز أيضا، على كمّ كبير من الأيـدي العاملة الجزائرية، لحاجتهم الماسة إليها.

لقد توزع السكان الجزائريون عبر القطر الجزائري، توزيعا جغرافيا تحكّمت فيـه هـذه الظروف، ولذلك نلاحظهم بكثرة في المناطق الشرقية، ويقلون في المناطق الغربية، كما أنّنا نلاحظ أنّ هؤلاء السكّان، قد عرفوا تطوّرا كبيرا بالمدن الحضرية، نتيجة الإنتقال المكثّف

(31) JEANSON ,C.et F., P. 157

لهم إلى البلدّيات الحضرية وبعض المدن الكبرى ، بسبب التسارع الديمغرافي المـضطرد ، الذي كانت تشهده الجزائر في تلك الفترة.

إنّ السكان الجزائريين ، الـذين كـانوا يمثّلـون 7% فقـط سـنة 1886 بـالمراكز الحضريـــة، بالمقارنة مع السكّان الأوربـّيين، قد تعدوا نسبة 18% سـنة 1954، وهذا التطوّر المعتبر حدث خلال فترة الحرب العالمية الثانية ،[32] وهي الفترة التي قلبـت الأفكار رأسا على عقب في كلّ أرجاء العالم، بسبب ما حملته معها من نتائج هامة علـى كلّ الأصعدة.

فقد عرفت منطقة العاصمة وضواحيها، تواجد 293 ألف ساكن جزائري سنة 1954، بعدما كان عددهم لا يتجاوز 226 ألف نسمة سنة 1948، في حين بلغ تعداد سـكّان مناطق وهران من الجزائريين سنة 1948، حوالي 91 ألف نسمة، وتعـدّى 131 ألـف نسمة سنة 1954، أمّا مناطق عنّابة فقد بلغ عدد سكّانا من الجزائـريين سـنة 1954، أكثر من 66000 ساكن، أي بزيادة قدرها 10000 ساكن ممّا كانت عليه سنة 1948، وفيما يخصّ مناطق قسنطينة، فقد بلغ تعداد سكّانا أكثر من 103000 جزائـري سـنة 1954، بعدما كان لا يتجاوز 77000 جزائري سنة 1948[33].

و نلاحظ أنّ مدينة قسنطينة هي المدينة الوحيدة من بين المدن الجزائرية الكـبرى، الـتي عرفت سيطرة السكان الجزائريين على الوضع با من ناحية الأرقام فقط، و بقيت كذلك حتّى خلال مرحلة الثورة الكبرى.

وإذا كان السكّان الأوربّيون قد توقّفوا عند رقم 709000 أوربي ساكن بالمدن طيلة فترة 1936-1948، فإنّ عدد السكان الجزائريين عرف تطوّرا كبيرا خلال هـذه الفتـرة

(32) BREIL, J., op.cit., P., 38.

(33) IBID, P., 39.

بالذّات، إذ تعدّى عددهم من 722000 جزائري إلى أكثر مـن 1129000 سـاكن، وبذا فإنّ هذا الإنتقال المتواصل للجزائريين نحو المدن، قد إمتصّ ثلث الزيادة الـسكّانية [34] ، ومن جهة أخرى، فإنّ هذه الظاهرة تمثّل إتجاها جديـدا سيـسلكه الجزائريّـون، لإقتحام المراكز الحضّرية الكبرى ، بعد أن حدثت القطيعة معها سنة 1830.

وجاء إحصاء 31 أكتوبر 1954 ليؤكّد هذا، حيث وصل عـدد الـسكان الجزائـريين المقيمين في البلديّات الحضرية في كلّ القطر الجزائري، إلى أكثر من 1397536 جزائري، مقابل 760402 أوربي[35] ،رغم التفوّق الكبير الذي كان لصالح الأوربّيين قبـل هـذا التاريخ. وعليه، فإنّنا نلاحظ أنّ عدد السكّان بالمناطق الحضرية، قد عرف تضاعفا بنـسبة أربع مرّات خلال الفترة الممتدة بين 1886 و1954، في حين تضاعفت نسبة الـسكّان بالأرياف خلال نفس الفترة.[36]

ويعود السبب الأوّل في ذلك، إلى ظاهرة الرحيل الجماعي للسكّان الجزائريين من الأرياف بإتّجاه المدن، بسبب سوء المعيشة وقساوتها بالمناطق الريفية، مع إنعدام إمكانيّات المعيشة، زيادة على رغبة هؤلاء في حياة أفضل بالمدن، بعدما سمعوا الكثير عن حياة الرفاهية الـتي كان يعيشها أهلها .

إنّ سكّان الجزائر، من الجزائريين أو الأوربّيين، قد توزّعوا بالجزائر توزيعا متذبذبا ، وهذا ما يؤكده الإحصاء السابق الذكر، الذي أعطى الأولوية لمناطق الجزائر ، وذلك بنـسبة 57ن/كلم2 . و تمثل مدينة الجزائر العاصمة في هذا الإطار، مثالا حيا عن قـوة الكثافـة السكانية بها، إذ تعدت نسبة الكثافة بها، أكثر من 473 ن/كلم2، وكانت أعلى نـسبة

---

(34) BREIL,J.,op.cit., P. 43.

(35) NOUSCHI, André, La Naissance du Nationalisme Algerien, 1914 - 1954, 1ere edition, editions de Minuits, Paris, France, 1962, P., 97.

(36) BREIL, J.,op.cit., P., 38.

كثافة في مقاطعة الجزائر المركزية بحي "القصبة العتيق"، الذي فاقـت كثافتـه الـسكانية 4000 ن/كلم2 وكل سكان الحي كانوا من الجزائريين.

وتعدت النسبة 32 ن/كلم2 بمناطق وهران، أما وهران المدينة، فقد وصلت بها الكثافة إلى 142 ن/كلم2 ، وفي مناطق قسنطينة، وصلت النسبة إلى 39 ن/كلم2 ، وبالمدينـة قسنطينة، تعدت النسبة 92ن/كلم2 ، أما مناطق الجنوب ، فالكثافة السكانية بها كانت ضعيفة جدا ، إذ لم تتعد 0 4 ن/كلم2، وإذا أخذنا مدينة توقرت كمثال علـى مـدن الجنوب، فإن هذه المدينة قد عرفت، بالمقارنة مع المـدن الـصحراويـة الأخـرى، تجمـعا سكانيا مقبـولا بدليـل أن الكثـافة السكانيـة بـها قـد وصـلت إلى 2 1 ن/كلم2. (37)

إن هذه الأرقام الإحصائية للسكان الجزائريين والأوربيين على حد سواء ، سوف تكـون سببا من أسباب التأثير على العلاقات الإجتماعية بينهما ، فالكم الديمغرافي للجزائريين لم يكن في حقيقة الأمر، سوى رقما معنويا في تفوقه على الأوربيين، لأن مفـاتيح الحكـم والسياسة، بقيت دوما في يد الطبقة الأوربية على قلتها، ولم تعط أية فرصـة للـسكان الجزائريـيـن للتعبير عن طموحاتم ولو بصورة جزئية.

3ـ **العلاقات الإجتماعية** بين **المستوطنين والسكان الجزائريين**:

إن الترجمة الحرفية لكلمة "كولون " تـعنـي "المستعمر" أو "المستوطن" ، إلاّ أن الترجمة الحرفية لا تجاري المعنى الحقيقي لهذا التعريف، فالمستوطن في الجزائر، له صفات خاصة مع

(37) Voir:BREIL,J.,op.cit.,P., 42 et BISSARDON,(Henry), MONTAGUT,(Pièrre), L'Algerie,ces problémes, 1 ere édition, editions des deux fleuves, Lyon, France, 1961, PP., 84 - 85.

موقف سياسي وإمتيازات، جعلت قرابة إسم "الإحتلال" مع أرض محتلة والإستعمار، شيئا ليس من قبيل الصدف. (38)

لقد كان المستوطن إنسانيا عنصريا، لا يؤمن إلا بالفردية، فهو ذو أغراض قاسية ومريرة، وحتى وإن إختلفت أراء أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي، مثل "هنري بورجـو"، مالـك الخمور أو "جورج بلاشيت"، ملك الحلفاء، مع أراء الكاتب العادي في دائرة الحكم العام في الجزائر، أو زارع الشاي ذي الأصل الإسباني، إلاّ أن المستوطن المتحكم في مصير أهل البلاد، ليست لديه ما يعرف بفضيلة الإنسان الفاتح. (39)

ويعود السبب في ذلك، إلى نفسية المستوطن في حد ذاته، فزيادة على الحقد الديني، الذي لازم الفرد المسيحي إتجاه الفرد المسلم، فإن المستوطن الذي حلّ بالجزائر، كان في حالـة من القهر النفسي، لما عاناه من بؤس بأوربا، وهنا يجب الإقتناع بأن أولى الرحلات بإتجاه الجزائر، لم تحمل معها أثرياء أوربا، وإنما حملت معها مغامرون متشوقون للـثروة، كما أنهم كانوا يحلمون بمنصب سياسـي، أو مركز من المراكز العليـا في دائرة الحكم بالجـزائر.

و إذا أخذنا مثالا عن سكان "الألزاس" و "اللورين" ، الذين رحلوا إلى الجزائر بعد إنهزام فرنسا أمام بروسيا - دولة ألمانيا - عام 1870، فقد دخلوا الجزائر وهم يحملون معهم كل عاداتهم السيئة، و يحملون حقدا كبيرا على الألمان كسبب لتعاستهم، فوجدوا أرضا جزائرية شاسعة بين أيديهم، وشعبا صبوا عليه حقدهم الذي حملوه معهم مـن منطقـة رحيلهم . فالحاكم العام للجـزائـر، "إيدموند نايجلان" الذي عين خلفا "لإيـف

---

(38) بريستير، إيفه ،في الجزائر يتكلم السلاح، نضال الشعب من أجل التحرير، ترجمة، عبد اللّـه كحيـل، الطبعة الأولى، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989م، صفحة،34.

(39) غليسبي، جوان، الجزائر الثائرة، ترجمة خيرى حماد، الطبعة الأولى، منشورات الطليعـة، بيـروت، لبنان، 1961، صفحة، 22.

شانتينيو" ،كان من منطقة "الألزاس"، وحلّ بالجزائر لا ليقوم بتزوير الإنتخابات في الجزائر فحسب ، ولكن أيضا من أجل قهر كل الجزائريين.

إنه من الصعب على المستوطن الأوربي أن يفهم بأن ثمة حقوق أخرى، غـير حقوقـه في البلاد المحتلة، وأن أبناء هذه البلاد ليسوا سوى شعبا خلق للعبودية وفقا لرغباته، فكثيرا ما كان المستوطون يعلنون بأن الشعب المستعمر، غير قادر على تحسين أوضاعه، والخـروج من أزماته، أو على تقبل العلم وحضارة الأمم الراقية ، دون أن يبذل هؤلاء المستوطنون ، أي جهد أو محاولة لرفع مستواه الفكري و الأدبي ، من الحالة التعيسة الذي كان يعيشها ، ويعتقد هذا المستوطن بأنه ليس هناك فائدة في الإستماع إلى شـكواهم، ولا الإهتمـام بتكاثرهم، وهو تكاثر يزداد بصورة مضطردة مع فقرهم . [40]

و لم تمس نتائج الإستثمارات الهامة بالجزائر الفلاح إطلاقا ، الذي كان يمثل جل الطبقـة السكانية بالجزائر، لذلك لم تفهم الطبقات الجماهيرية، تصريحات حكام الإدارة الفرنسية، عن تضحيات فرنسا في سبيل تطوير مستوى معيشة الجزائريين.[41]

إن العلاقات الإجتماعية التي ربطت المستوطنين بالسكان الجزائريين، كانت مبنية أساسـا على مبدأ النفعية المادية، فلا مجال للحديث هنا، عن الحاجة المتبادلة، أو المساعدات بـين الطائفة الأوربية والسكان الجزائريين، فلا يوجد هناك إتصال إجتماعي مبني على قاعـدة إنسانية، ولكن هناك علاقة مادية، تجمع بين المستعِمر والمستعمر، فالأول تحول إلى قائد له الأمر، والثاني أصبح وسيلة للإنتاج فقط ... لأن الإستعمار كان دائما يحمل معه سـلاح العنف والظلم، فبين الإستـيطان والمستوطنين، وجدت علاقـة الإسـتخدام بـالقوة والإستغلال بالعنف . [42]ويرى الجنيرال "كاترو "، الخبير بـشؤون الإدارة الإسـتعمارية

---

(40) غليسبي، جوان، المصدر السابق ، ص ص، 22 و23.

(41) JEANSON, C. et F., op. cit., P. 175.

(42) ARGOUD, Antoine, La Decadence, l’Imposture et la Tragedie, edition Fayard, Paris, 1974, P., 98.

الفرنسية، في كتابه "في معركة البحر الأبيض المتوسط"، بأن هؤلاء المستوطنين يعيـشون تحت سيطرة غرائزهم، أكثر مما يعيشون وفقا لمتطلبات العقل وتأثيرات المثل العليا، فهـم لاينادون إلى التجمع وإلى العمل المشترك، إلاّ دفاعا عن مصالحهم. (43)

لقد كان المستوطنون، وهم خليط أوربي مميز، يكنون حقدا دفينا للوطن الأم، فهم يعتبرون فرنسا أكبر منافس لهم في الجزائر، لأن أهداف كبار المستوطنين بالجزائر كانت تـتلخص أساسا في الإستقلال الإقتصادي والمالي عن فرنسا، مع بقاء العلاقات السياسية والعسكرية سارية المفعول، لضمان حماية مصالح المستوطنين وأرواحهم، وبقي حلمهم يـسير بطيئـا لتحقيق الإنفصال المنشود، ونفس هذا الشعور لازم المستوطن الأوربـي إتجاه الفـرد الجزائـري.

ومن أجل تحقيق هذا الحلم، سعى المستوطنون إلى رسم مخطط مدروس لتحديد علاقـاتهم مع السكان الجزائريين، وذلك بواسطة سن قوانين وأحكام تحدد هذه العلاقات وتـسيرها لصالحهم، وهنا إحتكرت الأقلية الأوربية مقاليد الحكم لنفسها، دون إتاحة الفرصة أمـام بعض المثقفين الجزائريين لمشاركتهم السلطة، كما حدث في "تونس" أو "المغـرب"، بـل تعدى الأمر إلى منع بعض أبسط الحقوق على السكان الجزائريين بـالجزائر، "فمـصالي الحاج" مثلا رحل إلى فرنسا ليتعلم اللغة العربية التي تم تقييد تعلمها بالجزائر، و "مـسجد كتشاوة" بالعاصمة الذي كان يمثل ومزا دينيا هاما بالنسبة للجزائريين بالجزائر، قد حول إلى كاتدرائية تمثل النصر الفرنسي .

إن العـلاقات الإجتماعية التي بنيت بالجزائر، بـين المـستوطنين والـسكان الجزائريين، كانت تسير وفق أهواء وحاجات الأقلية الأوربية، فهي لم تتعد إطلاقا فكـرة سلطة الغالب على المغلوب، وتطبيق قاعدة أن المـنتصر له الحق الكامل في التـصرف في حياة المنهزم. وفي هذا الإطار، يتساءل المؤرخ "بيير لافون ": كيـف لم يـدرك هـؤلاء

---

(43) غليسبي، جوان، المصدر السابق، ص، 24.

الأوربيون أن العلاقات الإجتماعية لاتتوحد إلاّ بالتحرك الجاد، أي بواسطة فهم الحاجات وإدراك الإرادة المتبادلة بالمساعدة"، [44] لأن الأقلية الأوربية لم تحـاول إطلاقـا، إدراك مطالب أهل الجزائر، حيث قامت بقتل روح التفكير لديهم، فهم كانوا عنصريون أكثـر بكثير من عنصرية الفرنسيين بفرنسا إتجاه الجزائريين ، الذين رحلـوا نحو فرنسا بحثـا عن العمل.

إن المستوطنين كانوا يمثلون بالجزائر، إمبراطورية ذات حكم متميز، داخـل أمبراطوريـة أخرى، دون أية علاقات مع مجتمع الجزائريـن، [45] لأن هؤلاء كانوا فعلا يمثلون دولـة بأتم معنى الكلمة، داخل دولة أخرى إقتصر دورها فقط على ضمان الحمايـة الـسياسية والعسكرية للأقلية الأوربية التي تكونت من خليط أوربي ، يحمل تقاليد وأفكار ومفـاهيم متباينة فيما بينها، من حيث الشكل والمضمون، عكس الفرنسيين بفرنسا ، الذين توحدت أفكارهم بما منذ مدة طويلة.

وفي هذا الصدد، كتب عنهم الكاتب الفرنسي "جان دانيال"، في الـصحيفة الفرنـسية المشهورة "الإيكسبريس" في صيف 1955م، حيث يقول: "إن المستوطنين في الجزائر، يشتركون مع سكان الولايات الأمريكية الجنوبيين في أكثر من صفة، فهم يرون مثلـهم بأنم خلقوا ليكونوا سادة وليكون غيرهم عبيدا، وأن أية محاولة لتغيير هذه الفروق غـير الطبيعية، يعتبر عملا يستهدف نشر الفوضى. إن العطف على الخدم لا يكون إلا إذا أظهر هؤلاء العبيد رغبة للبقاء دائما، ضمن إطار العبيد والخدم" .[46]

ويشترك معه في هذا الرأي، عدة كتاب ومؤرخين أخرين، منهم "هنري أليق "، "دانيـال قيران " و"عمار بوحوش" الذي يقول عنهم: " ... وتماشيا مع هذه السياسة التي كانـت

---

(44) LAFFONT, Pière, Histiore de la France en Algerie, 1 ere édition, librairie Plon, Paris, France, P., 381.

(45) BOURDIEUX, Pièrre, Sociologie de l’Algerie, colections (Que-sais - je?),6 eme édition, Presses universitaires de France, Paris, France, 1980, P. 112.

(46) غليسبي، جوان، المصدر السابق، ص،24

تشبه إلى حد ما ، سياسة المستوطنين البريطانيين في الولايات المتحدة الإمريكية، الـذين إنفصلوا عن بريطانيا وحاربوها وإنتصروا عليها يوم أرادت أن تفرض عليهم قوانينها، فإن المعمرين الأوربيين، وهم خليط من عدة أجنـ ـاس ، قد وطدوا علاقـاتهم الإقتـصادية والسياسية مع الشخصيات المرموقة في فرنسا ... وانتقلوا إلى عزل الشخصيات الجزائريـة عن فرنسا". (47)

ومنه، فإن أسس العلاقات الإجتماعية بين المستوطنين والسكان الجزائريين، قد بنيت وفق مبادىء وأعراف الإدارة الإستعمارية، التي تتخلص في تثبيت الإستيطان الدائم والإستغلال المتواصل للأرض، باعتبارها الوسيلة الوحيدة التي يجب إمتلاكها في إطـار مـا يعـرف بالإستعمار الناجح للشعوب، وذلك إنطلاقا من سياسة الجنيرال "بيجو"، التي باشرها منذ سنة 1840. إن منظر هذه السياسة، قد شرح فكرته للإدارة الفرنسية، وحثهـا علـى تشجيع الهجرة الأوربية نحو الجزائر لإمتلاك أغلب الأراضي الخصبة، التي كانـت في يـد السكان الجزائريين الذين كانوا يمتلكون هذه الأراضي، أبا عن جد، دون وثائق إدارية أو إثباتات خطيـ ـة، وهذا ما سهل مهمة النازحين الجدد إلى الجزائر، في إمتلاكهم لهـذه الأراضي بفضل وسائل الترهيب.

و إستعملت الإدارة الإستعمارية عدة وسائل ، من أجل ضمان سيطرة المعمرين علـى الوضع بالجزائر، وكانت ترى بأن الوسيلة الوحيدة لضمان بقاء هذه السيطرة، هي سـد كل الأبواب التي من شأنا أن تحسن من حالة الفرد الجزائري، (48) ولذلك سعت الإدارة الإستعمارية، إلى منع أدنى الحقوق الإجتماعية عن الجزائريين.

---

(47) بوحوش، عمار، سياسة الإدماج ومصادرة الأراضي في الجزائر خلال فترة الإحتلال الفرنسي للجزائـر، مقـال بالمجلة التاريخية المغربية للعهد الحديث والمعاصر، عدد 12، جويلية 1978، تونس، صفحة، 225.

(48) ابن العقـ ـون، عبد الرحمن بـن ابراهيم، الكفاح القومـ ـ ـي والسيـ ـاسي من خـلال المـذكرات معاصر، الفـ ـترة الـ ـثالثة 1947 ـ 1954، الطبعة الأولى، المؤسـسة الوطـنيـ ـة للـ ـ ـكتاب، الجزائر، 1986، صفحة، 158.

وحسبنا أن نذكر هنا، أن حوالي مليون نسمة من الأوربيين فقط، كانوا يمارسون في سنة 1954 ، هيمنة سياسية وثقافية على أكثر من 8 5 مليون نسمة من الجزائريين، ويمارسون سلطة مادية وإجتماعية بلغت من المساومة حدا ،لم يــبــق معها أي عيشة ماديـة لائقة لأغلبية الجزائريين، ولا أي إحترام لحقوق أي منهم، ولا أية حرية أو كرامة حقيقية لهم، وإن هذا الحيف ليفند كل زعم لإعطاء الجزائريين نفس الحقوق الـتي يتمتـع بـها الفرنسيون، والتي كان يكفي لتبريرها، ما بذله الجزائريون من تضحيات جـسام خـلال الحرب العالمية الثانية. (49)

إن الحديث في هذه الفترة عن المساواة والعدالة الإجتماعية، وتطبيق القانون كـان مـن ضروب الخيال، وممنوعا حتى على الطبقة المستنيرة من الجزائريين، التي كانت تقود الحركة الوطنية، بسبب العلاقة التنافرية التي كانت سائدة ما بين الشعبين بالجزائر، فإذا أخذنا في هذا الإطار، مثال "تونس" أو "المغرب"، رغم أنهما محميتان فرنسيتان، وأن الحماية تختلف عن الإستعمار، إلاّ أنهما خرجا من فكرة واحدة وهي: الإحتلال، نلاحـظ أن عوائـد وتقاليد وحريات وأفكار ... الشعبين التونسي والمغربي، قد بقيت على الأقـل محترمـة، عكس ما حدث مع الشعب الجزائري الذي لم يحترم في أدنى تقاليده .

كما أن هذه السياسة، كانت تطبق في وقت كثر فيه الحديث عن حقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة ونشر السلم وإحترام حقوق الشعوب، والدفاع عن العدالة، دون التطـرق إطلاقا إلى موقع الشعب الجزائري من هذه الحقوق، لأنه كان مفروضا علـى الـشعب الجزائري، أن يعيش في أرضه وكفى، ليسمع دائما كلمات مثل: "عدالة، حرية، أُخـوة، مساواة، سعادة ..." ، دون أن يفقه شيئا من ذلك، بسبب جهله الثقافي المفروض عليه.

---

(49) طويلي، محمد، الملتقى الدولي حول أصدقاء الثورة الجزائرية "1954 ـ 1962"، مقال مجلة الثقافيـة، عدد 91 جانفي ـ فيفري 1986، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، صفحة، 52.

وحتى عندما عرض الحاكم العام بالجزائر، "إيف شانتينيو"، ذو الثقافة العالمية والتفكير الحر، برنامجه الإصلاحي بالنسبة للفترة المعروفة بفترة "مشروع شانتينيو"، وقف كل المعمـرين الأوربيين ضده وضد مشروعه، وأطلقوا عليه إسم "محمد" لتعاطفه مع الجزائريين، وبالفعل تم تعطيل هذا المشروع بفعل رفض المستوطنين له شكلا و مضمونا، [50] ولهذا السبب تم إنسحاب هذا الحاكم من الجزائر، وهو مرغم على ذلك، ليتم إستبداله بالحاكم "إيدموند نايجلان"، الذي قدم من "الألزاس"، ليحكم الجزائر وفق أهواء المعمرين.

و هذا، يؤكد لنا، أن المعمرين الأجانب، الذين جاؤوا إلى الجزائر مـن أمـاكن عديـدة مـن أوربا، كانوا يفكرون في تدعيم مصالحهم فقط، فالموضوع الرئيسي الذي كـان يشغل بالهم، هو الإنفراد بالسلطة في الجزائر ، وعدم السماح لحكومة باريس التـدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، التي أصبحت منطقة إمتيازات فقط. [51]

وإذا ما تحدثنا عن قانون الجزائر عام 1947، فإننا نلخصه أساسا في جملة واحدة فقـط: "تمخض الجبل فولد فأرا"، لأن هذا القانون الذي أقام الدنيا، وأحدث ردود أفعال كثيرة، لم يقدم أي شيء لصالح السكان الجزائريين، فهذا القانون الذي لقي معارضة قويـة مـن طرف المعمرين بالجزائر، لإعتقادهم الخاطىء بأنه سيسوي بينهم وبين الجزائريين، قد فشل حتى قبل المصادقة عليه.

إن هذا الدستور الجديد، لم يكن في حقيقة الأمر جديدا، وإنما كان إجابة مـن الإدارة الإستعمارية لمطالب وجهاء الجزائر، الذين قادوا جماهيرهـا في نهاية القرن الماضي، فبعد مضي أكثر من نصف قرن عن هذه المطالب، قامت فرنسا بالرد عليهم بقبولها، بعـد أن أصبحت تلك المطالب لاتعبر إطلاقا عن تطلعات الشعب الجزائري.

---

(50) FARES, Abderahmane, La cruelle verité, l’Algerie de 1945 à l’indipendance, 1 ere édition, éditions Plon, Paris, 1982, P., 31 - 32.

(51) بوحوش، عمار، سياسة الإدماج ومصادرة الأراضي...، ص، 225.

ورغم أن هذا القانون قد جاء لذر الرماد في العيون ليس إلا، فإنه من جهة أخرى، قد لقي رفضا قاطعا من طرف المعمرين الذين حاربوه ووقفوا ضد كل الأفكار التي تضمنها، ففي وقت مناقشة هذا القانون، صرح "لويس بوايي - بانس" ، أحد أكبر مستوطني منطقة "بابا علي" بضواحي العاصمة، و المدير السابق للفلاحة في الحكومة العامة: " ... إذا أهملتنا فرنسا ... فإننا سنطالب بحقنا كشعب مهمل، ومقهور أمام منظمة الأمم المتحدة، ولو تتم المصادقة عليه، فإن الشعب الفرنسي المضغوط عليه بالجزائر، سيستعمل كل الوسائل لمحاربة اللامساواة واللاعدالة المفروضة عليه". [52]

إن الحديث عن المساواة والعدالة في الجزائر في تلك الفترة، كان من ضروب الخيال، لأن عدد المواطنين الجزائريين، من الأهالي أو المندمجين بعبارة أدق، لم يكن يتجاوز فعليا العشرين ألف نسمة، لذلك، فحتى لو تم تطبيق قانون الجزائر لعام 1947 حرفيا، فإن القيد لن ينكسر، خاصة وأن المعمرين كانوا يسيطرون على الساحة السياسية في فرنسا، وعلى الجهاز التنفيذي في الجزائر، [53] ورغم وضوح مواد هذا القانون الذي حاول إحداث بعض الإصلاحات الشكلية، ومنها إلغاء البلديات المختلطة والمناطق الخاضعة للحكم العسكري بالجنوب، وفصل الدين عن الدولة، أو الإقرار بالسماح بتدريس اللغة العربية رسميا إلى جانب اللغة الفرنسية ... فإن شيئا من هذه القوانين لم يطبق، رغم موافقة المجلس الجزائري عليها، ورغم وضوحها في مواد القانون [54] ، وهذا بسبب رفض المستوطنين له جملة وتفصيلا.

---

(52) ALLEG (Henri), DE BONIS (Jacques), DOUZON (Henri.J), FREIRE (Jean), HANDIQUET (Pierre), La Guerre d'Algérie, Tome I, de l'Algérie des Origines à l'Insurrection, éditions Temps actuels, Paris, France, 1981, P.11.

(53) الزبيري، محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، صفحة.30.

(54) LAROUSSI, Khelifa, Manuel du militant Algérien, Tome I, 1ère édition, La cité-éditeur, LAUSANNE, SUISSE, 1962, P.110.

كما أن هذا القانون نفسه، لم يكن في حقيقة الأمر غاية للسكان الجزائريين، لأنه في مادته الأولى مثلا، ميزٌ صريح ضد ثقافة، لغة و شخصية الفرد الجزائري، فمصطلح مثل: "المصالح الإسلامية"، يحمل في طياته تمييزا عنصريا واضحا ، مثلما حملته سابقا بعض المصالح، ومنها "المكاتب العربية".

وهكذا، فإن المستوطنين، لم يسمحوا إطلاقا بتصحيح موقفهم إتجاه الجزائريين، ولم يحاولوا أبدا تطوير علاقاتهم الإجتماعية معهم، لأنهم كانوا يؤمنون بأنهم ليسوا سوى صورة للأشخاص الخشنين غير الطموحين، فهم بالنسبة اليهم، أبناء المستعمرات غير المثقفين والمعادين حسبهم ، للغرباء الذين عملوا على تمدينهم، لذا يجب محاربتهم، وعدم السماح لهم بالإندماج وسط المجتمع المتحضر الذي يمثله المستوطنون حسب اعتقادهم.

إن هذه الفترة التي عرف فيها العالم تضاربا كبيرا في المصطلحات والأفكار التحريرية، وشرع فيها قادة العالم في بلورة نظام عالمي جديد، مبني على التنافس بين الأنظمة الرأسمالية والأنظمة الإشتراكية، لم يغير إطلاقا من قانون العلاقات بين الغالب والمغلوب، بل على العكس من ذلك تماما ، حيث أن المغلوبين على أمرهم ، هم الذين دفعوا فاتورة هذه الصراعات، دون تحقيق أي هدف من أهدافهم ، ولهذا ، فقد كان الجزائري المثقف، ينقم أشد النقمة على هذا الضغط المفروض على الشخصية الجزائرية ، وفي نفس الوقت ، وجد الجزائري من أبناء الفئة المختارة على قلتها، نفسه يبتعد يوما بعد يوم عن الجزائري من أبناء القرية، أما ثقافيا، فقد وجد نفسه ممزقا بين النهضة التي كانت تسيطر على العالمين العربي والإسلامي ، و بين الغرب ،[55] وهو إحساس ميت عانى منه أغلب هؤلاء ، حيث أصبحت هويتهم ممزقة، وتسير في نفق مظلم ، مع إحساسهم بمركب نقص عقد من وضعيتهم الثقافية والإجتماعية، حتى أصبح يشعر بأنه عديم الأهلية أو الإنتماء، فهو بقي دخيلا بالنسبة للمجتمع الأوربي بالجزائر، وأصبح خارجا عن تقاليد وعوائد السكان الجزائريين، وحتى إقتصاديا، فإن الجزائري الذي كان مقهورا إقتصاديا، كان يدرك أن

(55) غليسبي، جوان، المصدر السابق، ص، 40.

الحيف الإقتصادي الذي كان يعاني منه، سببه سيطرة الأقلية الأوربية على مقاليد السلطة الجزائرية.

إن نتيجة ذلك إتضحت في التباعد الكبير بين الشعبين الجزائـري و الأوربي، وإسـتمر هذا التباعد حتى أصبح التفاهم والتعاون بينهما مستحيلا، لتنقطع أواصر العلاقة بينهما، [56] لأن هذه العلاقة لم تنقطع فجأة ودون مقدمات، وإنما بسبب الصراع الحضاري الذي كان بين طائفة أوربية قليلة العديد، تمثل الحضارة الغربية المادية، المبنية أساسا على المنفعـة الشخصية ، وبين أغلبية جزائرية تمثل الحضارة الإسلامية الشرقية الروحية المبنيـة علـى المساعدة والحاجات المتبادلة، و تم إلتقاء الحضارتين في مجـال ضـيق إتـسم بالتنـافر والتصارع، شبيه إلى حد ما، بإلتقاء الشرارة الكهربائية السالبة بالموجبة، و هو ما عطل لغة الحوار والتفاهم بين الشعبين والحضارتين.

إن هذه السياسة التي نظّر لها زعماء الأقلية الأوربية بالجزائر، قد تـشابهت مـن حيـث علاقاتهم مع السكان الجزائريين، مع تلك السياسة التي طبعت السكان البـيض في شمـال القارة الأمريكية، في تعاملهم مع السكان الأصليين للمنطقة من الهنود الحمـر، رغـم أن سياسة القرن السابع عشر الميلادي، تختلف جوهريا مع نظم وأفكـار سياسـة القـرن العشرين، بسبب تطور المفاهيم وتغير النظم، ولهذا، فإننا، كما يقول "فرحات عبـاس،" لسنا في عصر، حيث يمكن أن نقول: "آه، لو أن الملك يعلم"، إننا نعرف أن الملك يعلـم، وإذا كان الأسياد الكبار شريرين، فلأن الملك، هو الذي سمح لهم أن يكونوا كذلك". [57]

ولأن المستوطنين لم تكن تهمهم سوى مصالحهم والإمتيازات التي كـانوا يهـدفون إلى تحقيقها، فقد إستعملوا كل الوسائل التي من شأنها أن تحقق أحلامهـم، حـتى أن المـرء

---

(56) GRIMAL, Henri, La décolonisation, 1919 - 1963, 3ème édition, éditions ARMAND Colin, Paris, France, 1965, P.366.

(57) ابن العقون، عبد الرحمن بن ابراهيم، المصدر السابق، صفحة،155.

يستغرب حين يسمع بأنه قد أعطيت الأوامر، في بعض الأحيان، حتى إلى الجزارين بعـدم بيع اللحم إلى السكان الجزائريين، مهما كانت شخصية هذا المواطن .

وفي مدينة "البرواقية"، كان ممنوعا منعا باتا بيع أي قطعة أرض للجزائريين ... رغم أن بعضها لم يكن مستغلا من طرف أصحابها من المعمرين، بل كانوا يشغلون فيها الجزائريون ، كخماسين لديهم، في حين كان المستوطنون ، أصحاب هذه الأرض، يضيعون أوقاتهم في لعب الورق و الجلوس يوميا في "مقهى برونفال" المشهورة "بالبرواقية"[58]، لأن عقيدة الإنسان المحتل، المبنية على حب السيطرة و تطبيق قانون الغالب على المغلوب، كانت سمة المحتلين منذ القديم، و لهذا لن نشاهد بالجزائر مزايا الإنسان الفاتح المتميز بالفضيلة.

في هذا الإطار، نذكر تصريح "ليون بلوم"، أحد زعماء حزب الجبهة الشعبية، في جريـدة "الشعبي" ، في شهر أوت من عام 1947، بخصوص مسألة قانون الجزائر، حيث ذكر بأن هذا القانون، الذي يحاول أن يسوي بين وسائل معيشة شعبين، يعيشان في أرض واحـدة ضمن إطار الوحدة الفرنسية، رغم إختلاف عقائدهما، سيفشل في تحقيق ذلك، لأنه يشرع مساواة صورية مبهمة، لا يمكن بواسطتها توحيد أهداف الشعبين، لذلك سيبقى الخلاف بينهما قائما[59].

ولذلك، فلا يجب أن نندهش، حسب تصريح مدير جريدة "الإفريقي"، و أحـد أشـهر المعمرين "أدولف أوميران"، عندما يتصرف أوربيو الجزائر بطريقة الأمريكيين الجنـوبيين بالولايات المتحدة الأمريكية، فهنا يجب تطبيق قانون الغالب على المغلـوب، لأننـا ذوي الحقوق و الملكية في هذا البلد. [60]

---

(58) FARES, A., op.cit., P.20.

(59) LAFFONT, P., op.cit., P.380.

(60) ALLEG, H. et AL, op.cit., P.111.

و الملاحظ أن الفرد الجزائري، عندما فشل في مقاومته الأولى للمعمر الأوربي، إلتجأ، وهو معذور في ذلك، إلى الإستسلام إلى القضاء و القدر، و أصبح القنوط واليأس يسيطران على قلبه، رغم أن الدين الإسلامي يحذر المسلمين من القنوط واليأس، حيث تحول الجزائريون أمام القوانين الزجرية التي كانت تصدر من حين لآخر، من طرف الإدارة الإستعمارية، إلى آلة يتحكم فيها عن بعد، الأوربي الجالس على سدة الحكم .

كما بقي الفرد الجزائري يؤمن أشد الإيمان، وهو غير ملوم على ذلك، بأن الله قد سلط عليه هذا الأوربي، كعذاب له بعد أن قصّر هو وأجداده من قبل في أداء واجباتهم الدينية، وأنه حتما سيأتي اليوم الذي يرفع فيه الله هذه النقمة عنه، فلا جدوى إذا لمعارضة قضاء الله وقدره، وهذه الأفكار ساهم في نشرها بإيعاز من طرف الإدارة الإستعمارية جزائريون مثل "الدراويش" و"الطُلبة"، الذين استخدمتهم فرنسا لزرع هذا الإعتقاد الخاطئ في قلوب السكان الجزائريين. و أصبح الجزائري يمثل جزءا من عقارات المعمر، مثل الأرض تماما، لأن التحكم في الأرض والتحكم في الأشخاص، يعني إحداث تواصل بينهما، لتكوين شيئا واحدا في الأخير،(61) وذلك دائما لخدمة أغراض الأقلية الأوربية.

وإذا ما نظرنا إلى صورة هذه العلاقات من جانبها الإقتصادي مثلا، ونظرنا إلى كيفية توزيع السكان العام، عبر القطاعات الإقتصادية الحيوية للبلاد سنة 1954، لوجدنا أن الكولون يسيطر بشكل كبير على هذه القطاعات، ويحتكرها لمصلحته الخاصة ، ولمصالح الإحتلال الفرنسي ، والعمل في الوقت نفسه على إبعاد الجزائريين عن هذه القطاعات الإقتصادية، التي كانت بالنسبة للمعمرين الأوربيين ، منطقة صيد محرمة على الجزائريين فقط. (62)

---

(61) YAHIAOUI, Fadila, Roman et Société Coloniale dans l'Algérie de l'entre-deux-guerre, 1ère édition, éditions GAM, Bruxelles, Belgique, 1985, P.143.

(62) هلال، عمار، كيف انطلقت الثورة في الأوراس، مقال بمجلة "الثقافة"، عدد 84، نوفمبر ـ ديسمبر 1984، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، ص. 311.

والملاحظ أنه عندما تم إقتراح فكرة مشروع مجتمع بالجزائر، لتكوينه حسب نمط معين، تم إختيار نموذج المجتمع الفرنسي، كنموذج أمثل لتطبيقه على الجزائريين، ولكن ماهي سمات هذا المجتمع المقترح، وماهي صفات أفراده؟. إنهم أفراد دون مبادىء ودون عقائد محددة ... لكنهم كانوا يعتقدون في أفكارهم، ويؤمنون بأنهم يستحقون كل هذه الثروات، بسبب نسبهم الشريف ، وإنتمائهم إلى طبقة إجتماعية عليا، لم يخلقوا إلاّ لها حسب إعتقادهم، ويتساءل "لويس لوكوك" في كتابه "إفريقيا"، الصادر في 1927، وروايته "الشمس" الصادرة سنة 1928، حول كيفية ربط علاقات إجتماعية وتوثيقها بين المجتمع الأوربي والجزائريين، إذا كانت الأرياف فارغة تماما من الأوربيين ؟ (63)

إن هذا الرأي الذي أشار به الكاتب السابق الذكر، يؤكد حتما عدم توصل المعمر الأوربي بالجزائر، إلى تجسيد فكرة بناء "المجتمع النموذج" المكون من الجزائريين، ليكون صورة طبق الأصل للمجتمع الذي كان يسود أوربا، وهذا الفشل، كان بسبب إنقطاع تيار التواصل الحضاري بين الشعبين، وتطبيق نفس السياسة التي طبقها الأوربيون بشمال أمريكا مع الهنود الحمر، وهذا الفشل كان أيضا لسبب بسيط، يتمثل في عدم قدرة المعمر الأوربي على إدراك نفسية الفرد الجزائري المتعلق بالحرية .

وحتى فكرة "تشجيع الهجرة الأوربية" إلى الجزائر قد فشلت، وإلاّ كيف نفسر إستقرار قرى ومدن الإحتلال التي أنشأها، على ماهي عليه من إستيطان، لمدة فاقت قرن من الزمن، كما أن عدد الأوربيين طيلة أكثر من 124 سنة من الإحتلال، لم يتعدوا المليون نسمة بكل الجزائر، رغم أن أوربا لا تبعد عن الجزائر إلاّ بمسافة سير يوم واحد بالباخرة ، إضافة إلى أن الرعب الكبير الذي ميز المعمرون، بسبب الإنفجار الديمغرافي الكبير الذي كان يشهده الجزائريون بالجزائر، وذلك خوفا من الذوبان وسط الجموع الجزائرية، وهو الشيء الذي كان يفكر فيه دوما الكولون.

---

(63) YAHIAOUI, F., op.cit., PP.86-87.

إن عدم فهم الحاجات وإهمال المساعدات المتبادلة، قد عطل من دفـع عجلـة التواصـل الإجتماعي، كما أجهض نهائيا فكرة خلق مجتمع أوربي بالجزائر، مبني أساسا على مفاهيم التعايش الايجابي و الإحتكاك الإجتماعي، وهو ما أدى إلى إحداث شرخ كبير بـين روح الحضارة الإسلامية وروح الحضارة الغربية بالجزائر، لأن الصراع الذي كان بـالجزائر لم يكن أساسه سوى صراع حضاري، بين شعبين لهما مفاهيم وعقائد حـضارية مختلفـة، نشأت على التنازع والتنافر منذ أن وطئت أقدام الفرنسيين أرض الجزائر.

4 ـ **المستوى المعيشي للسكان الجزائريين والأوربيين بالجزائر:**

عانت الجزائر مأساة إجتماعية حقيقية بسبب تدني مستوى المعيشة، التي مست معظـم السكان الجزائريين بالجزائر، حتى أصبح الفقر شبحا يخيم على سمـائهم طـول الوقـت، وأضحى همّ هؤلاء أساسا ، توفير القوت اليومي لعائلاتهم، لأن معركة الحياة أصـبحت هي التي تسيّر شعور الشعبين على حد سواء، فقد كان الجزائـري ينظـر إلى الأقليـة الأوربية، على أنها سبب تعاسته وشقائه، لأنه بكل بساطة، منع عنه الخبز اليومي واستولى على خيرات بلاده دون حق، رغم أن هذه النظرة المليـئة بالحقد والكراهية كانت أيـضا لأسباب سياسية جوهرية ، أهمها تواجد هؤلاء بالجزائر بالقوة، وهو سبب كافي لتبريـر هذه النظرة.

لقد كان الفرد الجزائري يعيش بالموجود، فلباسه بالية وقديمة، وحتى مصاريف الإستغلال لم تكن مثل تلك التي في يد المعمرين الأوربيين، الذين كانوا يملكـون منـازل ضـخمة ويعيشون حياة مادية مترفة، (64) كما كان الفرد الجزائري يشعر من الناحية الإقتصادية أنه مضطهد، ويعيش على مستوى الكفاية في بعض الأحيان، ودون ذلك في أغلب الأحيان، وفي الوقت نفسه كان يرى المعمرون وهم يتمتعون بخيرات بلده، دون مشاركة لهـم في

---

(64) BERTHAULT, P., Les caratéristiques de l’économie rurale de l’Afrique du nord, Rapport présenté au congrè coloniale des ingénieurs agricoles, Paris, France, 1931, P.9.

ذلك، فهو لم يكن يملك لا الوسائل الإقتصادية للوصول إلى القوة السياسية، ولا الوسائل المالية للخلاص من أعبائه الخاصة الساحقة، التي أثقلت كاهله ولم يكن يستطيع التخلص منها أبدا.(65)

والملاحظ هنا، أن سياسة التجويع التي مارستها الإدارة الإستعمارية بالجزائر، لم تكن سوى لإرهاب الجزائريين بطريقة التجويع، لأن الطريقة الوحيدة التي تجعل من المحكومين يقفون في طابور الموت البطيء، كل واحد منهم ينتظر دوره، دون الإهتمام بالأمورالسياسية أو محاولة مواجهة فرنسا، لأنها كانت تنظر إلى الفرد الجائع مثلما تنظر إلى الإنسان اليائس.

لقد كان أغلب السكان الجزائريين يعانون من الجوع، فلا أحد منهم كان يجد الحل للخلاص من هذا الجوع، وكان البؤس والشقاء يطاردان كل الجزائريين أينما حلوا، فقد قام "ألبير كاموس"، بتحقيق ميداني في عام 1945 بعنوان "البؤس في منطقة القبائل وأزمة في الجزائر"، حيث يقول: "لقد أعطى البؤس الناتج عن الأزمة الإقتصادية التي عاشها الفرد الجزائري دون الأوربي، نتائج وخيمة على المستوى المعيشي للسكان. ولكن الضحية الأولى لهذه الأزمة كان الشعب الجزائري، لأن خطر مشكلة الجزائر لم تكن محصورة فقط في أن كل الجزائريين كانوا جائعين، ولكنها كانت أيضا مبنية على أن هذا الجوع كان غير عادل، أي أن كل الأوربيين كانوا يعيشون في رخاء تام، لأن الأزمة كانت تمس الجزائريين فقط".(66)

إن الإصلاحات الإقتصادية والسياسية التي كان يتغنى بها الحكام الفرنسيون بالجزائر، لم تكن سوى لفائدة المعمرين، وحتى وإن اعتبرنا أن القيمة العامة للإقتصاد الجزائري قد

---

(65) غليسبي، المصدر السابق، ص. 40

(66) TABTI, Bouba-Mohamedi, La Société Algérienne avant l’indipendance dans la littérature, Lecture de quelques romans, O.P.U, 4ème édition, Alger, Algérie, 1986, PP.111-112-113.

عرفت تطورا ملحوظا، فإن هذا التطور كان لصالح أصحاب رؤوس الأموال، أما السكان الجزائريون فقد نالوا قشور هذا التطور فقط. وكنتيجة حتمية لذلك، فإن المستوى المعيشي للسكان الجزائريين، سيتدهور أو بالأحرى سيستقر عما كان عليه، وكان يبتعد بسرعة عن المستوى المعيشي للمعمرين الأوربيين. (67)

لقد كان المستوى العام للمعيشة متدنيا بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من السكان الجزائريين، ومثال على ذلك نأخذ بلدتي "الرمشي بتلمسان" و"الصفية بقسنطينة"، أين نلاحظ أن أكثر من نصف سكان البلدتين يواجهون يوميا مشاكل سوء التغذية، بل مشاكل البقاء في الحياة، وخاصة أثناء فصل الشتاء الطويل. وفي كل الأوقات، كان السكان يلجؤون إلى إستهلاك النباتات الغير الصالحة للتغذية البشرية، مثل الحشائش التي تنمو تلقائيا، و يضيفون إليها نصيب من الزيت والملح والحمص، وكثيرا ما كانوا يخطئون في إستهلاك النباتات الخطيرة على صحة الإنسان، مثل الفطريات السامة مما يؤدي إلى الموت أحيانا أخرى.

إن حياتم كانت كلها خشونة وبساطة، وأغلبية السكان كانوا يكتفون وهم مكرهون على ذلك، بالماء وخبز الشعير، وبالنسبة لمعظمهم فإن الكسكس واللحم يعتبران من أطعمة الأعياد فقط. إن هذه الأجساد التي أضعفتها قلة التغذية، قد فقدت كثيرا من التوازنات من حيث الطبيعة الفيزيولوجية، وقد إستمرت هذه الوضعية إلى غاية إندلاع حرب التحرير ولم يظهر أي تحسن ... (68)

---

(67) LE TOURNEAU, Roger, Evolution politique de l'Afrique du nord Musulmane, 1830-1961, 1ère édition, ARMAND Colin, Paris, France, 1962, P.381.

(68) صاري، جلالي وقداش، محفوظ، المقاومة السياسية، 1900 ـ 1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري سلسلة "الجزائر في التاريخ"، رقم 5، ترجمة، بن حراث عبد القادر، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص ص. 209، 210 و211.

وعند تنظيم أيام دراسية حول كفاح الجزائريين ضد الجوع بالجزائر العاصمة، من طـرف الأمانة الإجتماعية للجزائر، بتاريخ 30 ماي 1954، دعا الأب "ديفـال" إلى ضـرورة تعديل أجور العمال المقهورين، وإعتبر ذلك إضطهادا كبيرا في حق العمـال الجزائـريين، فاللاعدالة المنتشرة بالجزائر خلقت مأساة حقيقية ومعاناة رهيبة ... لأننا تدف إلى رفض مطلب الجزائريين المتمثل في الإستمرار في الحياة، كما طلب في نفس الوقـت، بـضرورة إحداث ثورة داخل الإنسان الأوربي، حتى تعم العلاقة الأخوية في كل العالم، [69] لأنـه، كما ذكرنا سابقا، لم يكن المشكل في الجوع في حد ذاته ، وإنما في أسباب هذا الجـوع الذي مسّ الجزائريون دون الأوربيين، فالمشكل إذا كان في سياسة الإدارة الإسـتعمارية، التي مثلت وبقيت تمثل دور الأب الراعي لمصالح طائفة المعمرين، دون الإلتفات إلى ملايين المقهورين من الجزائريين.

إن الفرد الجزائري كان له مستوى معيشي متردي، بسبب نقص الحريات، حيث كـان يتناول في طعامه الرديء ثلث القيمة الغذائية التي يتناولها الفرد الأوربي ... وفي يوم السوق الأسبوعي بالمراكز الريفية، تشاهد جماعات من المساكين الذين لم تكن مشكلتهم تتلخص في النظافة أو الوقاية الصحية فقط، [70] بل كانت مشكلتهم الأساسية تتمثل في الجـوع اليومي الذي لم يكن بوسعهم التخلص منه، وليس في النظافة التي كـان ينـادي إليهـا الأوربيون، كحل لمشكلة الصحة بالجزائر.

وفي هذا الإطار يذكر "نبهاني قريبع"، الفيلسوف والمفكر الجزائري، بأنه عـاش طـويلا بفرنسا، وهناك أدرك أن سكان فرنسا متطورون جدا، ويحبون النظافة والنظام، وهذا مـا أثر في نفسي، يقول الكاتب، إنم هناك يعالجون كلابم وهذا أثر في كثيرا أيضا، ولكـن

---

(69) DUVAL,Léon-Etiènne,Au nom de la verité, Algerie 1954/1962,1er édition, édition CANA,Paris,France,1982,PP.16-17.

(70) GUERIN,D.,op.cit.,PP.228-229.

أدركت بعدها إختلاف طبيعتهم بالجزائر، فلم أر مثلا الفرنسيون وهم يقدمون المساعدة للمتشردين، ولا مساعدة المحتاجين الجائعين. (71)

وقد أثبت البحث الذي أجري سنة 1948، أن حوالي 60% من العـائلات البدويـة، كانت تعيش فقرا مدقعا وكاملا. بينما الإدارة الفرنسية بالجزائر نفسها تـضع العمـال الفلاحين في صف الفقراء الإجتماعيين،(72) وبذلك، فإن الجزائر لم يكن بإمكانها أن توفر الغذاء لأكثر من نصف سكانها، بسبب السياسة الإقتصادية - الإجتماعية التي إنتهجتـها الإدارة الإستعمارية بالجزائر، والتي كانت موجهـة لمـصلحة المـستوطنين، لأن الـبلاد الجزائرية، وهذا معروف، كان بإمكانها أن توفر الغذاء لكل شعبها، لو تم إنتهاج سياسـة إقتصادية مبنية على قاعدة صلبة بالجزائر، تكون عادلة في توزيعها لأنها كانت، و هذا مـا ثبت تاريخيا، مطمورة روما ومصدرة الطعام إلى أوربا، فكيف تحولت في وقت قياسي إلى بلد يعاني الجوع والبؤس؟

ويرى"أحمد مزغنة"،(73) أحد مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية، و واحد من وجوههـا البارزين في المجال السياسي، واصفا مظاهر الإجحاف الإقتصادي، الذي عانت منه الجزائر أيام الإحتلال الفرنسي، بأنه يكفي أن يمر الإنسان بشارع " دي لالير " بالقصبة مـساءا، ليرى المئات من المتسولين يقفون على جوانبه، وليشهد جماعات الرجال والنساء والأطفال والعجائز في أسمال بالية، تخيم عليهم الفاقة ويسيطر عليهم الخوف من الموت، وقد إندفعوا

---

(71) KOURIBA, Nabhani, CHARBONNEAU, Jean CR, Des Africains s’interogent, 1ère édition, éditions de vieux colombier, Paris, France, 1955, P.98.

(72) جوليان، شارل أندري، إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنـسية، ترجمـة،المنجي سليم وأخرين، الطبعة الأولى، الدار التونسية، للطبع، تونس، 1976، ص. 56.

(73) ولد "أحمد مزغنة" بالبليدة في 1907/04/29، عمل اسكافيا ثم عاملا بالترام بالجزائر العاصمة. إنظـم إلى "نجم شمال إفريقيا E.N.A » في 1933. شارك في المؤتمر الإسلامي في جوان 1936 ثم عـضوا في لجنة حزب الشعب الجزائري واعتقل خلال الحرب =العالمية الثانية. عضو المكتب السياسي لحـزب الشعب في أفريل 1945، ثم مندوب العاصمة في إنتخابات نوفمبر 1946. كان دائما إلى جانب مـصالي الحاج.

إلى المدن يقاتلون القطط والكلاب على نفايات الطعام، ليدرك جيدا المأساة الإنسانية التي لاتصدق، والتي يمثلها الفرنسيون على مسرح الجزائر. (74)

وكانت شوارع "دي لالير" و"البحرية" بالجزائر العاصمة، تعج بالمتسولين والمهملين، الذين إصطفوا على أرصفة الشوارع لإنتظار كرم المارين، وأفواههم مفتوحة من كثرة الجـوع، وكان غطاءهم أوراق الجرائد، التي كانت تتحدث عنهم في عمودهـا اليـومي "وفـاة طبيعية"، وهذا العمود كان يروي قصصا حقيقية ومنها: "تم العثور على جثة أحد الأهالي المسمى "موسى ابراهيمي"، وعمره 13 سنة أمام محل "الباريسي الأنيق" بـشارع بـاب الوادي: أن الوفاة طبيعية"!(75)

ويقول "ألبير كاموس"، الذي عاش طويلا بالجزائر، و خاصة في منطقة القبائل، أين عاش مأساة وجوع سكان المنطقة من الجزائريين، حيث قام هناك بتحقيقات ميدانية عديـدة، أثبت من خلالها مدى تدهور المستوى المعيشي وتفشي الجوع وسط السكان الجزائـريين بالمنطقة، حيث يقول بأنه شاهد طفلا خلال توزيع عملية الحبوب (القمح) "بالأربعاء نات إيراثن"، وهو يحمل كيسا صغيرا من الحبوب منح له من طرف السلطات الفرنسية، ودار بينهما هذا الحديث:

أ. كاموس: كم يدوم هذا الكيس؟

الطفل: خمسة عشر يوما.

أ. كاموس: كم عدد أفراد أسرتكم؟

الطفل: خمسة أفراد.

أ. كاموس: هل كل هذا الذي تأكلونه.

الطفل: نعم.

---

(71) غليسبي، ج. المصدر السابق، هامش (1)، ص. 90

(75) ALLEG, H. et AL., op.cit., P.132.

أ. كاموس: هل لديكم تين بالعسل؟
الطفل: لا.
أ. كاموس: هل تضعون الزيت داخل طعامكم؟
الطفل: لا، نحن نضع الماء بدل الزيت.

ويضيف الكاتب، أنه سأل أحد مرافقيه خلال جولته بمنطقة القبائل وقرى تيزي وزو، عن الوضع بالمنطقة، وهل هو نفسه في كل مداشر المنطقة، فكانت الإجابة بأنه سيرى أسوء من ذلك، وبالتأكيد فإن هذا الكاتب قد شاهد ما هو أسوء من ذلك، وخاصة بالنسبة لبعض العائلات التي كانت تستعمل جذور الأشجار كطعام يومي لها، وهو ما سبب وفاة خمسة أطفال بسبب تناولهم لجذور سامة. (76)

والواقع أن هذا الوضع لم يكن سائدا بمنطقة القبائل وحدها، وإنما معظم مناطق البلاد الجزائرية كانت تشهد نفس الوضع، ماعدا منازل الأوربيي، الذين كانوا ينعمون بمعيشة تضاهي مستوى معيشة الأوربيين بأوربا نفسها، وفي هذا الإطار، فإن عائلات جزائرية كثيرة كانت تعيش مثل السكان البدائيين، داخل الكهوف والمغارات، التي حفرت في الجبال والصخور، ومن داخل هذه الأنفاق المظلمة، كان أفراد هذه العائلات يخرجون وهم يرتعشون من البرد والجوع، وفي سهول متيجة، وهي إحدى أغنى السهول بالجزائر بأكملها، كان العمال البسطاء يلتحقون بعد الإنتهاء من أعمالهم الفلاحية، ببيوتهم القصديرية، التي تشبه كثيرا "نوالة المغرب"،حتى تتخيل أنك تعيش في مدينة "كاليفورنيا الأمريكية"، بالحقل الأمبريالي أو بحقل "القديس جواكيم"، ضمن قافلة العمال المؤقتين المضطهدين، لدى الكاتب "ستانباك". (77)

---

(76) CAMUS, Albert, Actuelles III, Chronique Algérienne, 1939-1952, 28ème édition, Gallimard, Paris, France, 1958, PP.40-42.

(77) جون، ستانباك، كاتب أمريكي، ولد في ساليناس "كاليفورنيا" في سنة 1902، درس البيولوجيا، صاحب جائزة نوبل للآداب سنة 1962، ألف عدة كتب في الأدب و منها الخالدة التي حفظها له التاريخ: TORTILLA FLAT، A L'EST D'EDEN، TENDRE JEUDI، و القصة الإجتماعية بعنوان: "العمال المضطهدين البؤساء". أنظر: - GUERIN, D., op.cit., PP.227-228.

إن مأساة الهنود الحمر، الذين عانوا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، من البؤس والجوع والإضطهاد، لم تكن لتنتهي بعد ما ظهرت أفكار التحـرر وحقـوق الإنسان بالعالم المعاصر، بل أُعيد السيناريو بالجزائر وفي خمسينات القرن العشرين ، بسبب أن الرجل الأوربي بالجزائر قد بقي دائما يعتقد أنه ما خلق إلاّ ليكون سيدا، مطبقا سياسة الرجل الغالب على المغلوب، ورافضا في نفس الوقت مبادىء الرجل الفاتح الذي بإمكانه مساعدة الغير على التطور.

إن أغلب العائلات الجزائرية بمنطقة القبائل مثلا، كانت تعتمد في غذائها اليـومي علـى الحشائش التي كانت تنمو تلقائيا، و قد تعودوا كثيرا على "خرشف الحمـار"، و كـان الأطفال، وهم بلباس بالية، ينطلقون كل صباح لمقاتلة الكلاب، حول فضلات القمامات، و هو أمر أصبح مألوفا بالمنطقة، و يحدث كل صباح، و قد وصلت الحالة المأسـاوية إلى ذروتها، بحيث عرفت بعض العائلات بالمنطقة، وفاة عدة أفراد من أسرها، إمـا بـسبب الجوع، أو بسبب تناولهم لأعشاب سامة، مثل عائلة بقرية "عزوزة" متكونة من عـشرة أفراد، لم يبق لها سوى فردين إثنين، و في مدرسة نفس القرية، كان طفل واحد من كـل ستين طفلا يأكل أكلا مقبولا، أما الآخرين فكانوا يتناولون البصل وبعض التين أحيانا، في حين عرفت مدرسة "تالام عياش"، مجيء أطفالا عراة كلية، أما مدرسـة "أزرو قـولال" بالقبائل دائما، فإننا نجد بها حولي 35 طفلا من جملة 110 طفل يأكلون مرة واحـدة في اليوم فقط، و بقرية "واضية" كان أكثر من 300 بائس لا يجد الأكل من بـين سـكان القرية البالغ عددهم 7500 نسمة، في حين، هناك عائلات لا تأكل لمدة ثلاثة أيام بمنطقة "سيدي عيش". (78)

و لهذه الأسباب، كانت الوفيات بالجزائر مرتفعة جدا، لا بسبب الأمراض كما كانـت تروجه الإدارة الإستعمارية، و لكن بسبب الجوع و سوء التغدية، اللذان كانا يسببان هذه

---

(78) CAMUS, A., op.cit., PP.38-39-40-43.

الأمراض الفتاكة، و خاصة بالمناطق الجبلية النائية، التي كانت فقيرة في كل شيء، وحتى الأرض التي كان يمتلكها الفلاح الجزائري بهذه المناطق، و التي لم تكن تتعدى هكتارين في أحسن الأحوال، لم يكن بإمكانها ضمان قوت العائلة الواحدة، بسبب تضاؤل مردود إنتاجها و صعوبة خدمتها، كما أن الإمكانيات الطبية الحديثة كانت منعدمة هناك، فالطبيب لم يكن ليحضر إلى هذه المناطق، إلا في أوقات إستثنائية.

إن المأساة الجزائرية كانت واضحة جدا، فبطاقة التغذية الشخصية هي حق من حقوق المواطن في كل دول أوربا، لأن الإحساس الإنساني لايقبل أن يجوع إنسان ما، ففي فرنسا مثلا، كانت هذه البطاقات تمنح حتى للمجرمين والمحكوم عليهم بالإعدام، ولكن في الجزائر كل شيء مغاير للواقع ، فبطاقة الحبوب الممنوحة للجزائريين في الأرياف، وهم الذين يشكلون أغلبية السكان، لم تعد لها فائدة ولا صلاحية للإستعمال، بل أخذت منهم بالقوة، وكان سبب ذلك هو أنهم صوتوا في الإنتخابات ضد مرشح الإدارة الفرنسية. (79)

والواقع أن هذه الأمور المتمثلة في المساعدات والهبات للأسر المحتاجة، قد تحدث في البلدان الحرة المتطورة فيما بين سكانها، ولكن الواقع يختلف تماما عما هو موجود في المستعمرة أو في البلدان المغلوبة على أمرها، لأنه بكل بساطة حق الغالب على المغلوب مازال عالقا بذهنه، لأن القوة والسيطرة التي طبعت المستعمر هي التي تسير الذات لديه.

وترى "جيرمان تيون"، الباحثة الإجتماعية التي عاشت في الجزائر، وقدمت بحوثا حرة حول التحولات الإجتماعية التي كانت تشهدها، إذ أكدت في بحوثها ، أن ثلاثة أرباع الرجال من الجزائريين ، أصبحوا على حافة الضياع والتشرد، ولم نكن نعلم كيف كانت بعض العائلات توفر غذائها خلال فترة ديسمبر وجوان، كما أنها إنتهت إلى أن تسع من

---

(79) SAHLI, Mohamed-Cherif, L'Algérie accuse, le calvaire du peuple Algérien, 1ère édition, Les éditions Algériennes EN-NAHDA, Alger, Algérie, 1949, P.46.

بين عشر عائلات جزائرية، كانت تعيش بالموجود، [80] وهي بذلك تعاني مـن مجاعـة حقيقية ومأساة واقعية، إننا هنا لسنا بصدد الحديث عن المجاعة التي تؤلم البطن، وإنما نعني تلك المجاعة التي كانت تؤدي إلى الوفاة مباشرة.

وتؤكد نفس الباحثة في بحث ميداني لها، بأنها شاهدت أسوء من ذلك، حيـث تقـول: "كنت عندما أسأل في كوخ من أكواخ الأوراس، زكار و الونشريس، كم مـدة يـدوم كيس من القمح أو الشعير، ويكون الجواب مطابقا لأعلى مقدار أستهلاك شخص واحد في اليوم، كنت أتيقن أن الدرجة الأولى من الجوع، قد تم سدها والتي تتمثل في الإكتفـاء بالحبوب ومشتقاتها في الغذاء، وأن الدرجة الثانية التي تتمثل في إضـافة بعـض البقـول والفواكه إلى الحبوب، ماتزال تحوم، وعلى الدوام، على الأسرة البائسة، و عندما ينخفض إستهلاك الحبوب، أتيقن أن هناك أحد أمرين: أما الرفاه والغنى، المتمثل في قليل من السكر والزبدة واللحم والحليب، أو الفقر الكلي و الجوع، الذي يؤلم البطن، ويؤدي إلى الموت". [81]

وهذا الوضع هو نفسه الذي كان سائدا في كل الأكواخ الجزائرية المنتشرة عبر الـوطن، وهو ما يعبّر تماما عن الوضع الإجتماعي المأسوي الذي كانت تعيشه كل المداشر والقرى الجزائرية، وهذا ما يؤكده "لويس شوفالييه"، حيث يرى أن الإنطباع الذي تـستطيع أن تخرج به من هذا الوضع، هو أن مجموع السكان، يعانون نقـصا واضـحا في الأغذيـة الرئيسية، حيث لاحظ أن ثلاثة أرباع السكان، كانوا محرومين من الحليـب و اللحـم والبيض والمواد الذهنية الجيدة، وهم إذا إستطاعوا توفير حاجتهم إلى الطاقة، كانت المواد

(80) TILLON, Germaine, L'Afrique bascule vers l'avenir, l'Algérie en 1957 et autres textes,les éditions de minuis, Paris, France, 1960, PP.43 et 54.
(81) IBID., PP.85-86.

النشوية المتمثلة في مختلف أنواع الدقيق، هي الطعام الوحيد الذي يفرطـون في تناولـه ، والحصص الغذائية تبقى في جميع الحالات، غير متوازية من الناحية النوعية .(82)

ومنه، فإن معظم سكان الجزائر، لم يكونوا في مأمن من المجاعات والأمراض بسبب نـوع التغذية، إضافة إلى الجفاف من جهة، وبرودة الشتاء من جهة أخرى، ونذكر على سـبيل المثال هنا، ما قاله نائب مدينة الجزائر السيد "شارل أوجين لوفابر"، محاولا إبراز محاولات الحكومة للقضاء على المجاعة، التي كانت تضرب الجنوب الجزائري، حيث قال:"صدقوني، إن الطرق مملوءة بالجثث". وفي المجلس العام لمدينة الجزائر، وصف الدكتور"فرانش"، نائب رئيس المجلس، الأهالي الجزائريون، الذين بقيت لهم بعض القوة للبحـث في القمامـات، ويتصارعون مع الكلاب، من أجل فضلات الأوربيين، وهذا في مدينة الشلف، وفي جنوبا أين كان الوضع أكثر ترديا، إننا ندفن الأطفال، العجائز والشيوخ الذين مـاتوا بـسبب الجوع بمنطقة الجلفة، أين تجمع البؤساء بحثا عن الأكل، وفي "الأغواط"، جمعت السلطات الفرنسية الأهالي الجائعين، أو كما كان يلقبهم الفرنسيون بالمساكين ، في مخيم سرعان ما تحول إلى مقبرة، إذ أنه في فترة عشرين يوما فقط، سجلنا وفاة 33 شخصا بسبب الجوع.(83)

ومع إستمرار تدهور المستوى المعيشي للسكان الجزائريين، إستمر تطور مستوى معيـشة الأوربين، حيث شهد القطاع الإقتصادي تطورا كبيرا بـين سـنوات 1947 و 1954، ولكن لمصلحة الأوربيين، بحيث أن 90% من الفوائد كانت تعود لمـصلحة المؤسـسات الأوربية، (84) إضافة إلى أن كل الأراضي الخصبة كانت بيد الأوربيين ، حيث يمكن للمرء

---

(82) ARON, (Robert), LAVAGENE, (François), FELLER, (Janine-Garnier), RIZET, (Yvette), Les Origines de la Guerre d'Algérie, 1ère édition, Librairie arthème FAYARD, Pars, France, 1962, P.199.

(83) DESCLOITRES, (Robert), REVERDY, (Jean-Claude), DESCLOITRES, (Claudine), l'Algérie des bidons villes, le tiers monde dans la cité, 2ème série, documents VI, éditions MOUTON & CO, Paris, France, 1961, P.93.

(84) CORNEVIN, Marianne, Histoire de l'Afrique contemporaire de la deuxième guerre mondiale à nos jours, 2ème édition, éditions PAYOT, Paris, France, 1978, P.158.

أن يقطع أكثر من 90 كلم من مدينة الجزائر إلى "شرشال" مرورا "بسهول متيجة"، دون أن يجد في طريقه أرضا يملكها جزائري، فكل الأراضي كانت في يد الكولون .

ومن بين هؤلاء الأغنياء، على سبيل المثال لا الحصر نجد النائب "هنري بورجو" المعروف بملك الخمور، القطن والتبغ، "ريموند لاكيير" رئيس الجمعية الجزائرية، "أميدي فروجي"، رئيس فيدرالية رؤساء البلديات بالجزائر، إضافة إلى النائب "جورج بلاشيت"، صـاحب جريدة "لوجورنال دالجي"، والمعروف بملك الحلفاء، و"لوران شيا فينو"، رئـيس غرفـة التجارة بالجزائر، و"قراسيان فور" صاحب أكبر حقول القمح بقسنطينة دون أن ننـسى "جان دورو"، صاحب جريدة "إيكو دالجي"، والتي تنازل عنها فيما بعد لـصهره "ألان سيريني"، [85] وهذه الأسماء عرفت بسيطرتها على الإقتصاد الجزائري والسلطة الـسياسية، بإعتبارها كانت تملك الوسائل المادية للوصول إلى السلطة.

ونلاحظ بأن الأوربيين المتواجدين بالجزائر والملقبين عادة "بالأقـدام الـسوداء"، كـانوا إنتهازيون، وإلاّ كيف نفسر ثراءهم السريع، رغم أن عائداتهم كانت أقل من 20% إذا ما قارنا بعائدات فرنسي فرنسا، زيادة على أن سبع أشخاص من بين ثمانية من الفرنـسيين المتواجدين بالجزائر، لم يكن مدخولهم من الأرض مباشرة، وإنما كانوا موظفون، تجـار، تقنيون، إطارات، رجال دولة، أو رجال يمتهنون وظائف حرة. [86]

أما مداخيل الفرد الجزائري، فكانت تعتبر من أدنى المداخيل المعروفة آنـذاك في العـالم، فالقاعدة الأساسية بالنسبة للأجور، كانت تستوجب أعطاء أقـل مـا يكـون للعامـل الجزائري، وخاصة في المنطقة الفلاحية، ليزداد المعمرون ثراء والجزائريون فقرا، لأن أساس الإستعمار بني أيضا على سياسة التفقير.

---

(85) DROZ, (Bernard), LEVER, (Evelyne), Histoire de la Guerre d'Algérie, 1954-1962, 1ère édition, éditions SEUIL, Paris, France, 1982, PP.40-41.

(86) JUIN, (Alfonce), NAROUN, (Amar), Histoire Paralelle, La France en Algérie, 1830-1962, Librairie Academique Perrin, Paris, France, 1963, P.95.

ورغم تسويات الإدارة الإستعمارية فيما يخص الأجور، أصبحت المنطقة الأولى يتقاضى فيها العامل يوميا حوالي 427 فرنكا فرنسيا، مقابل 14 ساعة من العمل يوميا، أما المنطقة الثانية، فيتقاضى فيها العامل 390 فرنكا، مقابل 14 عمل يوميا أيضا، و كانت أسعار المواد الغذائية، الألبسة والأقمشة مرتفعة بالمقابل، فانخفاظ الأجور على هذه النسبة، يجعل القدرة الشرائية عند العمال والفلاحين شبه منعدمة، ولا تمكنهم تلك الأجور المنخفظة، إلاّ من حياة التقشف والحرمان، خاصة وأن كل عامل كان يكفل في الأغلب عائلة كثيرة العدد، وليس له في عمله أيضا ضمان إجتماعي. (87)

ومن السهل جدا علينا أن نوضح متوسط المدخول السنوي للفرد الجزائري، وبشهادة المعاصرين من متصرفي البلديات المختلطة، وهم الذين يعايشون يوميا واقع العالم الريفي، ومن ذلك أن معدل الدخل لكل فرد كان يتراوح ما بين 16000 و22000 فرنك قديم في بداية الحرب التحريرية، وهذا المعدل يناسب ما يعادل دخلا يساوي ثلاثة قناطير من القمح الصلب في السنة، والذي كانت تزيد قيمته قليلا عن 15000 فرنك في سنة 1954. (88)

وبنواحي منطقة القبائل، كان مدخول الجزائريين من بين أضعف المداخيل في العالم، إذ لم يكن يتعدى معدل الدخل السنوي 20.000 فرنك، حسب ما أورده السيد "ليون طابا"، و12000 فرنك، حسب السيد "فالدي"، أما " رينييه جان دارم"، فقد أورد بأن المدخول الأسريكان لا يتجاوز 30000 فرنكا فرنسيا في الجبال، وأكثر من 100000 فرنكا في المدن. (89)

---

(87) المدني، أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر، الطبعة الأولى، دار النشر، بيروت، لبنان، 1958، ص، 131.

(88) صاري، جيلالي، الأرياف الجزائرية عشية اندلاع حرب التحرير الوطني، مقال بمجلة الثقافة، عدد84، نوفمبر ديسمبر 1984، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، ص، 199.

(89) GALLISSOT, René, L’économie de l’Afrique du nord, collection « QUE-SAIS-JE », 1ère édition, Presses Universitaires de France, Paris, France, 1961, PP.77-78.

ويمكن لنا هنا أن نردف مثالا آخرا عن القدرة الشرائية، التي أصبحت منعدمة في العشرية التي سبقت الثورة الجزائرية، ففي عام 1914، كان على العامل أن يشتغل مدة عشرة أيام كاملة، لكي يستطيع شراء قنطار من القمح بقيمة 20 فرنك فرنسي، وفي سـنة 1944، كان عليه أن يعمل مدة 15 يوما إلى 20يوما لشراء نفس الكمية، بقيمـة 400 فرنـك فرنسي، وهذا ما يفسر غلاء المعيشة وإنحطاطها بعد 30سنة من التاريخ الأول. (90)

إن نظام العمل الذي كان متبعا في الجزائر، كان يشبه إلى حد ما نظام "العبودية"، لأننـا لانجد إسما آخر ليوم عمل يدوم فيه الشغل أكثر من 15 ساعة، إذ يمكن لنا أن نؤكد أن يوم العمل، كان في حقيقة الأمر، يومين من العمل في يوم واحد، فإذا جمعنـا سـاعات العمل المعروفة في العمل أنذاك ليومين متتاليين ، يصبح لدينا 16 ساعة، أي 8 ساعات في يوم الواحد ، ولكن العامل الجزائري كان يعمل مدة 14 إلى 15 ساعة في اليوم الواحد ، ورغم ذلك ، فإن الأجور كانت مهينة جدا ، ولا تكفي إطلاقا لضمان حياة أفراد عائلة متكونة من 5 أفراد فقط.

وفي إحدى التقارير الصادرة عن الإدارة الفرنسية، ترى بأنه كـان هنـاك أكثـر مـن 6000000 جزائري كان لهم معدل دخل أدنى من 20000 فرنك فرنسي قديم، وهـذا ما يجعل الفلاحين الجزائريين يعدون الأفقر في العالم،(91) وهذا ما يؤكده الكاتب "سليمان الشيخ"، حيث يؤكد أنه في سنة 1954، كان معدل الدخل السنوي للفلاح الجزائري لا يتجاوز 22000 فرنك فرنسي، في حين إرتفع المعدل لدى الفلاح الأوربي ، إلى أكثر من

(90) GUILLOT, J., Le développement économique de l'Algérie, Cahiers de l'institut des sciences économiques appliquées, 1ère édition, les capricines, Paris, France, 1960, P.13.

(91) MAROUF, Nadir, Statut de la paysannerie Algérienne à travers l’évolution socio-juridique des structures agraires, IN, Congrès Internationale de sociologie, Tome III, Alger, Algérie, 1975, PP.312-313.

78000 فرنك، ومنه، فإن الفلاح الجزائري كان يرى مستوى معيشته يتدنى بإستمرار. (92)

وترى التقارير التي أعدت بمنطقة "وادي الفضة" بالونشريس، من موظف الإدارة للبلدية المختلطة عام 1950، بأن 100000 فرنك فرنسي قديم هي مدخول العامل الجزائري في السنة، وكانت موجهة أساسا للغذاء، الملبس و إعالة عائلة تتكون من 6 أفراد طيلة عام كامل. ولهذا لم يكن غريبا أن يتغذى هذا المواطن على حبات الذرى، وعلى الحليب في أحيان نادرة، ولا يستهلك القهوة والسكر إلاّ نادرا، ولا هناك مجال لإستعمال الزيت ولا الصابون، إنه إنسان قنوع، ولكنه مجبر على قناعته هذه.

إن هذا الوضع المتدهور، قابله من جهة أخرى، تطور مذهل لمستوى معيشة الأوربيين، و إرتفاع دخلهم السنوي، ومعه لم يجد السكانالجزائريون مكانهم ضمن المجتمع الأوربي المتميز، لذلك كنا نلاحظ بروز المطالب الإجتماعية، وتحسين الظروف الإجتماعية والمعيشية العامة، ضمن المطالب التي كانت تتقدم بها الأحزاب السياسية الجزائرية في برنامجها، إلى جانب المطالب السياسية التي أجمعت كلها على مطلب رئيسي واحد، يتمثل في الإستقلال التام للجزائر، و لكن الإدارة الإستعمارية لم تكن لتطبق القوانين الصادرة من الجهازين التشريعي و التنفيذي، و التي كانت موجهة لفائدة السكان الجزائريين.

إن اللامساواة المتزايدة التي ظهرت مابين الشعبين الأوربي و الجزائري، قد كانت سببا كافيا للقطيعة التي بدأت تظهر تدريجيا، فإذا قارنا بين مستوى معيشة الجزائريين ومعيشة السكان الأوربيين، فإن السكان الجزائريين سيفقدون الأمل في المقاومة، ولكنهم بالمقابل سيشعرون حتما بسيطرتهم على الوضع من حيث الأرقام الديمغرافية، وسيدركون أيضا، بأن الأوربيين هم سبب تعاستهم وشقائهم، وهذا ما زاد في حدة التنافر بين الشعبين، وأصبح ذلك الفلاح الجزائري البائس يشعر بأنه يمثل عنصرا قويا في معادلة الحرب المتخفية

---

(92) CHIKH, Slimane, L’Algérie en armes ou le temps des certitudes, O.P.U, Alger, Algérie, 1981, P.169.

بين الأوربين والجزائريين وسيدرك بأنه، وكل الفلاحين مثله، ثائر خفي يخفي ثورتـه في قرارة نفسه، وهذا ما اتضح خلال الثورة، إذا أصبح الفلاحون يشكلون جيشا، وتقلـد بعضهم مسؤوليات عليا بعدما كانوا معدومين، ويشكلون "جيشا بروليتاريا لا يخدم سوى مصالح الأقلية الأوربية، و هو مرغم على ذلك.

الفصل الثاني

المشاكل الإجتماعية للشعب الجزائري

الفصل الثاني

المشاكل الإجتماعية للشعب الجزائري

1 ـ مشكلة البطالة و ظروف العمل:

عرفت الجزائر خلال العشرية الأخيرة ، التي سبقت الثورة التحريرية عدة مشاكل عويصة، عجزت الإدارة الإستعمارية عن إيجاد حلول لها، و أخطر هذه المشاكل على الإطـلاق، مشكل البطالة، لأن العمل هو الوسيلة الوحيدة لضمان حياة الإنسان، ومع قلـة فـرص العمل و إختلال سوق اليد العاملة بالجزائر، أصبح من الصعب على السكان الجزائـريين توفير حاجيات الحياة الضرورية، و أصبح أغلبـهم مهملـون ويعـدون ضـمن قافلـة "المعذبـيـن في الأرض".

و قد وصف البطالون الجزائريون من طرف الصحف الرجعية بفرنسا، بـأنم لم يعرفـوا عملا من قبل، وليست لديهم أية خبرة مهنية، لذلك كان لزاما على أصحاب الورشـات من كبار المعمرين ، طردهم من مؤسساتم الإقتصادية، بحجة أن هؤلاء المطرودين، كانوا غير قادرين على أداء أية وظيفة مهما كان نوعها، فماهي ميزات هذا المشكل بالجزائر ؟

تميز مشكل البطالة بالمداومة، أي تواجد هذا المشكل بشكل مستمر في الجزائر، فهو غـير متقطع و لا يختفي في فترة معينة، ففي تقرير "السيد دولافنيات" ، فإن الإقتصاد الجزائري، لن يستطيع أن يمتص الفائض من اليد العاملة النشيطة، حتى وإن كان يمر بفتـرة جيـدة لطبيعة هذا الإقتصاد الحالية، خاصة وإن النمو الديمغرافي المضطرد الذي كانـت تـشهده الجزائر، كان يوفر يد عاملة كثيرة ورخيصة. و تميز هذا المشكل أيضا بطبيعته الخاصة التي جعلته أكثر تعقيدا من البطالة التقليدية، فالجزائر كانت تعرف ظاهرة العمال الموسميين أو

الفصليين، والعمال البطالين الذين لا يجدون أية فرصة لإدماجهم ضمن المجتمع العمالي.[93]

كما كان يتميز أيضا، بتوزيعه غير العادل، حيث نجد المشكل مطروحا بحدة في الوسط الريفي عكس المدن، و أخيرا فإن هذا المشكل ، بقي مرتبطا بالسياسة الإستعمارية غير العادلة، و التي جعلت كل الأوربيين بعيدين عن هذا المشكل.[94] ويرجع معظم الكتاب و المؤرخين، سبب المشكل إلى الإنفجار الديمغرافي الذي كانت تشهده الجزائر خلال تلك الفترة، ولكن هناك أسباب أُخرى موضوعية نراها أساسية.

إن الوسائل السيئة للإستغلال القانوني و التقني للملكية الإسلامية، كانت سببا جوهريا من أسباب هذا المشكل، حيث أن الأغلبية الساحقة من السكان في الأرياف، كانت تعيش مجتمعة في أسر كثيرة العدد، و يستغلون أرضا جرداء وقليلة المساحة، معتمدين على وسائل بدائية في دفع عجلة إقتصادهم المعاشي، وفي المقابل كان هناك قطاع "كولونيالي" إستعماري مجهز بأحدث الوسائل على الصعيد التقني، وهذا ما أدى إلى الإستغناء عن عدد من العمال. و لم تكن ميكانيزمات الزراعة المتطورة التي يعيش بها الأوربيون، تتطلب يدا عاملة كثيرة العدد، فيقل الطلب عليها، ويبدأ في تسريح عدد من هؤلاء الخدم.

و إضافة إلى هذا، كان القطاع الصناعي يشهد ضعفا كبيرا بالجزائر، إذ أن فرنسا لم تحاول أبدا خلق قاعدة صناعية صلبة و متطورة، مثل تلك الموجودة بفرنسا ذاتها، لذلك بقيت الجزائر مخزنا لتموين فرنسا بالمواد المعدنية، ولم تتمكن الصناعة التحويلية من إمتصاص الفائض العمالي بالجزائر، وخاصة في القطاع الفلاحي.[95]

---

(93) JEANSON, C. et F., op.cit., P.158.

(94) IBID., P.158.

(95) GENDARME, R., op.cit., P.36.

و زيادة على ذلك، فإن طبيعة المعمر الأوربي المتميزة بالعنصرية، كانت ترفض تشغيل اليد العاملة الجزائرية. فهذا أحد الكولون بمنطقة "لورمال" بضواحي وهـران، يـذكر بـأن الكولون لم يقبلوا بتشغيل اليد العاملة الجزائرية، ماعدا البعض منهم ... ويقول أيضا: "لم نخاطر بتشغيلهم في مزارعنا، خوفا من هجومهم علينا في الليل ... لقد كنا نـشغل اليـد العاملة الإسبانية بدلهم ..." [96] إن عقدة الخوف لم تكن بسبب هجوم الجزائريين علـى المعمرين ليلا، ولكن أيضا كان خوفهم يزداد يوميا بسبب كثرة أعدادهم، لإعتقادهم بأن الكثرة تسيطر على القلة، و بالتالي كانوا يطردون أسرا جزائرية بأكملها.

و كان هذا المشكل مطروحا بحدة في القطاع الريفي، بسبب العدد الكبير من العمال غير الدائمين أو الفصليين، حيث يمكن إعتبارهم ضمن مجموعة النصف عاطلين عن العمـل، بالنظر إلى عملهم غير المتواصل. و كان القسم الأكبر منهم، وجلهم شباب، عاطلين عن العمل ويعيشون حياة كلها بؤسا وشقاءا في الأريـاف، و رغـم ذلـك، فـإن الإدارة الإستعمارية لم تقم حتى بإحصاء عددهم بدقـة.[97] وقـد لاحظنـا فعـلا إخـتلاف الإحصائيات المقدمة حول العدد الكلي للعاطلين عن العمل بالجزائر .

و نرجع سبب تضارب الأرقام الخاصة بؤلاء العاطلين، إلى قلة أعداد المسجلين في قوائم البطالة و قوائم الضمان الإجتماعي، إضافة إلى عدم ذكر التقارير البلدية لكل العـاطلين الجزائريين، وذلك لأسباب سياسية، كما أن عملية إحصاء العاطلين عن العمل قد تكفلت با لجان بلدية لمراقبة هذه الظاهرة، ولكن هذه اللجان لم تكن موجودة في كل بلـديات القطر الجزائري، وإنما كانت حاضرة في البلديات الشمالية والقريبة من مركـز الـسلطة الإدارية لفرنسا، ولم تدرج النساء العاطلات عن العمل ضمن هذه القوائم.

---

(96) LAUNY, Michel, Pas d’emploi pour les indigènes, paysans Algériens, la terre, la vigne et les Hommes, le seuil 1963, IN, L’Histoire, n° 140, Janvier 1991, P.67.

(97) GENDARME, R., op.cit., P.35.

ومن ضمن 2500 موظف بالحكومة العامة، كان هناك 183 جزائريا فقـط يزاولـون عملهم بها، وهم حراسا أو كناسين،[98] أي أنم كانوا يقومون بالأعمال التي يتـهرب منها الأوربيون، وهذا مثال آخر على قلة تواجد الجزائريين بالوظائف العليا، فمن ضـمن 15 شخص من إدارة الحكومة العامة التي كان أمينها العام السيد "موريس كوتوللي"، إبن السيناتور "كوتوللي"، أحد أسياد اللوبي الأوربي بالجزائر خلال فترة ما بين الحـربين، لا نجد سوى جزائري واحد، وهو "صالح بوعكوير"، الذي كان يشغل منصب مدير التجارة و الصناعة بالحكومة العامة.[99]

و فيما يخص نسب البطالة في أوساط الشعب الجزائري ، نردف هذا الجدول الـذي يبين توزيع السكان الجزائريين و المعمرين الأوربيين، عبر القطاعات الإقتصادية الحيويـة المختلفة:

القطاعات الإقتصادية	**الأوربيون**		**الجزائريون**	
	عدد العمال	**النسبة المئوية**	**عدد العمال**	**النسبة المئوية**
القطاع الزراعي	48059	% 14.4		% 87.8
القطاع الصناعي	94000	% 28.6	132000	% 4.2
القطاع التجاري	189000	% 57	252000	% 8
المموع العام	331059	% 100	3156518	% 100

وما تبقى من الجزائريين، وعددهم 6000000 نسمة، هم في الحقيقة بطالون ولا ينتمون إلى أي قطاع إقتصادي من القطاعات المذكورة. [100] و هذا الرقم يعبر بصدق عن الواقع

(98) FAVROD, C.H, op.cit., P.126.

(99) DROZ, B. et LEVER, E., op.cit., Note (2), P.43.

(100) هلال، عمار، المقال السابق، ص. 311

المر الذي كان يعيشه الشعب الجزائري، كما أن الأطفال يندرجون في هذا العدد، لأنهم غير مندمجين في قطاع التعليم في أغلبيتهم، لذلك نعتبرهم بطالون .

وقد كان عدد غير المستخدمين في القطاع الريفي، حوالي 400000 شخص، حسب تقرير السيد "دولافينيات"، و عدد غير المستخدمين و المستخدمين إستخداما ناقصا، ويسمون أيضا "معيلين"، قدر عددهم حوالي 650000 إلى 850000 حسب نفس المصدر. و كانت إحصاءات أُخرى تتحدث على مليون عاطل ريفي عن العمل في عام 1954، في حين لم يكن هناك سوى 12000 عامل زراعي دائم، يعملون 180 يوما في السنة على الأكثر. أما أُجور العمال الجزائريين، فكان معروفا أنها هي الأضعف بين جميع أجور العمال اليدويين. (101)

و قد تناقص عدد العمال في القطاع الزراعي الحر كثيرا، في الوقت الذي كان من المفروض أن يزداد تلقائيا. فقد إرتفع عدد العمال الزراعيين من 210000 عامل سنة 1914، إلى 564000 عامل سنة 1954، وفي الرقم الأخير، يندرج أيضا العمال الفصليين أو المؤقتين. ويعود السبب في هذا، إلى تراجع عدد الملاك بالجزائر، حيث إنخفض عددهم من 378000 سنة 1914، إلى 57000 مالك فقط سنة 1954، وكنتيجة لذلك، فإن فرص العمل أصبحت قليلة جدا، وأصبح بذلك العرض متغلب على الطلب في سوق اليد العاملة. (102)

و قد شهدت الأرياف الجزائرية منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية، تسارع هذا المشكل الذي أصبح يتضاخم يوميا، ولم تجد معه سلطات الإحتلال أي حلّ لتهدئة الأوضاع، وفي هذا الإطار، يصرح "بيار بورديو"، أنه منذ سنة 1948 كان عدد السكان من الجزائريين الذين يعيشون في الأرياف ، قد تجاوزوا 5800000 نسمة، منهم 2700000 شخص

---

(101) أجيرون، شارل روبير، المصدر السابق، ص.131.

(102) HENNI, Ahmed, La colonisation agraire et le sous développement en Algérie, 1ère édition, Alger, S.N.E.D, 1982, P.174.

في سن العمل، ولكن حوالي 1700000 شخص كان يعمل في المعدل 100 يوم فقط في السنة، أما الباقي، فكان يعاني البطالة. [103]

و رغم أن عدد كبير من هؤلاء العاطلين عن العمل أو "نصف بطالين"، قد حزموا أمتعتهم نحو المدن الحضرية القريبة منهم ، أو إلى فرنسا للبحث عن العمل، إلاّ أن هذا الحل كـان مؤقتا فقط، ولم يستطع أن يهدىء من قوة هذا المشكل.

وفي سنة 1954، ومن ضمن السكان الجزائريين القادرين على العمل، نجد أكثـر مـن 400000 بطال بالقطاع الحضري ... وهذا المشكل كان يمس الجزائريين دون غيرهـم، فالأوربيون كانوا بعيدا جدا عن هذا المشكل [104]. و يقول إسكافي بالعاصمة، أنه كان يوجد 8 بطالين من كل 10 رجال قادرين على العمل من الجزائريين، ويضيف بطال أخر من مدينة "سعيدة" أنه منذ أن وجدت الألات، أصبح هناك 8 بطالين مـن ضـمن 10 رجال قادرين على العمل من الجزائريين، و يردف عامل بسيط أخر، بأنه كان يقف طيلة شهرين كاملين دون ملل في طابور البطالين الطويل، حتى تحصل على هذا العمل البـسيط ... [105]

لقد كان على الجزائريين الوقوف طويلا في طابور الإنتظار، ويأتي المسؤول لإختيار بعض العمال دون غيرهم، ويكون محظوظا من وقع عليه الإختيار حتى ولو كان هذا العمل سيئا ومتروكا من طرف الأوربيين، ومن لم يسعفه الحظ في هذه العملية الإختيارية، التي تـشبه إلى حد كبير عملية القمار، يعود إلى مـ له لينتظر الصباح ليعاود نفس "سيناريو" اليـوم السابق، دون أن يكون متيقنا من أن الإختيار سيقع عليه هذه المرة.

---

(103) BOURDIEU, P., Sociologie de l'Algérie, P.111.

(104) FAVROD, C.H, op.cit., PP.124 - 125.

(105) BOURDIEU, (Pierre), DARBEL (Alain), Rivet (Jean-Paul), SEIBEL (Claude), Travail et travailleurs en Algérie, Paris, Mouton et co, 1963, Note (1), P.268.

إن أكثر من 300 ألف بطال، كانوا يمثلون حثالة "البروليتاريا"، أو بما يعرفون "بالمعذبين في الأرض"، وكانوا يقومون بدور الجيش الإحتياطي للإستعمار، غير مستفيدين من شغل دائم، وكان العامل الجزائري سرعان ما يجد نفسه مطرودا بسبب أو بدون سبب، ليـنظم إلى قافلة الآلاف من البطالين، ويذكر "ميشال لويني" في كتابه: "الفلاحون الجزائريـون"، على لسان أحد الفلاحين المطرودين:" ... كانوا يأتون مرة أو مرتين في السنة - يقـصد رجال النقابة - يتحدثون جيدا و لا يفعلون لنا شيأ ... وإذا كان لدينا بطاقة النقابة كنا نطرد ونموت جوعا ... وإذا كسرت محراثا تطرد ... لقد كان نخسر في كل مـرة ...." (106)

و فيما يخص المرأة الجزائرية، فقد بقيت عاملة داخل بيتها ، حفاظا على سمعتها وشرفها، حيث تم في سنة 1946، إحصاء حوالي 92 عائلة أخذت بالصدفة ، و تبين من خـلال هذا الإحصاء ، أن 37 إمرأة تعمل في بيتها من بين 158 إمرأة مسها الإحصاء، وفي سنة 1954 تم إحصاء حوالي 1720 إمرأة عاملة ببيتها بكل الجزائر، حسب ما أوردته اللجنة العليا للإحصاء (107)، ولكننا هنا لانستطيع أن نأخذ بهذا الإحصاء لسببين، الأول أن هذا الإحصاء نسبي جدا ، و تم فيه إختيار المدن الكبرى والهامة بالجزائر لإجرائه، لأن الجزائـر ليست فقط هذه المدن الهامة، وإنما عمق الجزائر تمثله القرى والمداشر والأعراش المنتـشرة عبر كامل التراب الجزائري، والسبب الثاني أن أغلب النساء الجزائريات كن عـاملات في بيوتهن ، سواء لخدمة أغراضهن أو العمل مقابل أجر مادي. كما يمكن أن نأخذ غيـاب أدنى تكوين مهني عن المرأة الجزائرية ، وقلة الإهتمام الثقافي والدراسي الموجه للمرأة الذي جعل منها ، إمرأة غير قادرة على دخول عالم الشغل .

---

(106) جغلول، عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة، عباس فيصل، مراجعـة د/خليـل أحمد - خليل، ط 2، دار الحداثة للطباعة و النشر، لبنان، 1962، ص.157.

(107) BRAC DE LA PERRIERE, Caroline, Derrière les héros…les employées du maisons musulmanes en service chez les Européens à Alger pendant la guérre d'algerie 1954-1962, collection histoire et perspective médétéranéennes, 1ere édition, L'Harmattan, Paris, 1987, P.35.

ولمدة طويلة بقيت المرأة الجزائرية في بيتها تقوم بالأشغال الحرفية التي كانت معروفة أنذاك في الجزائر، فالحرف كانت منتشرة في كل البيوت الجزائرية تقريبا، ولكن الأعمال الحرفية في الريف كانت أكثر إنتشارا من تلك المعروفة بالمدن، وفعلا، فإن مئـات الألاف مـن النساء الجزائريات، كن يقمن بصناعة الخزف أو الفخار، وكن ينسجن الألبسة والزرابي، زيادة على بعض الأواني المـ لية والقفف المصنوعة من أوراق النباتات، بقصد الإسـتفادة العائلية منها وكذا بيعها في الأسواق الأسبوعية. و عليه كانت المرأة الجزائريـة تـشارك بنسبة 90% في ميدان صناعة المنسوجات الصوفية بدءا من الغسيل ، و حتى نهاية المنسوج بتلوينه ، و نفس الشيء يقال عن الفخار والخزف، ومنه فإن هذا العمل كان له هـدفان هما ضمان القوت اليومي، وتوفير الملبس لأفراد العائلة.(108)

وهذه الأشغال أُعتبرت فنا لدقة العمل والنقوش والرسومات التي كانت تحتويهـا، وهـي مختلفة من منطقة لأخرى لتعدد خصوصيات كل منطقة عن منطقة أخرى، فالخزف مـثلا كان يعتمد على الطين وبعض بقايا المحاصيل الزراعية، لتأتي المرحلة الأخـيرة المتمثلـة في الرسومات على الأواني الفخارية، (109) كما أن الصناعات النسيجية، كانت تدر أرباحا لابأس بها على العائلات الجزائرية، التي كانت تبيع منتوجها أو تـستبدله عـن طريـق المقايضة.

وبالمقابل، فإن نساء المناطق الحضرية لم يكن بوسعهن الخروج إلى ميدان العمل إلاّ القليل منهن ، بسبب التقاليد الجزائرية التي كانت تجبر الرجل بإعتباره رب الأسرة ، على ضمان قوت الأسرة و ملبسها، وهذا رغم أن أغلب النساء الجزائريات بالمناطق الحضرية ، كـن على دراية تامة بفنون الطرز وأشغال الخياطة وتقنيات الرسم على الألبسة الموروثة عـن الأجداد ، فهي لم تكن تبيع منتوجها، إلاّ إذا إضطرت لذلك عند الضرورة القـصوى،

---

(108) CADI-MOSTEFAI, M., op.cit., P.53.

(109) AMRANE, Djamila, Les femmes Algériennes dans la guerre, 1ère édition, PLON, Paris,1991, P.22.

وإذا ما كان زوجها معتقلا أو متوفيا، فإن المرأة كانت تضطر إلى إقتحام عـالم الـشغل والقيام بأي عمل يقدم لها من أجل ضمان لقمة العيش، ولكن ليس على حساب شرفها وسمعتها.

وفيما يخص العمل في القطاع الفلاحي ـ الزراعة ـ، فقد دلت الإحصائيات علـى أن عدد السكان العاملين بالقطاع، تجاوز 2.6 مليون عامل، منهم حوالي مليون إمرأة عاملة بالفلاحة (110)، و لكن هذا الرقم ـ مليون إمرأة عاملة بالقطاع ـ، لا يمثل في حقيقـة الأمر عاملات ذات أجر شهري دائم ومستقر، وإنما أغلبهن كن مساعدات لأزواجهن في عمليات الحرث والبذر و جني الزيتون، فعندما كان الفلاح يخرج إلى العمل في أرضـه، كانت زوجته تتبعه لمساعدته في عمله، وفي حالة ما إذا توفي الزوج، فستصبح الزوجـة ، هي المسؤولة عن كل الأعمال التي كان يقوم بها سابقا زوجها، (111) أما اللواتي كان لهن أجر شهري دائم، فكن لايتجاوزن 7163 إمرأة، أي ما يعادل ثلث النـساء الريفيـات القادرات على العمل، لأن الرقم الأول ـ مليون إمرأة ـ، جمع أيضا كل النساء العاملات في إطار ما عرف "بالعاملات المساعدات"، خاصة وأن تقاليد "التويزة" كانت منتـشرة في المناطق الريفية، مثل عملية جني الزيتون، أين تهب كل النساء وحتى الفتيات الصغيرات، إلى مساعدة العائلات التي تقوم بالعملية، وبالتالي فإنهن لا يدخلن في نظام العمل العام.

و تحملت أغلب النساء عبئا ثقيلا من الناحية الإقتصادية في المجتمع، حيث كانت المـرأة الجزائرية تقوم بمختلف الأعمال الفلاحية، وكانت بعض النساء يجنين الزيتون أو يبحـثن عن الخشب والطين لصناعة الخزف، وكانت الفلاحات تنتقل بنشاط مستمر ... وبدوافع الحاجة، كن يخرجن للعمل ويترددن على السوق للشراء أو البيع. (112)

---

(110) M’RABET, Fadéla, La femme Algérienne suivi de , Les Algériennes, 3ème édition, François Maspéro, Paris, 1969, P.127.

(111) GENEVOIS, H., La femme Kabyle, les travaux et les jours, F.D.B, n° 102, 22ème année, Tizi-Ouzou, Algérie, 1969, PP. 60, 62.

(112) جغلول، عبد القادر، المرأة الجزائرية، مجموعة مقالات، ترجمة، سليم قسطون، الطبعة الأولـى، دار الحداثـة والطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983، ص ص. 225 ـ 231.

أما في الميدان غير الفلاحي، فكانوا حوالي 411000 رجل وأكثر من 35000 إمـرأة، منهن حوالي 80% عاملات بالبيوت الأروبية، أما العشرين بالمئة الباقية، أي حوالي 3000 إمرأة، فكن عاملات في الإدارة والأعمال الأخرى الحرة، [113] وحسب إحـصاء سـنة 1954، فإن المهن التي إستقطبت اهتمام النساء في غير القطاع الفلاحي، كانت حسب ما يوضحه الجدول التالي:

رئيسة عمل، حرف، تجارة، صناعة	3534
أعمال حرة	98
اطارات كبرى و مهندسين	37
اطارات صغرى مرؤوسة وتقنين	505
عمال مكاتب	378
عمال في التجارة	155
عمال غير مؤهلين	1960
مساعدات	430
عاملات متخصصات	1958
عاملات أُخريات	1287
عاملات في البيوت الأروبية	23511
الخدمات والمصالح	43
العاطلات عن العمل	2570

ومن خلال هذا الجدول، نلاحظ أن المجموعة الأولى المهمة، هي المجموعة التي تمثل النساء العاملات في بيوت الأروبيين ، واللواتي يمثلن لوحدهن حوالي 80% من مجموع النـساء

(113) M’RABET, F., op.cit., P.127.

العاملات، [114] و"بالقصبة"، وهي أكثر أحياء العاصمة إكتظاظا بالسكان، كانت النساء تخرج باكرا للبحث عن عمل، ومن تأخرت منهن، فلن تحصل على عمل، وكان عددهن يوميا يتراوح ما بين 2000 إلى 3000 إمرأة، وكان عملهن مقتصرا على تنظيف بيوت الأروبيين وغسل سلالم عماراتهم، ويستمر هذا العمل حتى الساعة الثانية بعـد الظهـر، وهناك من تبقى منهن حتى الساعة الخامسة مساء، غير أن هناك بعض العائلات بمنطقـة القبائل ، كانت ترفض أن تعمل بناتها بمنازل الأروبيين، رغم المعانـاة الـشديدة لتلـك العائلات وظروفها القاسية. [115]

ويرى "قوديو" في كتابه "ثورة النساء في الإسلام"، أنه في الوسط الحضري، تمثل النـساء ثلاث طبقات في ميدان العمل، فالطبقة الأولى تتمثل في النـساء العـاملات في البيـوت الأروبية، وهي أهم طبقة ما إذا إعتمدنا على الأرقام، ثم الطبقة الثانية التي تمثلها النـساء المهمشات والمهملات، اللواتي لهن حياة حرة غير مقيدة، وأخيرا طبقة عشرات الألاف من النساء الـهولات، اللواتي يعشن قابعات في أحياء ومساكن "القصبة" الفقيرة ، تحت سقف حياة الزوجية ، واللواتي يمتهن في بعض الأحيان، مهنة الخياطة. [116]

ويعتقد الكاتب أن أغلب النساء العاملات في بيوت الأروبيين ، ينحدرن من وسط عائلي فقير، أي أن الظروف هي التي ألزمتهن ذلك، ويضيف بأن العديد من النساء المهملات في شوارع الأحياء ، كن ضحية السياسة الإستعمارية ، التي بقيت تتفرج على هذه المأسـاة، وهو الشيء الذي دفع بهن إلى إمتهان الدعارة كأسهل طريق لضمان المعيشة، بما أنه أخر حل لها مفروض عليها.

---

(114) CADI-MOSTEFAI, M., op.cit., P.54.

(115) LETELLIER, R.P., Le prolétariat Algérien, IN, Terres d'Afriques, Centre C.R.E.E.R, Meknès, Maroc, 1948, P.34.

(116) U.N.F.A, Exposition à l'occasion de la journée internationale de la femme,-8MARS-,Musee EL-MOUDJAHID,1979,Alger,P.9.

ويحاول الكاتب أن يركز على الوضع الإجتماعي المزري الـذي تـسببت فيـه الإدارة الإستعمارية، والذي فرض على المرأة الجزائرية دخول الحياة العملية، بـسبب تـدهور المستوى المعيشي لأغلب العائلات الجزائرية، لتدني مستوى الأجر الشهري لرب الأسرة ، إذا كان عاملا، [117] ولهذا، فإن المرأة الجزائرية لم تكن تدف من وراء عملها، التحـرر من تقاليد الأسر الجزائرية وليس لإثبات الذات، وإنما للحاجة الماسة التي فرضـت عليهـا لضمان معيشتها .

وقد كانت الفرصة للفتيات الجزائريات للإحتكاك بالحضارة الغربيـة الأوروبيـة، داخـل المصانع أو الورشات أو في منازل الأوروبيين، وهناك أصبن بدهشة كبيرة عنـدما رأيـن مظاهر الترف، التي كان يعيشها المتمع الأوروبي. وعليه، كان المصنع المدرسـة الأولى في حياة الفتاة الجزائرية، إذا كانت تؤمه وسنها لا يتجاوز 12 سنة، وكانت الفتاة العاملـة تعاني الكثير داخل المصانع . ففي مصانع الكبريت، يجب على الفتيات أن يبقين حوالي 8 إلى 9 ساعات وهن واقفات دون راحة، أما في مصانع الأسماك، فالفتيات كـن يقطعـن الأسماك، وتقوم فتيات أخريات بتمليحه وأرجلهن في الماء وأيادهن في أقفاص "السردين"، وهن واقفات طوال هذه المدة.

أما في مصانع الأحذية، فقد كانت الفتاة دون سن الثانية عشر، تعمل طوال تسعة ساعات ونصف يوميا، وكان جو المصنع ملوثا، وليس هناك مطعما لتناول وجبات الغـذاء، ولم يكن لدى الفتيات وسيلة لنقلهن ولا غرفا للملابس، ولم تكن في المصنع أية نافذة سـوى فتحات صغيرة لا تسمح إلاّ بتسرب قليل من الهواء، وحتى الكراسي التي كانت موجودة قبل الحرب العالمية الثانية إستبدلت بألواح خشبية، وكانت هناك حنفية واحدة فقط داخل

---

(117) CADI-MOSTEFAI, M., op.cit., PP.56, 57.

مرحاض واحد في هذا المصنع الضخم، ومقابل ذلك كان أجرهن زهيدا جدا ، ولا يكفي في الكثير من الأحيان حتى لسد الرمق. (118)

و يعود سبب هذه الظروف الصعبة في العمل ، إلى غياب قانون خاص بعمـل المـرأة في المصانع والورشات، وفي هذا الإطار، يذكر الأستاذ "قوديو" في كتابه السابق الذكر، بأنه خلال 130 سنة، لم تضع الإدارة الإستعمارية أي تشريع أو قانون خاص بعمل النساء ، ولا حتى نقابة نسائية تستطيع تفادي فضيحة الإستغلال واللإنسانية التي تعاني منها النساء العاملات، (119) ويذكر فريق "بيار بورديو" في تحقيقه الشهير الذي أجراه بالجزائر و قدمه في كتابه "العمال الجزائريون" ، بأن إمرأة جزائرية حامل قد بقيت تعمل وهي في شهرها الثامن ثم التاسع، دون أن يحن لها قلب صاحب المصنع ويمنح لها عطلة الأمومة، (120) أما "بالأربعاء ناث إيراثن" في القبائل، فقذ كانت المرأة الجزائرية العاملة، تتحصل يوميا علـى أجر يساوي أربع فرنكات و"خبزة شعير"، (121) وهذا ما يعد فـضيحة في حـق الإدارة الإستعمارية.

و "بتلمسان"، تم إجراء تحقيق ميداني حول وضعية النساء العاملات في مـصنع النـسيج والزرابي الشرقية، وقدمه رئيس فرقة بالمصنع الذي كان من أصل يهودي، وفيـه يمكـن الإطلاع على وضعية النساء العاملات داخل هذا المصنع ، حيث يقول التقرير، أنه في سنة 1952 كان المصنع يضم 1500 عاملة، ففي ورشات الخيوط والنسيج، أين كان يجـب حضور الرجال بسبب صعوبة العمل هناك، كان عدد النساء بذه الورشات يتراوح مابين 200 و 300 إمرأة ، كلهن غير جزائريات وأغلبهن من أصل يهودي ، وبالمقابل، فـإن عملية زخرفة النسيج كانت مخصصة للجزائريات فقط ... وكان المعمل مسيرا من طرف إمرأة أروبية، هي المسؤولة الأولى عن كل العاملات اللواتي كن يتقاضين مرتبا أقل بكـثير

---

(118) PAULE, C., les jeunes ouvrièrres face à leurs défficultées de vie, IN, Terres d’Afriques, Centre C.R.E.E.R, Meknès, Maroc, 1948, PP.130, 131, 132.

(119) U.N.F.A, op.cit., P.09.

(120) BRAC DE LA PERRIERE, C., op.cit., P.102.

(121) CAMUS, A.,op.cit.,P.52.

من مرتب الرجل، رغم أن ساعات العمل كانت موحدة، كما أن الفرق في الأجر يلاحظ في الفروق الموجودة ما بين الأجور التي تتقاضاها العاملات غير الجزائريات والعاملات الجزائريات، فمرتب العاملات الجزائريات كان الأدنى بالمقارنة مع الأجور الأخرى.

وكانت العاملات الجزائريات يبقين داخل المعمل لتناول الغذاء البسيط، وبعضهن لم يكن بوسعهن إحضار حتى الأكل معهن ، والبعض الأخر لا يأكلن إطلاقا. ورغم ذلك، فإن هؤلاء النساء كن الأحسن حالا من الأخريات، فرغم صعوبة العمل وتدني مستوى الأجور، وقساوة الوضع داخل المصنع، فقد كن محظوظات لحصولهن على هذا العمل عكس اللواتي يطلبنه دون جدوى، لأنه كان هناك دائما، ما بين 200 إلى 300 طلب للتوظيف.

أما عاملات مصنع المعصرة الكبرى للزيتون "بتلمسان"، فكن الأقل أجرا، والملاحظ هنا أن العاملات الجزائريات كن يبدأن العمل في سن مبكرة، وبعضهن كن أطفالا وأعمارهن تتراوح ما بين سن الثامنة والعاشرة، والسبب في هذا الإستغلال، عدم وجود أي نص تشريعي أو قانون خاص يحدد سن العاملة الجزائرية ، فالقانون الوحيد الذي كان يتحكم في تسيير الموارد البشرية، هو الحاجة الماسة للأيدي العاملة الرخيصة ،[122] زيادة على أن الجزائر كانت تمثل سوقا كبيرة للأيدي العاملة الرخيصة غير المتخصصة، لغياب سياسة التكوين المهني عن المجتمع الجزائري، وحاجة العائلات الجزائرية البائسة إلى أجر إضافي يساعدها على المعيشة من جهة أخرى، ولهذا كانت هذه العائلات ترسل بناتها إلى المصانع والورشات، علهن يستطعن الحصول على عمل، وبأجر مهما كان قدره.

وفي المنطقة الغربية من" الأوراس"، كانت الفتيات الصغيريات يتعلمن الغناء والرقص منذ سن الثامنة أو العاشرة ، في نفس الفترة التي كن يتعلمن فيها الأعمال المنزلية، كما أن المرأة الجزائرية في هذه المنطقة، تحملت على عاتقها مسؤولية كبيرة، حيث كانت تضطر في

---

(122) AMRANE,D.,op.cit.,PP.25,26.

كثير من الأحيان إلى بيع حليها من أجل شراء قطعة أرض وقطيع غنم، وتراها في الأسواق تعرض منتوجاتها المنزلية للبيع . ومهما كان وضع المرأة إجتماعيا، فإنها كانت تشارك في أغلب الأعمال الفلاحية، كالزراعات المعاشية والأشجار المثمرة وجني الزيتون، كما إمتهنت تربية الغنم ورعيها. (123)

وإذا وقع حادث عمل قضى على عامل أو عدة عمال، فإن صاحب المصنع يستطيع، وبكل سهولة، أن ينهي القضية مع رجال الشرطة أو الدرك، و يقول صاحب المصنع أن العامل الذي لقي حتفه لم يأخذ حذره جيدا، و لم يكن متخصصا في هذا العمل، فزاوله بمحض إرادته هو، وهكذا تنتهي المشكلة، حتى و إن كان هناك شهودا حول الحادث،(124) وحتما لن يكون هناك أي تعويض مادي للضحية، بسبب غياب التأمين لدى صاحب المصنع.

وقد بقي الجزائريون يعانون من مشكل البطالة، ولم يجدوا له حلاً ولو مؤقتا، حيث كانت تزداد يوما بعد يوم، ففي سنة 1954، إرتفع عدد البطالين الذين تم إحصاؤهم من 130000 بطال إلى 308223 بطال في السنة، وتم في نفس السنة تسجيل أكثر من 63682 طلب عمل، تم قبول 16753 طلب منها فقط (125)، وأكثر الذين تم قبولهم ،كانوا أوربيون.

و حسب الدكتور "مونيي"، فإن طلبات العمل العديدة كانت كلها تنتظر الرد دون جدوى، وما زاد الأمور تعقيدا، هو عدم قبول القطاع الخاص بتشغيل المتخرجين من المدارس الطبية رغم كفاءتهم المهنية، خاصة وأن أصحاب المؤسسات لم يكن يهمهم شيء

(123) HAMOUDA,Naziha,Les femmes rurales de l'Aurès et la production poétique,IN,Peuples Mediterranees,N° spécial sur les femmes de la Meditérranneé,N°22-23,Janvier- Juin ,1983, P.269.

(124) TABTI, M.B, op.cit., P.122.

(125) BRAC DE LA PERRIERE, C., op.cit., P.27.

سوى مصالحهم الخاصة، (126) ولذلك فإن مشكل التخصص و التكوين، لم يكـن هـو سبب عدم قبول طلبات الجزائريين الوحيد، وإنما مشكلة التعامل العنصري كانت أيـضا تعترض سبيل الجزائريين.

و مهما كان العامل الجزائري نشيطا، فلن يصبح في يوم من الأيام عاملا مـسؤولا ، و حتى العمال الجزائريين الذين كانت تجري لهم بعض المسابقات للحصول على وظـائف عليا، كان الرسوب دائما حليفهم ، وفي حالة نجاحهم في هذه الإمتحانات، فـإنهم لـن يُرقوا إلى مناصب أعلى بمختلف الذرائع ، وفي أحيان أخرى لم يكن الفرنسيون بحاجة إلى هذه الذرائع، فيعلنوا ببساطة أنهم يودون إعطاء الجزائريين وظائف عليا ، لكنهم للأسـف يفتقرون إلى المهارات الكافية والتكوين المهني.

و إضافة إلى هذا، فإننا نجد من بين ألاف المثقفين الجزائريين ، قلة قليلة ممن حالفه الحظ و تحصل على عمل، ففي سنة 1951، لم يتمكن من هذه الفئة الحصول على عمل إلاّ 432 مثقفا، منهم 300 مثقفا تحصلوا على وظيفة "معلم"، و بعضهم مارس أعمالا حرة، إضافة إلى مائة ضابط، عشرين إطارا صغيرا ، و 12 مهندسا منهم تقنيان (127)، و يروي "عبد الرحمن فارس"، أن رئيس بلدية "القل"، "السيد م.إيمي "، قد تـساءل كـثيرا كيـف أن الحكومة عينت عربيا ـ أي ع. فارس ـ للعمل كموثق ... ورغم ذلك كانـت الإدارة الإستعمارية ، تحوله من مكان إلى مكان أخر ، حتى يسأم ذلك، و يترك عمله نهائيـا. و بمستشفى "مليانة"، حدث وأن وظف المستشفى الحكومي، طبيبا جزائريا متخصصا بعد تردد طويل، رغم كفاءته و مؤهلاته بصفة رئيس الجراحين. وبعد هذا الـتعين، طالـب الأوربيون بإعفائه من المنصب ، لأنهم لا يريدون أن يتداووا على يد عـربي، فقـاطعوه بشكل مطلق ، ورفضت الممرضات الأوربيات الأخذ بإرشاداته، وأخيرا قام المـستوطنون ببناء مستشفى خاصا بهم، بالقرب من المستشفى الحكومي، حيث يعـالج الأوربيـون

---

(126) Documents Algériens, synthèse sur l’activité Algérienne, n° du 01/01/1947 et 31/12/1947, Alger, Imprimerie Officielle, 1948, P.171.
(127) TABTI, M.B., op.cit., P.91.

بالان، وأخيرا تراجعت السلطات الفرنسية أمام هذا الضغط، وإضطرت إلى إعفاء الجراح ... ليجد نفسه بطالا، رغم شهادته العليا المعترف با عالميا.[128]

و لم توظف السلطات الفرنسية ولا إداري واحد منذ سنة 1946، خاصة وأن هذا الجهاز قد بدأ يتراجع، و لم يتم إدماج الشباب ولو بصفة مؤقتة مع العمال المرسمين، و أصبح عدد الإداريين يتناقص مع مر السنوات، و بالمقابل فإن عدد الشبان كان يشهد تزايدا مضطردا.[129]

وترى معظم المصادر الفرنسية، إن الإدارة الإستعمارية قد ساهمت في تطوير وترقية الشغل وتوفير العمل لكل الجزائريين، ولكننا نرى عكس ذلك، إذ أن الشغل كان في تراجع دائم، فقد بلغ عدد العمال في المصانع التحويلية عام 1925 ، حوالي 91244 عامل ووصل إلى 98983 عامل في سنة 1948 ، لينخفض إلى 13331 عامل فقط في 1954، ونفس الشيء يقال عن قطاع الكهرباء والغاز، الذي شهد إنخفاضا بحوالي 785 عاملا في نفس الفترة.

لقد كان أكثر الجزائريون عمالا في الموانىء، وخاصة في فترة وصول السلع إلى الموانىء، حيث يقومون بحمل الأمتعة و تحويلها، لأن ذلك لم يكن يحتاج إلى خبرة مهنية، بسبب إنعدام التكوين المهني لديهم، كما أن هذا العمل الذي كانوا يمارسونه، لم يكن إطلاقا عملا دائما ومضمونا، فبمجرد إنتهاء فترة العمل، يجد العامل نفسه مطرودا من مركز عمله. [130] ولم تحاول الإدارة الإستعمارية إطلاقا، بناء مراكز للتكوين المهني مثلا، أو تعليم الجزائريين بعض الحرف، فقد كانت هناك مدرسة واحدة للتكوين بمنطقة الجزائر،

---

(128) FARES, A., op.cit., P.15.

(129) LE TOURNEAU, R., op.cit., PP.179-280.

(130) BENACHENHOU, Abdelatif, Formation du sous développement en Algérie, Essai sur les limites du développement du capitalisme, 1830/1962, 6ème édition, Alger, O.P.U, 1976, P.362.

تقع في شارع "مارينقو " ـ شارع عرباجي حاليا ـ، وهذا لايستطيع حـل المـشكل المطروح.[131]

وكان الجزائريون يسارعون إلى تقبل وظائف معينة ، كحمل البضائع في الأسواق ومحطات المسافرين، أو بيع الجرائد، وتلميع الأحذية في الشوارع، وهذا لا يسمح لهم إلاّ بـضمان قوت يومهم ... وكانوا ينامون على الأرض في كل مكان يجدونه صـالحا للنـوم، مـع مضايقات كثيرة من طرف المعمرين. [132]

وكان الإضراب عن العمل ممنوعا بالنسبة للعمال الجزائريين، فالعامل الجزائري الـذي يقوم بالمشاركة في إضراب ما، سيطرد مباشرة من عمله، وهناك من يلقى حتفه، وبعضهم يُعذب. ولكي نوضح هذا، نردف مثالا عن الإضراب الذي شنه عمال منـاطق "عـين تيموشنت" و"تلمسان"، الذين تعرضوا إلى مطاردة بالسلاح من طرف مليشيات تابعـة لأصحاب الأراضي الزراعية ... ومنهم المعمر "كوفران "، الذي طـارد عـدة فلاحـين مضربين عن العمل، رفقة ثمانية أشخاص مسلحين أطلقوا النار عليهم ... و كنتيجة لذلك الإضراب، تم طرد 225 عامل زراعي. [133]

ومن أجل الدفاع عن مصالح البطالين، تم إنشاء عدة لجان عرفت بلجـان "البطـالين"، وكانت متواجدة بكل القرى والمداشر، وكانت هذه اللجان تسير من طـرف "حركـة الإنتصار للحريات الديمقراطية"، وكان دورها هو التحضير للإجتماعات و التجمعـات، للمطالبة بالحل السريع لمشكل البطالة، وتحسين أوضاع البطالين ... وكانت سنة 1952، سنة للمظاهرات الصاخبة التي نظمتها هذه اللجـان، وحمـل المتظـاهرون شـعارات :

---

(131) LETTELIER, R.P., op.cit., P.34.

(132) LAGEAIS, jean, Réalisation sociales dans le département d'Alger, IN, teres d'Afriques, centre « C.R.E.E.R », Maroc, 1948, P.208.

(133) BENDIAB, Abderrahim-Taleb, Chronologie des faits et mouvements sociaux et politiques en Algérie, 1ère édition, Alger, imprimerie du centre, 1983, P.97.

"نريـد عملا ... تسقط البطالة ... وشعارات سياسية أخرى"، وتعرض المتظاهرون كالعادة، إلى القمع والإعتقال.(134)

و يرى "ألبير كاموس"، أن البطالة قد انتشرت في كل الجزائر، وفي صفوف الجزائريين فقط، ففي قرية "عدني" أصابت البطالة كل سكانها ... وفي دواوير "عين الحمام"، أحصينا أكثر من 500 بطال في كل دوار. وهناك دواوير أخرى كانت تعاني البطالة أكثر من غيرها، ومن هذه الدواوير: "أقبيلس، أيت يحي، أبي يوسف"، وعددنا بها أكثر من 4000 بطال. وقامت عدة بلديات بتنظيم "ورشات للرحمة"، القصد منها إدماج البطالين في الأشغال العامة، مقابل أجر يتراوح ما بين 8 و 10 فرنكات لليوم الواحد، نصفه حبوبا ... وتمت التجربة في بلديات "عين الحمام والأربعاء ناث ايراثن"، على سبيل الذكر لا الحصر، إلاّ أن هذه التجربة لم تستطع القضاء على المشكل، حيث كان لها سلبيات عديدة، منها أن العاجزين عن العمل ، لا يستفيدون من عملية توزيع الحبوب، إضافة إلى أن مناصب العمل كانت محدودة جدا، ومن كان يعمل يومين متتاليين يعد محظوظا. والغريب في الأمر، أن الذين لا يستطعون دفع ضرائبهم، كانت تخصم لهم من أجرة عملهم ـ نقودا أو قمحا ـ ، فكيف يتم تنظيم ورشات للرحمة دون العمل بها؟ (135)

هذا، وقد دعا "القس ديفال"، خلال الأيام الدراسية حول "كفاح الجزائريين ضد المجاعة"، المنظمة بالجزائر العاصمة، من طرف الأمانة الإجتماعية للجزائر في 30 ماي 1954، إلى ضرورة تعديل أجور العمال المقهورين، و إعتبر ذلك ظلما وسرقة في حق العمال الجزائريين، وطالب بإحداث ثورة داخل الإنسان الأوربي لتعم الإخوة في العالم،(136) خاصة وأن هذه المأساة، التي كان يعانيها الجزائري، لم تكن عادلة، ففي الوقت الذي كان

---

(134) HANNACHE, Ahmed, La longue marche de l’Algérie combattante, 1830/1962, 1ère édition, Alger, édition DAHLEB, 1990, P.60.

(135) CAMUS, A., op.cit., PP.43-46-47-48.

(136) DUVAL, L.E., op.cit., PP.16-17.

الأوربيون يرفضون كل الوظائف المقترحة عليهم، كان الجزائريون يبحثون عن أي عمل، من أجل لسد الحاجيات الضرورية .

و بقي العامل الجزائري يعاني من مشاكل عديدة، منها اليوم الطويل الذي يدوم أحيانـا كثيرة 14 ساعة كاملة، و غياب الضمان الإجتماعي، والمنح العائلية، إضافة إلى الأجـر المتدني. ومع إشتداد كفاح النقابة العمالية ضد الملاك الأوربيين، بدأت تظهر بعض النتائج الإجابية شكلا، منها ضمان إكتساب العامل لراتب شهري مضمون، وإن بقي متـدنيا إضافة إلى التأمين الإجتماعي و المنح العائلية. (137)

ومع بداية ضعف القطاع الفلاحي، في الفترة الممتدة من 1948 إلى 1954، شهد القطاع الفلاحي،إنخفاض عدد عماله من 75% إلى 71%، في حين إرتفع عـدد عمـال القطـاع الصناعي، خلال نفس الفترة من 12% إلى 14%، (138) وهذا التحول لم يكن أبدا في صالح العامل البسيط، وإنما كان الهدف منه خلق جيش إحتياطي من البطالين، للإستفادة منـهم مستقبلا.

وأمام الإرتفاع الكبير لأعـداد البطـالين الجزائـريين، شـهدت قوافـل المناضـلين السياسين،إنضمام الألاف منهم إليها، حيث قاموا بتنظيم مظاهرات إجتماعية، طالبوا فيها بتسوية وضعيتهم، والتي سرعان ما اكتسبت الطابع السياسي بدل الإجتماعي.

---

(137) HENNI, A., op.cit., P.75.

(138) BOUKHOBZA (M'hamed), BOURNENE (Med ENNACEUR), LIABES (Djillali), SAFIR (Nadji), Eléments sur les structures socio-économiques de l'Algérie, IN, Congrès International de Sociologie, Tome I, Alger, 1975, P.488.

2ـ أزمة السكن:

لم تكن البطالة هي المشكل الوحيد الذي عرفته الجزائر، خلال العشرية الأخيرة التي سبقت الثورة التحريرية، فبالإضافة إلى هذا المشكل، الذي لم تجد له الإدارة الإستعمارية بالجزائر حلاّ له لطبيعة سياستها المنتهجة بالجزائر، واجهت أيضا مشكلا أخرا، وهو مشكل الإيواء أو أزمة السكن.

و لم تكن هذه الأزمة مؤقتة، بحيث يمكن تجاوزها بإصلاحات سريعة، ولا بشعارات "ديماغوجية"، تمنح الجزائريين ثقة جديدة بالسياسة الفرنسية التي اهتزت أُسسها، بعد إنيار قوتا العسكرية والإقتصادية، أمام الألمان خلال الحرب العالمية الثانية، ولذلك فإن كل جهود حكام فرنسا بالجزائر، لم تعط ضمانات جديدة للسكان الجزائريين، الذين كانوا يزدادون بشكل ملفت للنظر، والتي من شأنا أن تحل لهم مشاكلهم الإجتماعية المعقدة، وعلى رأسها مشكلة السكن.

ورغم إنطلاق المشاريع السكنية منذ وقت مبكر بالجزائر، إلاّ أن المشكل كان يزداد خطورة على مر الأيام، فبين سنة 1919 و 1925 مثلا، تم بناء 3226 عمارة في المدن الرئيسية الثلاث: "الجزائر، وهران وقسنطينة"، كانت موزعة على الشكل الآتي: 917 عمارة بمدينة الجزائر، 2046 عمارة بوهران، و 263 عمارة بقسنطينة [139]، إلاّ أن هذه المشاريع السكنية، لم تكن كافية لسد العجز الذي بدا واضحا في هذا الميدان.

---

(139) عدي، الهواري، الإستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1960/1830، ترجمة جوزيف عبد الله، الطبعة الأولى، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983، صفحة.161

إن التسارع الديمغرافي الذي شهدته الجزائر في تلك الفترة ، ساهم في تعقيد المشكل، ولكنه ليس السبب الوحيد الذي خلق هذه الأزمة، فالسبب الأصلي لها، يعود إلى السياسة التي انتهجتها الإدارة الفرنسية نفسها، بسبب سوء التسيير و توجيه كل جهودها لخدمة المستوطنين دون الجزائريين، إضافة إلى أن الإدارة الفرنسية، تماطلت كثيرا في انجاز المشاريع السكنية التي انطلقت قبيل الحرب العالمية الثانية، أو بعدها، إذ توقفت معظم المشاريع السكنية لمدة فاقت العشر سنوات، ولم تشهد أي تقدم يذكر. وحتى توزيع السكنات الجاهزة، لم يكن يتم بصورة عادلة، ولم تراع فيها أية شروط عند توزيعها، كالحاجة إلى هذه السكنات، قدم الطلبات المقدمة، و وضعية صاحب الطلب المادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عامل قدم العمارات المبنية، وتدهورها قد بدأ يظهر جليا، حيث أن أغلب العمارات التي كانت موجودة بالمدن الرئيسية الثلاث، كانت قد بنيت منذ عهد الأتراك العثمانيين. و شهدت الجزائر العاصمة وحدها، تديم أكثر من 42 عمارة قديمة، وتم ترحيل سكانها الجزائريين إلى وجهة غير معروفة، وتم بناء مكانها حوالي 500 سكن، لم يوزع ولا مسكنا واحدا منها للجزائريين، رغم وجود 150 عائلة جزائرية أخرى، كانت جدران منازلها مهددة بالسقوط، و بعضها تم تصليح جدرانها، ثم سلمت بعد ترميمها، للمؤسسات الإقتصادية و العسكرية الفرنسية. (140)

و زادت ظاهرة الهجرة الريفية المدن الكبرى من حدة الأزمة، إذ سرعان ما تحولت الأكواخ التي تشكلت بالمدن، إلى أحياء قصديرية، تحمل كل الأمراض والآفات الإجتماعية، ووصل سعر السكنات المعروضة للبيع إلى قمته.

وكمثال على ذلك، فإن حي "الهواء الجميل "، الذي يقع بحسين داي ولا يبعد عن العاصمة المقر إلاّ بعشر كيلومترات فقط، قد عرف توافد ألاف العائلات الجزائرية قادمة من الريف الفقير، فقد أشارت دراسة ميدانية أُجريت بالحي أن عدد سكان الحي قد إنتقل من 500 ساكن في 1938 إلى 6500 ساكن سنة 1953، والنسبة الكبيرة لهذا الإرتفاع

---

(140) BRONDE, Pasquier, Le problème du logement en Algérie, IN., terres d’Afriques, centre "C.R.E.E.R », Meknès, Maroc, 1948, P.161.

قـد وقعت خـلال الفتـرة الممتـدة بين 1945 و 1953، حيث تـضاعف عـدد السكان خـلال هـذه
الفترة بأربع مرات. وقد أشار سبر للأراء أن 395 عائلة من بين 558 عائلة كانت مقيمة بالحي منذ 1949، أي حوالي 70%، وحوالي 93 عائلة وصلوا إلى الحي ما بين 1943 و 1949 وهو ما يمثل حوالي 16%، أما باقي السكان فقد كانوا مستقرين بالحي قبـل 1943. (141)

ومع تطور عمليات النـزوح الريفي باتجاه المدن الكبرى، أصبح الإختلال واضحا في ميزان سعة الإستقبال للمدن الكبرى للوافدين الجدد نحوها، ولم تستطع هذه المدن أن توفر كل الشروط الضرورية للحياة للنازحين إليها، ولذلك فقد بدأنا نشاهد الأحيـاء القـصديرية وهي تنمو حول المدن الكبرى التي أصبحت مناظرها مشوهة، ولم تقم الإدارة الفرنـسية بعمل سريع للقضاء على هذه الظاهرة، وإنما تركت هذه الأحياء تنمو وتكبر وكأنها هـي التي رتبت الأمور لذلك. والحقيقة، فإن هذا الغزو المتواصل للمدن لم يكن وليد الحـرب التحريرية الكبرى وإنما يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وكـان حـي القصبة العتيق يعاني ضغطا ديمغرافيا كبيرا كاد أن يفجره ، إذ أن الكثافة السكانية به قـد تجاوزت كل التوقعات، وكانت أعلى نسبة كثافة سكانية بمنطقة ما بالعالم، إضافة إلى أن أغلب المباني كان بها طابقا واحدا أو اثنين فقط ورغم أن هذه الأزمة لم تجد حلا مجديا من طرف السلطات الإستعمارية إلاّ أن تصريحات المسؤولين الفرنسيين كانت توحي بأن هذه المشكلة ما هي سوى نتيجة حتمية لخروج فرنسا الصعب من الحرب العالمية الثانية وتحدثوا جيدا حول إمكانية القضاء على هذه الأزمة التي اعتبروها مؤقتة وستزول بمجـرد عـودة فرنسا إلى حركة التنمية الإقتصادية التي كانت تعرفها. ففي جويلية 1954 ألقى الحـاكم العام "روجييه ليونارد" كلمة جاء فيها على الخصوص: " ... إن مشكل السكن قد عرف

(141) NOUSCHI, A., op.cit., P.101.

اليوم حلاّ ولو مؤقتا. إستطعنا اليوم السيطرة عليه ويمكنكم مشاهدة ذلك بمدينة الجزائر التي هي عاصمة البلاد". [142]

ولكن هل فعلا إستطاعت الحكومة الفرنسية بالجزائر أن تقضي نهائيا على مشكل السكن؟. إنه من غير المعقول أن نصدق مثل هذا الكلام أولا لأنه صدر من مسؤول فرنسي إمتاز بالحقد الشديد على السكان الجزائريين ، وثانيا لأنه كان صادرا من طرف مسؤول فرنسي هو حاكم الجزائر وهدفه هو كسب ثقة الجزائريين وإمتصاص غضبهم مع تزييف كلي للحقائق لظروف سياسية و أخرى شخصية، فهو يريد أن يوضح بأن الأمور عادية وهادئة بالجزائر، وأن مشاكل الجزائر قد وجدت الحل النهائي على يده هو، للبقاء على سدة الحكم بالجزائر لعهدة أخرى، وثالثا لأن الجزائر قد عرفت بالذات في هذه السنة، تفاقم مشكل السكن وتصاعده، وخاصة بالنسبة للسكان الجزائريين.

و في جانفي - فيفري من عام 1954، عرفت الجزائر عامة فترة إستثنائية للبرد لم تعرفها الجزائر من قبل ... وأدت هذه الظروف المناخية إلى الفتك بألاف الجزائريين، وخاصة الذين لم يكن لديهم سكن وما أكثر هؤلاء .... رغم أن هذه الحادثة قد أحدثت صدمة نفيسة حادة حتى لدى بعض الفرنسيين ومنهم "الأب بيار"، الذي ندد كثيرا بسياسة "ليونارد" حاكم الجزائر العام في مجال السكن. [143] إن الظروف المناخية الصعبة التي كانت تعرفها الجزائر من حين لأخر كانت تكشف دائما عيوب المسؤولين الفرنسيين كما كانت تظهر بوضوح مدى صعوبة المعيشة بالنسبة للجزائريين.

وخلال فترة 120 سنة من تواجد فرنسا بالجزائر، لم تسجل الكتب والمصادر التاريخية لفرنسا إنشاء مدن حضرية متطورة بالجزائر ولكنها سجلت عليها تسببها في إنشاء أحياء

---

(142) Documents Algériens, Synthèse sur l’Activité Algérienne, n° du 01/01/1954 au 31/12/1954, imprimerie officielle, Alger, 1955, P.169.

(143) KOURIBA ,N., et CHARBONNEAU,J., op.cit., P.112.

قصديرية منها حي "محي الدين" بمدينة الجزائر والذي يعتبر بحق مأساة للجزائر عامة. [144] والواقع أن هذا الحي القصديري لم يكن الوحيد بالجزائر، وإنما كانت هناك عدة أحيـاء، ومن بينها الأحياء القصديرية المنتشرة بمدينة الجزائر، وهي عاصمة البلاد، ونـذكر منـها الحي القصديري "بـبراقـي"، واد أوشايـح - لاقلاسيـار سـابقـا-، الـحـراش - ميزون كاري سابقا-، مناخ فرنسا" ... ثم إتجه بعض السكان إلى أحيـاء قـصديرية أخرى منتشرة بالمدنية - كلوصلامبي سابقا - أو إلى القصبة. وإذا أخذنا حي "بوبـصيلة الموجود بضواحي الحراش" كمثال على مثل هذه الأحياء، فإننا نجد البيت به دون نوافـذ سوى الباب كمدخل له ... ومساحة البيت لا تتعدى 2.2 متر2 ... وفي جزء من البيت وضعت الأفرشة على الأرض، ثم نجد موقد أو "الكانون" ... [145]. وبمدينة وهران كـان حي "البلانتار" يمثل قمة الأزمة بالمنطقة الغربية، إضافة إلى شهادات أخرى تتحدث عـن سكان "المقابر"، حيث كانوا يسكنون لمدة طويلة في مغارات تحت مقبرة "تلمسان"، غير بعيدين عن مركز السلطات المحلية، فهذه المغارات كانت تجمع عدة عائلات جزائريـة لا قرابة بينها سواى قرابة الدين، اللغة والوطن.

وفي تحقيق ميداني أجرته فرقة "ب. بورديو"، يتحدث أحد الجزائريين بمرارة عن مـشكل السكن الذي يعاني منه، فيقول: " ... إننا نعيش مثل الحيوانات. أنظر إلى مـ لي، إنه ليس مـ لا. إن الفرنسيين يعاملوننا كالحيوانات جميعا ... ففي فرنسا على الأقل عاملني أهلـها كإنسان، أما هنا فلا كرامة لي ..." [146] إن هذا الكلام ينطبق على كل الجزائريين الذين كانوا دون سكن، خاصة وأن العائلات الجزائرية في تلك المرحلة، كانت ميالة إلى الإنجاب بكثرة، وهذا ما عقد المشكلة أكثر. و حتى سعر السكنات الخاصة التي كانت معروضـة للبيع، كان سعرها مرتفعا جدا وليس في إمكانية الجزائريين دفع ثمنها الباهض، حيـث أن سعر السكن الواحد المتكون من أربعة غرف، يتجاوز 192 ألف فرنك فرنسي، وحـتى

---

(144) MASSIGNON, L., op.cit., P.266.

(145) BRAC DE LA PERRIERE, C., op.cit., PP.69-71.

(146) BOURDIEU, P. et AL, travail ..., note (2), op.cit., P 306.

عندما كانت السلطات الفرنسية تخصص أحياء جديدة وحديثة لفائدة الجزائريين ،كانت توجه مباشرة لفائدة الجزائريين الموالين لفرنسا أو الذين كانوا يعرفون بجماعة "بني وي - وي".

ولم تحاول فرنسا إطلاقا منح السكنات الجاهزة للجزائريين المحتاجين إليها، ولا حاولـت أيضا القضاء على تلك الأكواخ الحقيرة التي بنيت حول المدن الكبرى، وكـل مـشاريع فرنسا بالجزائر في قطاع السكن، لم تكن تمثل سوى 1/40 من نسبة ما أنجزتـه فرنـسا بفرنسا، بالرغم من أن عدد السكان بالجزائر كان يمثل 1/5 سكان فرنسا. ولكن فرنـسا إتجهت إلى بناء بعض السكنات البسيطة والتقليدية لبعض الجزائريين داخل المزارع الكبرى للكولون، حتى يستقر با الجزائريون ويستمرون في أداء وظائفهم الفلاحية داخل المزرعة، ولم تكن هناك بيوت تتوفر على أدنى الشروط والمتطلبات الضرورية للحياة. (147)

وفي 1952، تمكن أكثر من 4140 شخص من الحصول على سـكن مـن الـسكنات الحديثة الموجهة للكراء والتي أنشئت في المقاطعات الثلاث، وتم وضع أكثر مـن 20000 سكن في متناول السكان في سنة 1953 ، وقد إستفاد الأوربيـون مـن معظـم هـذه السكنات، أما سنة 1954، فقد شهدت بناء 1946 مسكن، منها أكثـر مـن 1195 سكن بمدينة الجزائر، 379 سكن بمدينة وهران و 342 سكن بمدينة قسنطينة. (148)

والحقيقة أن مآسي السكان الجزائريين كانت كثيرة في ميدان السكن، فقد كانت عـدة عائلات جزائرية تسكن مخازن غير صالحة للحياة، وفي ظروف قاسـية جـدا، وبعـض العائلات الأخرى كانت تعيش دون سكن، وخاصة عند حـدوث كـوارث طبيعيـة كالزلازل أو الفياضانات... وكمثال على ذلك، نذكر أنه خلال زلزال "الشلف- أورليان فيل سابقا -" والذي ضرب المدينة في 9 سبتمبر 1954، وبعد أقل من أسـبوع واحـد فقط، صرح رئيس بلدية الشلف السيد "بيس قام بيليا " لإحدى الصحف، بأن حـوالي

---

(147) BRONDE, P., op.cit., PP.163-164.

(148) ALGERIE, op.cit., P.39.

1500 عائلة جزائرية، لم تجد أية خيمة تسكنها وبقيت تنام على ضوء النجوم، ولو فكرنا جيدا ،لأدركنا أن فصل الشتاء يبدأ في هذه المنطقة منذ منتصف أكتوبر، ولا ينتهي حـتى أواخر مارس. (149)

وفي تقرير قدم إلى المجلس البلدي لمدينة "بجاية" في 1952، صرح النائـب الأول لـشيخ بلديتها بهذا التصريح، الذي يعبر بصدق عن معاناة السكان الجزائريين من مشكل السكن: " ... إن عدد كبير من السكان الجزائريين يسكنون المغارات والأنفاق، فبعضهم يعيش بـ 14 أو 15 فردا في غرفة واحدة مساحتها لا تتعدى 10 متر مربع، وفي وضعية مزرية ... وقرب هذه الأنفاق كانت تمر قنوات المياه القذرة وتنعدم المياه الصالحة للشرب بـها مـع انعدام الكهرباء ... ويواصل التقرير الذي خلص إلى أن:

- عائلة واحدة تتكون من 16 فردا كانت تعيش في غرفة واحدة.
- ثلاث عائلات تتكون من 15 فردا كانت تعيش في غرفة واحدة أي 15 فردا في غرفة واحدة.
- أربع عائلات تتكون الواحدة منها من 14 فردا كانت تعيش في غرفة واحدة.
- 7 عائلات تتكون الواحدة منها من 12 فردا كانت تعيش في غرفة واحدة.
- 32 عائلة تتكون الواحدة منها من 11 فردا كانت تعيش في غرفة واحدة .
- 63 عائلة تتكون الواحدة منها من 10 أفراد كانت تعيش في غرفة واحدة.
- 71 عائلة تتكون الواحدة منها من 9 أفراد كانت تعيش في غرفة واحدة.
- 87 عائلة تتكون الواحدة منها من 8 أفراد كانت تعيش في غرفة واحدة.

وحتى سنة 1954 ، بقي حوالي ثلث سكان البلاد من الحضر الجزائريين يسكنون الأحياء القصديرية، وأكثر الطبقات الفلاحية لم تكن تعرف سوى الأكواخ "القوربي " كسكن لها [150]، وزيادة على ذلك، فقد كان هؤلاء السكان المقهورين يعانون من مشاكل أخرى لها

---

(149) JEANSON, F. et L., op.cit., P.100.

(150) ALLEG, H. et AL., op.cit., PP.145-146.

علاقة بمشكل السكن، فالعامل الفلاحي الذي يصبح غير مرغوب فيه من طرف صاحب المزرعة لأسباب عديدة منها كبر السن، عجزه عن العمل لأسباب صحية، عدم التخصص في عمله ... كان يطرد من العمل، وإذا ما تم الاستغناء عنه في العمل، فإنه يطرد أيضا من سكن المزرعة وتصبح وجهته مجهولة.

إن توقف المشاريع السكنية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، صعبت من حل المشكل وأخرت إنشاء السكنات الموجهة للسكان الجزائريين بمدينة الجزائر، وذلك بأحياء "الجنان، الناضور، المدنية، حسين داي، بوقرة - روفيقو سابقا -، مليانة، الثنية - منيرفيل سابقا-"، وبمدينة "قسنطينة" كانت مشاريع لإنشاء أحياء "بقسنطينة" و"سطيف"، أما بمنطقة "وهران" فكان هناك مشروع "بثنية الحد" (تيسمسيلت) ... وهذه المشاريع لم تعرف الإنطلاقة الثانية إلاّ في عام 1949، وإضافة إلى هذه المشاريع، فإن مشاريع الترميم وإعادة البناء قد بدأت في 1947 بحي "المنادية" بمدينة "عنابة". (151)

وإضافة إلى هذه الأحياء، فقد تم في سنة 1954 إنشاء حيين عنصريين بأعالي مدينة الجزائر، وقد عرف الحيّان باسمي "ديار السعادة" و "ديار المحصول"، وهذه الأسماء - المحصول والسعادة -، لها دلالتها الكبيرة لدى المسؤولين الفرنسيين ، وحتى لدى الجزائريين، فالمحصول تعني بأن الوعود التي قطعتها الإدارة الفرنسية لتحسين ظروف السكن الخاصة بالجزائريين قد تحققت، أما السعادة فهي تعني بأن الإدارة ذاتها قد ساهمت في سعادة الجزائريين وفرحتهم.

وإضافة إلى هذا، فإن مدينة الجزائر، وعلى رأسها الإدارة الفرنسية، قد وضعت مشروعا سكنيا هاما بحي "باب الوادي" به كل شروط الحياة العصرية، وهناك مشروعات أخرى منها مشروع "حي العناصر"، الذي يمتد على مساحة 350 هكتارا، ويستطيع إستيعاب خمسين ألف ساكن. و ميزت هذه المشاريع التماطل الكبير في عملية الإنطلاق، والتأخير

---

(151) Documents Algériens, Synthèse sur l'Activité Algérienne, n° du 01/01/1951 au 31/12/1951, imprimerie officielle, Alger, 1955, PP.269-270.

في عملية إنهاء المشروع بسبب قلة الأموال وضعف الميزانية المخصصة لذلك، والتي لم تكن تتجاوز ثلاث مليارات فرنك فرنسي قديم. ورغم القرار الوزاري الذي صـادقت عليـه الحكومة في 14 أفريل 1947، والقاضي بوضع شروط جديدة قصد الإستفادة من السكن العائلي الإجتماعي ، إلاّ أن هذا القرار لم يأت بأية نتيجة تذكر . ونذكر هنا أن مشروع حي "الحراش" الذي لم يعرف نهايته إلاّ بعد سنوات طويلة، رغم أنه لم يكن يمتد إلاّ على مساحة 170 هكتار مع قدرة إستعاب ثلاثين ألف ساكن. ولكن هذه المشاريع، وخاصة التي تم إنجازها، لم يكن يراعى فيها شروط التوزيع، وبالتالي تمت عمليه التوزيـع لـصالح الأوربيين و الجزائريين الموالين للإدارة الفرنسية . وقد كانت الحالة العامـة للـسكن في الجزائر في سنة 1954 فيما يخص المساكن الجاهزة وظاهرة التوزيع الغير عادل على النحو التالي: (152)

نوع السكن	مـسامن مأهولـة بالأوربيين		مـساكن مأهولـة بالجزائريين		الموع	
	حضرية	ريفية	حضرية	ريفية	حضرية	ريفية
النوع الأوربي الحديث	198000	57500	111000	20400	309000	695900
النوع المحلي التقليدي	8000	5800	88000	1004000	96000	1201800
نوع قصديري	/	/	40000	10500	40000	90500
خـيـام	/	/	3000	96000	3000	102000

وقد صرح حاكم الجزائر العام "إيف شانتيو" في 1946م ، مع عودة ،إنطلاقة المـشاريع الصناعية الكبرى ومنها المشاريع السكنية، بأن مشكل السكن يحتل مكانه معتبرة ضـمن مسائل الجزائر ولديه شخصيا ... وأضاف يقول بأن الخطر أقل لدى سكان الأرياف، أين

(152) OLIVIER, R., La population en Algérie, Rapport du Haut comité consultatif de la population et de la famille, Tome III, 1ère édition, Paris, éditions Artistiques, 1960, PP.97-98.

تكون الخيمة فقط وسيلة كافية للسكن، وحتى الكوخ أيضا يمكن أن يحل المشكل هنـاك ... [153] ولهذا السبـب لم ينصـب إهتمـام الـسلطـات الفـرنـسية علـى الأريـاف

الجزائرية، التي ظلت تعاني الإهمال والتهميش، خاصة وأن هذه الأرياف لم تكن تستقطب إهتمام المعمرين الأوربيين للإستقرار بها، وإنما كانت بها مزارعهم وأراضيهم الواسعة التي كانوا يزورونها في بعض الأحيان لمراقبة تحولاتها.

ورغم ظهور "حركة الكفاح من أجل السكن"، وهي جمعية أروبية - جزائرية أنشئت في عام 1950 وهدفها الدفاع كان الدفاع عن حق الجزائريين و الأوربيين في السكن علـى حد سواء، [154] إلاّ أن الأمور لم تعرف أي تحسين يذكر، وبقيت العائلات الجزائرية دون سقف يأوي أطفالها، ولم تصل إلى توفير المبلغ المطلوب للحصول على سكن لائق . وأمام هذا، كانت الأحياء القصديرية تنمو بتلقائية حول المدن الكبرى ، وأصبحت مدن الصفيح تميز مدخل الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابـة ... دون أن تتحـرك الـسلطات الفرنسية ولو لتخفيف من حدة هذا المشكل الذي أضحى يتضاخم تـدريجيا، ولم تبـدأ المشاريع السكنية الهامة الموجهةللجزائريين إلاّ في السنوات الأخيرة من الثورة الجزائرية بعد فوات الأوان ومنها مشروع" قسنطينة" على سبيل المثال الذي جـاء في عهـد "شـارك ديغول" ، وذلك قصد إفشال الثورة وكسب ثقة الجزائريين، وتـشكيكهم في قـدرات الثوار.

وحتى وإن إعتبرنا أن المشكل قد عرف بعض الحلول المؤقتة والواهية في نفس الوقت، فإن الواقع يثبت عكس ذلك تماما وذلك بسبب كثرة المشاريع السكنية التي كانت تـشهدها الجزائر منذ سنة 1946م، ضمن ما سمي بمشروع التصنيع الكبير الـذي باشـره "إيـف شاتينيو" وفرقته، إلاّ أن نتائج ذلك بقيت تثير أكثر من علامة إستفهام، فالمشاريع السكنية

---

(153) BISSARDON, H., MONTAGUT, P., op.cit., P.122.

(154) BRAC DE LA PERRIERE, C., op.cit., P.71.

كانت كثيرة ، ولكن الجزائريون بقوا دائما يسكنون أحياء قـصديرية ، تراكمـت بـها الأوساخ والأمراض، فأين كانت تذهب هذه السكنات؟

إن مجمل السكنات الجاهزة بالجزائر عامة كانت توزع لفائدة السكان الأوربيين ،والدليل على ذلك هو أن المعدل الذي كان موجودا في العائلات الأوربية لا يتجـاوز 3.6% في الأسرة الواحدة، والمساكن التي كانت بحوزة الأوربيين كانت تلبي حاجياتهم ، وكان عدد الحجرات التي يشغلها الأوربيون حوالي 543.000 حجرة بمعدل 1.3 شخص في الحجرة الواحدة، [155] أما لدى الجزائريين، فإن معدل الأشخاص في الحجرة الواحدة، كان يفوق ستة أشخاص، وأحيانا يصل المعدل إلى أقصاه في بعض المناطق، ويتعدى 12 شـخص في الحجرة الواحدة كمنطقة "بجاية" التي كانت تشهد هذه الوضعية. [156]

ولتوضيح الأمور أكثر، فإننا نأخذ مدينة الجزائر كمثال على قوة المشاريع السكنية الـتي شهدتها منذ 1946م، التي لم يستفد منها الجزائريون، رغم أنها كانت موجهة لفائـدتهم، ومنها حي "الناضور1" الذي شهد بناء 29 سكن، وحي "الناضور2" الذي عرف إنشاء 17 مسكن، في حين تم بناء 102 سكن بحي " الناضور3"، وفاقت عدد السكنات بحـي "المدنية،120 سكن وثلاث مراكز إجتماعية، أما حي "بوقرة "، فقد شـهد إنجـاز 24 سكن بالقسم الثالث منه[157].

3) - <u>الوضع الصحي بالجزائر:</u>

كان مستوى المعيشة المتدهور سببا كافيا لتدهور الحالة الصحية للجزائريين ، إضـافة إلى الشروط السيئة للسكن الذي كانت تتراكم به الأوساخ والقاذورات ، زيادة إنتشار الأمية

(155) OLIVIER, R., op.cit., P.98.

(156) ALLEG, H. et AL., op.cit., P.146.

(157) Documents Algériens, Synthèse sur l’Activité Algérienne, n° du 30/10/1945 au 31/12/1946, imprimerie officielle, Alger, 1955, PP.222.

والجهل وسط فئات الشعب الجزائري، وبالتالي كان الجزائريون مهيؤون لإستقبال كـل أنواع الأمراض الخطيرة التي كانت معروفة أنذاك في العالم.

وقد شهدت الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، إنتشارا كبيرا للأمراض الخطيرة والأوبئـة الفتاكة، و إنتشرت الوفيات بشكل ملفت للنظر، وهذا كنتيجة حتمية للبؤس والفاقـة، وإنخفاض مستوى المعيشة، وضيق الأكواخ وتكدس السكان فيها، إضافة إلى الجهل والفقر والجوع، وقلة الشروحات الخاصة بالتربية الصحية إن لم نقل إنعدامها، فتحولت بـسرعة أحياء الجزائريين إلى حقول خصبة لظهور ونمو الأمراض المعدية، [158] وأصبحت أحيـاء الجزائريين مناطق لزرع الموت البطيء، كما أضحت مناطق ممنوعة على الأوربيين، خوفـا على أنفسهم من نقل عدوى المرض.

لقد كانت المنشأت الصحية ضعيفة وغير قادرة على محاربة كل الآفـات، و لم تـستطع الخدمات الصحية والمستوصفات ، الوقوف أمام هذه الأمراض التي كانت تحصد يوميـا مئات الجزائريين، وخاصة من الأطفال الرضع. [159]

والحقيقة أن نسبة تدهورالوضعية الصحية، كانت تختلف من منطقة إلى أخرى، فبالقطاع الريفي مثلا، كانت الوضعية سيئة جدا، عكس المناطق الحضرية التي تسكنها أغلبية أوربية، والتي عرف بها قطاع الصحة تحسنا ملحوظا، وعلى مستوى أخر، فإن العـلاج المقـدم للأوربيين كان يمتاز بالتطور والحداثة، فيما كان العلاج الموجه لفائدة الجزائـريين سـيئا ومتدهورا. و يجب الإشارة هنا إلى أن الريف الجزائري الذي كان يعيش به حوالي 80% من الجزائريين ، كان من بينهم 2 مليون شخص مصاب بمرض حمى المستنقعات، و أكثر من مائة ألف مصاب بالسل، إضافة إلى مليون شخص مصاب بمرض التراخوما أو الرمـد الحبيبي .

---

(158) بوعزيز، يحي، سياسة تسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائريـة: 1954/1830، ديـوان المطبوعـات الجامعية، الجزائر، 1958، ص. 36.

(159) LETELLIER, R.P., op.cit.,P.12.

و رغم هذه الإحصائيات التي كانت تنذر بالخطر، فـإن الإدارة الفرنـسية لم تقـم إلاّ بمحاولات محتشمة للتخفيف من حدة هذه الأمراض، فشاحنات القطاع الصحي التابعـة للأمن الإجتماعي الفلاحي، كانت تضم ممرضـا واحـدا، و لا وجـود لأي طبيـب متخصص،[160] و حتى عملية العلاج في الوسط الريفي لم تكن مستمرة، فبمجرد ما يشعر الممرض الفرنسي أو الأوربي بتحسن حالة مرضاه، يتركهم و ينتقل إلى "دوار" أخر، أين يجد بعض المرضى قد حجزوا أماكن لهم بالمقبرة الصغيرة بالقريـة، و تكـون محاولاتـه الأخرى مع مرضى أخرين ، يائسة بسبب نقص العناية الطبية الموجهة لفائدة الجزائريين.

وإذا ما أخذنا بعض الأمثلة عن المستوصفات التي كانت موجودة بالجزائر في هذه الفترة، فإننا نجدها عبارة عن مراكز لحفظ الجثث، فالمستوصف الوحيد الذي كان موجودا بحـي "القصبة"، كانت جدرانه تعاني من التآكل والإنيار، وذلك يعود أساسا إلى قـدم هـذا المركز وإهماله، إضافة إلى قلة شروط النظافة وإنعدام الوسائل الصحية به، ولذلك كـان مصير أغلب الأطفال الذين كانوا يؤمون هذا المستوصف معروفا ، لأن هذا المركز لم يكن لديه أي شيء يقدمه لهم من علاج أو أدوية تخفف آلامهم . ولذلك، كنا نرى العائلات الجزائرية تميل إلى الإنجاب بكثرة، لأنا كانت تعلم جيدا بأن الموت سيخطف نصف عدد أطفالها على الأقل، فبعض العائلات كانت تتركب من خمسة أفراد فقط بحساب الأب و الأم، و تكون قد فقدت تسعة أطفال. و تروي إحدى العجائز بأن أبناءها السبعة هم الأن نائمون في "مقبرة القطار". [161]

ولم يكن بالجزائر سوى 1851 طبيب، 660 قابلة، 611 صيدلي و 462 جراح أسنان. وإذا ما تحدثنا عن توزيع هذه الأعداد جغرافيا، فإننا نلاحظ بأن مدن الجزائـر، وهـران وقسنطينة، كانت تأخذ حصة الأسد، فهذه المدن الثلاث كان بـا 1145 طبيب، وكانت المدن الأخرى الهامة وعددها سبع مدن، تسيطر على 50طبيبا لكل واحدة منها، وهذا ما

---

(160) AMIR, M., op.cit.,P.69.

(161) LETELLIER, R.P., op.cit., P.18.

يبقى لنا حوالي 350 طبيبا لكل الجزائر الباقية، أي حوالي 4 إلى 8 أطباء لكل 100000 نسمة، ضد 78 طبيب بمدينة الجزائر، وبأراضي الجنوب، لم يتعد رقم الأطباء 37 طبيبا،

منهم 19 طبيب عسكري، [162] حيث كان الأطباء في الأقاليم الجنوبية ، تابعون للقطاع الصحي العسكري حتى سنة 1949 ، وبعد هذا التاريخ استبدلوا بأطباء مدنين في محور "بشار - توقرت"، وكان عددهم يتراوح مابين 25 و30 طبيبا، أما عدد المستوصفات والعيادات الطبية، فقد وصلت إلى 27 مركز عند إنطلاق الثورة في 1954، وكانت قدرة الإستعاب بهذه المراكز لا تتعدى 900 سرير. [163] وهذه المراكز كانت في مجملها مراكز غير قابلة للتطور، بسبب قلة إمكانياتها ، ولذلك بقي سكان المناطق الجنوبية، يعتمدون في علاجهم على الأعشاب والأدوية التقليدية التي تعودوا عليها.

وكان توزيع الفريق الطبي الكامل الموجود بالجزائر، يخضع لشروط جغرافية وأخرى سياسية، فالتوزيع الجغرافي للسكان الأوربيين بالجزائر، تحكم في عملية توزيع الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان ... حيث كانوا يكثرون في أماكن التواجد الأوربي، أي في المدن الجزائرية التي كانت تشهد تواجدا أوربيا قويا بها، أما الشروط السياسية فكانت مرتبطة بالسياسة الإستعمارية الفرنسية، التي كانت دائما تسعى لإبقاء الوضع على حاله.

و لم يتجاوز عدد المستشفيات بالجزائر 149 مستشفى ، منها 12 مستشفى عسكري، وبها طاقة إستعاب ضعيفة إذا ما قورنت بقدرة إستعاب المراكز الصحية بأوربا، فعدد الأسرة الموجودة بكل هذه المستشفيات، لم تكن تتجاوز 26037 سرير. وإذا كان مستشفى "مصطفى" بمدينة الجزائر مثيرا للإنتباه، ومركزي وهران وقسنطينة مقبولين من حيث الخدمات المقدمة، فإن كل المراكز الأخرى الباقية بالجزائر لم تكن في حقيقة الأمر

(162) JEANSON, C et R, op.cit.,P.163.
(163) Algérie, op.cit.,P.17.

سوى مراكز بسيطة [164] ،ولم يكن عملها يتعدى حفظ جثث الأموات من الجزائريين خاصة.

ويعتبر مستشفى "مصطفى" بمدينة الجزائر، من أرقى المستشفيات حتى ولو قارناه بتلك الموجودة بأروبا ذاتها، حيث يوجد به أكثر من 2000 سرير، ويعتبر من أضخم المراكز الموجودة بالجزائر كلها، ونستطيع إدراجه ضمن أحسن المستشفيات بأروبا.[165]

ويرى "جان دارم" أن معدل الأطباء بالجزائر، كان طبيبا واحدا لكل 5005 أشخاص، و صيدلي واحد لكل 14553 شخص، في حين كان طبيب أسنان واحد لكل 19434 شخص [166]، و نسي الكاتب أن يذكر أن أغلب الجزائريين، لم يكن لهم الحظ في هذا الأمر ، وخاصة المستقرين منهم في الريف، فحتى وإن تمكنوا من زيارة طبيب ما، فإنهم حتما لن يتمكنوا من شراء الأدوية، أما أطباء الأسنان، فلم يكن السكان الجزائريون بحاجة إليهم، لأنهم وعلى ضعف إمكانيتهم المادية، كانوا يستعملون وسائل تقليدية ورثوها عن أجدادهم لقلع أسنانهم أو أضراسهم.

وتشير بعض التقارير الرسمية ، الى أنه في إحدى مناطق الغرب الجزائري، لم يكن يوجد هناك أي طبيب ولا أية خدمات صحية، فالطبيب الوحيد الذي كلفته الإدارة الإستعمارية لزيارة هذه المنطقة، كان يقطن بعيدا عنها بأكثر من 26كلم، وكان يقوم بجولة أو جولتين في الشهر فقط، لزيارة مرضى تلك الجهة وتفقد أحوالهم، ولذلك كان سكان هذه المنطقة يعيشون تحت رحمة الطبيعية، ومستسلمون للقدر كلية.[167]

---

(164) JEANSON, C. et F., op.cit.,PP.163-164.

(165) Algérie, op.cit.,P.22.

(166) GENDARME, R., op.cit.,P.22.

(167) Documents Algériens, Synthèse sur l’Activité Algérienne, n° du 30/10/1947 au 31/12/1947, imprimerie officielle, Alger, 1955, P.18.

و كتب طبيب جزائري دخل الوطن بعد رحلة دراسة طويلة بالخارج، في سـنة 1954 هذا التقرير: " ... لقد قمنا بزيارة مستشفيان يقعان على بعد 200كلم و 300كلم عن مدينة الجزائر، في منطقتين يعيش بهما أكثر من مئة ألف نسمة، وكان المستـشفى الأول يحتوي على 120 سرير، والثاني به 70 سريرا فقط ... وكانت جدرانه قديمـة جـدا ... هنـاك

طبيب واحد فقط يمر مرة واحدة أو مرتين في اليوم لتفقد أحوال المرضى، ولم تكن هناك أية ألات للتحاليل الطبية، وليس هناك أي جراح متخصص،يتم تحويل مرضى المركـزين إلى مدينة الجزائر ... وكانت صعوبات عديدة تعترض الأطباء في أداء مهامهم، أما الأكل والنظافة، فحدث ولا حرج . (168)

و رغم النداءات العديدة التي كانت تصدر عن بعض النواب في الجمعية الجزائريـة، مـن الأوربين أو الجزائريين، حول خطورة الوضع الصحي وتدهوره ، إلاّ أن الأمور شهدت تراجعا كبيرا بدل أن يحدث العكس، فخلال مناقشة ميزانية الصحة العمومية في 1954، صرح السيد"ماندون" من القسم الأول للجمعية، بأن الأمور قد أصبحت متـدهورة ... ويجب وضع خطة جدية ومنهجية لمحاربة الأمراض بمنطقة بسكرة ...، في حـين أوضـح النائب "سولاكروب"، بأن الطب في المدن، وفي الريف، بقي يسير وفق مناهج العـصور الوسطى ...،وذكر النائب الجزائري "مشري"، أن منطقته تشهد تدهورا صحيا كبيرا، و ألح على إنشاء مراكز طبية بمنطقة تبسة، التي لا يوجد بها أي مركز صـحي ... وركـز النائب "الحاج طباني" ، على الأمراض المنتشرة باقليم بسكرة، وقال بأن 90% من شبابنا القاطنين بدواوير "عين زعطوط، جمورة، برانيس ... والمركز البلدي للقنطرة، يعانون من مرض التراخومة، أما "بعين التوتة وبسكرة"، فإني أصـرح أن المنطقـتين لم تـشهدا أي مشروع صحي منذ 15 سنة. (169)

(168) BISSARDON, H. et MONTAGUT, P., op.cit., P.98.

(169) JEANSON, C. et F., op.cit., Note (1), P.164.

والحقيقة أن هذه التصريحات لم تكن سوى عينة فقط، عن الحقائق المأساوية التي كانت تعيشها عدة مناطق من الوطن، ورغم ذلك، فإن المصالح المختصة ،لم تحاول أبدا حل مشاكل هذه المناطق في الميدان الصحي .

وكان المريض الجزائري يندهش كثيرا عندما يزور الجناح المخصص للمرضى الأوربيين من نفس المستشفى، لتطور ألاته و شروط النظافة به، التي لا تقل عن تلك التي تميز أكبر المستشفيات المتطورة بأروبا، في حين أنه عندما يزور الجناح المخصص للمرضى الجزائريين ،فإنه يصاب بالإحباط لتراكم الأوساخ و غياب أدنى الشروط الصحية الضرورية به ، زيادة على وجود فريق شبه طبي، تنعدم فيه روح المسؤولية وتغيب عنه الإنسانية، نظرا للمعاملة العنصرية التي كان يتلقاها المريض الجزائري . [170]

و كانت الجزائر تشهد إنتشارا واسعا للأمراض ، و أخطرها مرض "السل" ،الذي كان يذهب بحياة الآلاف من الجزائريين، حيث كان أكثر من مليون شخص مصاب بهذا المرض من الجزائريين ، إضافة إلى وباء "التيفوس" الذي أصبح الوباء رقم "2" بعد السل، كما انتشرت أمراض حمى المستنقعات، إضطرابات المعدة، الإلتهابات الرئوية [171] ،الجدري، التيفوئيد، الحصبة .

و في هذا الإطار صرّح "أحمد مزغنة" ، مندوب "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية"، أمام الجمعية الوطنية في 20 أوت 1947، بأن شوارع القصبة و الأحياء القصديرية ، بأعالي بلوزداد- بلكور سابقا-،كان السل موجودا با 10 مرات أكثر من المناطق المأهولة بالأوربيين، و كان يموت بسبب السل من الجزائريين، سبع مرات أكثر من الأقدام السوداء. [172]

---

(170) AMIR, M., op.cit., PP.71-72.

(171) NOUSCHI, A., op.cit., PP.71-72.

(172) ALLEG, H. et AL, op.cit., P.140.

و لم توفر الإدارة الإستعمارية للمرضى الجزائريين أي علاج أو دواء، ولهذا السبب لم يجد الجزائريون أية وسيلة للهروب من فخ السل، ونلاحظ أن لا مبالاة السلطة الإستعمارية أمام تدهور الأحوال الصحية بالجزائر، هو الذي جعل العائلة الجزائرية تعيش صراعا دائما مع مرض السل، وتعيش في نفس الوقت صراعا ضد سوء التغذية. (173)

و حسب الأستاذ "أيتيان بيرنارد"، هناك عوامل إجتماعية عديدة، ساعدت كثيرا على إنتشار مرض السل بالجزائر، فغياب تربية صحية جدية، و إنعدام الإرشادات والنصائح الوقائية، جعلت من الجزائريين أجسادا مهيأة لإستقبال هذا المرض، زيادة على ضعف الجهاز الطبي الخاص بمكافحة السل، وقلة المنشآت الصحية الخاصة بمحاربة هذا المرض، إضافة إلى جهل عدد كبير من الجزائريين بأنهم مصابون بهذا الداء ، وقد فاقت نسبة هؤلاء 35%، زيادة على عودة ألاف المهاجريين الجزائريين إلى أرض الوطن حاملين معهم هذا المرض . وأخيرا فإن عامل سوء التغذية، قد أدى إلى ظهور مرض السل وسط السكان الجزائريين. (174)

ويذكر الطبيبان "لومير و سالس " ، أنه من سنة 1945 إلى سنة 1951، كان معدل الوفيات بسبب مرض السل في مدينة الجزائر14.9 شخص من كل 10000 ساكن، كانت نسبة الأوربيين منها 5.7 شخص ، في حين تجاوزت النسبة في أوساط الجزائريين 27.7 شخص، وبالتالي فإن نسبة الوفيات لدى السكان الجزائريين كان أكثر بست مرات مما كانت عليه في وسط الأوربيين (175)، وكانت أكثر من ذلك في بعض المناطق الأخرى من الوطن، خاصة و أن عملية التلقيح ضد السل قد بقيت متأخرة جدا في هذا الميدان،

---

(173) كان عدد الأسرة بكل الجزائر حوالي 3365 سريرا بمعدل 3 أسرة لكل 10.000 نسمة، أما بفرنسا فقد تجاوز عددها 53.000 سرير بمعدل 12 سرير لكل 10.000 نسمة.

(174) AMIR, M., op.cit., PP.88-89.

(175) IBID., P.89.

فحتى سنة 1954 كان عدد السكان الملقحين ضد مرض "السل" بإستعمال حقنة "ب . س . جي "، لا يتجاوز40% على أكثر تقدير أي حوالي 3.5 مليون نسمة فقط. (176)

وفيما يخص الأمراض الخطيرة الأخرى التي كانت منتشرة بالجزائر، في فترة 1954/1945 ، وذلك في المناطق التي تم زيارتها فقط، وليس في كل الجزائر، فهي موضحة في هذا الجدول :(177)

المرض لسنة	التيفوس	الجدري	الحصبة	التيفوئيد	الدفتيريا	حمى المستنقعات	جروح المعدة
1945	1115	51	1034	1956	525	151	624
1946	885	2	565	2451	522	3156	223
1947	506		533	1705	571	44	311
1948	206		422	1005	551	43	291

(176) GENDARME, R., op.cit., P.66.

(177) OLIVIER, R., op.cit., P.106.

199	5	652	930	314		99	1949
105	3	805	1030	146		118	1950
10	2	577	853	102		107	1951
3	2	581	891	86		86	1952
2		600	776	56		55	1953
		494	546	67		29	1954

و يبين هذا الجدول خطورة الوضع الصحي بالجزائر، و يوضح أيضا بروز بعض الأمراض التي كانت من المفروض أن تختفي منذ أمد بعيد، مثل الجدري والحصبة ...

ونلاحظ أن الأمراض المذكورة في هذا الجدول، قد عدت كأمراض موجودة في المناطق التي تم زيارتا فقط ، ورغم هذه الوضعية الخطيرة، فإن فرنسا لم تحاول علاج أسباب المشكل التي بقيت مطروحة بشدة، والتي تنحصر في الفقر، الجهل وإنحطاط مستوى المعيشة، وإضافة إلى هذا، فإن الجدول لم يذكر كل الأمراض التي كانت منتشرة بالجزائر، وخاصة مرض السل.

وتراوح عدد ضحايا مرض "التراخوما"، ما بين 60000 و 80000 ضحية، وكان يصيب الأوربيين أيضا، و لمحاربة هذا المرض، أنشئت عيادة واحدة "بمستشفى مصطفى" بالجزائر العاصمة، و تقوم ست شاحنات بمهمة "مستوصف متنقل"، ثلاث منها فقط تؤدي مهامها بمدن "سطيف، الشلف وتيزي وزو"، إضافة إلى مؤسسة خاصة بالصحراء، تزورها مرتين أو ثلاث في السنة، كما إنعدم التنظيم الخاص بالبحث في هذا المجال، في حين كان "المغرب" يحتوي على معهد للبحث، ينشط بصفة دائمة ومنتظمة.(178)

(178) JEANSON,C.et F.,op.cit.,P.167.

وبالجنوب الجزائري ظهرت عدة أمراض خطيرة، منها وباء "حب الشرق" المعدي ،الذي أنتشر بمنطقة "بسكرة"، و يكثر في الواحات، لكثرة أشجار النخيل، إضـافة إلى مـرض "مسمار بسكرة"، الذي إنتشر بمناطق الزيبان، الجريد و واد الرهير، ولكن هذا المرض كان يختفي بمجرد الوصول إلى منطقة "وادي سوف". (179)

وإعتبرت أراضي الجنوب الأفقر من حيث المنشأت الصحية، حيث لم يتجاوز عددها 27 مركزا صغيرا، وهي مقسمة إلى أربعة أقاليم رئيسية، فالإقليم الأول هـو إقلـيم " عـين الصفراء "ويشمل: "المشرية، عين الصفراء، بني ونيف ، كولومب ـ بـشار، القنادسـة، تاغيت، بني عباس، أدرار، تيمون وتندوف"، أما الإقليم الثاني، فهـو إقلـيم "غردايـة" ويشمل مناطق "الجلفة، الأغواط، غرداية، متليلي الشعابنة والقليعة"، ثم الإقليم الثالـث، وهو إقليم "توقرت" ويشمل مناطق "بسكرة، أولاد جلال، جامعة، توقرت والـوادي"، والإقليم الأخير هو إقليم الواحات، ويشمل مناطق "ورقلة، عين صالح، تمنراست، جانت و اليزي ـ فور بولينياك سابقا".

وقد عرفت الجزائر أمراضا من نوع أخر، فإذا كانت الأمراض الجسدية قابلة في كثير من الأحيان للعلاج، فإن الأمر يختلف تماما بالنسبة للأمراض العصبية أو العقلية، والتي يمكـن حصرها في الفتيات المغتصبات من طرف رؤساء العمل الأوربيين، أو الجنود الفرنـسيين، وفي الأطفال الجزائريين الذين جعل منهم البؤس مهملين لدى مراكز الحماية الإجتماعية، ومنحت لهم أسماء زعماء المسيحية ... و فتكت هذه الأمراض بالجزائريين الذين هربوا إلى الكحول، كحل لمشاكلهم الإجتماعية، خاصة مع قلة فرص العمل، والتصادم الحـضاري الإسلامي ـ المسيحي، الذي ولّد لديهم صراعا للقيم والمبادىء، زيادة على ظاهرة التشرد التي إنتشرت وسط الجزائريين، والذين أعلنت عليهم فرنسا الحرب منذ 1947 (180) .

---

(179) Documents Algeriens,Synthèse sur l’Activité Algeriènnes,N° du01/01/1953 au 31/12/1954, Imprimerie Officielle, Alger,1955,P.122.

(180) AMIR,M.,op.cit.,P.93.

وفي خريطة نشرت في 1950، من طرف أكبر المخابر الفرنسية للمنتجات الصيدلانية، تم الاشارة إلى وجود 991 طبيب في المقاطعات الفرنسية بالجزائر، وكان المعـدل العـام للأطباء، طبيب واحد لكل 1500 شخص ، ومنه فإن هؤلاء الأطباء كانوا في خدمـة 1486500 شخص، وهذ التقرير يعبر بصدق عن الوضعية المأسوية إذا ما اعتبرنـا أنـه بجانب المليون أروبي المقيم بالجزائر، كان يوجد حوالي 400000 جزائري لهم حق هـذا الإمتياز، أما الباقي ـ وهم حوالي 9660000 جزائري ـ، فلن يكم لهم الحق للتمتـع بإمكانيات الطب الحديث. (181)

والواقع أن هذه الخريطة توضح بصدق، صورة الجزائر قُبيل الثورة في الميدان الصحي، فإذا تحدثنا بالإرقام، فإن 958 طبيب كان موجها لخدمة سكان مقاطعتي الجزائر ووهران، أين يكثر السكان الأوربيون، وباقي الجزائر لا يخدمها سوى 808 طبيب فقط. (182)و يقول السيد "ساسي"، لقد عشت طويلا بفرنسا، وأدركت هناك أن سكان فرنسا متطـورون جدا، يحبون النظافة و النظام ... وهذا ما أثارني، إنم يعالجون كلابم ، وهذا أثر في كثيرا ، ولكن أدركت بعدها إختلاف طبيعتهم بالجزائر (183).

ورغم أن الجزائر كانت تحتوي على عدة مدارس لتخريج الأطباء والممرضين والقابلات ، الا أن الأوضاع الصحية لم تشهد تغيرا لصالح الجزائريين ، ومن هذه المـدارس "مدرسـة التقنيين في الصحة العمومية" ، و "المدرسة الوطنية للممرضات والمساعدات"، إضـافة إلى "مدرسة القابلات بالجزائر"، (184) و "مدرسة تخريج الممرضين"، التي كانت تـؤطر 36

---

(181)IBID.,P.76..

(182) AMIR, M., op.cit .,P.76.

(183) KOURIBA,N.et CHARBONNEAU,J.,op.cit.,P.98.

(184) ALGERIE.,op.cit.,P.,21.

طالبا، "ومدرسة نواب التقنيين" وتتكون من 27 متكون، و"مدرسة المساعدة العامة الجزائرية"، التي كانت تؤطر حوالي أربعين تلميذا [185] ، زيادة على "الكلية المختلطة للطب والصيدلة للجزائر"، التي كانت تكون الأطباء والقابلات، إضافة إلى المساعدين الإجتماعيين، التقنيين، الممرضين و ممرضات المخابر [186]، ورغم هذه المدارس التي كانت تؤطر ألاف الطلبة في القطاع الصحي، إلاّ أن هؤلاء كانوا موجهين لخدمة السكان الأوربيين، والواقع يثبت أنه لم يقم هؤلاء بدورات طبية منظمة إلى الأرياف، ولم يكن هناك توزيع عادل للأدوية وفعلا، فإن أمراض مثل "الملاريا، التيفوس، التيفوئيد، بقيت تحوم بالبلد و أن الجزائريين لم يروا في قراهم أي "مئزر أبيض أو تيرمومتر - جهاز قياس الحرارة"-. [187]

و نلاحظ عامة، بأن الجزائريين،لم يجنوا من ثمرات تكوين الأطباء و الممرضين إلاّ القشور، و بقيت الزيارات القليلة، لمصالح الصحة إلى القرى النائية، مجرد زيارات سنوية لذر الرماد في العيون، و لتمكين فكرة "وجود فرنسا بالجزائر"، في أذهان السكان الجزائريين.

4) مشكلة التعليم و وضعية المؤسسات التعليمية بالجزائر:

إن أول عمل أقدم عليه الإحتلال الفرنسي بالجزائر، هو إستيلاؤه على المراكز الثقافية والمدارس والمساجد والزوايا، ليحولهم إلى كنائس وثكنات لجنوده، حتى أن هؤلاء الجنود كانوا يحرقون ويمزقون كل مكتوب باللغة العربية ظنا منهم أنه قرآن، وبقضائهم على هذه الأوراق، سوف يقضون على كل رموز الثقافة العربية الإسلامية.

---

(185) AMIR,M.,op.cit.,P.79.

(186) Documents Algeriens ,Synthèse sur l’Activité Algeriènnes,N° du 01/01/1951 au 31/12/1951,Imprimerie Officielle,Alger,1952,P.270.

(187) BENOUNE,M.,op.cit.,P.444.

وقد وصف المؤرخ "موريس واهل"، الوضعية المأسوية التي أصبحت عليها المراكز الثقافية بالجزائر غداة الإحتلال مباشرة، في كتابه "الجزائر" قائلا: لقد بدأنا بتحطيم شبه كلي للمدارس الإبتدائية، الزوايا، المدارس العليا والمدارس الإسلامية الأخرى ، التي كانت موجودة قبل 1830، وبعدها قمنا بمحاولات محتشمة ،لم تعطنا سوى نتائج هزيلة وسلبية أحيانا". (188)

ويؤكد القائد الفرنسي "لويس رين"، بأن الغزو الفرنسي كان له نتائج وخيمة، ولم تتخذ أية تدابير للعناية بدور العلم منذ أن وضعت السلطات المحتلة يدها على المنشآت العامة، ولم يبق إلاّ بعض المدارس العديمة الشأن، والتي تضم حوالي 30000 تلميذ، وهو عدد لا يكاد يصل إلى 1/5 ، من العدد الذي كان يجب أن تضمه دور العلم من قبل. (189)

إن هذه السياسة التي إتبعتها السلطات الفرنسية في كيفية التعامل مع المراكز التعليمية التي كانت بالجزائر، لتوضح الدور السلبي الذي لعبته فرنسا في ميدان السياسة التعليمية بالجزائر، و إضافة إلى هذا، توضح لنا تناقض أفكار الساسة الفرنسيين، الذين صرحوا منذ السنوات الأولى للإحتلال، بأن تواجدهم بالجزائر كان لنشر نظم الحضارة الأوربية و مفاهيم التمدن الحديثة، فإذا بهم يعملون على دك معالم ما كان من حضارة بالجزائر، و يحطمون جدرانها، حتى أن "الكسيس دي طوكفيل"، الذي زار الجزائر في أربعينيات القرن الماضي، قال: " ... جئنا لإشعال الشموع، فأطفأنا تلك التي كانت مشعولة"، و هذه المقولة التي صدرت عن شخصية فرنسية مفكرة و مثقفة، تعاملت كثيرا مع أنظمة الثقافة في أروبا، تحمل معاني متداخلة، عبرت عن نقده لأسلوب التعامل الفرنسي مع مراكز التعليم بالجزائر.

---

(188) YAHIAOUI,F.,op.cit.,Note (98),P.53.

(189) بوعزيز،يحي ،السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري ،1830-1954 ،الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1995،ص.161.

و إستمرت الوضعية على حالها، و أضحى كل شيء جامد بما في ميدان التعليم، و الشيء الوحيد الذي تحرك بما في الميدان، هي القرارات الوزارية التي أصبحت تتهاطل تلقائيا. ففي مطلع القرن الحالي، بدأت القرارات تظهر على الساحة الجزائرية، حيث طالب في 21 مارس 1908، "مؤتمر الزراع الفرنسي"، بإلغاء التعليم الإبتدائي بالنسبة للجزائريين ، لأن ذلك سيكون خطرا عليهم من الناحية الإقتصادية و الثقافية، و في 8 مارس 1938، أصدر وزير المعارف الفرنسي "شوتان"، قرارا ينص على إعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر، و يمنع تعليمها تبعا لذلك في المدارس، وفي 22 جويلية 1945، أصدرت السلطات الفرنسية قرارا يفرض على كل معلمي اللغة العربية معرفة اللغة الفرنسية، كشرط أساسي لتوظيفهم في المدارس، و إستهدفت من وراء هذا القرار القضاء على الجهاز العربي و تحطيم كيانه ، لأننا نعلم أن معظم أولئك المعلمين لا يحسنون الفرنسية أصلا. (190)

و قد أحدثت هذه القرارات إضطرابا كبيرا في وسط الجزائريين، مثلما أحدثت القرارات الأولى التي تبعت الإحتلال مباشرة، فوضى في صفوف رجال العلم بالجزائر، الذين إختاروا الرحيل نحو البلدان الإسلامية المجاورة ، لحماية ثقافتهم.

وإذا كان عدد المتمدرسين الجزائريين قد وصل في سنة 1938، إلى 106000 متمدرس من بين 1270000 ممن كان من المفروض أن يدخلوا المدارس (191)، فإن الرقم سيعرف إرتفاعا طفيفا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ليس بسبب جهود السياسة التعليمية الفرنسية، ولكن بسبب التزايد الديمغرافي الذي كانت تشهده الجزائر. أما عدد الطلبة فقد وصل في سنة 1920 ، إلى 47 طالب مسجل "بجامعة الجزائر"، وبعد تسع سنوات أصبح عددهم 77 طالبا، نصفهم تقريبا مسجلا في الفروع الأدبية. (192)

---

(190) بوعزيز، يحي، سياسة التسلط... ص ص. 66 ـ 67.

(191) YAHIAOUI,F.,op.cit.,P.54.

(192).YAHIAOUI,F.,op.cit.,P.54.

وعندما طرح بعض الأحرار الفرنسيين سؤالا خجولا، عن إمكانية تسهيل التعليم لهؤلاء في إطار مدرسة العشر سنوات الأولى، صرح رجال السلطة بفرنسا والمستوطنين معا، باستحالة ذلك، معللين قولهم بأن تكلفة بناء مدارس إضافية، وتجهيزها بالوسائل والمدرسين ، تزيد على ميزانية الجزائر أضعافا عدة، ولا فائدة من وضع البرامج الطويلة الأمد، فسكان الجزائر حسب رأيهم، لا يتوقفون عن الولادة، بحيث أن الأمر لن يكون سهلا بعد عشر سنوات، أفضل مما هو عليه الآن، ومنه فإنه لا يمكن إيجاد حل لمشكلة المدارس في الجزائر، مع أن الفرنسيين لا يكفون عن الترديد بأنهم موجودون في الجزائر لنشر الحضارة فيها. (193)

إن هذا الطرح في الأمر، لا يعدو أن يكون مجرد طرح واهي ليست له أسس صحيحة، إذ أن أصحاب القرار بفرنسا، ربطوا كل الجزائر بتطور ديمغرافيتها، حتى أصبحوا يعتقدون كل الإعتقاد، بأن الإنسان الجزائري هو المشكلة في حد ذاته، و للقضاء على مشاكل الجزائر، يجب القضاء عليه أولا.

إن الهدف الذي كان يرمي إليه الإستعمار ، هو تكوين نخبة مزيفة من المثقفين، مقطوعة عن الجماهير الشعبية، بحيث يشعر أولئك المثقفون بأنهم غرباء بين ذويهم، فتنقطع صلتهم بأبناء البلاد، و يتنكرون للتقاليد، و يصابون بما سماه "جول غوتي"، البوفارية العقائدية، و هو نوع من التبعية الفكرية، إذ يحاولون دائما أن يحتذوا حذو الأجنبي ، و أن يتقمصوا شخصية أجنبية لا تمت بأية صلة لشخصيتهم الأصلية. (194) و من نتائج هذه السياسة إضطراب الفكر لدى الإنسان، و عدم توازن أرائه وضياعه و سط الأراء المتناقضة، التي تؤدي به إلى افتقاد كلي لعناصر شخصيته، دون أن يستطيع إدراك و تعلم مبادىء شخصية و ثقافة المؤثر فيه.

(193) بريستير، إيفه، المصدر السابق، ص. 67.

(194) الإبراهيمي، أحمد طالب، من تصفية الإستعمار إلى الثورة الثقافية، ترجمة حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص. 17

لقد كانت مشكلة التعليم بالجزائر، مشكلة أجيال الجزائر كلها، ويدفع ثمنـها الأطفـال الذين لا يزورون المدارس، بحيث لم تتجاوز نسبة تعليم أبناء الجزائر على أكثر تقدير 8% من جملة الأطفال الذين هم في سن التعليم، وتقل هذه النسبة كلما صعدنا في سلم التعليم في المراحل الأخرى. ولذلك كانت نسبة الأمية منتشرة بين الجزائريين إنتشارا كبيرا، بحيث لم تكن تقل عن 95% بين الرجال، وعن 99% بين النساء. (195)

أما "هورن" فيرى بأن النسبة ـ حسب الإحصائيات الفرنسية ـ ، قد كانت 94% بين الرجال، و 98% في وسط النساء (196)، وهذه النسب متقاربة جـدا حـسب معظـم المؤرخين، ونلاحظ هنا أن نسبة الأمية، كانت مرتفعة لدى النساء، لوضعهن الإجتماعي المميز المتعلق بظروف الجو العائلي، فالفتاة التي كان أبوها مثقفا، كان لها الحظ في التعليم، ولكن مثل هؤلاء الفتيات كن قليلات جدا، ولذلك لم يستطعن تجاوز الحدود للإلتحـاق بالمدرسة. ولكن يجب علينا هنا أن نفرق بين الجهل والأمية، لأن الإختلاف بين المفهومين واسع جدا، فالأمية كانت فعلا تضرب بأوصالها في وسط الجزائريين بـسبب أسـلوب التعامل التربوي بين السلطة الفرنسية التي شجعت إرتفاع نسب الأمية، وبـين سـكان الجزائر الذين سعوا إلى تلقي العلم والثقافة، فالجزائريون كانوا فعلا أميـون، ولكنـهم لم يكونوا جاهلين لواقعهم السياسي، ووضعهم الإجتماعي، لأن الجهل يلغي مفهوم الوجود والإدراك، والجزائريون كانوا يدركون وجودهم وعدالة قضيتهم، و مقتنعون بـذاتم و مواقفهم، و لو لا ذلك لما كانت ثورات شعبية، مظاهرات مدنية و مقاومات سياسية، و نحن هنا لسنا بصدد تحديد مفهوم الجهل و الأمية، و لكننا حاولنا إيضاح الفكرة لا غير.

---

(195) تركي، رابح، وضعية النساء والفتيات الجزائريات في التعليم في عهد الإحتلال وبعد الإستقلال، مجلة الثقافـة، عدد 84، نوفمبر ـ ديسمبر، 1984، ص، 178.

(196) HORNE,A.,op.cit.,P.61.

ويؤكد المؤرخ الجزائري "رابح تركي"، بأن القلة القليلة التي أتاح لها الإحـتلال فرصـة التعليم، لم تتجاوز نسبتها 5.1 من الرجال، و 2.6 % بين النساء [197] ، وهما نـسبتان قليلتان جدا، بالمقارنة مع ما كان عليه المتمع الأوربي بالجزائر.

إما عدد الأطفال الجزائريين الذين كانوا يترددون على المدارس في 1954، فلـم يكـن يتجاوز طفل واحد من بين كل خمسة أطفال في سن الدراسة لدى الذكور، وفتاة واحدة من بين16 فتاة في سن الدراسة [198]، ولكن هـذه الأرقـام المـستوحاة مـن دفـاتر الإحصائيات الحكومية الفرنسية، لم تكن دقيقة أو مظبوطة، حتى تلطف من "الجو الحار" الذي كان يسود الجزائر آنذاك.

و حسب الباحثة "جيرمان تيون"، فإن المشكل لم يكن اطلاقا مشكل العلاقة بين "مـسلم ـ غير مسلم"، ولا حتى في علاقة "مستوطن ـ أهلي"، ولكن المشكلة كانـت أعمـق بكثير من ذلك، إذا تمثلت أساسا في المشكل القائم بين "الريف والمدينة"، ففـي مدينـة الجزائر العاصمة مثلا، كان 13 جزائري يذهب إلى المدرسة من بين كل 16 طفل في سن التمدرس في 1954، أما بالريف، فإن الحلم كان صعب التحقيق، إذ أن النسبة لم تتجاوز طفل واحد من كل خمسين طفلا، و أحيانا أخرى طفل واحد من كل سبعين طفلا. [199]
وحتى الذين ساعفهم الحظ، و استطاعوا الحصول على مقعد دراسي لهم، فإن معظمهـم سيعرف الشارع بعد سنتين أو ثلاث سنوات من التعليم، وهذه الملاحظة كانت موجودة بكل الجزائر.

وهذه "جيرمان تيون" ثانية، تروي على لسان أحد الأشخاص هذه القصة: "عندما وصلت السادسة من عمري، دخلت المدرسة، وفي سن الثامنة وجدت نفـسي فلاحـا " [200]

---

(197) تركي، رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص. 93.

(198) ARON,R.,et AL.,op.cit.,P.201.

(199) TILLON,G.,op.cit.,P.83.

(200) IBID.,P.84.

،ولكن هذا ليس غريبا، لأن الجزائريين لم يوجدوا، حسب ال عة الفرنسية، ليكونوا أطباء وصيادلة ومعلمين وأساتذة ... ولكنهم وجدوا ليكونوا فلاحين بسطاء .

وكانت المناطق النائية بالريف، تعاني مشكلة قلة المدارس وانعدامها في مناطق أخرى، ففي "عين الحمام"، كانت الوضعية مأسوية، بحيث كان بدوار "أغدال" الذي يسكنه 11000 نسمة مدرسة واحدة بها قسمين فقط، وفي دوار "ايتوماغ" الذي يجمع 10000 نسمة، لم تكن به أية مدرسة، وبمنطقة "بني واسيف" بالقبائل، رفضـت مدرسـة "أبـو عبـد الرحمن" حوالي 100 تلميذ جديد، وبمنطقة "سيدي عيش" ، لم يزر أكثـر مـن 1000 طفل المدرسة اطلاقا. (201)

وبالريف أيضا، ظهرت مشكلة أخرى أكثر حدة تتمثل في قلة المعلمـين، فقـد أصـبح توظيف المعلمين يعرف صعوبات عديدة من سنة لأخرى. ففي بلاد القبائل، تم إغلاق 30 مدرسة بلدية، بسبب إنعدام المدرسين ، وساهمت شروط الحياة القاسية، صعوبة جغرافية المنطقة، إنعدام الطرق المؤدية إلى المدرسة وإنعدام الماء الصالح للشرب، في تأزم الوضـعية. (202)

ولم تكن الوضعية بأحسن حال في المدن عما كانت عليه بالأرياف، إلاّ من حيث نـسبة عدد المدارس والمراكز التعليمية، وكذا من حيث نسبة المعلمين والأطفال الذين يرتـادون هذه المراكز، وذلك لطبيعة المدينة بحد ذاتها، وقوة التواجد الديمغرافي بهـا، إضـافة إلى أن المدن كانت مركز السلطات الفرنسية ونقطة الإشعاع الفكري بها.

و كانت البرامج المسطرة في التعليم الفرنسي بالجزائر، تسير وفـق المـصالح الإقتـصادية والسياسية للإدارة الإستعمارية، ولذلك فإن معظم الأطروحات الموجهة لأطفال الجزائـر، كانت تدعو إلى تمجيد الغرب على حساب الشرق، وتأييد الفكر الأوربي المنتصر علـى

(201) CAMUS,A.,op.cit.,P.60.

(202) JEANSON,C.,et F.,op.cit.,169.

الفكر العربي، كما كانت تدعوا إلى ضرورة التعلق بمبـادئ فرنـسا والـدفاع عنـها، كمحاولة لخلق نخبة جزائرية يكون دورها الدفاع عن وجود فرنسا بالجزائر، والحفاظ عليه بالعمل على إستمراريته بتلقين مبادئ الثورة الفرنسية لجيل الجزائر، من وجهة نظر ضيقة ومحصورة في أن الجنس الأوربي، هو أرقى الأجناس على الإطلاق، ولا جدوى لمعارضـة أراء منظري السياسة الفرنسية بالجزائر. لقد كان الجزائريون يتعلمون حتى سـنة 1951 ،بأن أجدادهم هم "الغاليون"، و كانوا يتعلمون أيضا بأن العرب قد هزموا في "بواتييـه " من طرف "شارل مارتل"، و لا شيء أخر عن العرب، و هؤلاء الأطفال قد يـصلون إلى الجامعة، و هم لا يعلمون حتى بأنهم يسكنون شمال إفريقيا. (203)

وفيما يخص التعليم الإبتدائي بالجزائر، فإن إحصائية رسمية صدرت سـنة 1953 ،عـن التعليم الفرنسي بالجزائر تقول بأن السكان الأوربيين، وعددهم مليون نـسمة، يـزاول التعليم جميع أبنائهم البالغين 135.000 وأن السكان العرب، وعددهم عـشرة ملايـين نسمة، يبلغ عدد أطفالهم الذين هم في سن التعليم مليون وتسعمائة وتسع وسـتين ألـف طفل، لا يتعلم منهم سوى 266.000، والنتيجة أن نسبة الذين حكم عليهم بالإعـدام الثقافي تصل 86.5% (204) ،ونذكر هنا أن الأوربيين كانت تستقبلهم 11400 مدرسة ، في حين كان الأطفال الجزائريون يدرسون في 699 مدرسة إبتدائية (205)، مـع تميـز المدارس الموجهة لأستقبال أطفال الأوربيين ، بقوة التجهيز و الإمكانيات المادية الموجهـة لها، إضافة إلى كثرة المدرسين الأحسن في البلد، و الشروط الـصحية والمراقبـة الطبيـة الدائمة، مع العطل الصيفية المنظمة، عكس أطفال الجزائر الذين لا يستفيدون من أية مزايا إجتماعية.

---

(203) SUGIER,C.,op.cit.,P.273.

(204) سعد الله، أبو القاسم، كلمة الطلبة الجزائريين بالقاهرة في الذكرى الثالثة للثـورة، مجلـة الثقافـة، عـدد 83، سبتمبر/أكتوبر 1984 ، الجزائر، ص.249.

(205) HORNE,A.op.cit.P.62.

ولئن عرفت المرأة الجزائرية تأخرا كبيرا ميدان التعليم، إلاّ أن ذلك لم يمنعها من تسجيل نفسها، في المدارس الحكومية أو الخاصة، وهي المدارس التعليمية التابعة "لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين". وقد ذكرت "جميلة دباش"، تصريحا لإحدى الشخصيات الفرنسية، في مطلع سنة 1947، حيث تقول : "لكي نسمح للشعب المسلم بالجزائر، بدعم الهود الضروري لتحسين ظروف معيشته، يجب تنوير حياته بدفع عجلة التعليم، تحسين السكن، شق الطرق و إتمام تجهيزاتنا، وضع الموارد المائية تحت تصرف السكان ...ففي الجزائر، يمثل التعليم العالي، الذي ظل متأخرا، في الحقيقة أمنا و ضمانا لتحضير الموارد البشرية و الثروات الإنسانية، و لذلك يجب أن يكون ضمن أولويات الحكومة"[(206)] .

و عرف التعليم العام أو الحكومي، تطورا مميزا بالنسبة لزيادة عدد المتمدرسين الجزائريين وخاصة الفتيات، حيث شهد التعليم الإبتدائي ، تسجيل حوالي 42906 فتاة ، خلال الموسم الدراسي 1947 - 1948، لترتفع النسبة خلال الموسم الدراسي 1953 - 1954 ، إلى 82879 فتاة، وهي نسبة معتبرة جدا، أما التعليم الثانوي، فقد شهد تسجيل حوالي 214 فتاة خلال الموسم الدراسي 1948- 1949 ، ليرتفع العدد إلى 715 فتاة مسجلة خلال الموسم الدراسي 1953 - 1954، وفيما يخص التعليم العالي، فقد شهد الموسم الجامعي 1948 - 1949 ، تسجيل 31 فتاة في التخصصات التالية: حقوق، علوم، أدب، طب، صيدلة وجراحة الأسنان، في حين إنخفض هذا العدد إلى 24 فتاة مسجلة فقط خلال الموسم الجامعي 1953 - 1954.

و نلاحظ أنه في قطاع التعليم الإبتدائي، وإذا كان عدد الفتيات المتمدرسات، أقل بثلاث مرات عن عدد الذكور المتمدرسين، خلال الموسم الدراسي 1947 - 1948، فإننا نلاحظ أن عدد الفتيات قد تضاعف خلال فترة سبع سنوات، عكس الذكور الذين عرف عددهم تطورا، لكن ليس بنفس الحدة التي شهدتها أرقام الفتيات. أما التعليم الثانوي، فإنه شهد تأخرا واضحا في ميدان تمدرس الفتيات، حيث نلاحظ أن عدد البنات

---

(206) DEBECHE, Djamila, Les Musulmans Algériens et la scolarisation, 1ère édition, Imprimerie de Charras, 1950, P.5.

المتمدرسات، كان أقل بعشرة مرات عن عدد الذكور المسجلين خلال الموسم الدراسـي 1948 - 1949، وبعد ست سنوات ، شهد عدد الذكور تضاعفا فيما عـرف عـدد الفتيات تطورا بأكثر من ثلاث مرات ، عما كان عليه قبل ست سنوات، ليرتفع العدد من 214 فتاة إلى 715 فتاة، أما التعليم الجامعي، فإن الأفضلية فيه، قد بقيت دائـما لصالح الذكور الذين، وإن عرفوا تزايدا محتشما، فإنه بالمقابل لم يعرف عدد الفتيات عامة زيادة، وإنما عرف إستقرارا ثم تراجعا من 31 فتاة جامعية، إلى 24 فتاة جامعية. (207)

ولهذا السبب ، بقيت الأمية منتشرة وسط النساء الجزائريات، و التي يمكن تفسيرها بقلة عدد المتمدرسات و ضعف الإمكانيات الموضوعة تحت تـصرف المؤسـسات التعليميـة الموجهة لفائدة السكان الجزائريين، كما أن العائلات الجزائرية في تلك الفتـرة، لم تكـن ترسل بناتنا إلى المدارس الثانوية، بسبب التقاليد المعروفة لدى السكان الجزائـريين، لأن سن الفتاة بالثانوية ، يكون يتراوح ما بين 13 و17 سنة ، وهو سن تكون فيه الفتاة قد دخلت مرحلة النضج والبلوغ، وبالتالي، فإن الإختلاط قد يفسد طبائعهن، زيادة على أن العائلات الجزائرية الفقيرة، لم يكن بوسعها توفير المصاريف اللازمة لتعليمهن.كما يلاحظ أن المناطق الحضرية فقط ، التي كان لسكانا الحظ في توفير مكان دراسي لأبنائهم، أمـا بالمناطق الريفية الداخلية، فحدث ولاحرج، بدليل أنه لم يكن الحظ في التمدرس إلاّ لطفل واحد من سبعين طفلا أو أكثر ،وفتاة واحدة من بين أكثر من مائة فتاة في سن الدراسة.

أما بالنسبة "للتعليم الإسلامي الخاص"، فقد عرف توافدا كبيرا للفتيات عليه ،رغم قلـة الإمكانيات المتوفرة لديه، فالمدارس القرآنية عرفت خـلال موسـم 1951 ـ 1952، تسجيل 40341 تلميذ منهم حوالي 2898 فتاة ، أي حوالي 13%، أما مدارس العلمـاء وحسب جريدة "البصائر" (208)، لسان حال "جمعية العلماء"، فنجد بمقاطعة الجزائـر 34

---

(207) CADI-MOSTEFAI, Meriem, L’image de la femme Algérienne pendant la guerre 1954-1962, à partir de textes paralittéraires et littéraires, D.E.A, Université d’Alger, I.L.E, 1978, PP.47, 48, 49.

(208) جريدة البصائر تأسست سنة 1936، لسان حال "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، منعت من الصدور خلال صيف 1939 من طرف الإدارة الإستعمارية، عادت إلى الظهور بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1947.

مدرسة، منها مدرستان خاصة بتعليم الفتيات، في حين شهدت مقاطعـة قـسنطينة 78 مدرسة، منها 4 مدارس خاصة بالفتيات، وبمقاطعة وهران كان هناك 26 مدرسة منها 5 مدارس خاصة بتعليم الفتيات، ومنه، فإن مـدارس العلمـاء بكـل الجزائـر، بلغـت 138مدرسة، منها 11 مدرسة خاصة بتعليم الفتيات.

ونشير هنا إلى أنه في سنة 1952، حدث "بتلمسان" تدشين أول مدرسة خاصة بالبنات، سميت بمدرسة "عائشة"، تيمنا بعائشة أم المؤمنين، وكانت أول مدرسة للبنات بالجزائر من هذا النوع. (209) والواقع، أن عدد قليل جدا من النساء الجزائريات اللواتي إستطعن دخول معترك الثقافة، وبقيت نسبة الأمية مرتفعة فيما بينهن لتفوق 90%،(210) وهذا ما يفـسر تأخر خروج المرأة إلى عالم الشغل والسياسة .

وفي هذا الإطار، فإننا لانجد أسماء عديدة لنساء كتبن مؤلفات أو دراسات أدبية أوشعرية، رغم أن 50% من طلبات فتح المدارس للفتيات، التي وصلت إلى إدارة الحـاكم العـام، كانت تلح على الإسراع لفتح هذه المؤسسات ، للسماح للفتاة بالتعليم دون الإخـتلاط (211).

إن هذا الوضع الثقافي المتردي، الذي عاشته المرأة الجزائرية، لم يجعلها بين عشية وضحاها ،إمرأة مدركة لمعاني التحرر والإنطلاق نحو النضال الإجتماعي والسياسي، لأن الـسياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر، فشلت في توفير تعليم مقبول من الناحية البيداغوجيـة، و في توحيد نظم التعليم الملقن لكل الجزائريين .

---

(209) CADI-MOSTEFAI, M, op.cit., PP.49, 50, 51.

(210) GANDAT, Islame et Nationalisme en Algérie, d'après El-Moudjahid, organe central du F.L.N, de 1956 à 1962, Paris, L'Harmattan, 1988, P.53.

(211) MASSIGNON, L., La situation en Algérie, IN, Esprit n° 176, Janvier 1951, Paris, 1951, P.267.

إن الجزائريين وضعوا ببساطة على هامش الحياة السياسية ... وكانوا غير معنيين بالتربية الوطنية، حتى ولو كان هذا النسيان إراديا للحفاظ على الوضع الراهن، [212] فإن هذه السياسة، هي التي أوجدت تباعدا فكريا وثقافيا بين طائفةجزائرية، تمثل الأغلبية و محرومة من كل شيء ، وطائفة أروبية تمثل الأقلية لها كل شيء.

وقد إنتقد "ألبير كاموس"، سياسة فرنسا التعليمية بالجزائر في الطور الإبتدائي، وخاصة بمنطقة القبائل، حيث ذكر بأن العمارات الرائعة، التي بنيت خصيصا لتكون مدارس إبتدائية، والتي وصلت تكلفة الواحدة منها مليون فرنك فرنسي كانت لأجل ، إقناع الزوار ولجان التحقيق، التي كانت تزور المنطقة من حين لأخر، بأن حال التعليم على خير، و هذه المراكز التعليمية، كانت ترفض مترشح واحد من كل خمسة مترشحين، بحجة نقص الأماكن. [213] و عامة، فإن نسبة عدد المتمدرسين من الأطفال الجزائريين في سنة 1954 كانوا 15% [214] ، و هذه النسبة ضعيفة جدا، إذا ما علمنا أن عدد الأطفال الجزائريين الذين كانوا في سن الدراسة، قاربوا المليوني طفل.

و تذكر إحصائية صادرة عن منظمة "اليونيسكو " في عام 1948 ، بأن أكثر من 94% من الجزائريين الذين تزيد أعمارهم عن عشر سنوات، كانوا أميون.[215] فالتعليم الإبتدائي، بقي محدودا بالنسبة للأطفال الجزائريين ،إذ ركزت السياسة الإستعمارية على الإحتفاظ بنسبة كبيرة من الأطفال الجزائريين خارج التعليم الإبتدائي، مكونة منهم جيشا إحتياطيا في المستقبل.

---

(212) BRAC DE LA PERRIERE, C, op.cit, P.26.

(213) HORNE,A.,op.cit.,P.62.

(214) RIVET,DANIEL,Instituteur en Kabylie,Le Seuil 1963, IN.L'HISTOIRE,N° 140,Janvier ,1991,P.67.

(215) IKENE,Ameziane,Contribution de l'Alphabitisation des adultes au Developpement Economique et Sociale en Algerie,14em congrés iternational de sociologie, Tome I, Alger,1974,P.636.

ووصل عدد الفتيات بالطور الإبتدائي، إلى 45000 فتاة في سـنة 1948، وتـضاعف عددهن بعد ثماني سنـوات، ليصل إلى 90000 فتاة بـه[216]، ونـلاحظ هنـا أن قـلـة أعـداد

الفتيات بالمدارس الحكومية الفرنسية في سنة 1948 ،كان بسبب توجه أغلب الفتيات إلى مدارس "جمعية العلماء" المحافظة، بإعتبار أن هذه المدارس بالذات، كانت تمثـل الوطنيـة الجزائرية، وكان برنامجها إسلاميا عربيا، تحت إشراف فرق تأطير من العلماء الجزائـريين، إضافة إلى خوف الأباء من إنحراف بناتم إذا ما سجلوا في المدارس الحكومية الفرنسية.

وفيما يخص التعليم الثانوي، فإن عدد الجزائريين بالثانويات لن يعرف تطـورا كـبيرا، حسب "روبير آرون"، الذي وضح هذا التطور البطيء في هذا الجدول: [217]

السنةالدراسية	1945/ 1946	1951/ 1952	1952/ 1953	1953/ 1954
عدد المتمدرسين الجزائريين	1580 تلميذ	4192 تلميذ	4781 تلميذ	5777 تلميذ

وقد كانت مشاكل التعليم الثانوي ، هي نفسها مشاكل التعليم الإبتدائي، وتتمثل في قلة مراكز التعليم التي لم تتعد 49 ثانوية في كل الجزائر، يـدرس بـا 34468 تلميـذ في نوفمبر1954 منهم 5308 تلميذ جزائري، و 952 تلميذة جزائرية. وقد تكفلت مجموعة من المؤطرين لإلقاء الدروس على التلاميذ في الموسم الدراسي 1954/1953، أغلبهم ذو مستوى محدود، فدروس الرياضيات بالقسم الأول من الثانويـة "الفرانكـو- إسـلامية" لتلمسان، كان يتكفل با صيدلي من المدينة، فيما كلف مكوّن آخـر بإعطـاء دروس في

(216) ALGERIE, La Scolarisation des Jeunes Filles Musulmanes en Algerie, Imprimerie Bacconnier Freres,Alger,P.4.
(217) ARON,R.et AL.,op.cit.,P.241.

الفيزياء، أما دروس الأدب، فكانت تلقى على التلاميذ من طرف زميل لهم نال شـهادة الباكالوريا، في حين كان المساعدون التربويون يلقون دروس العلوم لعدم وجود مدرسين متخصصين في المادة ،ومن بين 49 ثانوية ،كانت هناك 4 ثانويات "فرانكو- إسـلامية" ،وهي التي عرفت سابقا "بالمدارس"، وفي نوفمبر 1954، أصـبحت هـذه الثانويـات، موجهة أساسا لتعليم أبناء الجزائريين فقط [218].

وقد قامت فرنسا، بتطبيق سياسة غلق أبواب الثانويات في وجه الجزائريين، فبعدما كـان الأطفال الجزائريون متفوقون على الأطفال الأوربيين من حيث الأرقام في الطور الإبتدائي، أصبح عددهم أقل من عدد الأوربيين في الثانويات، وهذا ما يؤكد بأن عدد الجزائـريين سيكون ضعيفا جدا بالجامعة. إن الثانوية كانت تمنح للتلاميذ الجزائريين الحق في إختيـار تعلم أي لغة أجنبية، يختارها التلاميذ، وهذه اللغات هي: الإنكليزية، الألمانية، الإسـبانية، الإيطالية أو ...العربية .[219]

وهنا يجب أن نذكر بأن قانون الجزائر الذي صدر في 1947، أقر بأن اللغة العربية، هي لغة رسمية تدرس إلى جانب اللغة الفرنسية، وإعتبرها لغة أهل الجزائر ، ومن حقهم تعلمها ودراسة قواعدها، إلاّ أن هذا القرار ظل مجرد حبر على ورق، خاصة وأنه صاحبه غموض كبير، ولم يملآ الفراغات الموجودة به.

لقد كان كل جزائري، من ضمن 50 تلميذا بالطور الإبتدائي، يصل إلى الثانوية ، عكس الأوربيين الذين كان يصل إلى الثانوية أوربي واحد، من ضمن أربـع أوربـيين بـالطور الإبتدائي [220]. والغريب في الأمر أن بعض الأساتذة الفرنسيين في الثانوية، كانوا أكثـر عنصرية من قادة فرنسا العسكريين، وهذه الحادثة يرويها "الصادق هجرس" ، الذي يؤكد

---

(218) JEANSON,C., et F.,op.cit.,P.169.
(219) HADJERES,S.,op.cit.,P.41.
(220) HORNE,A.,op.cit.,P.47.

بأنه قرر رفقة زملائه إرجاع أوراق الإمتحان بيضاء، في حالة ما إذا قرر أستاذ العلوم الطبيعية، أن يجري لهم الإمتحان في يوم "العيد". (221)

وفي مطلع سنة 1955 ، نظمت عدة جمعيات علمية ونقابية، معرضها الثاني بعنوان: " مأساة المدرسة العامة اللائكية في الجزائر"، وشارك فيه عدة جمعيات هي: "لجنة التعليم ومحاربة الأمية، فيدرالية التربية الوطنية، نقابة المكونين، نقابة التعليم الثانوي والتقني، رابطة التعليم والفيدرالية الجزائرية لمالس أولياء التلاميذ "،و خلص هذا المعرض إلى أنه إذا لم تحدث ثورة جذرية في السياسة التعليمية، فإن الوضعية المأسوية الحالية للتعليم ستصبح مستقبلا "كارثة" كبرى. (222)

وفيما يخص التعليم التقني والمهني، فقد كانت تعطى دروس تكميلية للذكور والإناث، منهم حوالي 3385 متربص جزائري، و 1895 متربصة جزائرية. و سجلت هذه المؤسسات حوالي 4000 مترشح، نجح منهم 1800 مترشح، وتم قبول 329 مترشح(223) .

وهذا الجدول يؤكد الحالة المأسوية، التي كان عليها التعليم بالجزائر، ويوضح أيضا بأنه لم يتحصل أي جزائري على شهادة تقنية، و النسبة الضعيفةللجزائريين المتحصلين على شهادات مقارنة بالأوربيين: (224)

(221). HADJRES,op.cit.,P.47.
(222) JEANSON,C.et F.,op.cit.,P.168.
(223) ALGERIE,op.cit.,PP.58,59.
(224) .OLIVIER,R.op.cit.,P.140.

جــ ــنس المتحصلين علــ ــى شهادات	شــ ــهادة الدراسة		شــ ــهادة الإكمالية		شــ ــ ــهادة الباكالوريا		شــ ــ ــهادة دراســ ــات عليا		شهادة تقنية		الموع	
	مسلمين	غــير مسلمين	مسلمين	غــير مسلمين	مسلمين	غــير مسلمين	مسلمين	غــير مسلمين	مسلمين	غــ ــير مسلمين	مسلمين	غــ ــير مسلمين
ذكور	1، 25	5، 84	3،7	4، 28	1،5	16،5	0،8	1، 10	/	0،8	31،1	3، 137
إناث	4،8	6، 75	0،9	4، 31	0،3	9،5	0،1	3،7	/	0،2	6،1	4، 120

ولم يكن حال التكوين المهني أحسن حالا من التعليم العام، خاصة وأن الحكومة الفرنسية لم تول إهتمامها بذا الميدان، بسبب تخوفها من صرف الأموال الباهضة دون فائدة تذكر، بالنظر إلى السياسة الخاصة التي كانت تنتهجها السلطة الفرنسية في ميــدان التــشغيل، إذ كانت لا ترى من الواجب فتح مراكز للتكوين المهني، لتكوين الشاب مهنيا ، وهي تعاني من إنعدام فرص العمل بالجزائر.

و أقرت الحكومة الفرنسية ميزانية ضعيفة جدا لتــنمية هذا القطاع، حيث وجهت "واحد فرنك فرنسي"، لكل مواطن جزائري سنويا من أجل التعليم المهني، وكمثال على نقــص

المراكز المهنية، فإن منطقة "عنابة" ، التي توجد بها مناجم الونزة ، والـتي تمثـل أصـل الصناعات الحديدية بالجزائر ، فإن التكوين المهني يكاد يكون منعدما بها ، والمدرسة التقنية

الوحيدة بالمدينة ، كان بها حوالي 16 متكونا جزائريا فقط من أصل 300 متـربص ، رغم أن المدينة كان بها حوالي 40 ألف جزائري. [225]

وبالمناطق الأخرى، كانت إمكانيات التكوين المهني بها متوسطة من حيث الأهمية الخاصة لكل مركز من هذه المراكز، وذلك حسب نوع الإختصاصات المتواجدة بكـل مركـز، والمناهج المستخدمة، وكذلك فرص التكوين الموجهة للجزائريين، إضـافة إلى أن هـذه المراكز لم تكن موزعة توزيعا عادلا بالجزائر. ففي مقاطعة الجزائر، نجد أهم المراكز موزعة "بالأربعاء ناث إيراثن، تابلاط، عزازقة، بوسعادة"، مدرسة التمهين في البنـاء وصـناعة الخشب "بذراع الميزان"، المراكز الأهلية المحلية "بالقليعة"، ومدرسة الفخار بالعاصـمة ... [226]ولم تكن هذه المراكز تقبل بكل الجزائريين المطرودين من المدرسة، بسبب الـشروط الصعبة التي كانت تعرقل المتقدمين لإجتياز مسابقة الدخول إلى المراكز المهنية، زيادة على المناصب المحدودة بها.

وفي مقاطعة قسنطينة، نجد بعض المراكز المهنية "بفج مزالا ، خنشلة و الأوراس"، وكـذا "مدرسة التكوين في البناء بأقبو، ورشات العمال ببجاية، وساحات التكـوين الملحقـة بمدارس قسنطينة، بسكرة، عين البيضاء، سطيف" ... أما بمقاطعة "وهران "، فنجد مراكز التربية المهنية بزمورة -غليزان-، تلمسان، سعيدة إضافة إلى مدرسة التكـوين بـتلاغ - سيدي بلعباس- و ورشات العمال بمعسكر، أفلو، ندرومة، بيدو - رأس المـاء بـسيدي

(225) CHEVALIER,L.,Le Problème Démographique,P.176.

(226) Cahiers du Centenaire de l'Algerie,N° XI, La France et les Oeuvres Indigénes en Algerie , exposé sous la direction de Jean mirente,1ere édition, Orléans,P.71.

بلعباس حاليا- وتلمسان "[227]. و الملاحظ أن معظم مراكز التكوين المهـني، كانـت موجهة إلى تلقين المتربصين المبادئ الأولية في مجال الأشغال العامـة و البنـاء، لحاجـة الحكومة الفرنسية إلى عمال في البناء، بسبب البرنامج الضخم التي كانت فرنسا تـسعى إليه، للتخفيف من حدة أزمة السكن.

و لم تكن وضعية التعليم العالي، بأحسن حال من وضعية التعليم و التكوين المهـني، وفي هذا الإطار، تمثل "جامعة الجزائر" مثالا حيا لسياسة فرنسا التعليمية بالجزائر، و توضـح النتائج السلبية لتلك السياسة على الجزائريين، وقد كانت "جامعة الجزائر" تضم في نوفمبر 1954 ، التخصصات التالية مع عدد الطلبة الجزائريين والطلبة الأوربيين: [228]

المعاهد	المجموع	الطلبة الأوربيون	الطلبـــة الجزائريون	الطلبة الأجانب	الإتحاد الفرنسي
- الحقوق	1713	1528	179	05	01
- الطب	824	714	110	/	/
- الصيدلة	427	369	34	01	23
- الأدب	1347	1175	172	/	/
- العلوم	835	762	62	11	/
المجموع العام	5146	4548	558	17	24

ونلاحظ من خلال هذا الجدول ، أن عدد الطلبة الأوربيين يمثل حوالي تسعة أضـعاف عدد الطلبة من الجزائريين ، إضافة إلى توجيه معظم الطلبـة المـسجلين - الأوربـيين أو الجزائريين- ، إلى الشعب الأدبية -الأدب و الحقوق-، زيادة على إنعدام الكليات التقنية بجامعة الجزائر.

(227) IBID,PP.71.72.

(228) JEANSON,C. et F., op.cit.,P.170.

وبلغة الأرقام، فإن الجدول يوضح لنا أن أوربيا واحدا من جملة 227 أروبيا، كان يدخل الجامعة، في حين أن طالبا جزائريا واحدا، كان يدخل الجامعة من جملة 15342 جزائريا [229]، أما عدد الطالبات الجزائريات بالتعليم العالي، فلم يتجاوز 51 طالبة في الموسم الجامعي 1955/1954 ، أي حوالي 1.2% من جملة الجزائريين بالجامعة [230]، وهذه النسبة القليلة تعبر بصدق عن السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر، خاصة وأن فرنسا كانت تدرك جيدا أن سبيل تحرر الجزائريين يتم بواسطة المرور عبر المراكز العلمية.

وخلاصة القول، أنه إذا أدرجنا مقارنة بسيطة بين الجزائر وتونس، التي أحتلت سنة 1881، وأقل من سكان الجزائر بثلاث مرات، وذلك حسب "بيار بواييه"، الذي يؤكد بأن الجزائر كان بها سنة 1951 ، حوالي 78 محاميا، ضد 184 محاميا "بتونس"، 75 طبيبا ضد 153 طبيب "بتونس"، 36 صيدليا ضد 79 صيدلي "بتونس"، وحوالي عشرين مهندسا، مستشارين بالمجلس و 4 أو 5 قضاة، وحوالي مئة أستاذ وضابط. [231]

إن هذه الحالة المأسوية التي كان عليها حال التعليم الحكومي بالجزائر سيدفع بالجزائريين إلى محاولة اقتحام الساحة السياسية بالجزائر رغم ضعف هذا العدد، ولكن الثورة الجزائرية ستجعل من التلاميذ والطلبة على حد سواء خبراء في صناعة القنابل، مثل:" طالب عبد الرحمن" ، وستجعل منهم مفاوضين متمرسين في السياسة، مثل "محمد الصديق بن يحي" ... وغيرهما كثيرون مثل "بلعيد عبد السلام و ابن بعطوش "...

---

(229) IBID.,op.cit.,P.170.

(230) ALGERIE,La Scolarisation des Jeunes Filles Musulmanes en Algerie, P.10.

(231) HARBI,M., La Guerre Commence en Algerie,P.92.

وخلاصة القول، أن المدارس الحكومية الفرنسية، لم تستطع أن تكون في مدارسها طيلـة 124 سنة من الإحتلال، ما كونته مدارس "جمعية العلماء الجزائريين الجزائريين"، في فترة وجيزة جدا لا تتعدى 23 سنة. إن هذه الحقيقة التي تبدو ظاهرة ، توضح بشكل عـام السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر، وتؤكد من جهة أخرى، الفشل الكبير لهذه الـسياسة بالجزائر.

الفصل الثالث

الهجرة الداخلية وظاهرة التحضر الجديدة.

الفصل الثالث:

الهجرة الداخلية وظاهرة التحضر الجديدة.

1 ـ أسباب الهجرة الداخلية:

حللت ظاهرة الهجرة الداخلية مرارا، على أنها ظاهرة متعلقة أساسا بظاهرة أخرى، هـي ظاهرة "التصنيع" أو تطور حركة الإنتاج الصناعي، وهذا التحليل إنتشر في القرن التاسـع عشر الميلادي، عندما شهدت القارة الأوربية حركة نمو صناعية مدهشة، إثر نجاح الثورة الصناعية بها، والتي واكبت درجة التطور الحضري والحضاري. وهكذا، فإن هذه الظاهرة ، عرفتها أوربا منذ مدة بعيدة، فليس من العجب أن تشهدها الجزائر، وفي وقت حـرج جدا لم تشهده من قبل.

ورغم تعدد أسباب هذه الظاهرة وتنوعها، فإن هذه الهجرة كانت رد فعل طبيعي، وذات وجه عكسي في نفس الوقت، لأن أغلب الجزائريين الذين انقطعت عنهم وسائل العـيش بالأرياف الفقيرة، شدوا رحالهم صوب المدن الحضرية القريبة منهم، على أمل تحقيق جزء من طموحاتهم المحدودة، وإكتسبت صبغة عكسية، لأن الجزائريين ، وبعد إتمـام عمليـة الإحتلال وتوطين الأوربيين بالمناطق الخصبة، توجهوا إلى البحث عن مناطق أخرى تضمن لهم على الأقل معيشتهم، وبالتالي رحلوا نحو المناطق الريفية والأراضي الجبلية الفقيرة، دون إرادتهم، وبعد توفر شروط العودة وتعدد أسباب ذلك، عادوا ثانية إلى المناطق الحـضرية، وبالتالي تحولت الهجرة من المدن إلى الأرياف، إلى هجرة من الأرياف إلى المدن.
ولكن هذه الظاهرة بالنسبة إلى الجزائر، لم تكن مرتبطة بدرجة التطور الصناعي كليـ ـا، لأن التطور الحضري أو ظاهرة التحضر الجديدة، لم تكـن وليـدة التـصنيع بـالجزائر،

ولكنها حدثت أصلا بعد انشطار العالم الفلاحي الريفي، [232] الذي كانت بـه ميـزة التحضر، حتى قبل الإحتلال بعدة عقود زمنية.

و قد أحدثت عملية الإحتلال التي تمت في صيف 1830، وتطـور عمليـة الإسـتيطان الأوربي، إضافة إلى توسع الزراعات التجارية النقدية المرتبطة بالأسواق الأوربية، تغـيرات جذرية في ميدان العلاقات بين المدينة والريف، وفي هذه الإطار، فإن كل الثورات الشعبية الأولى كان مهدها الريف ...[233] الذي يقي رافضا لكل ما هو غريب عنه، أو ذو هدف تدميري إحتلالي، وزاد رفضه للأوضاع المزرية التي كان يعيشها، فانطلق في عملية البحث عن البديل لذلك، ولم يجد ذاته إلاّ في الإلتحاق بالمدن والمناطق الحضرية الـتي يـسكنها الأوربيون.

وحتى وإن كانت الجزائر قد عرفت هجرة ريفية سابقة نحو المدن، والتي ذابت بـسرعة في المراكز الإستعمارية، فإنها لن تكون إطلاقا مثل الهجرات السابقة، لأن الأسـباب الـتي حركتها كانت مختلفة تماما عن الأسباب التي حركت عملية الهجرة الـسابقة. إن الأرض عندما تصبح غير قادرة على ضمان معيشة الأفراد، تصبح مناطق طرد لأفرادها، والعكس يحدث إذا ما قلبنا الآية، ونظرا لسوء الإستغلال وقلة مردود الأراضي الجبلية، فإن الأرض هناك لم تعد قادرة لا على ضمان معيشة الأفراد، ولا على توفير مناصب شغل جديدة أمام تطور السكان الجزائريين وتزايدهم.

ولم تستطع السهول الخصبة، الخاصة بزراعة الحبوب، التي يمتلكها الكولون، توفير مناصب شغل لآلاف البطالين ولا تطوير الإنتاج، و لم تكن تمنح إلافرصا قليلة للعمل، خاصـة إذا إستثنينا حقول الكروم التي بقيت دائما أمل البطالين في إيجاد عمل مؤقت لبعض الأسابيع

---

(232) STORA, Benjamin, Les sources du Nationalisme Alégien, Parcours idéologiques, origine des acteurs, Paris, l'Harmatan, 1989, P.95.

(233) SARI, Djillali, La dépossession des Fellahs, 1ère édition, Alger, SNED, 1975, PP.108-109.

طيلة السنة، وخارج حقول الكروم، فإن التراجع الذي أصيبت به الجزائـر، في ميـدان التشغيل ، حدث بعد الحرب العالمية الثانية، بعد دخول الآلة إلى حقول الحبوب، مما على تطوير عمليةالهجرة نحو المناطق الحضرية.

وفي مجال المزروعات المروية، والتي يمكن لها أن توفر مناصب شغل إضافية كـل سـنة، عرفت هي الأخرى تراجعا مذهلا في ميداني الإنتاج والشغل ... مع عدم إستغلال الميـاه التي كانت تصب سنويا في البحر ... إضافة إلى تداخل أنواع الإنتاج فيما بينها، فسهول أعالي الشلف مثلا، كان من المفروض أن تخصص للزراعات المروية، ولكنها كانت تزرع حبوبا كل سنة ... ولم يكن هناك بدا من تغيير العادات أو إنعـاش الزراعـات الهامـة، أوتطوير الزراعات الصناعية ... وكل هذا، أدى إلى زيادة أعداد المضطهدين المهـاجرين نحو المدن والمراكز الحضرية، دون وسائل مادية ولا أي تكوين مهني أو علمي، و حاملين معهم كل تقاليدهم وعوائدهم التي كانوا عليها بالريف.

وإضافة إلى هذا العامل، فإن قسم كبير من العائلات الجزائرية بالريف، التي فقدت أرضها بسبب عملية إغتصاب الأراضي الخصبة التي اتبعتها الإدارة الإسـتعمارية منـذ 1830 ، وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، حاولت أن تعوض ما فقدته بالريف، بالهجرة نحو المناطق الحضرية ... وحتى وإن لم تكن هذه الهجرة عائلية في معظمها، فإنما تكون فرديـة - أي هجرة رب الأسرة الفاقد لأرضه وعمله بالريف ـ ثم تتحول إلى هجرة عائلية بمجـرد تحصل ذلك الفرد على عمل معين، ويكون استقراره بالمدينة بعد ذلك دائما. (234)

ولم يستطع الإنتاج الفلاحي الذي أصبح مترديا ـ كان الإنتاج في بعض الأحيان أقل من وزن البذور المزروعة في الموسم نفسه ـ لأسباب مناخية وأخرى تقنية، مسايرة التطـور الذي شهده الميداني الديمغرافي، وأصبحت علاقة "سكان ـ غذاء" مضطربة ... و شـهد الإنتاج الحيواني تراجعا مذهلا. و بسبب ذلك ، لم يكن سكان الريف من الجزائريين، في

---

(234) LARNAUDE, M., Algérie ..., P.102.

مأمن من المجاعات التي أصبحت مألوفة بالريف الجزائري ، ومرت فترة1945-1947 ، ببطء شديد على سكان المناطق الداخلية، بسبب فترة الجفاف الطويلة، وحلت الكارثة بالمسيلة بموت 54 رأس من رؤوس الغنم. و في هذا الإطار، نذكر ما قاله نائب مدينة الجزائر، السيد "ش - أو، لوفابر C.E, LEFEBRE": "صدقوني، إن الطرق مملوءة بالجثث بالجنوب" ، أما الدكتور "فرانشي FRANCHI"، فقد قال: "إننا ندفن الأطفال، الأمهات والشيوخ الذين ماتوا بسبب الجوع، بمنطقة الجلفة أين حضرنا لتجمع هؤلاء البؤساء بحثا عن الطعام" ..[235]

كما كان التنظيم الإداري، الإقتصادي، والسياسي الفرنسي للأرياف الجزائرية، سببا في خلق أزمة حادة في وسط المجتمع الريفي الجزائري، وخاصة من جانب التنظيمات المالية والعقارية، ومثال على ذلك، فإن 200 شخص من الجزائريين، كانوا مشتركين في هكتار واحد من الأرض، وهو ما صعب عملية الإستغلال وإستحالت عملية التحديث، وهذه الوضعية صعبت من أحوال الريف، ولم يعد له من مخرج، سوى الهجرة نحو المدن الحضرية.

و يرى "أ. بيرك A. BERQUE" ، أن غياب البلديات التي تستطيع إعادة إدماج الفلاحين من جديد، وغياب سكن دائم ومريح، سيؤدي بالضرورة إلى دفع عجلة الهجرة نحو المدن [236] ، وهو ما نؤكده كلية بسبب الإهمال الإداري الكبير، الذي أحدث فوضى في التعامل اليومي، و في العلاقات الإجتماعية، التي أضحت تعبر عن مجتمع فوضوي لا يعرف التنظيم ، فالنظام القبلي الذي كان معتمدا بالريف سابقا، عمته فوضى كبيرة حطمت معها تلك المقاييس المحددة سابقا، وأضحت هذه النظم، غير قادرة على مواجهة النظم الفرنسية الجديدة، وهو ما ساعد على ترك هذه المناطق، بعد الشعور بالإنهزام، والرحيل نحو مناطق أخرى، حتى وإن لم تلائم تلك النظم والمفاهيم نظم الوافدين إليها.

---

(235)DESCLOITRES, R. et AL., op.cit, PP.92, 93, 94.

(236) DESCLOITRES, R. et AL., op.cit, PP.95,96,97.

ومع إنهيار هذا النظام، أصبحت القبائل في الريف تتفرق تدريجيا إلى "دواوير ومداشـر"، فأنت العلاقات التقليدية، وقضت على البنية الإجتماعية المبنية أساسا على التعـصب إلى القبيلة، والإنقياد لأوامرها، و حدث الهروب من حاضر معروف، إلى مستقبل مجهول.

ومن الناحية النفسية، شعر الجزائريون الذين كانوا يعرفون تزايدا ديمغرافيـا مـضطردا، بإمكانية الضغط على الإدارة الفرنسية لقبول مطالبهم ، و هذا التزايد الـديمغرافي طبعـه سيطرة عنصر الشباب من حيث الأرقام، و الذين كانوا يحقدون في أعمـاقهم، علـى الأوربيين المالكين لكل شيء ، على رغم قلتهم، وفي نفـس الوقـت إندهـشوا مـن الإمكانيات المادية للحضارة الأوربية، بالنظر إلى شروط معيشتهم السيئة، فتركوا قراهم، واتجهوا نحو شوارع المدن الكبرى، والأمل يحذوهم في إيجاد مكان لهم بين الأوربيين، (237) وهذا العامل ساهم كثيرا في تحويل أنظار الشباب الجزائري، نحو المدن الكـبرى لمحاولـة إقتباس أسس ومعالم حضارة الأوربيين، مع أمل الزواج من أوربية تمكن الشاب الجزائري من اكتساب موقع له ضمن العائلة الأوربية.

و لهذا بقيت المدينة الأوربية بالجزائر، في نظر أكثر الشباب، مرادفا "لجنة عـدن فـوق الأرض"، بما مصانع، عمارات، حدائق، شوارع نظيفة، مراكز تكوين وخـدمات طبيـة واجتماعية ... ويمكنها ضمان أمنهم الإجتماعي والإقتصادي، ويمكنها الدفاع عنهم وعن حقهم في الحياة.

وأخيرا، فإن وجود زراعة أحادية بالريف، وتطور عملية تجزئة الأراضي الفلاحية، عجـل في نمو ظاهرة الرحيل نحو المراكز الحضرية، ولم يعد هناك شيء يجذب إليه أنظـار أهـل الريف ويعرقل هجرتم، و على العكس من ذلك، فإن المدن قد جلبت أنظارهم بفـضل فرص العمل التي توفرها للقادمين إليها، وبفضل الأجر الذي كان يتقاضاه عامل المدينـة،

---

(237) ARGOUD, A., op.cit., P.110.

التي اتصفت بقوة تواجد النظـام الرأسمالي بها، و توسع المصانع وإنـتشارها، إضافـة إلى تطور حياة المدينة في حد ذاتها ...[238]

ولعله من النادر جدا أن نجد في أي بلد ما يمكن أن نجده في الجزائر، حيث حصلت قطيعة بين البوادي والحواضر، وأصبح الهم الوحيد بالنسبة للسكان المحليين بالأرياف، هو النزوح إلى المدن مهما كان مستوى الحضارة فيها متدهورا، وقد إنتقلت إلى المدن أيضا، طائفـة كبرى ممن إكتسبوا في الدواوير، مراكز سياسية إقطاعية جديدة، فصاروا يحـاولون أن ينقلوا معهم إلى المدن، نفس التقاليد البائدة ، التي سادت المجتمع الريفي. [239]

2) ـ تطور حركة الهجرة الداخلية:

شهدت حركة الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى، تطورا سريعا وفي فترة زمنية محـدودة، حيث إختار الوافدون الجدد إلى المراكز الحضرية الكبرى، و بطريقة سريعة وغير منتظمة ، المدن الكبرى التي رأوا فيها ذاتهم ، وإقتنعوا بأنها ستقدم لهم يد العون، وبالمقابل فإن هذه المدن، وإن تحملت لفترة قصيرة سيل المهاجرين إليها، فإنها فشلت في تلبيـة رغبـاتهم، وسرعان ما أصبحت عاجزة عن تحمل أعبائهم .

والشيء الذي يؤكد تزايد وإسراع فترات الهجرة والمغادرة المفاجئة لعـائلات المحـرومين بإتجاه المدن، هو أن زيادة سكان الريف كانت تدرك 1.5 مليون نسمة مـن 1936 إلى 1954، أي حوالي 32 %، وبالمقابل إرتفعت نسبة عدد سكان المدن، إلى 98%، إذ أن سكان المدن قاربوا 710.000 نسمة كزيادة، حيث أن نسبة الحضر كانت 12.9% فقط

---

(238) BOURDIEU, P., Sociologie de l'Algérie, P.57.

(239) الأشرف، مصطفى، الجزائر، الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بـن عيـسى، الطبعـة الأولى، الجزائر، المؤسسات الوطنية للكتاب، 1983، ص ص، 38 ـ 39.

سنة 1936، فاقتربت من 20% سنة 1954، أي أن المجموع أصبح يمثل ما يقارب من خمس السكان. (240)

ومع تتابع نسق الزيادة الديمغرافية المذهلة، بقيت المدن الكبرى تمتص سكان الأرياف، ففي فترة 1948 و 1954، إنتقل عدد سكان المدن من 1.838.000 ساكن إلى أكثر من 2.188.000 ساكن، أي بزيادة قدرها 350.000 شخص، من بينهم أكثر من 269.000 جزائري، وكمثال عن البلديات المختلطة الحضرية، والتي شهدت توافد عدد كبير من المهاجرين إليها، رغم أنها لم تكن متطورة كثيرا، فإن بلدية "خنشلة" المختلطة كان بها في سنة 1954، حوالي 88.000 ساكن جزائري مقابل حوالي 95 أوربيا فقط، في حين كان ببلدية الأوراس 74.000 جزائري ضد مائة أوربي، أما بلدية "ذراع الميزان" ، فكان بها 57501 جزائري مقابل 90 أوربيا، في حين كان بمدينة "تبسة" أكثر من 96.000 جزائري ، ضد حوالي 25 أوربيا فقط، وهو ما يؤكد زيادة نسق الهجرة الداخلية نحو المناطق الحضرية، التي إكتظ بها الجزائريون.

و هذه الأرقام، توضح بصدق مدى قوة الهجرات الريفية ، حتى أصبحت هذه البلديات ذات طابع إسلامي أكثر منه أوربي، و تفسر أيضا هجرة الأوربيين من هذه البلديات نحو المدن الكبرى الأكثر تطورا ، والأحسن تنظيما، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول، بأن الأوربيين هم أيضا عرفوا مثل هذه الحركة، وشقوا طريقهم نحو المراكز الأكثر ازدهارا ، خاصة وأنهم كانوا يملكون مراكز سياسية إقطاعية بالمدن الكبرى، فأضحى رحيلهم إليها أمرا عاديا. (241)

وعليه، فإن هذا الإنتقال لم يكن مقتصرا على الجزائريين فقط، بل أنه مس الوربيين أيضا، وكان أكثر لفتا للإنتباه ، حيث برزت هذه الظاهرة بين الأوربيين الذين أصبح أكثر من

---

(240) صاري، ج، قداش، م، المرجع السابق، ص ص. 212 ـ 213.

(241) NOUSCHI, A., op.cit., P.101.

80% منهم، يعيشون في المدن في سنة 1954، بعدما كانوا حوالي 64% فقط، يعيشون فيها في عام 1886، في حين لم يكن عدد الجزائريين يتجاوز في عام 1886، نسبة 7% فقط، فأقترب من العشرين في المئة سنة 1954. [242]

وإذا ما أخذنا مدينة الجزائر كمثال عن هذه الظاهرة، فإننا نلاحظ أنها كانت تمثل في أعين سكان الريف، جنة الجزائر، بحيث هي عاصمة البلاد وميناؤها الرئيسي، وتحتوي على العديد من المصانع والورشات، إضافة إلى العمارات والمرافق الحيوية ... [243] وهي خير مثال لقوة الهجرات الريفية نحو المدن الكبرى، لأن حجم الهجرة بها كان أقوى بكثير من المدن الأخرى، وإن مساحة اجتذابها تغطي بدون جدال، مناطق البلاد جميعها، مع نوع من الغلبة لمنطقة القبائل، فقد كان سكان القبائل الكبرى والصغرى، يمثلون أوائل الوافدين إلى مدينة الجزائر، وكانوا يمثلون 5/3 النازحين نحو المدينة ، التي أصبحت مركزا لإستقبال سكان القبائل، وأضحى حي "القصبة" العتيق، يسمى أيضا بحي "تيزي وزو". [244]

وقد بدأت العاصمة تجذب إليها جمهورا واسعا من المطرودين من الأرياف ، إثر تفكك نظام الفلاحة التقليدية، وتوسيع المكننة، لأن الزراعات كانت لا تزال محدودة. وبعد سكان منطقة القبائل، جاء دور سكان منطقة الواحات ، وعلى رأسها: بسكرة، أولاد جلال، سيدي خالد، واد سوف، [245] وقد إستقبلتهم العاصمة بوجه شاحب، بسبب عجزها عن تلبية رغباتهم وأمالهم، فكانت أول صدمة تلقاها الوافد الجديد إلى مدينة الجزائر، التي كانت قد ذاقت ذرعا حتى بسكانها الأصليين، لعدم قدرتها على إستيعاب جمهور العاصمة الواسع.

---

(242) غليسبي، ج . ، المصدر السابق، ص. 43.

(243) DESCLOITRE, R. et AL., op.cit., PP.98, 99.

(13) صاري، ج.، قداش، م.، المرجع السابق، ص.218.

(245)DESCLOITRE, R. et AL., op.cit., PP.104, 105.

وهناك العديد من السكان الذين قدموا إلى العاصمة، من "الشلف، مليانة، المدية وبلديات صور الغزلان، عين بسام، تابلاط وسيدي عيسى،[246] وهكذا شهدت مدينة الجزائـر، وبسرعة فائقة تدفق آلاف المهاجرين عليها ، وسرعان مـا شـهدت تفـوق الـسكان االجزائريين على الأوربيين، وذلك بفضل الدفع الديمغرافي المتواصل الذي شهدته المدينـة ، رغم أن أغلب المهاجرين كانوا في البداية عزابا، وكان إستقرارهم مؤقتا.

غير أن الوضعية سرعان ما إنقلبت، وأصبح إستقرارهم عائلي ودائم، وهذا مـا أدى إلى عدم قدرة المدينة على التحكم في هذه الجموع، ولم تستطع تنظيمها أو إعادة ادماجهـا وفق إمكانيات الإستقبال والتوجيه، التي كانت موجودة بالمدينة، و إنفلتت الأمور من يد مسؤولي العاصمة، التي فشلت حتى في إعادة الوافدين إليها إلى المناطق التي قدموا منـها، وهذه المناطق التي أفرغت من حمولتها البشرية، أضحت تعرف فراغا بـشريا رهيبـا ، وشهدت عدا تنازليا من حيث الأرقام في وقت كانت فيه بحاجة إلى بعض من سكانها.

وحسب تقرير أجري في شهر جوان 1953، كان عدد السكان الأوربيين والجزائـريين متساويا بمقاطعة الجزائر الحضرية، فعدد السكان الجزائريين وصل إلى 268.000 نـسمة، تماما مثل عدد السكان الأوربيين ـ أي 268.000 أوربي ـ ،[247] وقد حدث هـذا لأول مرة منذ الإحتلال، إذ كان تقدم الأوربيين على السكان الجزائريين، هـو الـصفة الغالبة على المدينة.

وفي تقرير حول منطقة البليدة، وخاصة المدينة، فإن سكانها تكاثروا بسرعة، وهذا لـيس بفعل نسبة المواليد المرتفعة، وإنما بفعل ظاهرة الهجرة الريفيـة، وأغلبـهم كـانوا مـن الجزائريين. إن مدينة البليدة، هي مثال حي عن مدى تطور هذه الظاهرة، فعدد سـكانها

(246) IBID, P.104.

(247) LARNAUDE, M., Le pays ..., IN.E.O.M., P.13.

تجاوز 40.000 نسمة عام 1936، و وصل إلى 56.800 نسمة سنة 1948، أي بزيادة 16.800 نسمة، منهم 2500 أوربي فقط، وفي المراكز الأخرى كانت الوضعية نفسها. (248)

ولتوضيح الأمور أكثر، نورد هذا الجدول البياني الذي يوضح أصل سكان مدينة الجزائر، ونسبهم المئوية: (249)

مكان الولادة (الازدياد)	الإحصاء السكاني	المهاجرون إلى مدينة الجزائر	
		عدد المهاجرين	النسبة المئوية
الجزائر	356.890		
مناطق أخرى	132.140	/	
تيزي وزو		44.340	%33
بجاية		21.220	%16
صور الغزلان		14.650	%11
أراضي الجنوب		10.750	% 8
سطيف		9.860	%7.5
المدية		9.650	%7
مليانة		4.940	%4
باتنة		4.890	%4
الشلف		3.720	%3
قسنطينة		3.270	%2.5
منطقة وهران		2.550	%2
البليدة		1.600	%1

وفي منطقة وهران، كانت الهجرات لا تزال متواصلة نحو المدينة خاصة، وذلك على إثر إقامة جالية إستعمارية كبيرة، عبر أخصب الأراضي الزراعية بالمنطقة الغربية للجزائر، و قد فاقت الزيادة با أكثر من 15000 نسمة ، وهذا ما أدى إلى نمو الأحياء القصديرية .وأظهرت بعض الدراسات التي اجريت بالأحياء الأخرى لمدينة وهران ، وخاصة بالمدينة الجديدة، أن السكان المولودين خارج الحي، كانوا يمثلون 46.96% من سكان الحي، أي

(248) ARON, R. et AL, op.cit., P.235.

(249) DESCLOITRES, R. et AL, op.cit., P.106.

ما يقارب من النصف، وقد بقيت منطقة وهران تجذب إليها السكان من كـل المنـاطق القريبة منها. وفي حي "البلانتار PLANTTEURS" الواقع بوهران، وهو أفقر أحيائها علـى الإطلاق، أظهر سبر للأراء أقيم بمركز "حماية الأمومة والطفولة"، أن 7 نساء فقط من بين 100 إمرأة الـلا ئي استجوبن، كنّ من مواليد مدينة وهران، وهذا ما يؤكد الأصـل الريفي لبقية النساء. (250) ولم تكن مدينة وهران هي المدينة الوحيدة التي كانت تشهد هذا الإنتقال الكثيف إليها وإنما معظم المدن الجزائرية الهامة كانت تعرف نفس هذه الظاهرة.

وفي مدينة "مستغانم"، كان حوالي 50% من سكانها مهاجرين جدد، أما المدن التعميرية التي أنشئت من العدم، كمدينة "سيدي بلعباس" ... فإننا نلاحظ أن بها أحياء بكاملـها ، تتركب من مهاجرين جدد ، ومطرودين من أريافهم المتردية الأوضاع. (251)

وفي نفس الوقت ، كانت منطقة الشرق الجزائري تشهد حركة هجرة واسعة نحو المـدن الكبرى، إذ أن أكثر من 60.000 نسمة، غيروا أماكن إقامتهم ومقر سكناهم في أسابيع قليلة، وخاصة مع النظام الجديد عند إنطلاق الثورة بوضع المناطق المحرمة ، مـن طـرف الإستعمار الفرنسي (252)، وبما أن أغلب الجزائريين لم يكن باستطاعتهم شراء منـازل أو سكنات لائقة، فقد إتجهوا إلى بناء أكواخ من الصفيح على قدر إمكانياتهم، فأصـبحت المدن الجزائرية في معظمها تحوى مثل هذه الأكواخ، ويجدر الأمر هنا إلى أن نذكر بـأن هذه الأكواخ لم تكن جديدة على الأوربيين، إذ أنهم شاهدوها قبل قرن نصف قرن مـن الزمن ، في أكبر المدن الأوربية عند إنطلاق الثورة الصناعية بأروبا، حيث شهدت نزوحا ريفيا كبيرا نحو المدن، بحثا عن العمل والمأوى.

---

(250) صاري، ج ـ قداش، م، المرجع السابق، ص: 215.

(251) نفس المرجع والصفحة.

(252) VATIN, Jean-Claude, L'Algérie politique, Histoire et Sciété, 1ère édition, Paris, Librairie Armand Colin, 1974, P.290.

و قد شهدت مدينة "سطيف" التي أنشئت من العدم، زيادة أكثر مـن 40% في عـدد سكانها، في فترة 1948 - 1954 فقط، وهذا ما يؤكد قوة الهجرة الريفية نحو المـدن، ويترجم بصدق إنحطاط درجة السكان المسلمين الإجتماعية. (253)

إن تأثير الهجرات الجزائرية نحو المدن الرئيسية في الجزائر، تثير الدهشة والغرابـة، فعلـى الرغم، من أن عدد الجزائريين كان دائما متفوقا على الأوربيين في مدينة قسنطينة، إلاّ أن هذا التفوق لم يكن يتجاوز الستة ألاف شخص عام 1886، بينما يبلغ في 1954 ، أكثر من 62.000 نسمة، وفي مدينة عنابة كان عدد الأوربيين متفوقا على الجزائـريين حـتى 1948، وبعد هذا التاريخ أضحى الجزائريون يسجلون تفوقا واضحا علـى الأوربـيين. وبمدينة الجزائر، ظهر تفوق الجزائريين لأول مرة على الأوربيين في عـام 1954، أمـا في مدينة وهران، ورغم الهجرات المتوالية التي عرفتها المدينة، إلاّ أن عدد الأوربيين ظل متفوقا على عدد الجزائريين.

وهكذا نلاحظ أن عدد الأوربيين كان متفوقا على عدد الجزائريين في ثلاث أو أربع مدن رئيسية عام 1886، ولكن هذا الوضع انعكس تماما في عام 1954 ولم يحتفظ الأوربيون بتفوقهم إلاّ في مدينة وهران فقط. (254)

إن شقاء الفلاحين وتعاستهم مقابل غنى الأوربيين وسيطرتهم جعلهم يهجـرون منـاطق تواجدهم ويلتحقون بالمدن الكبرى، واضعين فكرة الإستقرار النهائي بالمدن الكبرى علهم يرتاحون من ضغط الريف وقلة موارده لهم، ولكننا سنلاحظ بأن شـيئا لم يـتغير مـن واقعهم، بل أن مأساتهم ستتضخم ولن يستطـع الوافـد الجديد الصمود أمام رفـض المدن له .

---

(253) صاري، قداش، المرجع السابق، ص: 215.

(254) غليسبي، جوان، المصدر السابق، ص: 44

وقد وصلت هذه الظاهرة،الي قمتها في 1954 ،حيث وصل عدد المهاجرين الجزائـريين نحو المدن في هذا التاريخ ،الي حوالي مليون شخص وهم في الحقيقة يمثلون طبقة المحرومين والبائسين والذين سيشكلون فيما بعد ثقلا "بروليتاريا" كبيرا وسيساهمون بقسط وفير في دفع عجلة المدن نحو "الوراء الإيجابي" الذي سيخلط الريفي بالمدني .ورغم ذلـك، فـإن حركة الهجرة ستعرف دفعا أخر بعد الإنطلاق الثورة، حيث سيندفع الريفيون بأكثر قوة نحو المدن الكبرى .

والواقع أن الكولون كان خائفا جدا من تزايد عدد سكان مزرعته من المسلمين، وذلـك بسبب الخوف من إحاطة المسلمين به والذوبان في وسطهم خاصة وأن النشاط الديمغرافي للمسلمين كان في تحرك مستمر [255]، ولذلك بدأ المعمرون في تطبيق سياسـة التـوازن الديمغرافي داخل مزارعهم، فمارسوا سياسية الضغط على العمال والفلاحـين المـسلمين لإجبارهم على ترك مكان عملهم، وإن تماطلوا في ذلك يتم طردهم بـصفة نهائيـة دون تشغيل غيرهم من البطالين، واضطر هؤلاء إلى الرحيل صوب المدن، وهو مـا سيـسبب خوفا أكبر من السابق بسبب تدفق كل المطرودين من الأرياف إلى المدن وهـم يحملـون حقدا دفينا وثورة خفية داخلية ستبدأ في الظهور عندما يرفضون بالمدن من طرف المعمرين أيضا، وهو ما سيجعل أهل الريف مستعدون لتفجير ثورتم في أول فرصة تتاح لهم.

والحقيقة أن هؤلاء الوافدين الجدد إلى المدن، سيحسون باللامساواة وسيشعرون بـالظلم عندما يدركون مدى تطور وغنى الفرد الأوربي المستمر [256]، وهذا ما سيجعل الإتفـاق بين الطرفين مستحيلا، وإنما سيوسع حتما حدة الشقاق الموجود منذ مدة بين الطـائفتين الأوربية والمسلمة، وسيكون الإصطدام قويا بين الحضارتين الشرقية الإسلامية ذات الأبعاد الروحية والحضارة الغربية المسيحية ذات الأهداف المادية، وبما أن الحضارتين يتصارعان في كل ميادين الحياة، وبما أن مصالح كل حضارة كانت مختلفة كل الإختلاف عن مـصالح

---

(255) VATIN, J.C., op.cit., P290.

(256) HEDUY, op.cit., P.66.

الحضارة الأخرى، فإن الصراع سيظل دوما بل حتى وإن تم الإتفاق بينهما لفترة معينـة، فإن الهدنة لن تدوم طويلا لأن كل الظروف الإجتماعية كانت تفرق بين الطائفتين أكثـر من ما تجمع بينهما.

إن المهاجرين نحو المدن الحضرية كانوا بكثرة، وكانوا يتجهون إلى هذه المراكـز بمجـرد توقفهم عن العمل أو طردهم منه بالأرياف، خاصة وأن الذين كانوا يزورون هذه المراكز في بعض الأحيان كانوا يندهشون لتطور الحياة الإجتماعية هناك وينبهرون لتلك الطرقات النظيفة والعمارات الواسعة والمصانع الضخمة والمدارس الكثيرة ولكنهم لم يكونوا ليدركوا بأن هذه المرافق ليست لأمثالهم ولم توجد لتكون لهم، فغلطوا أنفسهم وغلطـوا سـكان منطقتهم معهم.

ويذكر "دوباسكو" بأنه كان يلتقي، وهو في طريقه إلى "تيزي وزو"، بمجموعات مـن الناس ... وعندما سأل عنهم، أخبره الجميع بأن هؤلاء قد قدموا من أعالي الجبل وهـم متوجهون نحو مدينة الجزائر قصد العمل، وسيرحلون غـدا ... [257] دون أن يـدركوا حجم المأساة التي ستكون في استقبالهم بالمدينة.
وعليه، فقد أصبحت المدن الكبرى، بعدما كانت أساسا ذات طابع أوربي، تعرف قـدوم ألاف المسلمين إليها، فمجموع البلديات الحضرية بالجزائر كانت تسكنها أغلبية أوربيـة حتى سنة 1926 ... وفي 1954، أصبح ثلثي سكان مدن مـسلمين [258] وهـو مـا سيشكل حتما قوة ديمغرافية ضاغطة على الوضع الإجتماعي بالمدن، وسـتكون قنابـل موقوتة سرعان ما ستنفجر خلال الثورة لتعطيها الدعم المعنوي والمادي وتـساعد علـى إنجاح الثورة.

3) ـ **الأوضاع المادية والإجتماعية للنازحين نحو المدن**:

---

(257) DUBASCOUX, J.H., Maghreb 1950, Nostalgiques, 1ère édition, Paris, Marrim Pouey Jame, 1976, PP.79, 80.

(258) DE LA PERRIERE, C., op.cit., P.28.

لم تستطع المدن الكبرى أن تتحمل العبء الثقيل الذي أسفرت عنه هجرة ألاف السكان المسلمين نحو المدن لأسباب عديدة، ليجد هؤلاء أنفسهم وسط مجتمع جديـد في نمـط معيشته وأساليب حياته وغير قابل لإستضافة الغير لمدة طويلة، كما أن هذا الوسط الجديد الذي لم يتعود عليه الوافد الجديد إلى المدن كان مغايرا لنظم وأعراف القرى الريفية الـتي أَلِفت النظام القبلي وتعودت على تشريعات البنية الإجتماعية للريف الجزائري.

والحقيقة أن أول صدمة نفسية أصيب با الوافد الجديد إلى المدينة، كانت قلة تعامل أهـل المدن معه وجفاؤهم له، وهذا ما عقد أكثر وضعية هذا النازح وجعله عرضـة لتجـريح اجتماعي لم يسبق وأن تعرض له حينما كان في الريف.

ورغم أن المهاجر نحو المدينة كان يأمل في تحقيق حلمه وهو الحصول على عمل قار ودائم، إلاّ أن هذا الحلم سرعان ما تبخر عندما وجد قوافل البطالين قد سبقت في عملية البحث عن عمل دون جدوى، ورغم أن اليأس كان بعيدا ليصيبه، إلاّ أنه بدأ يشك في قدرته على المواجهة والصمود

ورغم أن المدن لم تكن توفر للوافدين الجدد لا السكن ولا حتى العمـل، إلاّ أن الهجـرة باتجاه المدن قد بقيت مستمرة بالرغم من أن فرص العمل كانت شبه منعدمة [259]، وأما هذا الفشل، أصبح النازحون الجدد يعيشون أوضاعا مادية سيئة للغاية خاصة وأن هـذه الطبقة البائسة لم تجد أمامها سوى الإتجاه إلى العمل الحر المعروف بالربح القليل، حيـث إتجه معظم البطالين من النازحين إلى شراء بضع كيلوغرامات من الموز والتفاح ...من تجار السوق بأجر زهيد ... ثم يعيدون بيعها، كما اتجهوا إلى بيع علب السجائر وكانت الغالبية

(259) GUERIN, D., op.cit., P.226.

العظمى منهم يمارس هذا النشاط في الأحياء الأوربية، ورغم ذلك فقد بقي هؤلاء خارج إطار المجتمع الحديث وخارج إطار الإقتصاد العام. [260]

وهكذا، أقبل المهاجرون إلى المدن على كل الأعمال المتروكة والمهملة، وخـلال هـذه الأحداث كان الوافد الجديد إلى المدن ،يعمل بستين فرنكا للساعة الواحـدة ... دون أن يكون قد تعامل مع "مطرقة" في السابق، فلم يكن يهمه نوع العمل - حتى و إن كـان سيئا - بقدر ما كان يهمه أجر ذلك العمل [261]، فكلهم كانوا يعيشون حسب طـرق معيشتهم الخاصة، ولكن كثرة البطالة حطمت أمالهم، فالكل كان يتجه إلى السوق يبتاع سلعا معينة ثم يعيد بيعها في الطرقات، إن هؤلاء المصطفين في الشوارع هم وافدون جدد، إنها مأساة، وتقول زوجة بائع بيض بتلمسان بأن زوجـها كـان يقـوم بأي عمتلـه يجده أمامه [262].

وعلى الرغم من أن مشاكل العمل قد كانت ولفترة طويلة غير مستعصية بالأرياف حينما كانت مخبأة هناك، إلاّ أن رحيلهم إلى المدن أحدث هزة كبيرة على مـستوى العلاقـات الإجتماعية بالمدن، وأصبحت مشاكل سكان المدن أنفسهم تزداد تدريجيا مع إزدياد نسبة النازحين نحو المدن، وحدثت القطيعة النهائية للتوازن الإجتماعي الديمغرافي سواء بالمدن أو بالأرياف،[263] ولم ترض المدن إطلاقا بهؤلاء المطرودين الغير مكونين علميا أو مهنيا، وهو العامل الذي قلص حظوظهم في الإندماج الإجتماعي الحضري، وأصبحت الأحياء الشعبية التي يقطنها المسلمون تعرف ازدحاما متواصلا بالوافدين الجدد.

وإذا حاولنا هنا أن ندرج مقارنة بسيطة بين الهجرة التي عرفتها الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية والنزوح الريفي الذي عرفته أوربا في القرن التاسع عشر الميلادي، نجد الفرق

---

(260) BOURDIEU, P., Sociologie de l’Algérie, P.58.

(261) BOURDIEU, P. et AL., Travail et Travailleurs en Algérie, P.269.

(262) IBID, P.269.

(263) SARI, D., op.cit., P.113.

واضحا، إذ أن الذين نزحوا باتجاه المناطق الصناعية الكبرى بأوربا كانوا إما ملاكا صغارا أو حرفيين أو برجوازيين، أما الذين نزحوا نحو المدن الجزائرية فكان أغلبهم، إن لم نقـل كلهم، بؤساء قصدوا المدن من أجل الصراع على الحياة، وأمام تقلص فـرص العمـل، أصبحوا يشكلون عبئا ثقيلا على المدن ويشكلون في نفس الوقت الجيش الإحتياطي الغير المرغوب فيه إطلاقا.(264)

وقد ظهرت بالمدن طبقة "بروليتارية" حضرية لم تكن موجودة إطلاقا في 1914، ولكـن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي التي أوجدت الظروف المناسبة لظهور هذه الطبقة التي تعقدت وضعيتها أكثر (265) وأصبحت تعيش وفق ظروف التمع الكولونيالي بالمدينـة، لأن الوافد الجديد إلى المدينة كان يحاول أن يمنح جهده وخبرته، إن كان لديـه خـبرة، للمدينة المستقبلة له أملا منه في الحصول على عمل ومأوى كجزاء لذلك، ولكن المدينـة التي تنكرت لأبنائها من المسلمين بفعل سيطرة المعمرين على السلطات العامة بالمـدن، لم تكن لتمنح لضيوفها سوى البؤس والشقاء.

و خسر المهاجرون إلى المدن قسطا كبيرا من قيمهم الروحية والمادية التي تعـودوا عليهـا بالأرياف ،لأن فرنسا لم تقترح لهم أي إطار إجتماعي جديد كبديل لإطارهم الإجتماعي الريفي الذي بدأ يهتز أمام قوة حضارة المدن ونظمها، فعندما سئل أحد الشيوخ "بتيـزي وزو" حول تحضره، أجاب الباحثة الإجتماعية "جرمان تيون" قائلا: "لقد أخـذتمونا إلى وسط الجسر ، ثم أهملتمونا"، (266) لأن سياسة فرنسا الإجتماعية هي التي تسببت في دفع حركة الهجرة نحو المدن ، ثم أغلقت كل أبواب الفرج أمامهم حينما حلوا با.

---

(264) DESCLOITRES, R. et AL., op.cit., P.108.

(265) LARNAUDE, M., Algérie ..., P.102.

(266) ARGOUD, A., op.cit., P.110.

ولكن سكان مدينة "سكيكدة - فيليب فيل سابقا -" عرفوا عكس ما كان يحدث بالمدن الأخرى التي لم تمنح عملا للنازحين الجدد نحو المدن، حيث أن سكان المدينة لم يجدوا عملا، أما الوافدين الجدد إليها فكانوا يجدون فرصا كثيرة للعمل وبسهولة ... لأنهم كانوا يعملون بـ 500 فرنك لليوم الواحد ... وكان صاحب العمل يضع في ورقة الأجرة 800 أو ألف فرنك، خاصة وأن العامل الريفي لم يكن يعرف أبجديات القراءة والكتابة [267] والحقيقة أن مدنا عديدة أخرى تشهد مثل هذه الظاهرة، وهي الإستعانة الكلية لأصحاب المصانع والورشات من الأوربيين بالجيش الإحتياطي البطال والمتركب أساسا من المهاجرين نحو المدن، لإستغلال جهدهم وقوتهم العضلية مقابل أجر زهيد، خاصة وأن هؤلاء المهاجرين لم يكونوا يشترطون نوعية العمل أو مناقشة أجر العمل أو حتى معرفة عدد ساعات العمل، وهذا ما يساعد كثيرا المعمرين الأوربيين في تعاملهم اليومي، دون خوف من إنخراط هؤلاء المهاجرين في النقابات العمالية التي كانت تدافع عن مطالب العمال وقضاياهم.

و قد أوجدت حركة الهجرة علاقات إقتصادية وإجتماعية جديدة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية دون إهمال دور الريف في تطوير المدينة لأنه منحها الوسائل الإقتصادية والإنسانية لعملياتها الحضارية وأصبح في الوقت نفسه سوقا لها، وعليه فإن المدن سرعان ما عرفت وظائف جديدة ومنشآت حديثة كالبنوك، ووسائل النقل المتطورة والتي جعلت الساكن الأصلي للمدينة مسيطرا على الوضع العام بها دون ترك المجال للمهاجر الجديد بأن يدمج نفسه في هذا الوضع [268] الجديد رغم أنه شارك في تغير الوضع جذريا، فكان سقوط "العمال - البطالين" من الريفيين في أزمة الرفض الإجتماعي والإقتصادي والذي جعلهم يعيشون صراعا نفسيا عميقا لن يجد الحل إلاّ مع انفجار الثورة للتعبير عن ذاتيتهم في التعامل مع الوضع الذي فرض عليهم إجباريا.

---

(267) BOURDIEU, P. et AL., Travail et Travailleurs ..., Note (5), P.269.

(268) STORA, B., Les Sources du Nationalisme Algérien, P.93.

أن مشكلة البطالة لم تكن هي المشكلة الوحيدة التي إعترضت طريق الوافـد الجديـد إلى المدينة، فالعمل كان فعلا مشكلا عويصا اعترض طريق هؤلاء النازحين ولكن الأخطر من ذلك هو أن هؤلاء سيتعرضون إلى مشكل الإيواء بالمدينة التي كانت تعاني من هذا المشكل حتى قبل بداية الهجرة الريفية نحو المدن بصورة مكثفة، فمدينة الجزائر مثلا التي اسـتقبلت أكثر من 100.000 نازح جديد في فترة ست سنوات فقط (مـابين 1948 و 1954) فشلت في توفير الإيواء لهم، خاصة وأن هؤلاء النازحين إختاروا مناطق "بوزريعة، حسين داي والحراش"، وهي البلديات التي كانت تشهد إقبالا كبيرا من طرف المطـرودين مـن الأرياف، وبالتالي زادت أزمة السكن حدة وإنفجارا.

ولم يجد الوافدون الجدد إلى المدن ، أمامهم سوى أنفاق الطرقات ليسكنوها، كما صنعوا لهم منازل من القش و القصدير سرعان ما أصبحت "قيتوهات" جديدة لم يكـن الأوربي قادرا على المرور أمامها، وأمام هذه "المساكن" اصطفت النساء، العجائز والأطفال وهـم جائعون ينتظرون الطعام، ... ولوقت طويل، فقد أكلوا البلوط ونوع من الخبز ليس بخبز في حقيقة الأمر ... أو ثمار الصبار [269]، ورغم المناقشات العديدة التي كانـت تعرفهـا جلسات الجمعية الجزائرية حول ظاهرة نمو الأحياء القصديرية بفعل ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدن، إلاّ أن هذه النقاشات لم تكن جدية، حيث كانت تمل مباشرة بعـد مـرور النواب للحديث عن أمر الميزانية السنوية أو قانون الأراضي أو قضايا البنوك .

إن عائلات بكاملها كانت تعيش مثل الشعوب البدائية (أهل الكهوف) داخل الكهـوف والمغارات والتي حفرت في الجبال والتلال ... ومن داخل هذه الأنفاق المظلمة خرج أناس يرتعشون بردا ويعانون الجوع ... ويقابلهم بالضفة الأخرى عمارات ضخمة يـسكنها أوربيون وقد بنيت في فترة زمنية قياسية.

---

(269) ALLEG, H. et AL, op.cit., P;130.

و يقول المؤرخ الفرنسي "دانيال قيران" و في سهول متيجة ، و هي إحدى أغنى السهول و أخصبها في الجزائر، شاهدت الجزائريون وهم يقومون بأشغالهم الزراعية ... ثم يلتحقون، بعد نهاية العمل، ببيوت قصديرية بائسة تشبه كثيرا "نوالة" المغرب الأقصى. لقد خِلـت نفسي، في مدينة "كاليفورنيا" بالحقل الأمبريالي "بحقل القديس جواكيم" وسط العمـال المؤقتين البؤساء والمضطهدين في قصة "ستان باك ". (270)

إن قضية الجزائر المدينة ذات البناء التقليدي الرائع قد بنيت بيوتها لإستقبال عائلة واحدة، ولكننا نلاحظ اليوم أنها تستقبل عشر عائلات بأكملها أو أكثر في بعض الأحيـان (271)، وهذا بفعل تطور حركة الهجرة الريفية نحو المدن فبعض العائلات الريفية استمرت لمـدة قصيرة لدى عائلات أخرى تربطها معها صلة قرابة مع أمل أيجاد سكن لائق يريح العائلة المستقبلة والعائلة الوافدة معا، ومع تبخر هذا الحلم، كانت العائلات النازحة نحو المدينـة تتجه إلى بناء بيت قصديري بسيط و بوسائل بسيطة جدا.

وسرعان ما نمت هذه البيوت القصديرية بالجزائر، بمقاطعة الجزائر العاصمة مـثلا والـتي كانت تشهد توافدا متواصلا للمطرودين من الأرياف، عرفت نمـوا متواصـلا للأحيـاء القصديرية فعدد السكان المسلمين الذين كانوا يسكنون البيوت القصديرية لم يكن يتعدى 4800 شخص في سنة 1938م، وبفعل تطـور ظـاهرة الهجـرة، وصـل الـرقم إلى 125.000 شخص مسلم في سنتي 1953 و 1954، أي حوالي 25 مرة زيادة عن سنة 1938، (272) وكان هؤلاء الناس يعيشون في ظروف مادية قاسية جدا، لم يجد أمامهـا هؤلاء المهاجرين إلاّ للإستسلام إلى القضاء والقدر في وقت كان فيه الأوربيين بعيدين كل البعد عن هذا المشكل، وهذه التناقضات الصارخة والفوارق الواضحة هي التي ستجعل من الجزائريين حاقدين على الوضع دون فهـم للـواقع المـر الذي كانوا يعيـشونه أمـام

---

(270) - GUERIN, D., op.cit, P.228.

(271) IBID., P.227.

(272) CHEVALIER, J., Nous Algériens ..., 1ère édition, Paris, Clamann-Levy, 1958, PP.140, 141.

خطابات الساسة الفرنسيون وشعارات حكومـتـهم والـتي كـانت جوفـاء وممـلوءة بتصريحات لم يفهمها حتى المثقف الجزائري أنذاك، فما بالك بالمـسلم الأمـي الذي حرم من تعلم لغته ومنع من تعلم لغة المنتصر عليه.

إن الأحياء القصديرية التي نمت بسرعة في الجزائر، كانت تمثل في الواقع ظاهرة حـضرية وإجتماعية شهدتها مناطق مختلفة من العالم، ولكن ما شهدته الجزائر كان مغايرا تماما لتلك الأكواخ المنتشرة بالبلدان الأخرى، لأن الأمر في الجزائر كان يقوم على أساس غير عادل، فالمسلمون لم يعتبروا إطلاقا أصحاب حق شرعي في الحياة عكس الدول الأخـرى الـتي كانت بها نسب الظلم واللامساواة متوازنة نوعا ما، فالحماية هي غير الإحتلال الإستيطاني والذي يعتبر قمة أنواع الإستغلال البشري على الإطلاق.

ورغم غياب إحصاء رسمي ومضبوط لعدد السكان المسلمين بالأحياء القصديرية، غير أنه المؤكد هو أن 52.000 كوخ من النوع القصديري قد تم إحـصاؤه في 1954 منـها 41.000 كوخ بالبلديات الحضرية، [273] وهي نسبة مرتفعة جـدا بـسبب الإنتقـال المتواصل لسكان الأرياف من المسلمين رغم كل الظروف الإجتماعية السيئة الـتي كـان يعيشها الوافد الجديد والذي سبق الأخرين في هذه الهجرة.وحسب تقديراتنا، كان هناك أكثر من 210.000 مسلم يعيشون في الأكواخ القصديرية بالبلدية الحـضرية في سـنة 1954، وبطريقة أخرى، فإن مسلم واحد من بين 7 أو 8 مسلمين كان يعيش في كوخ قصديري بالمناطق الحضرية فقط [274]، و هي نسبة مرتفعة جدا و زادت خطورتها بعـد نهاية الحرب العالمية الثانية مع قوة الطرد بالمناطق الريفية التي أصبحت غير قادرة على إعالة سكانها من الريفيين.

---

(273) DESCLOITRES, R. et AL., op.cit., P.27.

(274) IBID, P.27.

وهذا الجدول البياني يوضح الأرقام المرتفعة لعدد السكان المسلمين الذين يعيشون في الأحياء القصديرية، وذلك في سنة 1954م بالبلديات الحضرية بفعل نمو حركة الهجرة الداخلية:

البلديات الحضرية	السكان المسلمون بالمنطقة	عدد السكن المسلمين بالأحياء القصديرية	النسبة المئوية
مدينة الجزائر	293.000	86.000	%41.5
مدينة وهران	131.000	38.000	%18.0
مدينة عنابة	66.000	20.000	%9.5
مدينة قسنطينة	103.000	7.000	%3.5
بلديات أخرى	769.000	57.000	%27.5
المجموع	1.362.000	208.000	%100

ونلاحظ من خلال هذا الجدول، قوة أرقام السكان المسلمين بالأحياء القصديرية كما نلاحظ أن المجموع الكبرى منهم تتواجد بقوة بالثلاث مدن الكبرى بالجزائر والتي هي في نفس الوقت أهم الموانىء بالبلاد، وهي أيضا مراكزها الصناعية الكبرى وبها أهم المرافق التجارية و المالية، وأخيرا، فهي المدن المتطورة والمؤسسة على الشكل الأوربي، ونقصد بهذه المدن "الجزائر، وهران وعنابة" ففي هذه المدن الثلاث، يسكن مسلم واحد من بين ثلاثة مسلمين في كوخ قصديري. (275)

وقد أكدت تلك الهجرات المتواصلة نحو المدن ضعف الإقتصاد المعيشي للجماهير عبر كامل مناطق البلاد وسرعان ما سجلت المدن وصول هؤلاء المطرودين الأمر الذي انجر عنه تحولات عميقة لكل محتوياتها الإجتماعية وبنياتها العصرية و خاصة في هذه الحالة الأخير حيث نلاحظ تكاثر السكن التلقائي حتى بمقربة من مشارف الأحياء السكنية

(275) DESCLOITRES, R. et AL., op.cit., P.31.

الراقية [276]، وهو الأمر الذي جعل هؤلاء المهاجرين يفكرون جديا في طريقة الوصول إلى تحقيق أحلامهم بالحصول على عمل لائق وسكن مريح وتعليم منهجي، ولكنهم كـانوا يدركون أن ذلك لن يتأت بالجلوس في مقهى شعبي أو لعب الورق و "الدومينو"، ولكن ذلك يتحقق بالتحرك والنشاط، وبدأت عملية الإلتحاق السياسي لهؤلاء المطرودين الذين يحملون شعلة كهربائية قوية تنتظر الإلتهاب فقط.

أما بالنسبة للخدمات الطبية والمنشآت الصحية، فإن السلطات الإستعمارية لم تتم بها إلاّ في المراكز الآهلة بالمعمرين، والدليل على ذلك أنه عند اندلاع ثورة نوفمبر كانت الأغلبية الساحقة لا تعرف الطبيب أو المستشفى والمستوصف ولا تستعمل الأدوية، بل أن التداوي كان يتم عن طريق الأعشاب باختلاف أنواعها واللجوء إلى الرقيا وبعض العقاقير، وعـن طريق ذلك أصبح ذكر الطبيب أمامهم يعد جرما كبيرا وتعودوا على الإيمان بتلك الطرق أكثر من إيمانهم بفعالية الطب الحديث [277] رغم أن أغلب المسلمين الذين هـاجروا إلى المدن كانوا أقرب إلى أهم المراكز الصحية بالجزائر ولكنهم لم يستفيدوا إطلاقا من العلاج بهذه المراكز الصحية، وبالقصبة مثلا، وهي التي حطمت كل الأرقام القياسية من حيـث الكثافة السكانية في العالم كما ذكرنا سابقا، فإن الأحوال الصحية لسكانها، بمـا فـيهم الوافدين الجدد إلى المدن، قد بقيت تسير من السيء إلى الأسوء دون تحـرك الـسلطات الفرنسية.

ونظرا لتوسع ظاهرة "الترُيفِ" بالمدينة أو نقل الريف إلى المدينة فقد أصـبحت الأحيـاء البسيطة للمسلمين حقلا واسعا لظهور الأمراض والأوبئة الفتاكة، وارتفعت نسبة الوفيات بسرعة في كل الأحياء القصديرية التي يسكنها المسلمون، كما أن هذا النقل الذي يشمل عادات و نظم الريف البائدة قد أثر سلبا وإيجابا على المهاجرين في آن واحـ ـد، فقد أثر عليهم سلبا لرفضهم نظم المدن وعدم تقبلهم لها بسرعة وهو ما عطـل علـيهم عمليـة

(276) صاري، ج ـ قداش، م، المرجع السابق، ص: 266.

(277) الزبيري، محمد العربي، المرجع السابق، ص: 47

التحضر، وآعتبروا العلاج لدى الطبيب الفرنسي "الكافر" محرما شرعا لسوء فهمهم لتعاليم الإسلام رغم أنهم تربوا في بيئة إجتماعية محافظة بها نظم الزوايا وتقاليد الطرقية، وفي الوقت نفسه فتح لهم هذا النقل المجال واسعا أمامهم لإدراك معاني التطور وتعلموا قوانين التحضر وسبل الوصول إليها بعد أن كان الفرق شاسعا بين الأرياف والمدن قبل ذلك خاصة وأنهم كانوا على بعد كبير عن الحياة الحضرية العصرية، فإنكشفت عيوب أهل الريف بالمدن لمدة وجيزة ولكنها سرعان ما اختفت عندما بدأ الريفيون يتحركون بالمدن والحواضر الكبرى.

إن المهاجرين نحو المدن كانوا في حقيقة الأمر فاقدين لأي تكوين علمي أو فني: فالريف لم يكن محظوظا في قطاع التربية والتعليم ما عدا بعض الزوايا المنتشرة بالمناطق الجبلية والتي كانت تمنح دروسا بسيطة في الأدب والحساب ... وركزت إهتمامها على تلقين مبادىء الشريعة الإسلامية وتحفيظ القرآن للأطفال وهكذا كان هؤلاء المهاجرين يأملون في إكمال تعليم أبنائهم بالمدن الكبرى أين كانوا يسمعون بقوة التعلم هناك وبوجود المراكز التعليمية الضخمة والكثيرة ولكنهم اصطدموا بعراقيل عديدة منعتهم من توفير مقعد دراسي لأحد أبنائهم ولم يعد بإمكانهم حتى ضمان ذلك التعليم الجزئي الذي تلقاه الأبناء عندما كانوا بالريف، فاتجه هؤلاء الأطفال إلى الشوارع التي كانت قد اكتظت بأمثالهم طلبا للغذاء ودفاعا عن مكانهم في أزقة المدن، وسرعان ما أصبح هؤلاء الأطفال باعة للجرائد، ماسحي أحذية أو حاملي مشتريات الأوربيين، في الوقت الذي كان من المفروض أن يكون مكانهم بالمدرسة، وهكذا تبخر حلم الوافد الجديد إلى المدينة في الحصول على عمل وسكن من جهة، وعلى أن يصبح إبنه مستقبلا طبيبا أو معلما من جهة أخرى.

إن الريفي قبل التحاقه بالمدينة، كانت بقريته مدرسة لم يلتحق بها أي معلم مثلما حدث في الماضي حين لم ير هذا القروي أي طبيب أو ممرض، ولم يلاحظ أبدا عمليات توظيف للبطالين، [278] ولكنه كان يشاهد بالمدينة مراكز تكوين عديدة ومدارس كثيرة دون أن

---

(278) TILLON, Germaine, L'Afrique bascule vers l'avenir, l'Algérie en 1957 et autres textes,

يحظى ابنه بمكان له فيها، كما كان يلاحظ كثرة المراكز الطبية وفتح الـال لتشغيل بعض البطالين دون أن ينال من ذلك شيئا.

إن المشكل الذي كان مطروحا بالجزائر لم يكن أبد في العلاقة الثنائيـة الموجـودة بـين "الأوربي والمسلم" ولا العلاقة بين "الكولون والأهالي"، ولكن المشكل كان مطروحا بحدة بين "الريف والمدينة"، (279) فالريف أُعتبر دائما قاصرا وغير قادر على الوصول إلى التعبير عن ذاته أو إدراك معاني الحضارة الرائدة بالمدينة، وكان من الخطإ الكبير حينمـا صـدّق سكان الريف هذه النظرية المبنية على أساس التفوق الطبيعي للمدينة، وأمام ذلك أصـبح الريفي يشعر بمركب النقص أمام المدينة وأضحى غير قادر على تجاوز هذه العقدة والـتي مازالت تلاحق أهل الريف حتى اليوم.

وهكذا أصبحت الحالة الإجتماعية للسكان المهاجرين نحو المدن معقدة جـدا، وأصـبح الوافد إلى المدينة يمقت على الوضع المادي الذي آل إليه بعد أن كان يعيش ببساطة وعلى الموجود بالريف، ولكنه من جهة ثانية أخذ يبحث عن الحلول الـدية للخروج من أزمته، وأدرك بسرعة كيفية التعامل مع قوانين المدينة والتحكم في أبجديات العلاقات الإجتماعية بالحواضر الكبرى، كما تلقن مبادىء الإمساك بالعصى من الوسط، وعندما أحس بوجوده كانت كل الظروف قد هُيئت للدخول إلى النضال الإجتماعي الذي سرعان ما تحول إلى نضال سياسي أنساه متاعبه اليومية وأزال عنه همومه الإجتماعية ومنحه فرصة التعبير عـن ذاته المقهورة والتي كانت غائبة حينما كان بالريف.

4) ـ **النشاط السياسي للنازحين نحو المدن وبداية ظاهرة التحضر الجديدة**:

Paris, les éditions de minuits, 1960, P.44.

(279) IBID, P.83.

لم تتقبل المدن بسرعة مطالب المهاجرين المسلمين إليها، ولم تستطع أيضا تلبيـة رغبـاتم المادية والإجتماعية خاصة وأن قناعة أهل الريف قد فشلت في كسب عطف ورضى أهل المدن، وهو الشيء الذي أدى إلى ظهور صراع إجتماعي قوي بين أعراف ونظـم أهـل الريف ومبادىء أهل المدن، فالقطيعة التي حدثت بين الأرياف والمـدن منـذ 1830م لم تكن مؤقتة بل اتصفت بالديمومة الحضارية وهذا ما جعل إمكانية التفاهم والتناسق بعيـد المنال رغم المحاولات العديدة المتبادلة بين الريف والمدينة من أجل الوصول إلى حل يرضى كل الأطراف.

ورغم أن هذا الرفض الأولي الذي تعرض له المهاجر نحو المدينة، إلاّ أنه بدأ يشعر جـديا بإحساس غريب يطارده، فقد تولد لديه شعور مـزدوج بالإعجـاب والكراهيـة نحـو المستعمر، أما الإعجاب فكان فيما تواصل إليه الأجنبي من معرفة وتقدم وازدهـار، أمـا الكراهية فناتجة عن الإحساس بكون ذلك الأجنبي يمتص خيرات البلاد وينهب أهلها دون أن يصده أحد عن ذلك.[280] وأمام هذا الشعور المزدوج، أصبح المهاجر نحو المدن يعيش إضطرابا نفسيا عميقا وهو يعلم في قرارة نفسه أنه لن يصل إلى تحقيق التطور الذي تشهده الحضارة الأوربية وفي الوقت نفسه كان يعلم أنه سيفشل في مواجهـة صـاحب تلـك الحضارة، لأن المعركة ستكون فاشلة دون استعداد أولي ودون خبرة تقنية.

وأمام رفض المدينة له من جهة ، ورفض المحتل له من جهة أخرى، وجد نفسه وحيـدا وسط مجتمع غابت عنه تقاليده الروحية ، وتفكك روابطه الإجتماعية ، وضاعت مفاهيمه التربوية في زخم الحياة المدنية العصرية، وهكذا أصبح واضحا بأن المجتمع الجزائري قد عرف تغيرا جذريا واضحا في كل الحالات عما كان عليه في القرن الماضي، وحتى وإن كان هذا التغير ارادي أو تلقائي، فالأكيد أنه كان لهؤلاء المرفوضـين تنظيمـا سياسيا ومنحهم تأطيرا وطنيا كان غائبا عنهم بالأرياف.[281]

---

(280) الزبيري، م.ع، المرجع السابق، ص: 49س

(281) GRIMAL, H., op.cit., P.366.

وقد بقي المقهى الشعبي بالمدينة المكان المفضل للعاطلين عن العمل، وبا بدأت العلاقـات العامة تتطور بين المناضل السياسي - المتمكن لغويا - والقاطن بالمدينة والوافد الجديد إليها من الريف ... وتوسعت هذه العلاقات لتصبح أكثر ارتباطا وتناسقا يوما بعد يـوم ... وبالمدينة أين كان يتواجد مركز ثقل الإستعمار، كانت أيضا الأفكار الوطنيـة المناديـة صراحة بالإستقلال تلتقي وتتطور يوميا، [282] وهو الأمر الذي أدى إلى بداية ظهور فكرة ثوري جديد لدى المهاجرين إلى المدن والذين بدؤوا يكتسبون تدريجيا ثروة سياسية كبيرة وأصبحوا يدركون بسهولة الفرق الموجود بين الوطن والعدو، وبين الحرية والعبودية، وبين الإستقلال والإحتلال.

وبالأحياء القصديرية التي نمت بالمدن الكبرى، كان يعيش النازحون الجدد رفقـة بعـض الحضر المرفوضين ... وبالتحام المرفوضين من الحضر مع الوافدين الجدد من الريف كوّنـا معا، بالأحياء القصديرية، طائفة إجتماعية مقهورة وضحية لعدم اندماج حضري ـ ريفي تصاعدت بينها نسبة البطالة، ورأت تقهقر المدنية الإسلامية من جهـة وتطـور المدنيـة الأوربية من جهة أخرى،[283] جعل من هذا المجتمع الكادح مجتمعا واعيا بمصيره ومدافعا عن حقه في الحياة.

إن الجزائر التي بقيت بإرادة الكولون بلدا زراعيا، بعد إفشال مشارع التصنيع على العكس من المغرب الأقصى الذي شهد تطورا ملحوظا في الميدان[284] إضافة إلى التراجع الكـبير الذي عرفته المدنية الإسلامية وتفتح المجتمع المدني الإسلامي على المطرودين من الأريـاف بعد مدة طويلة ونمو ظاهرة البيوت القصديرية كانت كلها في رأينا أسبابا موضوعية لإلغاء كل التقاليد والأفكار البالية، التي لم تعد تصلح زمانيا وأوجدت البديل السياسي لـذلك،

---

(282) STORA, B., op.cit., P.P. 96, 97.

(283) IBID, P.96.

(284) GUERIN, D., op.cit., P.227.

فتغيرت لغة الحديث ومنهجية الطرح السياسي، وهذا ما جعل الوافد الذي حل مؤخرا بالمدن يندمج بشكل طبيعي في الحياة المدنية التي كانت قد رفضت غيره سابقا.

وقد كانت المدن الكبرى مراكز الثقل للإحتلال وعليها اعتمد لمدة طويلة، وبذلك كانت تمثل الممر الرئيسي المفروض على أي شخص أو طائفة أن تمر منه للوصول إلى التحرر الإجتماعي ومنه إلى النضال السياسي، ولا نقصد هنا تلك الحرية الجزئية التي نالها المهاجرون نحو المدن في السابق، ولكننا نقصد الحرية الإجتماعية التي تستطيع أن تجعل من المهاجرين أحرارا في حديثهم، تحركاتهم وفي مطالبهم دون أي عقدة خوف أو مركب نقص يفشل عزيمتهم ويفقد وجودهم.

إن جهل سكان الريف لعالم السياسة وبقائهم على هامشه لمدة طويلة كان في الواقع بسبب بعدهم عن مركز الثقل المتمثل في المدينة وتنوع قانونهم الإجتماعي بالريف وهو ما منعهم من إيجاد نظرة متقاربة مع برنامج شامل وتنظيم موحد. وباعتبار المدينة مركزا رئيسيا للإنتاج وذات تنظيم اجتماعي مغاير لما هو معمول به بالريف إضافة إلى وجود إستقلالية شبه تامة في طرق التسيير [285] قد منح للريفيين الذين قدموا إلى المدن فرصة للتعرف على تقنيات التعامل بالمدينة ذات السياسة المركزية، وأعطاهم حق التعامل السياسي والدفاع عن مبادئهم رغم تناقضها مع مبادىء وأعراف المدينة بقوتها الإدارية وسيطرتها السياسية، فأصبح تحول النضال السياسي "البدائي" من الريف إلى المدينة ضرورة ملحة تفرضها شروط الحياة العصرية الجديدة التي تفاجؤوا بها بالمدن.

وهكذا أصبحت المراكز الحضرية مكانا لائقا لتطور فكرة الإستقلال الوطني ليس فقط بواسطة المستويات الإجتماعية، السياسية والثقافية للرجال الذين يدفعون بعجلة هذه

---

(285) STORA, B., op.cit., P.94.

المستويات نحو الأمام، ولكن أيضا بتحكم هذه المستويات في ألاف المقهورين والمرفوضين بالمدن.[286]

وتقول الباحثة الإجتماعية "جيرمان تيون" أنه في أي كوخ من أكواخ مدينتي قسنطينة أو الجزائر، كنا نسأل الأطفال عما يحلمون به، وكان الطفل الصغير يجيب بأنه يتمنى أن يملك سيارة فخمة، وكل الفتيات الصغيرات كن يتمنين أن يتعلمن وفقط، ولكن في بلد مثـل الجزائر، وفي وضعية مثل وضعيتهم، لا يمكن للطفل أن يملك سيارة في المستقبل ولا يكون للفتاة الحق في التعليم، [287]والأكيد أن هذه الأحلام كما يمكن لها أن تتحقق لولا وجود فرنسا بالجزائر، وهو ما سيدركه هذا الطفل وتلك الفتاة، وسيكون حقدهما كبيرا علـى فرنسا، وسيحاول كل واحد منهما إيجاد وسيلة لتحقيق حلمه وذاتيته، فيلتحـق الاثنـان معا، حاملين معهما شحنة كهربائية قوية، بالحركات السياسية والثورية، ولكن هـذا لا يعني أبدا أن هذا الطفل قد ثار لأنه لم يحقق حلمه في امتلاك سيارة وأن تلك الفتـاة قـد دخلت المعترك السياسي لأنها فشلت في إيجاد مكان لها بالمدرسة، لأن القضية أكبر مـن ذلك كثيرا، فالطفل، على رغم صغر سنه، سيبدأ بشوارع المدينة من تعلم أسرار النضال، والفتاة ستدرك من خلال حفلات الزفاف والأعراس، معاني كلمات الحرية والاسـتقلال التي تلقيها على مسامعهن مناضلة سياسية استغلت فرصة هذه الحفلة لتمريـر خطـاب سياسي سهل الطرح وواضح الهدف.

إن دخول آلاف الوافدين الجدد إلى المدينة جعلهم يقتحمون ميدان التحـضر ليـصبحوا مدنيون متحضرون في وقت بدأت تنتشر فيه أفكار التحضر وكيفية الاقتباس الحضري من الغرب ووسائل إدراك مفاهيم الحركة التحضرية بالجزائر، غير أن هذه النقاشات الأدبيـة حول ظاهرة التحضر وطرقها ،لم تلق صدى واسعا لدى الوافـدين إلى المـدن، لأنـهم اقتحموا، دون سابق إنذار، معركة التحضر وفهموا معانيها وكيفية الحفاظ عليها، بسبب

---

(286) STORA, B., op.cit., P.94.

(287) TILLON, G., op.cit., P.P.88, 89.

بساطة تعاملهم مع الأشياء ليس إلاّ، وقد منحت هذه المدنية كل الفرص الممكنة للأفـراد والمناضلين ، للتحول من المطالبة بالحقوق الاجتماعية إلى المطالبة بحقوق أخرى، لوضـع برنامج مخطط بالاستفادة من المدرسة وتعدد وظائف المدينة، ومنه فإن الـ ـال الـ ـسياسي سيصبح مفتاح كل الميادين الأخرى، ويحقق النجاح الاجتماعي التام.

ولنجاح الفرد القادم إلى المدينة ، والذي تحول إلى مناضل سياسي، يجب عليه أن يقطـع كل اتصال له بنظم وتقاليد قريته أو قبيلته ذات الأصل الريفي الفلاحي حتى تكـون لـه الإستقلالية التامة في اختيار نظم جديدة [288] تساعده إلى اقتحام عالم المدينة سياسيا دون مركب نقص وحتى يفرض نفسه في مجتمع غاب عنه التكافل الاجتماعي وبرزت فيه قوت الحضور وإثبات الذات وفرض الرأي و إلزام الغير بتقبله.

وفي هذا الإطار، فإن بعض المدن التي كانت تمثل حلقة وصل بين القرى والمدن الكـبرى كانت تلعب دورا فعالا في تحضير الوافدين إليها وتلقينهم المبادئ الأولية لعملية التحـضر ... فمناجم الونزة القريبة من مدينة "تبسة" مثلا، عرفت قدوم آلاف الوافدين إليها، فليس من الغريب أن ينظم هؤلاء الوافدين الذين وجدوا مكانـهم في هذه المدينة إلى المنظمـات السياسية التي كانت تنشط بتلك المدنية، وبسوق أهراس كوّن حـزب حركـة انتـصار الديمقراطية أقوى فرقة بالجزائر كلها، وبلغ عدد المنخرطين في هذه الحركة حوالي ثمان مائة مناضل منظمين بطريقة جيدة [289].

وليس غريبا أن يكسب هذا الحزب كل هذه الجموع الوافدة إلى منطقتي تبـسة وسـوق أهراس خاصة وأن أغلب المناضلين كانوا عمالا بمناجم الونزة، ونحن ندرك جيدا الأشواط التي قطعها حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع العمال بكل أنواعها سواء بفرنسا حينما كان يعرف بحزب نجم شمال إفريقيا أو بالجزائر حينما كان يعرف "بحزب الـشعب

(288) STORA, B., op.cit., P.94.

(289) IBID, P.P 98, 101.

الجزائري"، وكان اختيار هؤلاء العمال لهذا الحزب بالذات عن اقتناع بسبب مبادئ الحزب الثورية الاستقلالية والداعية إلى تغيير الوضع جذريا، وهذا ما يتلاءم كلية مع المبادئ التي تربى عليها هؤلاء بالريف.

وإضافة إلى هذا، فإنهم كانوا مندفعين وثوريين يرغبون في تغيير الوضع بسرعة وبدون منهجية، وهذه الآمال كانت غائبة عنهم حينما كانوا بالأرياف، فوجدوها بالمدن، ونفس الشيء يقال عن الحزب - حركة انتصار الحريات الديمقراطية - الذي كان يبحث عن رجال من هذا النوع وبهذه الصفات، ورغم نقص تقنياتهم وضعف أيديولوجياتهم إلاّ أن هذه الحزب استطاع أن يؤطرهم و ينظمهم تنظيما سياسيا جيدا، و بالمناطق الحضرية التي حلّ بها المطرودون من الأرياف، ستكون الوطنية أكثر من تأصلا و أكثر قوة.

والملاحظ، أن هؤلاء المنخرطين بالحركات الوطنية، وخاصة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، قد قاموا بنقل مبادئ الأحزاب إلى قراهم الأصلية وأنشؤوا خلايا سرية سياسية بهذه القرى. ففي انتخابات 19 أكتوبر 1947 والخاصة بالانتخابات البلدية استطاع حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية أن يمثل الجزائريين في 110 بلدية.[290] وهذا بواسطة عدة مناضلين منخرطين بالحزب أخرجوا مبادئ الحزب إلى أقاليم حضرية وأخرى ريفية كانت في حاجة ماسة إلى مثل هذه المبادئ الثورية.

إن المناضل الوطني ذو الأصل الريفي هو أولا عامل منحدر من الريف و مدني متحضر كسب تحضره بعد عملية مواجهة طويلة مع واقع المدن الحضرية انتهت بتحقيق هذا الوافد لأمله في المواجهة التي بدأ يقتحمها منذ 8 ماي 1945، وبأغلب المدن الجزائرية وخاصة الحضرية منها، وعرف هذا الوافد الجديد إلى المدن أيضا مأساة، "المنظمة الخاصة" في مارس 1950 إثر اكتشافها من طرف البوليس الفرنسي لأن أغلب المناضلين بها كانوا من المهاجرين نحو المدن، وبعد اكتشافها، فرّ العديد منهم والتحقوا بالجبال حتى اندلاع

---

(290) STORA, B., op.cit., P.101.

الثورة، وبعضهم أصبح يجول بالجزائر كلها بأوراق مزورة باحثا عن مكان آمن تحت غطاء الحركة الوطنية الثورية.

وفي قطاع النقل بالسكك الحديدية مثلا، فإننا نجد من بين اثني عشر مسير لقطاع الترام والسكك الحديدية وهم: (أحمد مزغنة، عمار خيضر، حسين لحمر، على بن سماعين، سعيد بوزرار، مصطفى دشوق، محمد دوار، العيد خفاش، محمد خيضر، محمد رمضاني، لخضر رباح، عبد القادر تفاحة)، نجد تطور العلاقة بين الوطنية والحركات العمالية ... ومن بين هؤلاء، أربعة فقط وُلدوا بالجزائر العاصمة، خمسة منهم جاؤوا من القبائل، اثنان من مقاطعة الجزائر وواحد من الجنوب القسنطيني (291)، ومنه فإن أكثر من نصف هؤلاء انتقلوا إلى المدن الكبرى، وبالضبط إلى مدينة الجزائر، بحثا عن العمل والسكن بقصد الإستقرار والهروب من جحيم الريف.

والواقع أن هؤلاء المناضلين الذين ذكرناهم، والذين سيشكلون فيما بعد قوة رئيسية في "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، كانوا في السابق قد انخرطوا في الحزب الوطني الثوري الذي أنشئ بمبادرة من الحزب الشيوعي الجزائري، ومن الذين انخرطوا فيه "أحمد مزغنة"، وكل هؤلاء قادوا نضالا اجتماعيا قاسيا ضد الظلم في العمل و معاملة العامل المسلم والدفاع عن المطالب الإجتماعية للعمال المسلمين (تعديل الأجور، ساعات العمل، الأكل ...) وذلك بإنخراطهم في النقابات العمالية ذات الإتجاه الشيوعي.

أن "أحمد مزغنة، محمد دوار وعمار خيضر" كانوا قادة رئيسيون في الحزب الوطني الثوري وهم الذين سيؤسسون النواة الأولى لحزب نجم شمال إفريقيا بالجزائر في 1933 رفقة "محمد مسطول" ... ومن هؤلاء، سيخرج جيل جدي وقوي في العمل السياسي، "فأحمد مزغنة وخيضر" سيكونان مندوبان من ضمن الخمسة الذين نجحوا في انتخابات الجمعية الجزائرية بعد سنة 1946 مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحتى في النقابات

---

(291) STORA,B., op.cit.. pp. 111, 112.

العمالية، وعبد القادر تفاحة سيصبح أمين عام لنقابة عمال السكك الحديدية للجزائر العاصمة في 1950، أما "بوزرار" فسيكون رئيس نقابة "الترام واي" خلال عهد الجبهة الشعبية.

وعند اندلاع ثورة نوفمبر التحق اثنان من هؤلاء بجبهة التحرير الوطني مباشرة وهما: "رباح وخيضر" ويمكن القول بأن هؤلاء المناضلين السياسيين الذين وفدوا إلى المدن الكبرى سواء قبل الحرب العالمية الثانية أو بعدها، قد كانوا مقتنعين تماما بفكرة التحرر الإجتماعي أولا ومن كل الروابط والإلتزامات اتجاه النظام القبلي الذي عاشوه بالريف ثم عملوا على دعم فكرة التحرر السياسي ومحاربة الإستعمار كظاهرة عالمية كمرحلة ثانية، ورغم أن هؤلاء قد اصطدموا برفض المدن لهم في مرحلة قدومهم الأولية، إلاّ أنم كانوا يدركون جيدا أن تغيير الوضع لا يأتي بسهولة وبمحاولة أولى، لأن طبيعة تعاملهم مع الأرض حينما كانوا بالريف قد علمتهم أهمية المحاولة للوصول إلى المبتغى وبتكرار المحاولات، وجدوا أنفسهم ضمن قافلة السياسية التي ستشارك في تحديد كيفية النضال الثوري. (292)

وقد عرفت المدن الجزائرية الكبرى ظاهرة إجتماعية خطيرة، بعد قدوم ألاف المطرودين من الأرياف، تمثلت في انتشار جماعات كبيرة من المهملين أو "المتشردين" بشوارع المدن الكبرى والذين لم يكن لهم الحظ في ممارسة أي عمل أو القيام بأي واجب يشرعه لهم القانون الوضعي بالجزائر، وهؤلاء المتشردين هم الذين تحدثت عنهم الباحثة الإجتماعية "جيرمان تيون" قائلة : "أن حوالي ثلاثة أرباع الرجال من الجزائريين هم على حافة التشرد" (293) والضياع بأزقة المدن الكبرى، وهذا التشرد أو "الطرد الإجتماعي" هو الذي سيدفع بؤلاء إلى ساحات المواجهة حتى وإن كانت هذه المواجهة عشوائية ولا تتم عن

---

(292) STORA, B., op.cit.p.114.

(293) TILLON, G., op.cit., P.54.

روح سياسية وطنية غير أنا كانت صادرة من لدن أشخاص مهملين وجدوا في هذه المواجهة وسيلة تحقيق رغباتم في الحياة.

فعندما أعلن حزب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" مثلا عن اعتبار تاريخ 8 ماي 1947، يوما للحداد الوطني بمناسبة الذكرى الثانية لحوادث 8 ماي 1945 ... أُغلقت المحلات التجارية، ليس هناك غناء أو موسيقي، هدوء تام بالجزائر العاصمة ... قام "رابح دوزيام" [294] وجماعته من المتشردين بمهاجمة فرقة من البحرية الفرنسية والذين كانوا متوجهين عبر شارع "مارينقو" ،نحو المناطق المحرمة بالقصبة، وذلك دون أسلحة، وقد أصيب منهم عدد كبير، ويمكن أن تعتبر أن هذا السلوك انتقاما لقتلى المسلمين في حوادث الثامن ماي 1945، [295].ويمكن اعتباره انتقاما لوضع اجتماعي قاهر، كما يمكن اعتباره تفكيرا جديا في وضع مخطط جديد لمواجهة الأوربيين المتسببين الرئسيين في تعاسة الشعب الجزائري، ولم يكن "رابح" هو الوحيد من بين هؤلاء المتشردين الذين خدموا الثورة الجزائرية ولكن غيرهم كثيرون، ومنهم "علي لابوانت" الذي كان بائسا بأحياء القصبة، ورغم ذلك كان متحمسا للعمل الثوري، فجنده "ياسف سعدى" خلال معركة الجزائر، وهذا ما يؤكد أن هؤلاء المتشردين قد وجدوا الفرصة كبيرة أمامهم لتقديم جهدهم للثورة وتفجير طاقتهم فيها، كما يؤكد في نفس الوقت، أن هذا الوسط الإجتماعي الذي كان يعيش في وسطه هؤلاء المحرومين يمكن أن يقدم رجالا يصنعون تاريخا مميزا وخاصا بهم. ولكن القيادة العامة للثورة لم تقدم لهم اطلاقا مسؤوليات سياسية، لأن هذا سيكون اغتيالا للثورة وللتنظيم السياسي [296] بسبب ضعف مستواهم الثقافي والسياسي، حماستهم في معالجة الأمور السياسية الخطيرة، ارتجاليتهم اتجاه حل القضايا العويصة وعشوائيتهم في

---

(294) اسمه الحقيقي "رابح زعاف"، من المقاطعة الثانية لحي القصبة، أصبح رئيس جماعة من المهملين بالقصبة، ثم كلف خلال الثورة بمتابعة مخبري الشرطة الفرنسية وتصفيتهم، نظمته الثورة خلال معركة الجزائر هو وجماعته، عمل تحت قيادة "ياسف سعدي" خلال معركة الجزائر بالعاصمة. أعتقل عام 1956م.

(295) AIT-AHMED, H., op.cit., P.110.

(296) AIT-AHMED, H., op.cit., P.110.

التعامل مع الأحداث الهامة، ولهذا فمعظم هؤلاء كانوا مراقبين من طرف القيادة السياسية قصد تجنيدهم في صفوف الحركة الوطنية دون تقليدهم مناصب سياسية قيادية تعود على المسار السياسي للحركة الوطنية بالسلب بدل الإيجاب لنفس الأسباب المذكورة سابقا.

ولم تكن المرأة الجزائرية بعيدة عن الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها الجزائر، خاصة بعد تغير النظرة الإيديولوجية لأقطاب الحركة الوطنية من المطالب الجزئيـة إلى المطالـب الكلية ، المعتمدة على النضال المباشر و المطالبة بالإستقلال،حيث وجدت المرأة الجزائريـة نفسها مقحمة في هذا الصراع ، لأنها أضحت رقما بارزا يمكن له أن يغير وجـه الواقـع السياسي بالجزائر.

وخلال هذه الفترة إستقطبت المرأة اهتمام أحزاب الحركة الوطنية، وأصبحت تـشارك في الإجتماعات والتظاهرات التي كانت تدعو إليها الأحزاب الوطنية عبر مـدن وبلـديات الوطن، وهذا مسير إدارة البلدية المختلطة "لعين مليلة" يشير في تقريره الشهري لجـانفي 1949 إلى النساء المشاركات في تظاهرات الأحزاب بدوار"الجناح"، (297) و نشير هنا إلى أن المرأة الجزائرية كانت، بالنسبة للأحزاب الجزائرية، مهمة في حزبين فقط ،هما "حركـة انتصار الحريات الديمقراطية و الحزب الشيوعي الجزائري"، وكان الهدف من هذه الإنظمام بالنسبة لهذين الحزبين "جعل ديكور الحزب يبدو أكثر جمالا فقط".

وقد كانت بالجزائر بعض الجمعيات النسائية التي أوجدت إطار خاصا للمـرأة الجزائريـة بدف تفجير طاقاتا المكبوتة، ومن هذه الجمعيات ،من كانت ذات اتجاه وطني تدف إلى استقلال الجزائر ودعم طرق ذلك، ومنها من كانت ذات اتجاه اداري يهدف إلى المحافظة

(297) SAI,F.Z.,op.cit.,pp.57,58.

على الوضع الراهن وكسب ثقة المرأة الجزائرية، وبعض هذه الجمعيات وضعت في الإطار السلبي، لعدم وضوح برنامجها و تناقض مطالبها.

ومن بين هذه الجمعيات التي تم إنشاؤها، نجد "الإتحاد الفرنـسي ـ الإسـلامي لنـساء الجزائر" ،الذي انشئ في شهر أفريل 1937 بأعالي "تيلملي" ـ شارع كريم بلقاسم حاليا ـ ، بعد اجتماع 36 إمرأة نصفهن جزائريات ، وقد جاء في المحضر الإفتتاحي الذي حرر من طرف الأوروبيات، بأنه تقارب بين النساء الأوروبيات والنساء الجزائريات، يجمع بينهن ويمنع كل إختلاف بين الطائفتين ... إنه إتحاد الصراحة، الإخوة الإنسانية، أنه يستطيع أن يحطم حاجز الإختلاف بينهن، ... إن المبادرة قد تمت و أدركنا أن إهتماماتنـا الماديـة، العائلية أو الإجتماعية كانت واحدة. وبسرعة اتفقنا على مـد يـد المـساعدة للنـساء الجزائريات المعوزات بهدف مساعدتهن والإتصال بهن لمعرفة ما ينقصهن وما يحتجن إليه، في هذا الإتحاد لا مجال لأية عقيدة أدبية أو سياسـية يمكـن لهـا أن تعرقـل حركتنـا التربوية.[298] و للإشارة، فإنه من بين الـ 18 إمرأة جزائرية المؤسسة للإتحاد، نجد أغلبهن ينحدرن من عائلات ميسورة الحال ذات ثروة لابأس بها، وتستفيد من دعـم الحكومـة العامة. [299]

وقد قام الإتحاد في بداية نشاطه بإنشائه "مستوصف" يقوم بتقديم المساعدة الطبية، ويجمع كل مساء بعض الفتيات والنساء، كما كانت تقدم بعض المساعدات والخدمات في بيوت أعضاء الإتحاد ببلكور ـ بلوزداد حاليا ـ، سانت أوجين ـ بولوغين حاليا ـ وتيلملي ـ كريم بلقاسم حاليا-، كما تم تأجير غرفتين صغيرتين بشارع "هوراس فرنيية"، وكانتا كافيتين للحركة لدعم نشاطها بها، منهما غرفة خصصت لتقـديم المـساعدة الطبيـة، وكانت منشطة هذا النادي السيدة "قوتييه".

وتبعا لذلك، في سنوات 1944، 1946 و 1947، أنشأ الإتحاد أقسام للتدريس خاصـة بالفتيات، كما نظم الإتحاد تظاهرات ثقافية، عرض أفلام وإلقاء محاضرات مـن طـرف

---

(298)DOCUMENTS ALGERIENS, Synthèse sur l’activité Algeriènne, N° du 01/01/1948 au 31/12/1948,imprimerie officielle,Alger,1948,P.237.

(299)SAI,F.Z.,op.cit.,P.59.

مناضلات الحركة، وكان الهدف منها هو الإطلاع على القيم والتقاليد الإسلامية التي أضحت مجهولة لدى طبقة نسائية معتبرة بالجزائر، ومن المحاضرات التي أُلقيت، المحاضرة التي قدمتها نائبة رئيسة الإتحاد السيدة "تامزالي" بعنوان "رحلتي إلى مكة" ، ومحاضرة السيدة "بوضربة" بعنوان "دور المرأة المسلمة خلال الحرب العالمية الثانية"، وأخيرا قدمت السيدة "أيت سعادة" محاضرتين الأولى بعنوان "القيمة الإجتماعية والروحية لصوم رمضان" والثانية بعنوان "الوجوه النسائية الكبرى في العالم الإسلامي" (300) وهذا بهدف التعريف بتعاليم وثقافة الدول الإسلامية، رغم أن الإتحاد كان يعيش تحت حماية الإدارة الإستعمارية.

ومن ناحية أخرى، كانت فتيات المركز وبنات مناضلات الإتحاد يستفدن من مخيمات صيفية تنظم لفائدتهن كل صيف، وكانت المنشطات متطوعات، وأغلبهن من الفتيات اللواتي درسن بمدرسة الإتحاد، (301) ولكن رغم هذه المجهودات التي قام بها الإتحاد إلاّ أنه لم يطرق السياسة من بابها الواسع، وإنما بقي محصورا في نشاطه الإجتماعي، لسبب بسيط أنه من تأسيس الإدارة الإستعمارية وبالتالي كانت السياسة من الممنوعات داخل الحركة، كما أن الإتحاد، وهذا يؤخذ أيضا عليه، ركز نشاطه على شباب الحي الذي أنشىء فيه وبعض أحياء العاصمة ، دون محاولة توسيع نشاطه إلى مناطق أخرى من الجزائر، وزيادة على هذا، فإن الإتحاد لم ينجح في تأطير النساء الجزائريات، وإنما استطاع أن يقنع بعض النساء الجزائريات المنحدرات من أسر ثرية وأخرى ميسورة الحال، وهذا لا يعبر اطلاقا على الواقع النسوي ومعاناتهن في المجتمع ،وحتى رسالة الإتحاد لم تكن لتصل إلى المرأة الجزائرية بمداشر وقرى الجزائر العميقة، كما أن الأغلبية الساحقة من الجزائريين في تلك المرحلة ،لم يسمعوا بهذا الإتحاد إطلاقا.

اما فيما يخص " جمعية إتحاد نساء الجزائر" الذي تاسس في عام 1944، فقد أكد خلال مؤتمره التأسيسيالذي إنعقد فيما بين 16 و 17 سبتمبر من نفس السنة ، اتجاهه الشيوعي

---

(300)DOCUMENTS ALGERIENS, N° du 1948, PP.238,239,240.

(301)IBID.,P.240.

المتأثر إلى أبعد الحدود بالحزب الشيوعي الجزائري ، و حضرته اكثر مـن 6000 إمـرأة إضافة الى الثمانين مندوبة عن المناطق و الأحياء الجزائرية، و لكن العدد الأكبر منهن كان من العاصمة حيث تعدى الرقم 4000 إمرأة يمثلن 26 قسمة. (302)

وبسبب ميول هذه الجمعية، لم تستطع إستقطاب اهتمام المجتمع الجزائري، وخاصة المجتمع النسوي باعتباره المجتمع المعني هنا، وهذا بسبب أن الحزب الشيوعي الجزائري، كان يجمع في منظمته الأغلبية الأروبية والأكثرية الساحقة من المجموعات اليهودية ، (303) زيادة على أن الفكر الشيوعي الذي ميز هذا الحزب، لم يكن اطلاقا يوافق الفكر الإسلامي الذي ميز المجتمع الجزائري .ولهذا، كان تواجد المرأة الجزائرية ضعيفا في خلايا الحـزب الـشيوعي الجزائري إن لم نـقـل منعدما. "قباية جوركي" مثلا التي انخرطت في خلية تابعة للحزب منذ سنة 1939 ، تؤكد ذلك حيث تقول: "كنت الوحيدة من الجزائريـات في خلـيتي المسماة "قي موكي Guy Mocquet" ... لقد كان بها جزائريون لكن لا توجد جزائريات." (304)

ونلاحظ بأن نساء الإتحاد اللواتي كن يناضلن بقوة داخل الجمعية، كن بالدرجـة الأولى كلهن تقريبا أمهات لمناضلين من الحزب الشيوعي الجزائري أو زوجات لهم. ومنذ تأسيس الإتحاد سنة 1944 بهدف محاربة الفاشية ، قام بالإنظمام إلى الفيدرالية الديمقراطية الدولية للنساء.

ونشير إلى أن الإتحاد كان ينشط بصفة قانونية شرعية، ولم يكن مطـاردا مـن طـرف "البوليس الفرنسي"، وكان للإتحاد جريدة تحت اسم "نساء الجزائر "، وقد ظهـرت مـع ميلاد الإتحاد سنة 1944 واختفت نهائيا عن الصدور سنة 1951، وهذه الجريدة ذكرت في إعدادها "2 و5 و28" ، أنه من المؤتمر الأول الذي انعقد في سنة 1944 إلى المـؤتمر الثاني المنعقد في شهر أفريل 1946، قد تعدى عدد المناضلات مـن 6000 مناضـلة إلى

---

(302)SAI,F.Z.,op.cit.,P.48.

(303)CADI-MOSTEFAI,M.,op.cit.,P.60.

(304)AMRANE,D.,op.cit.,P.39.

20.000 مناضلة [305]، وهذا العدد وإن كان مبالغا فيه نوعا ما، إلاّ أنه لا يعبر اطلاقـا عن قوة هذا الإتحاد، لأن الأغلبية من مناضلاته كن من أصل أروبي.

وفي هذا الإطار، تؤكد كل من "باية جوركي " و "لوسات حاج علي "، وهما أمينتـان بالإتحاد، بأن عدد المناضلات لم يكن يتعدى في أحسن الأحوال 15000 مناضلة، ولكن بعد سنة 1951، تذكر "لوسات حاج علي" أنه في ظل الصعوبات العديدة التي عرفهـا الحزب الشيوعي الجزائري والإتحاد معا، انخفض عدد المناضلات، وعشية اندلاع الثـورة التحريرية، لم يعد يضم في صفوفه سوى بضعة ألاف من المناضلات فقط، ومن الـصعب جدا تحديد عدد المناضلات الجزائريات بالضبط في الإتحاد، ولكنهن أصبحن يسيطرن على الإتحاد عشية اندلاع الثورة حسب "لوسات حاج علي و باية جوركي"، [306] .
و قد قام الإتحاد بتكوين مناضلات جزائريات ، كن يوجهن إلى طرح بعـض المطالـب الاقتصادية والإجتماعية ،ليفقدن بذلك بعض من أدوارهن السياسية. و رغم أنه حـاول تحديد دور النساء السياسي ، إلاّ أنهن كن كثيرا ما يقمن بمظاهرات، للمطالبـة بـبعض الحقوق السياسية مثل حق الإنتخاب، ففي فترة مناقشة قانون الجزائر في عام 1947، قام الإتحاد بتنظيم مظاهرات نسائية للمطالبة بهذا الحق، وبمدينة الجزائر، قام الإتحاد بتأجـ ـير

قاعة الأوبرا، كان متخوفا من عدم امتلاء القاعة، وتم برمجة "أوركسترا المطربة مريم فكاي النسائية"، وأمام جمع غفير من النساء، قامت "باية جوركي" أمينة الإتحاد بالحديث عـن حق النساء الجزائريات في الإنتخاب، في الوقت التي كانت فيه نـساء مدينـة "سـيدي بلعباس" يقدمن مذكرة لسلطات الولاية يطالبن فيها بنفس الحق، خاصـة و أن المدينـة كانت أروبية بالدرجة الأولى، وكان بها للحزب الشيوعي الجزائـري قاعـدة صـلبة، فأغتنمت الجزائريات فرصة للمطالبة بالتعليم الكلي لأبنائهن وظهـر تأييـد الأروبيـات

(305)AMRANE,D.,op.cit.,PP.40,41.

(306)IBID.,P.41.

محتشما، [307] خاصة وأن كل أبناء الأروبيين كانوا متمدرسين وبالتالي فإن هذا المطلب لم يكن يهمهن اطلاقا.

وتذكر جريدة "الحرية" في عدد فيفري - مارس 1950، بأنه حدث تجمع لألاف النساء الجزائريات بقرى ومداشر وهران، العاصمة وقسنطينة، من أجل الإستماع إلى محاضـرات ألقتها إحدى الجزائريات العائدات من بكين الصينية ، والتي تتحدث فيها عن تجربة المرأة الصينية في الكفاح والنضال. وتضيف نفس الجريدة، بأن بطلات مخازن وهران، قد نزلن بالمئات إلى الميناء لمواجهة السلطات المحلية، وذلك منذ ثمانية أيام [308].

وقد دعا "اتحاد نساء الجزائر"، في رسالة وجهها إلى والي مدينة الجزائر، يـ ـ ـندد فيهـا بارتفاع أسعار الخبز، وهذا ملخص الرسالة: سيدي الوالي، نعلمكم بـأن الإضـطراب الموجود حاليا بين صفوف النساء في مدينة الجزائر بسبب زيادة أسعار الخبز بسبع فرنكات في الكيلوغرام الواحد الذي يشكل أساس حياة الشعب. فالإدارة قامت مرة أخرى بتوسيع حجم المأساة التي تحوم على أسرنا، إنها فضيحة لا تغتفر، إن أجر أزواجنا ضعيف جـدا، ومئات الألاف من الرجال عاطلين عن العمل، وأطفالنا الذين يعانون من الجوع، أصبحوا مهددين أكثر من ذي قبل. باسم أُمهات العائلات الجزائريات، اللواتي لا يرغبن في رؤيـة أطفالهن يعانون سوء التغذية، نعلمكم أن ثلث أطفال الجزائر يموتـون قـ ـبل أن يصلوا إلى السنتين من عمرهم، لذلك نطلب منكم زيادة الأجر القاعدي لأزواجنا حتى نستطيع تربية أطفالنا تربية كريمة. [309]

لقد قام الإتحاد، مثله مثل الحزب الشيوعي، بتأييد كل حركات النـضال النـسوي في العالم، وعندما ظهرت قضية الفيتنام، قام الإتحاد بتأييدها ومساندتها، وفي هذا الإطار قامت

---

(307)AMRANE,D.,op.cit.,PP.41-42.

(308)U.N.F.A.,op,cit.,P.19.

(309) ALGER REPUBLICAIN, N°2483 du 14/07/1951,P.02.

السيدة "جميلة عمران" بسؤال كل من "باية جوركي و لوسات حاج علي" ، حول ما إذا كان الإتحاد قد ساند قضية نساء الفيتنام خاصة وحرب الفيتنام عامة ضد فرنسا، وكانت الإجابة أن الإتحاد قد أعطى للفيتناميات كل الآمال وفتح لهن كل الأبواب، حيـث قـام بنشر مقالات لهن في الصحف، و نظم لهن ملتقيات وندوات ... وتواصل المؤرخة "جميلة عمران" في أسئلتها: "وماذا عن الجزائر؟"، وكانت الإجابة سلبية، والعذر أن الوقـت لم يحن بعد للجزائريات لإعلان الثورة على فرنسا، [310] وهذا ما يجعلنا نؤكد ثانية أن هذا الحزب، والإتحاد معه، يمثل الإطار الفارغ لسياسة حزبية سلبية ، خاصة وأنه كان مؤمنـا بأن الإستقلال لن يكون بدون الإنظمام إلى الأممية الشيوعية العالمية، التي يبـدها مفتـاح استقلال كل الشعوب المستعمرة.

و في 24 جويلية 1947 ، تأسست "جمعية النساء المـسلمات الجزائريـات" بـالجزائر العاصمة ، متأثرة في مناهجها ببرنامج حزب"حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، وتابعة إليه كجناح نسائي يعمل من أجل تجنيد أكبر عدد من النساء الجزائريـات في صـفوف الجمعية، والتالي مساعدة العمل السياسي للحركة .

وقد بدأ التفكير في إنشاء هذه الجمعية التي تعتمد أساسا على العنصر النسوي، وهي سابقة فريدة من نوعها في تاريخ الأحزاب الوطنية الداعية صراحة إلى إستقلال الجـزائر،
وذلك خلال شهر فيفري 1947، عندما انعقد مؤتمرا سريا "لحركة إنتـصار الحريـات الديمقراطية"، وقرر إنشاء منظمة خاصة شبـ ـ ـه عسكرية، هدفها تجنيد أكبر عدد من النساء فيها، ولذلك كان لابد لها من خلق إطار نسائي خاص بها، ولكن السرية في العمل السياسي الذي طبع الحركة ، أجبرت المسؤولين على تحديد نسبة النساء بها، ومن أجـل فتح مجال للنساء الجزائريات للمشاركة في الكفاح الوطني ... [311] وبالحـاح شديـ ـد

(310) IBID, P.03.

(311) AMRANE,D.,op.cit.,P.36.

من" مامية شنتوف"، [312] التي ستترأس الجمعية، و"نفيسة حمود "[313] التي ستكون الأمينة العامة للجمعية، تم إنشاء "جمعية النساء المسلمات الجزائريات"، وكانت الخلايا السرية للحزب هي النواة الرئيسية لتكوين الجمعية، وكان للمسؤولات فقط الحق في الإتصال المباشر مع الحزب. وقد أختير مقر الجمعية بـ 01 شارع مارينقو – شارع عرباجي حاليا – في عيادة مامية شنتوف التي كانت تمارس فيها نشاطها كقابلة. [314]

إن هذه الجمعية التي ترأستها مامية شنتوف وتكفلت بالأمانة العامة نفيسة حمود، قد أوجدت لها فرعين جهويين بمدينتي وهران وتلمسان، زيادة على المركز القيادي المتواجد بمدينة الجزائر، وقد وصلت الجمعية إلى فتح مقر لها بمدينة تلمسان بفضل "فاطمة زكال" [315] التي كانت من قبل مسؤولة خلية الأبيار، حيث استغلت فرصة زواجها من "بن عصمان عبد الكريم"، وقامت بانشاء قسم تابع للجمعية بتشجيع من زوجها المناضل

---

(312) -**مامية شنتوف**: هي عبدلي مامية، ابنة عيسى عبدلي الذي كان مسؤولا بحركة انتصار الحريات الديمقراطية، من عائلة مناضلة، شاركت في أولى الخلايا السرية لأحباب البيان والحري بالجامعة والذي جمع كل الأحزاب الوطنية، شاركت في مظاهرات 1 ماي 1945 بالعاصمة، وأصبحت في 1946 نائبة رئيس جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، عملت قابلة وكانت تنشط كثيرا في أحياء: القصبة، الحراش، بلوزداد، السيدة الإفريقية عشية ثورة نوفمبر وبعد الإستقلال أصبحت رئيسة للإتحاد الوطني للنساء الجزائريات.

(313)- **نفيسة حمود**: من أوائل الطالبات الجزائريات في الطب، أصبحت في 1944 ضمن أول الخلايا لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا. شاركت في مظاهرات 1 ماي 1945 بالعاصمة. عضوة بالخلايا السرية الأولى لحزب الشعب الجزائري. في 1950 اتصلت بالفيدرالية العالمية للنساء بهدف الإحتفال بيوم 8 مارس. التحقت بالثورة واعتقلت في الولاية الثالثة عام 1957، طبيبة جيش التحرير، تزوجت دكتور "ليليام" وئيس أطباء الولاية الثالثة بعد إطلاق سراحها في 1961.

(314)AMRANE,D.,op.cit.,37.

(315) زكال فاطمة: ولدت ببلكور – بلوزداد حاليا –، أبوها كان سائق طاكسي ومناضل قديم بنجم شمال إفريقيا، انظمت إلى حزب الشعب الجزائري في عام 1945. شاركت في تأسيس جمعية النساء المسلمات الجزائريات في جوان 1947. قامت بدور فعال في تأطير النساء الجزائريات بتلمسان. اعتقلت خلال حرب التحرير وحولت إلى مدينة "نيورت" بفرنسا.

في "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، وكان العدد الأول للمنخرطات في خلية - قسم - تلمسان 15 إمرأة.[316]

ولأن الإتجاه الوطني هو الذي طبع الجمعية، فقد أصبحت متابعة مـن طـرف البـوليس الفرنسي، ومراقبة أعضائها خاصة بعد أن تأكدت الشرطة الفرنسية من تبعيتـها لحركـة انتصار الحريات الديمقراطية. وقد قامت الجمعية بعدة نشاطات خلال مسيرتا النـضالية، ولكن طرق نضالها اقتصر على وجهين إثنين، فرسميا كان هدف الجمعية مساعدة عائلات المعتقلين السياسيين ،وفي الخفاء، وهو الهدف الرئيسي، عملت على تربية النـساء تربيـة سياسية وتلقينهن مبادىء النضال السياسي، وبصفتها جمعية، فإنا قـد كانـت تتلقـى اشتراكات من عند المنخرطين ولكن عددهن كان قليلا وبالتالي لا يلبي أبدا احتياجـات الجمعية.

ومن أجل دفع عجلة النضال السياسي الوطني، وإعطاء فرصة أكبر لكل النساء الجزائريات للمشاركة في النضال السياسي ، كانت تقوم بتنظيم سهرات حميمية وحفـلات لفائـدة أطفال المسجونين السياسين بمناسبة مولد النبوي الشريف، وغيرها من المناسبات الدينيـة الأخرى، وخلال هذه السهرات والحفلات، كانت المناضلات الجزائريات تمرر أراءهـن وخطاباتن السياسية للنساء الحاضرات، والتي كانت تدعوهن من خلالهـا إلى ضـرورة الإنخراط في الجمعية ومساعدة الرجال الوطنيين في نضالهم السياسي.

كما كانت الجمعية تقوم بالمساعدات الطبية وتنظيم لقاءات حول النظافة وطرق العـلاج الحديثة، وكيفية الوقاية الصحية للأطفال، كما كان للجمعية فرقة مسرحية كانت تقـوم بتأليف مسرحيات باللغة العربية،،ذات أهداف سياسية واجتماعية وكانت تقوم بعرضـها بالجزائر و خاصة "بسينما دنيازاد"، كما امتد نشاطها المـسرحي إلى مـدينتي وهـران وتلمسان، عندما تضمن وجود مكان لعرض مسرحيتها، وهذه المحلات التي كانت تعرض

---

(316) AMRANE,D.,op.cit.,P.37.

با المسرحيات المذكورة، كانت ملكا لبعض المتعاطفين مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومن بين المسرحيات ما كانت تقدمه فرقة "محي الدين باش تارزي" (317) مثل مسرحية "فاقو، المشحاح، النيف، ولد الليل، عثمان في الصين" ،وغيرها من العروض المسرحية ذات المغزى السياسي، ونذكر هنا على سبيل المثال أن قاعة "دنيازاد" التي كانت تحتضن بعض العروض المسرحية، كانت تؤمها النساء الجزائريات، ففي الصفوف الأولى كان "الحايك الأبيض"، وهو اللباس التي عرفت به المرأة الجزائرية، يميز هذه القاعة، كما حدث أن شهدت هذه القاعة بالذات اجتماع الأحزاب الوطنية، وذلك خلال "تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" في 05 أوت 1951، وفيه حضرت بعض النساء، (318) وحسب ما ذكرته جريدة "المنار"، فقد كان هذا اليوم مشهودا في تاريخ النضال الجزائري، وما امتاز به هذا الإجتماع حضور بعض النساء. (319)

كما قامت الجمعية ببعض التظاهرات الثقافية والإجتماعية، الهدف منها تدعيم فكرة النضال السياسي لدى المرأة الجزائرية، وأهم ما ميز هذه التظاهرات هو رفع العلم الجزائري، وهي سابقة فريدة في تاريخ النضال السياسي الوطني، وكانت الجمعية تستغل أية فرصة من شأنها أن تجمع النساء، لتمرير فكرة سياسة أو خطاب ايديولوجي كحفلات الزفاف، حفلة خطوبة، تدشين عيادة طبية خاصة واجتماعات نسوية أخرى، وكانت هذه الإجتماعات تختم دائما بالمطالبة باستقلال الجزائر. (320)
وقد استعملت المناضلات أيضا بعض الأساليب لجمع الأموال للجمعية وللحزب معا منها خاصة بيع صور "مصالي الحاج" في الأحياء الشعبية مثل: القصبة، بلكور ، باب الوادي ... وهي الأحياء الشعبية التي كانت تعج بالثائرين ... ومباشرة بعد حملة اعتقال أعضاء

---

(317) **محي الدين باش طرزي**: ولد في 15 ديسمبر 1897 وتوفي في 6 فيفري 1986، هو رائد المسرح الجزائري الحديث، تتلمذ على يده وجوه مسرحية مثل: علالو، كلثوم، محمد التوري، مصطفى كاتب... ناضل سياسيا وأدار المسرح الجزائري لمدة طويلة.

(318) ابن العقون، عبد الرحمن، المصدر السابق، ص. 167.

(319) بركات درار، أنيسة، نضال المرأة الجزائرية... ص، 22.

(320)SAI,F.Z.,op.cit.,P.63.

المنظمة الخاصة بعد حادثة تبسة في مارس 1950، قامت الجمعيـة بمـساعدة عـائلات المعتقلين، كما قامت المنظمة بتوزيع الألبسة والأكل للعائلات الجزائرية المعوزة.
والملاحظ أن معظم النساء المنخرطات في الجمعية كن ينحدرن من عائلة مناضلة في الحزب الوطني "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" أو كن زوجات لمناضلين بنفس هذا الحزب، ومنهن زيادة على رئيسة الجمعية "مامية شنتوف" وأمينتها العامة "نفيسة حمود"، ورئيسة فرع تلمسان "فاطمة زكال زوجة بن عصمان"، نجد علجية نور الدين (321)، باية لعراب (322)، نسيمة حبلال (323)، جميلة بنت محمد (324)، مليكة مفتي" (325)، إضافة إلى الأسماء الأخرى نذكر منها: "سليمة بن ضياف، باية نوار، السيدة بـومعزة عـلاوة والـسيدة شرشالي". (326) ويذكر السيد" حسين أيت أحمد "، في مذكراتـه الأخـوات الـثلاث "تاغيلت" (327) حيث يذكر أنه التقى في نهاية 1950 "بأحمد بن بلة" ببيت السي ابراهيم بمدينة بسكرة ،ومعهما الأخوات "تاغيلت" اللواتي كن يبذلن جهودا كبيرة لدفع عجلـة

(321) **علجية نور الدين**: ولدت بالعاصمة من أسرة من بلاد القبائل، انخرطت في حزب الشعب الجزائـري مبكرا بواسطة أبيها الذي كان مديرا لمدرسة بشارع "لالير" وذلك في 1945 حين كانت طالبة في كليـة الطب، هي من مؤسسات الجمعية، أول إمرأة جزائرية نالت شهادة دكتور في الطب، شاركت في تأسـيس جمعية أصدقاء الطلبة في 1947، تزوجت من السيد بن علاق.

(322) **باية لعراب**: عضوة في الجمعية، ولدت في القصبة، وانظمت إلى الجمعيـة عـام 1953، أصـبحت عضوة نشطة بها، عملت كفدائية عند اندلاع الثورة عام 1954.

(323) **نسيمة حبلال**: انظمت إلى الجمعية عام 1950، شاركت في الثورة واعتقلت عام 1956 هي وعمارة الرشيد، أطلق صراحها عام 1960.

(324) **جميلة بنت محمد**: ولدت في 4 أفريل 1933 بالعاصمة، انظمت إلى الجمعية عام 1953، عضوة في الجمعية مساعدة عائلات المعتقلين بعد أول نوفمبر 1954، أعتقلت في 1957، عـذبت بقـصوة وأطلـق سراحها بعد حمل قادتها جيزال حليمي، عملت بشركة "سونلغاز" بعد الإستقلال.

(325) **مليكة مفتي**: ولدت ببلكور ودرست بها، كان أبوها مناضلا بنجم شمال إفريقيا، انظمت إلـى حـزب الشعب الجزائري في 1945 وشاركت في تأسيس جمعية.

(326) بركات، أنيسة درار، نضال المرأة... ص. 23.

(327) منهن: زهية (فدائية بالعاصمة) حكم عليها بـ 20 سنة سجن والأخرى هي دوجة زوجة سي ابراهيم البسكري الذي كان مناضلا في صفوف حركة إنتصار الحريات الديمقراطية.

النضال السياسي واستقلال البلاد منذ سنة 1945. [328] كما كانت الغالبية منهن ينحدرن من أصل ريفي، قدمن الى العاصمة رفقة عائلتهن المهاجرة نحو الحواضر الكبرى. وفي تحقيق أجرته "فاطمة الزهراء ساعي" [329] حول الحركة الوطنية والمسألة النسوية تذكر، فتقول: "إن تحقيقاتي أكدت ضعف التواجد النسائي "بحركة انتصار الحريات الديمقراطية"، وزيادة عليه، فمن بين ست مناضلات مستجوبات، واحدة منهن فقط لم تكن من ظمن نساء المنظمة - الجمعية -، أما الأخريات، فكلهن كن ينشطن ما بين جمعية النساء المسلمات الجزائريات وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكان دورهن في الحقيقة ربط الحزب بالمنظمة ... وكانت الأكثر شهرة منهن "مامية شنتوف" و "نفيسة حمود". [330]

وهذا التعامل الذي كان موجودا بين الجمعية والحزب، لم يكن ليوجد بالسهل، وإنما تم بعد مراحل عديدة، حيث أن تعامل الحزب مع الجمعية كان سطحيا في بداية الأمر، ثم بدأ التعامل يأخذ شكلا أخر. وعليه، فإنه في العدد الأول من جريدة "الجزائر الحرة"، وهي الجريدة الرسمية "لحركة انتصار الحريات الديمقراطية"، بتاريخ 18 أوت 1949، تم نشر مقالا بعنوان: "المشكل النسائي بالجزائر" حيث جاء فيه: "في الجزائر، فإن مشكل المرأة له أهمية قصوى، ويتصل أساسا بالمشكل السياسي، فإذا أردنا تطوير المرأة بالدرجة الأولى، فإن المرأة الجزائرية لا تستطيع أبدا التطور ما دامت الجزائر تخضع لنظام استعماري شرس".

وفي أفريل 1953، صدر لأول مرة نص رسمي خاص بمشكل المرأة الجزائرية، وذلك في المؤتمر الوطني الثاني "لحركة انتصار الحريات الديمقراطية "، حيث ذكر في صف ما قبل الأخير من النقاط التسعة التي اعتبرها المؤتمرون "أهداف استراتيجية يجب تحقيقها". وفي ديسمبر من نفس العام، جاء نداء اللجنة المركزية للحزب لتحضير مؤتمر وطني خص

---

(328) AIT-AHMED, H.op.cit,p.196.

(329) فاطمة الزهراء ساعي في كتابها: "الحركة الوطنية والمسألة النسوية من الجذور إلى عشية اندلاع الثورة التحريرية الكبرى، وهي دراسة قدمت بوهران سنة 1984.

(330) AMRANE,D.,op.cit.,PP.35,36.

النساء بالنداء التالي: " ... وانــتن نساء الجزائر ... اننا ندرك وضعيتكن الصعبة، يجب أن تدركن أنكن تمثلن نصف سكان الجزائر ... أنتن اللواتي يتوقف عليكن مستقبل الجزائر".

ورغم هذا الإهتمام بالمرأة الجزائرية، إلاّ أن "حركة انتــصار الديمقراطيــة" ،قــد وضعتهن ضمن البرنامج الإجتماعي والثقافي ، وأوضح بأن المستوى العام للمرأة الجزائرية يجب أن يتطور من أجل المشاركة في النضال الوطني. ففي سنة 1954، في رسالة أرسلت إلى المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية قصد عقــد مــؤتمر "هورنــو " ببلجيكا أكد فيها "مصالي الحاج" على ضرورة فسح المجال أمام المرأة الجزائرية، من أجــل الكفاح: "أن مشكل المرأة سيدرس أيضا ويجب على المرأة الجزائرية أن تــشارك أيــضا وبصورة نشيطة في تحرير البلاد....إن ماضي جمعية النساء المسلمات الجزائريات لم يكــن حيا في ذاكرة الحزب وسنوليه كل الإهتمام". (331)

و عملت الجمعية من أجل تحقيق هدف واحد وهو الإستقلال الوطني الشامل للبلاد، مثل هدف الحزب تماما، كما أن الجمعية ساهمت كثيرا في تأسيس "جمعيــة نــادي الطلبــة المسلمين" والذي ضم طلبة العاصمة وبعض تلاميذ الثانوية للتضامن معهــ ــن، وقد تم إنشاؤه في 17 جانفي 1954، وكان له مكتب مكون من 5 أعضاء، وتم تدشين المكتب في 16 مارس 1954. (332)

وفيما يخص العلاقة بين "جمعية النساء المسلمات الجزائريات" و"اتحاد النساء الجزائريــات" ذات الإتجاه الشيوعي، فإن التقارب قد حدث مباشرة بعد عودة العلاقات بصورة تدريجية ما بين "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" و"الحزب الشيوعي الجزائري". ومنــذ ســنة 1952، وخلال فترة ثلاث سنوات، كانت المنظمتان تحتفلان سويا بعيد المرأة العالمي يوم

---

(331) AMRANE,D.,op.cit.,PP.32,33,34.

(332) SAI,F.Z.,op.cit.,Note(175),P.21.

8 مارس من كل سنة، ومنذ نفس التاريخ، انظمت جمعية النساء المسلمات الجزائريات إلى الفيدرالية الديمقراطية العالمية للنساء F..DIA- وكانت الجزائر ممثلة فيها بلجنة عنها. (333)

إن أغلب الذين قادوا المقاومة السياسية بالمدن الكبرى،سواء كانوا من الرجـال أو مـن النساء، كانوا ذوي أصل ريفي فلاحي، فأغلب الذين كانوا باللجنة المركزيـة لحركـة انتصار الحريات الديمقراطية، كانوا ذو أصل ريفي، ومنحدرين مـن طبقـات فلاحيـة متواضعة، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، بعض القادة في المجال السياسي ومنهم "بلعيد عبد السلام" المولود بعين الكبيرة (منطقة سطيف)، وعائلة "عيسات إيدير" كانت تنتمـي إلى طبقة المزارعين البسطاء بالقبائل، ... أما "أحمد بن بلة"، فينتمي إلى عائلة ريفية فقيرة بالقرب من "مغنية" في حين كان والد "والي بناي" مزارعا صغيرا بقرية "جمعة الصهاريج" بالقبائل، ... وكان أصل "أحمد محساس" ريفي محظ بشرق ضواحي العاصمة، ... وخرج "عبد الحميد مهري" من أسر فقيرة من ريف الخروب ... (334)، و من النـساء نـذكر "علجية نورالدين" و الأخوات تاغليت " و " باية لعراب"، وهؤلاء هم عينة فقـط مـن الغالبية العظمى الذين دفعوا بعجلة الحركة الـسياسية والثـورية إلى الأمـــام، فأغلبهم كانوا ذو أصل ريفي فلاحي، قدم إلى المدينة ضمن الهجرات الأولى التي عرفتـها مدينة الجزائر في مطلع القرن العشرين ، أو حل مؤخرا، ولكنه عرف كيف يحافظ علـى أفكاره السياسية ومبادئ الثورية دون أن يتعرض إلى مشاكل عديدة.

وعليه، فإن الوافدين الجدد إلى المدن، استطاعوا رغم كل المشاكل التي اعترضت طريقهم، أن يقتحموا الساحة السياسية الوطنية، وتوصل أغلبهم إلى مستويات قيادية عالية، وخاصة الذين كان لديهم مستوى ثقافي لابأس به، وهذا لايعني أبدا أن الذين تعلموا "نصف تعليم حكومي" ، أو تلقوا تعليمهم في المدارس القرآنية والزوايا ، كانوا بعيـدا عـن النخبـة السياسية بالجزائر، بل كان لديهم، هم أيضا دورا فعالا في النشاط الـسياسي، اذ سمـح

(333) AMRANE,D.,op.cit.,P.39.

(334) STORA, B., op.cit., P.P.131, 133.

اغلبهم لبناتهم و البعض الآخر لنسائهم ، من المشاركة في الجمعيات الوطنية التي كانـت تقوم بمساعدة المناضلين الوطنيين في وقت الشدة ، وذلك بعد إدراكهم مدى أهميـة دور المرأة في اللعبة السياسية ، و بالتالي تهيئتهن للثورة الكبرى.

وهكذا، فإن النشاط السياسي الذي اقتحمه أغلب المطرودين من الأرياف قد مكّن الغالبية العظمى منهم على إدراك معاني المدينة المتطورة ،وتعلموا قوانين التحضر والتمدن، فأصبح بإمكانهم خلق تزاوج اجتماعي بين نظم البيئة الريفية التقليدية، وبين مفاهيم البيئة المدنيـة الحديثة، وهذا ما حوّل وضعهم الاجتماعي ،من وضع بائس إلى وضع متحرك يعمل على التغيير الجذري لماضي غير مرغوب فيه ، ويعمل من أجل صنع مستقبل تحضري يسير وفق شروط معركة النهضة الحديثة.

والواقع أن هذه النهضة الحديثة، التي أدركها مجتمع المرفوضين بالمدن، قد جاءت نتيجـة إلتقاء الريف بالمدينة لأول مرة منذ أن حدثت القطيعة بين البوادي والحواضر الكـبرى في صيف 1830، وهذا الإلتقاء قضى نهائيا على ذلك التباعد الذي كان واضحا في عمليـة التواصل الحضاري بين الريف والمدينة، فالريف الذي عاني البـؤس وإنحطـاط المـستوى الحضاري به كان يرجو دائما التوصل إلى عملية إعادة البناء وترميم جدران بيته في بيئـة خاصة به بواسطة أخذ معالم التحضر من المدن الكبرى التي كانت قد قطعت شوطا كبيرا في مجال التحضر خاصة وأن الأوربيين قد ساهموا في هذه العملية حتى وإن كان ذلك دون قصد منهم.

فالأوربيون دخلوا الجزائر، و هم يحملون معهم كل سلبياتهم، و في نفس الوقت حملـوا معهم إيجابياتهم التي ساعدتهم على تشييد مدنية متطورة ، هي مزيج من حضارات شعوب البحر الأبيض المتوسط، وهذا لا يعني إطلاقا بأن شعوب شمال إفريقيا عامة وشعب الجزائر بصفة خاصة كان خاليا من كل المعالم الحضرية، فهو لم يكن أبدا شعبا متخلفا غير قابـل للتحضر كما يحلوا للبعض أن يذكر ذلك، ولكن الشعب الجزائري كان مثل كل الشعوب

الأخرى التي عرفت حضارات متعاقبة عليها امتزجت بحضارة أهل البلد، فكونت جدارا حضاريا لا يمكنه أن يزول، فالجزائر كان لها تقاليدها وأعرافها، وشعبها كان له حضارته وتاريخه الذي يشبه إلى حد كبير تاريخ شعوب البحر الأبيض المتوسط بتنظيماته وبنياته وثقافته، ولذلك، فإن حضارة الوافدين والمهاجرين الأوربيين إلى الجزائر وجدت شعبا متحضرا ويسعى لمعرفة أسرار الحضارات الأخرى فتم عرقلة النشاط الحضاري بالجزائر وعمل هؤلاء الأوربيين على عرقلة أي محاولة لجمع الريف بالمدينة، حيث عمل على إبعاد فكرة الوحدة "الريفية - المدنية" منذ 1830 ، وهو ما عطل عملية تحضر الريف الذي بقي خاضعا لشروط بيئية قاسية نظرا للواقع الذي كان يعيشه الريف طيلة أكثر من قرن من الزمن بسبب الثورات الشعبية المتواصلة والتي جعلت من الريف ثائرا مباشرا ينقصه التحضر الذي كان موجودا بالمدن الكبرى وغائبا بالأرياف.

إن الـتمع الريفي الذي عانى من هذه المحنة القاسية، كان من الممكن جدا أن يعبئ طاقاته وأن ينظم إمكانياته ليقطع على المدى البعيد مرحلة جديدة، لو أن الوعي السياسي انتشر بين جميع أفراده، انطلاقا من بعض المدن التي توفر لها هذا الوعي ولكن الـتمع الريفي ... لم يجد أية مساعدة من النخبة المثقفة المحظوظة. ولهذا كان هذا الـتمع في

حاجة إلى إصلاح جذري، خاصة أن البون الشاسع بين تخلفه وبين تقدم الحياة العصرية يبرز بكل وضوح عيوبه، بل يكشف عن تصدع بنيانه، وهو كان يتمناه المستعمر ... [335] ولكن هذا الـتمع، الذي كان متعطشا إلى العمل الثوري والسياسي ويريد أن يرتوي بماء التحضر والتمدن، لم يبق متقاعسا ينتظر تغير الوضع تلقائيا، ولكنه تحرك نحو المدن الكبرى أين كانت المدنية المتطورة قد توسعت با وانتشرت بين أهلها، رغبة منه في اكتساب صفات التحضر لدخول المواجهة ضد الإحتلال، خاصة وأن المواجهة في ذلك الوقت - ولا زالت حتى اليوم - قد اعتمدت كلية على الإمكانيات الحضارية والتحضرية للأفراد والشعوب بالنظر إلى زوال عصر التفوق الطبيعي وانقضاء عهده.

---

(335) الأشرف، مصطفى، المصدر السابق، ص: 22

ويمكن القول بأن اندلاع حرب التحرير هي المناسبة الكبرى الوحيدة التي استطاع فيها العمل السياسي خلال ما يزيد عن قرن، أن ينفذ إلى الوسط الريفي وأن يتغلغل فيه، وأن يحول الكفاح تحويلا جذريا من حيث المنطلقات والأهداف، وهذا التحويل ما كان ليحصل لو أن البرجوازية المتحيزة ... هي التي تكفلت بتنظيم الثورة.[336]

ولكن هذا التحول في أساليب المواجهة والكفاح كان نتيجة حتمية لتحرك الريف نحو المدينة واقتحامه لأبوابها، وهذا ما حرك شعور المدن نحو إدراك معاني المسؤولية اتجاه الوطن، وخلق جوا مشحونا بالثورة والتصادم مع حضارة أوربية كانت مغلقة على نفسها وتحتكر عناصر التحضر و التمدن.

وحتى رجال المقاومة السياسية الطلائعية لم يحاولوا أن يولوا وجوههم وعقولهم نحو الأرياف، بل كان دائما عملهم موجها نحو المدن، وهذا ما أثر على نشاطهم سلبا، وعطل عملية التقاء الريف بالمدينة، فكان من الأجدر أن يقوم بعمل تركيبي بين المدن والأرياف حتى يكتمل نصاب عملهم السياسي دون أن ينتظر قدوم آلاف المطرودين من الأرياف للنزوح نحو المدن والوقوع في مشاكل عديدة عرقلت لسنوات عملية تحضرهم ووسعت لفترة طويلة دائرة شقائهم قبل أن يتمكنوا أخيرا من الوصول إلى قمة الإدراك الحضاري والذي أعطى لهم فرصة إثبات الذات خلال الثورة التحريرية الكبرى.

إن الأفكار الثورية كانت موجودة بالأرياف منذ 1830، ولكن هذه الأفكار كانت عشوائية وغير منظمة، ولهذا فهي كانت بحاجة إلى تنظيم سياسي وتأطير اجتماعي، وهذا ما لم تجده بالريف، فرحلت نحو المدن أين وجدت من ينظمها ويعطيها دفعا قويا نحو الأمام، فخرجت هذه الأفكار بعد مدة من الزمن قوية ومنظمة، ومنه فإن الوعي الثوري

---

(336) نفس المصدر ، ص: 23

وأفكار المواجهة كانت موجودة، ولكن التنظيم والتأطير هما العنصران اللذان غابا عن المجتمع الريفي.

ومما يدل على وعي هؤلاء الفلاحين، أن أهالي إحدى القرى الواقعة في منطقة البيبان، نصحوا في بداية الكفاح المسلح عام 1955 المسؤولين عن الثورة بتجنب الأخطاء التي ارتكبها الثوار عام 1871 في خطتهم العسكرية، مما ألحق أضرارا بعائلاتهم وبذويهم. إن هذه الإستمرارية في التجربة المتوارثة وفي العبر المستخلصة من الإنتفاضات الفاشلة، لهي من الأمور الملحوظة لدى الفلاحين خلال حرب التحرير، لا في مجال اتخاذ المبادرة الثورية، وهو المجال الذي تفوق فيه الحضر أو المتحضرون، بل في المجال الذرائعي المتعلق بالنظرة الواقعية وبالتطلعات... لأنهم أشد الناس تمسكا بالتراث الشعبي، وبالمثل العليا، وبالتقاليد والآمال، ولأنهم يحبون العمل ويتعاونون في ساعة المحنة و يتمسكون بالحياة مهما كانت قاسية عليهم[337] وهذه الصفات هي التي جعلت منهم أبطالا في الكفاح والسياسة وفتحت لهم أبواب المسؤول والقيادة العليا بعد أن تحضرا لم يسبق وأن أدركوا معانيه منذ أن حدثت القطيعة الكبرى بين البوادي والحواضر الكبرى.

وعامة، فإن نسبة التحضر الجملة الخاصة بالسكان الجزائريين، فإنها تكاد تكون مستقرة إلى حدود سنة 1948 ولو أنها عرفت تسارعا متواضعا في الفترة السابقة لهذه السنة مباشرة إلاّ أنها عرفت نموا مشهودا بعد سنة 1948 حيث أصبحت نسبة التحضر تزيد بحوالي نقطة مئوية في السنة بعد أن كانت زيادتها لا تتعدى ربع النقطة حتى أواخر الأربعينات ولا تكاد تذكر قبل الحرب العالمية الثانية. وفيما يخص نسبة التحضر في وسط المسلمين الجزائريين فقد كانت حوالي 10% في عام 1926 من جملة السكان المسلمين البالغ عددهم آنذاك حوالي خمسة ملايين نسمة ثم ارتفعت النسبة قليلا لتستقر في حدود

(337) الأشرف، مصطفى: المصدر السابق، ص: 24.

10.5% في 1936 في وسط 5.800.000 مسلم ثم وصلت النـسبة إلى 13.9% في 1948 في وسط 7.200.000 جزائري.[338]

ونلاحظ هنا أن نسبة التحضر قد عرفت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية زيادة مهمـة في وسط المسلمين الجزائريين بفعل عامل الهجرة من الريف إلى المدينة وهي نفس العملية التي شهدتها أوربا خلال نهاية القرن الثامن عشر الميلادي و مطلع القرن التاسع عشر للمـيلاد بعد ظهور الثورة الصناعية وتتطور المدن مما أدى إلى انتقال شبه كلي للسكان من الأرياف ذات الإقتصاد المعاشي التقليدي إلى المدن التي بدأت تشهد نهضة صناعية واقتصاد مـنظم وحديث.

إن عدد السكان الحضريين الجزائريين كاد يبقى مستقرا حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية على أن ظاهرة الهجرة لم تستفحل إلاّ بعد سنة 1948، حيث انتقل معدل زيادة السكان الحضر من 32500 نسمة سنويا في الفترة السابقة إلى 125 ألف نسمة في الفترة اللاحقة ... فمدينة الجزائر مثلا كان بها حوالي 58 حيا قصديريا يأوي المسلمين سـنة 1947 ثم تضاعف العدد بثلاث مرات في 1954 حيث وصل عدد هذه الأحياء بالعاصمة فقط إلى 164 حي قصديري.[339]

وخلاصة القول أن الوسط الريفي لم يكن أن يتطور دون عوامل خارجية ولم يكن بإمكانه أن يدرك أساليب التحضر لو بقي منغلقا على نفسه دون أن يخلق لنفسه عوامل تحركه نحو المدن الحضرية حيث كان الريف بحاجة ماسة إلى منظرين يقفون وراء عملية تحضره خاصة وأن الزاد الحضاري الخام كان موجودا بالريف ولكن الشيء الذي افتقده الريـف هـو التنظيم الحضاري بعد فشله في التخلص من النظام العشائري، فرحل هـذا المجتمـع، أو

(338) المنوبي، خالد: إقتصاد المغرب العربي ورأس المال العالمي، الطبعـة الأولـى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1987، ص: 137.

(339) المنوبي، خالد: المرجع السابق، ص: 136.

نصفه، إلى المدن أين وجد أساليب التحضر قد تقدمت كثيرا، فوفر لنفسه أسباب اقتحام دائرة التحضر التي أفرزتا عوامل ومؤثرات داخلية وخارجية ذكرناها سابقا.

إن ظاهرة الهجرة الداخلية نحو المدن قد خلقت، و لمدة طويلة من الزمن، صراعا اجتماعيا كبيرا بين آلاف المطرودين من الأرياف وسكان المدن الكبرى، و هذا الصراع جاء نتيجة تصادم التقاليد الإجتماعية لسكان الريف القائمة أساسا على مبادئ و أعراف عشائرية و أخرى قبلية و بين نظم و قوانين أهل المدن المبنية على المنفعة الخاصة و المسؤولية الفردية، و هو ما لم يعرفه الريف الجزائري. و هذا الإختلاف الذي ظل موجودا لفترة طويلة زال تدريجيا إلى أن تمكن المجتمع الريفي الذي انتقل إلى المدن من الإلتحام بالمجتمع المدني جاعلا من كل الكم و حدة قوية لا تزعزعها المؤثرات الخارجية.

و رغم ما عاناه أهل الريف بالمدن من مشاكل اجتماعية حادة تمثلت في انعـدام فـرص العمل، مشاكل الإيواء و السكن، تواجدهم خارج نطاق التعليم، سوء الظروف الصحية المضايقات اليومية ... إلاّ أن نسق الهجرة نحو المدينة ظل يعرف ارتفاعا دائمـا، و هـذه الديمومة أخافت كثيرا المعمرين خاصة بعد أن شاهدوا خلو الريف ديمغرافيـا و بالمقابـل اكتظاظ المدن بالمسلمين، و رغم هذه المشاكل الإجتماعية أيضا، فإن الوافدين الجـدد إلى المدن لم يعودوا من حيث قدموا، و إنما استقروا بالمدن مؤسسين أحياء قصديرية كانـت حقلا خصبا لنمو الأمراض من جهة و نمو الأفكار السياسية الوطنية من جهة أخرى.

و الواقع أن المدن الجزائرية الكبرى التي كانت قبل الحرب العالمية الثانيـة مـدنا أوربيـة بالدرجة الأولى، قد أصبحت، مباشرة بعد عملية تطور الهجرة نحو المدن، مدنا إسـلامية ديمغرافيا بعد أن سيطر عليها المسلمون من ناحية الأرقام و ذلك لأول مـرة في تـاريخ الجزائر منذ 1830. و قد نتج عن هذه الوضعية إحساس نفسي لدى المسلمين بإمكانيـة سيطرتم على الأوضاع العامة بالمدن الكبرى و التفكير في التحكم فيها، و قد وجـدت هذه الطائفة الريفية المحرومة من أسباب الراحة الإجتماعية الفرصة أمامها للمطالبة بحقهـا

الإجتماعي المقرون بالحقوق السياسية وذلك لدى تيارات الحركـة الوطنيـة الجزائريـة، فاندفعت نحو الإنخراط فيها بفضل حماستها وعاطفتها الوطنية.

إن هذه الطائفة ستكون عاملا مهما من عوامل نجاح الحركة الثورية بالجزائر، وسـيكون لها ولبعض الذين عانوا من أزمة "الفراغ اليومي والتشرد في الـشوارع"، وجلـهم مـن الوافدين الجدد إلى المدن، دورا بارزا في الحركة السياسية أولا كمناضلين بالعاطفـة ثم في الثورة المسلحة (معركة الجزائر مثلا) بالاقتناع بفكرة ضرورة تغيير الأوضاع بالقوة بعد أن فشلت السياسة في ذلك.

إن الظروف الإجتماعية الجديدة التي عرفها الوافدون الجدد إلى المدن قد أكسبتهم تجربـة إضافية في كيفية التعامل مع سلطات الإدارة الإستعمارية بالمدن، فأدركوا لأول مرة طريقة التعامل الغير المباشرة بعدما كان الإصطدام بين الأوربيين والمسلمين مبارا في الأرياف مع ترجيح كفة الأوربيين من حيث التحكم في الأوضاع.

إن هذه الهجرة كانت إيجابية بالنسبة لأهل الريف و لأهل المدن على حد سواء و ذلك أن أهل الريف أدركوا عند رحيلهم إلى المدن معاني القوانين العامة التي كانت تحكم علاقات الحضر و تسيرها، كما أنهم فهموا معنى المسؤولية الفردية و لكن الأهم من هذا أنهم عندما استقروا بالمدن تعـرفوا على أفـكار الحركة الوطنـية السياسـية

بالمدن الكبرى و تعلقوا بمطالبها، فكان أن و جدوا في قيادتها أمالا للدفاع عن مطالبهم و كانت بالنسبة لهم عزاءهم الوحيد بالمدينة لكثرة مشاكلهم اليومية و كانت إيجابية بالنسبة لأهل المدن لأنهم أدركوا مأساة الجزائريين العميقة بالريف بعدما عرفوا أسباب هجرتهم إلى المدن، فكان اللقاء لتشابه أوضاعهم و أهدافهم "و المصائب تجمع المصابين" كما يقال، و من جهة أخرى، و جد أهل المدن، و خاصة أعضاء الحركة الوطنية، في أهل الريف مـادة خام تحتاج إلى تنظيم و تأطير لدفع عجلة الحركة السياسية بالجزائر لمساندة مطالبـهم ثم تأطيرهم لخدمة الجزائر خلال مرحلة العمل الثوري.

الفصل الرابع:

الهجرة الجزائرية إلى الخارج ، و دور المهاجرون الجزائريون في الكفاح السياسي.

الفصل الرابع:

الهجرة الجزائرية إلى الخارج ، و دور المهاجرون الجزائريون في الكفاح السياسي.

1ـ الأسباب العامة للهجرة الجزائرية نحو فرنسا:

عرفت الجزائر منذ السنوات الأولى للإحتلال الفرنسي، عدة هجرات خارجية كانت نتيجة لأسباب سياسية و أخرى عسكرية وبعضها إجتماعية ـ إقتصادية، حيث غادرت عدة أسر وقبائل الحدود الجزائرية نحو المغرب الأقصى، ومنها من إتجهت نحو تونس أو ليبيا، ولعل القسم الأكبر منها قد إتجه نحو المشرق العربي، و بالضبط نحو بلاد الشام ، وخاصة بعد فشل مقاومة الأمير عبد القادر.

وتطورت هذه الحركة قبيل الحرب العالمية الأولى، وخاصة بعد فرض قانون التجنيد الإجباري، وعرفت هذه الهجرة " بجرة تلمسان "، رغم أن مناطق عديدة من الجزائر عرفت هجرة مكثفة في هذه الفترة بالضبط. ولكن هذه الهجرات إتخذت شكلا آخر في فترة ما بين الحربين، وكانت هذه الهجرات في أغلبها نحو البلدان الأوربية وبالضبط نحو فرنسا.

و كان إختيار سكان الجزائر لفرنسا كمحطة إستقرار لهم، بسبب إرتباط النشاط الجزائري الكلي بفرنسا لأسباب تاريخية إستعمارية، وسهولة التواصل اللغوي مع الفرنسيين، رغم مستوى التعليم المنحط الذي طبقته فرنسا بالجزائر ، وحرمان أغلب سكان الجزائر منه، كما أن القوانين الصادرة من طرف السلطات الحكومية الفرنسية حول قانون هجرة الجزائريين إلى فرنسا، كانت تسهل نوعا ما عملية إنتقال اليد العاملة الجزائرية إلى أسواق العمل الفرنسية، بعد تجربة ناجحة خلال الحرب العالمية الأولى - هجرة العمال والجندين - وبعدها.

ولكن هذه الهجرة عرفت منعرجا آخر خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانيــة، حيــث تغيرت قوانين الهجرة كلية، وظهر هناك تشجيع حكومي كبير لحركة إستقدام اليد العاملة الشمال إفريقية، لإعادة بناء ما حطمته الآليات العسكرية الألمانيــة بفرنــسا، في وقــت شهدت فيه فرنسا إستقرار بعض الجزائريين الذين جندتم فرنسا لدحر الألمــان، خــلال الحرب الكبرى.

و قد عرفت فرنسا هجرة جزائرية منظمة بداية من 1871، وهي السنة التي شــهدت رحيل أولي للجزائريين، بسبب قساوة معيشة أغلب الجزائريين ... ولكن شرط الهجــرة الأساسي كان وجوب الحصول على رخصة خاصة بالهجرة ، كانت تــسمى" تأشــيرة الهجرة "، [340] وهو ما صعب من عملية التنقل نحو فرنسا. وحــسب مــصدر رسمــي فرنسي، فقد تم إحصاء حوالي 5000 جزائري بفرنسا، منهم حــوالي 2000 شــخص مستقر بمدينة "مارسيليا" ... وأغلب هؤلاء المهاجرين، كانوا عمالا بمنــاجم ومــصانع الحديد بمنطقة "با دوكالي "، وعددهم تجاوز 1500 مهاجر[341].

وفي 1913، بدأت فرنسا تمنح بعض التسهيلات للجزائــريين الــراغبين في الهجــرة إلى فرنسا،[342] وذلك إثر قرار 18 جوان 1913 ، وقانون 15جويلية1914 ، واللذان ألغيا نائيا رخصة الهجرة، وفي 1916 ، قامت "وزارة الحربية الفرنسية"، بإنــشاء "مــصلحة عمال المستعمرات" ، التي كُلفت بتوظيف اليد العاملة، وتوزيعهــا بفرنــسا [343]. وفي 1919، كان بفرنسا أكثر من 10.000 جزائري مستقر بأراضيها، وبقيت عملية إنتقال

---

(340) ZAHRAOUI, Ahcène et MAZOUZ, Mohamed, L’Algérie et l’imigration Algérienne en France, France, imprimerie TARDY QUERCY, 1985, P. 14.

(341) BELLOULA, Tayeb, Les Algeriens en france, Leurs passé, Leurs participation à la lutte de libiration nationale, leurs perspectives, 1ere edition, Alger, E.N.A, 1965, P. 15.

(342) BELLOULA, t, op. cit., PP. 14 - 15.

(343) SANSON, Robert, Les travailleurs Nord-Africains de la région parisienne, IN, documents sur l’imigration, P. 162.

العمال الجزائريين إلى فرنسا وعودتم منها، تخضع لقانون سوق يد العاملة بفرنسا، (344) وأصبح قانون العرض والطلب، هو المعتمد بفرنسا.

و في 4 أفريل 1928، صدر قرارا جديدا ، حدد شروط هجرة الجزائريـون نحـو فرنسا، و أصبحت العملية صعبة ، (345) فتم تعديله بقرار أخر صـدر في 17 جويليـة 1936 ، والذي أعاد قانون حرية التنقل، وإكتفى بشرط وجود "بطاقة التعريف" لـدى الراغب في الهجرة إلى فرنسا ... وفي 23 فيفري 1940، صدر قرارا من الحكومة العامة التي قررت أن "توظيف اليد العاملة بالجزائر لإستخدامها بفرنسا، يجب أن يكون بتزكية من "مصالح اليد العاملة" التابعة للحكومة العامة، ولا يقبل أي مهاجر لم يمر عـبر هـذه المصالح"، (346) ورغم ذلك بقيت الهجرة متواصلة نحو فرنسا ، ولكن بنـسب قليلـة، وتقلصت كثيرا بعد نزول "الجيوش الأنجلو - سكسونية" بالجزائر في نوفمبر 1942، وبعد نهاية الحرب عادت الهجرة من جديد إلى الجزائر ، التي عرفت رحيل جماعات كثيرة نحـو فرنسا ، وبعد أن كانت الهجرة السابقة فردية يمارسها الرجال فقط -عزاب أو متزوجين يتركون زوجاتم وأطفالهم بالجزائر-، ستصبح عائلية بعد 1945، تاريخ نهايـة الحـرب العالمية الثانية، وستصبح أيضا فعالة ومنظمة.

---

(344) ZAHRAOUI, A. et MAZOUZ, M., op. cit., P. 14.

(345)ـ تحددت شروط هذه الهجرة بتكوين ملف متكون من

- بطاقة التعريف الأصلية، اضافة إلى صورة طبق الأصل عنها.
- ـ شهادة السوابق العدلية التي تثبت أن طالب الهجرة لم يسبق له وأن تعرض إلى عقوبة قانونية.
- ـ شهادة طبية تثبت أن صاحب الطلب لا يحمل أي مرض معدٍ وهو ملقح منذ 15 سنة على الأقل.
- ـ شهادة تثبت أن صاحب الطلب يملك 150 فرنكا.
- ـ دفع حقوق الترحال إلى فرنسا وحقوق تذكرة العودة منها.
- ـ فحص طبي ثاني ساعة ركوب الباخرة أو ساعة الإقلاع. وهذا القانون عارضه الجزائريون الراغبـون فـي الهجرة إلى فرنسا. انظر: SANSON, R., op. cit., p: 163

(346) SANSON, R., op. cit., P. 164.

والملاحظ أن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا، قد عرفت تطورا كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك لأسباب عديدة، فمنها ماهي إقتصادية، ومنها ما هي سياسية، إضافة إلى أسباب عسكرية، وأخرى إجتماعية، وبعضها ديمغرافية وتاريخية.

ويعتبر السبب الإقتصادي من أهم الأسباب التي دفعت بعجلة الهجرة نحو فرنسا، وذلك بسبب الوضعية المادية المزرية للشعب الجزائري، التي خلقها الإحتلال نفسه، وظهرت بالجزائر جماهير شعبية محتلة ومقهورة، لم تجد أمامها سوى النفي الإرادي أو ما يعرف بالإغتراب، رغم أن جموع المؤرخين الفرنسيين، قد ركزوا على القطيعة التي أحدثها الدفع الديمغرافي القوي، الذي كانت تشهده الجزائر، وبين إيرادات الأرض الجزائرية، التي تراجعت وإعتبروه سببا دون الأسباب الأخرى [347]، و إضافة إلى هذا، فإن فشل سياسة التصنيع وتعطيلها من قبل المستوطنين، جعل من الجزائر أرضا زراعية، ذات إقتصاد ملحق بالإقتصاد الفرنسي، ويتحكم فيه عدد قليل من الكولون، الشيء الذي جعل من الجزائر بلدا جائعا، وغير قادر على ضمان قوت سكانه.

والحديث عن سياسة التجويع ... لا يكون كاملا، إذا لم نتعرض إلى حجم الأراضي التي كانت في يد الأقلية الأوربية، وبقية الملايين من الجزائريين، الذين يعتمدون أساسا على إستغلال الأرض لكسب عيشتهم ... إن عدد الأوربيين إنخفض خلال الفترة الممتدة بين 1940 و 1954 ، من 25.795 معمر إلى 22.037 معمر، لكن الأراضي التي كانوا يستغلونا ، إرتفعت من 2.720.000 هكتار إلى 2.726.000 هكتار، في نفس الفترة. [348]

وهذا التحكم في الأرض ، أعطى للكولون سلطة تنفيذية واسعة إستعملوها لصالحهم، ففي ميدان القروض الموجهة إلى تطوير الزراعة، فقد تم تقديم حوالي 16.222 مليون

---

(347) BELLOULA, t, op. cit., PP. 17 - 18.

(348) NOUSCHI, A., op. cit., P. 19.

فرنك فرنسي قديم، لحوالي 16.316 معمر أوربي في عام 1952 ، كمساعدات ماليـة لهم، في حين لم يستفد الجزائريون، إلاّ من 2.684 مليون فرنك قديم، إقتسمها حـوالي 8.447 جزائري في نفس السنة [349]، وهذا ما أثر إيجابيا على مستوى معيشة الأوربيين، وقضى على آمال الجزائريين في رفع مستويات معيشتهم، وإضافة إلى هذا، فـإن البطالـة كانت تضرب بخيوطها في أوصال المجتمع الجزائري ، وأصبحت فرص العمل قليلـة إن لم نقل منعدمة.

ولهذا السبب تراجعت الأجور بالجزائر وتدنت، فإختلال قانون العرض والطلب، أدى إلى تخفيض الأجور القاعدية بالجزائر، في حين أن فرنسا كانت تشهد إرتفاعا دائما للأجور، خاصة مع وجود نقابات عمالية هناك، تدافع عن مصالح العمال، ومثل هذه النقابـات كانت غائبة بالجزائر كلية، ومع غيابها ، غابت مزايا الضمان الإجتماعي والمنح العائليـة، كما غابت مطالبة العامل الجزائري برفع أجره القاعدي.

وهناك دافع إقتصادي مهم دفع بالجزائريين إلى الهجرة، وهو كبر حجم الأسرة الجزائرية، وفي الحقيقة فإن هذا العامل هام جدا لأن كثيرا من الأفراد، لم يستطيعوا رفع مـستواهم الإجتماعي والمالي، وذلك نظرا لمدخولهم المتواضع، وتعدد المطالب العائلية. إن مـدخول التاجر أو الموظف البسيط، في سنة 1941 ، لم يكن يتجاوز 42.350 فرنـك فرنـسي قديم، وهذا الراتب أو المدخول السنوي، لا يكفي للحصول على الحاجيات الأساسـية مهما كانت المعيشة منخفضة أنذاك، ولذلك تحتم على الكثير من الأفراد البحث عن عمل إضافي ... وفي حالة فشلهم، سيفكرون في الرحيل إلى فرنسا ، أين يأملون أن ينـالوا مرتبات عالية ، تمكنهم من تلبية طلبات أفراد عائلاتهم [350]، كما أن إختفـاء بعـض الصناعات التقليدية، وتصاعد نسب الضرائب، وظهور الأزمات الإقتصادية ، أدى إلى

---

(349) بوحوش، عمار، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، الطبعة الأولـى، الجزائـر، الـشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975، ص.152.

(350) بوحوش، عمار، المرجع السابق، ص. 155.

تفكير أغلب الجزائريين ، بترك مناطق إستقرارهم والبحث عن بلد أخـر يـضمن لهـم معيشتهم.

إن الحالة الإقتصادية في الجزائر، كانت أقوى من أن يتحملها الكثير من أبنائها، ويخيـل إلى هؤلاء أنهم سيجدون عملا في فرنسا، يكفي لمعاشهم ولإعالة من يلـوذون بـهم ... ولهذا نجد أشد مناطق الجزائر تعرضا للفقر، هي التي تزود حركة الهجرة بأكبر عدد مـن المهاجرين ، فإن وجد الجزائري المهاجر أن التعطل هو مصيره بفرنسا ، كمـا كـان مصيره في وطنه ، عاد إلى الجزائر من فوره. (351)

أما الأسباب السياسية للهجرة، فهي تتخلص أساسـا في تلـك القـوانين الزجريـة أو الإستثنائية، التي حطمت أمال الشعب الجزائري و منها خرق قوانين الـسنة المحمديـة، إضطهاد الشخصيات المحلية و تجريد الجزائريين من هيئات المحلفين الشرعيين بمقتضى قرار 24 أكتوبر 1870، مع تطبيق قوانين عادية بالنسبة للمعمرين، وأصبح الجزائريون غـير معنيون بالإنتخابات البلدية أو البرلمانية ... وتم عزلهم عن الحياة السياسية. (352)

ومع تزايد نشاط قادة الأحزاب السياسية والطبقة المثقفة، زادت قساوة الحكومة الفرنسية ،وتصلبت مواقفها أكثر، رغم أن الإدارة الفرنسية قد سمحت بعودة نـشاط الأحـزاب السياسية، وفق قوانين محددة بعد الحرب العالمية الثانية.

وعندما جاء قانون الجزائر عام 1947 ، حاولت فرنسا إيهام الرأي العـام، أن عهـد المساواة بين الأوربيين والجزائريين قد حل بالجزائر، ولكن حسب قانون فرنسا دائمـا : أكثر من ثمانية ملايين جزائري يمثلهم ستون عضوا ، وأقل من مليون أوربي يمثلهم سـتون عضوا أيضا، وتم في العام الموالي إجراء أول إنتخابات تشريعية كانت كلها مزورة، (353)

---

(351) بوعزيز، يحي، السياسية الإستعمارية... ص ص.240 ـ 241.

(352) بحوش، عمار، المرجع السابق، ص ص. 155 ـ 156 ـ 157.

(353) نفس المرجع، ص ص. 157 ـ 158.

وهكذا، ومع إنعدام أي تمثيل برلماني حقيقي للجزائريين، إنعدمت الثقة كلية بين الجزائريين والسلطة الحاكمة.

ورغم صدور قانون حرية المرور، بين فرنسا والجزائر في سنة 1947، والصادر ضمن مواد قانون الجزائر في مادته الثانية ، التي تنص على "المساواة التامة بين جميع المواطنين الفرنسيين ... وإلغاء جميع القرارات والقوانين الإستثنائية، التي تطبق في العمالات الجزائرية بطريقة عنصرية"، فإن الجهود قد بقيت تبذل بفرنسا للضغط أدبيا، سيكولوجيا وإقتصاديا على المهاجرين الجزائريين ،كي يعودوا إلى بلادهم ... ناهيك عن البوليس الفرنسي السياسي، وما يفعله بالجزائر، التي لا تعرف شيئا عن الحريات السياسية، سواء منها حرية الرأي أو الإجتماع أو الصحافة، (354) وفي مثل هذه الظروف السياسية القاهرة، لم يجد الجزائريون أمامهم ، سوى الرحيل نحو بلد آخر آمن، يضمن لهم الحرية التي إفتقدوها بالجزائر، فكانت فرنسا هي وجهة أكثريتهم، لما سمعوا عنها بأنها بلدٌ حرية، أخوة ومساواة.

أما ثقافيا، فإن سياسة فرنسا في هذا الميدان، وإنتشار الأمية وسط الجزائريين، ساهم كثيرا في دفع عجلة الهجرة نحو الأمام، فالسياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر، نجحت جزئيا في غلق أبواب التعليم أمام الجزائريين، رغم مزاحمة مدارس "جمعية العلماء" والمدارس الحرة لها، وإنتشرت "البطالة التعليمية"، في أوساط أطفال وشبان الجزائر، وأصبح الحصول على مقعد دراسي من المستحيلات، رغم أن الجزائريين كانوا يدركون بأن الضرائب المفروضة عليهم، كانت تساهم بقسط كبير في تطوير التعليم لمصلحة أبناء الأوربيين، وليس لمصلحة أبنائهم .

وبعد أن حرموا من التعليم، فضل عدد كبير منهم الرحيل إلى بلدان أخرى للدراسة، خاصة وأن المناصب الشاغرة والوظائف الهامة، كانت مبنية أساسا على الكفاءة العلمية

(354) بوعزيز، يحي، السياسية الإستعمارية... ص ص. 241 ـ 242.

والمؤهلات الثقافية، ليس لأن هذه السياسة كانت متبعة في مجال المسابقة العامة للحصول على وظيفة، ولكن لإفشال الجزائريين حتى من دخولهم هذه المسابقات، فحتى وإن كان الجزائري مؤهلا علميا، فلم يكن له الحظ في الحصول على وظيفة هامة، فأصبحت نسبة الحصول على عمل ضئيلة جدا بالجزائر، وهنا بدأ التفكير في الرحيل نحو فرنسا بالـذات، علهم يتعلمون شيئا يمكنهم من الحصول على وظيفة محترمة، "فمصالي الحاج"، رحـل إلى فرنسا لتعلم لغة وطنه في "معهد الدراسات الشرقية".

أما السبب العسكري، فيتمثل أساسا في تلك العلاقة الوطيدة الموجودة بين الهجرة والقيام بالخدمة العسكرية، من طرف الشباب الجزائري، فإبتداء من عام 1912 ، الذي تقرر فيه فرض الخدمة العسكرية، على جميع الشباب الجزائري، أخذت الهجرة تتخذ طابعا جديدا، جاء نتيجة الإحتكاك الذي وقع بين الفرنسيين والجزائريين، الذين عرفوا فرنـسا، مـن خلال تعاملهم مع الخليط السكاني من الأوربـيين المقـيمين بـالجزائر [355]، فتواجـد الجزائريون بفرنسا كمجندين ، خلال الحرب العالمية الأولى للدفاع عن فرنسا ، مكنـهم من الإطلاع على التعامل الإجتماعي الموجود بفرنسا، وأدركوا أن طبيعة هذا التعامل مبنية أساسا على الإحترام الإنساني، والواقعية في الطرح وقبول أراء الغير، وتقبلهم إجتماعيا، عكس أوربيو الجزائر الذين إحتقروا كل ما له صلة بالجزائريين، فطردوهم إجتماعيـا ، وطاردوهم عسكريا.

كما لاحظ الـندون هناك، قدرة الفرنسيين في التحكم في تقنيـات الحـضارة الحديثـة ووسائل تطورها، وذلك بعدما إحتك البعض منهم ، بأصول الثقافات الأوربية المتفتحـة على كل الشعوب الأخرى، ولها شعور قوي بإمكانية إيصال هذه الرسالة الحضارية، إلى بعض الشعوب المتوسطية ، على العكس تماما من أوربي الجزائر ، الرافضين لكل علاقـة إجتماعية، أو ثقافية، أو سياسية مع الشعب الجزائري، وهذه العوامـل إسـتطاعت أن تكسب ثقة بعض الجزائريين ، الذين أنوا خدمتهم العسكرية، فاستقروا بفرنسا ، وتمكنوا

(355) بوحوش، ع.، المرجع السابق، ص. 163.

من الحصول على بعض الحقوق الإجتماعية - حتى وإن كانت سطحية -، و التي لم يتحصلوا عليها طيلة فترة تواجدهم بالجزائر، ومع تقبل المجتمع الفرنسي لطائفة هؤلاء بفرنسا، أصبحت عملية إستقرار المندين بفرنسا تتم دون مشاكل . وخلال الحرب العالمية الثانية، حدث نفس الشيء بعد مشاركة واسعة من طرف الجزائريين، في عملية الدفاع عن فرنسا، فاستقر أغلبهم بفرنسا ، مع بعض التسهيلات في عملية الإستقرار وإيجاد عمل، لم يكن لهم الحظ في الحصول عليه ، حينما كانوا بالجزائر.

و نستطيع القول أن السبب الأول الذي أدى إلى الهجرة، هي الخدمة العسكرية التي جعلت بعض الشباب يشعرون أن المجتمع الفرنسي، قد قبلهم ومنحهم بعض الحقوق، التي لم يحصلوا عليها في بلادهم، والشيء الذي أثار إعجابهم، هو أن الفرنسي حريص على مصالحه، وله رغبة في رفع إنتاجه ، لكنه لا يتصرف بغطرسة وجبروت ، كالأوربي المقيم بالجزائر. (356).

أما إذا بحثنا عن الأسباب الإجتماعية ، التي أدت إلى طرد الجزائريين إلى فرنسا، فتتخلص في المشاكل الإجتماعية التي كانت تعترض طريق الشعب الجزائري بالجزائر، فلا سكن لائق، ولا صحة متطورة، ولا عمل موجود، ولا تعليم مضمون ... مع تدهور كبير لمستوى المعيشة بالجزائر، و إرتفاع الأسعار دون إرتفاع الأجور أو المداخيل، في حين كان الجزائريون يسمعون عن مدى تطور المدنية الأوربية بفرنسا، مع كثرة عروض العمل وتفتح المجتمع على الغرباء عنه ثقافيا، إجتماعيا، صحيا ومهنيا، وهذا ما كان يرجوه الجزائري وفقط. وإضافة إلى هذا، فإن الشاب الجزائري الذي مل الإنتظار بقريته الفقيرة دون تحديد لمستقبله، سيضطر إلى محاولة تجاوز أعراف قريته وروتينها في الحياة، ليرحل نحو فرنسا، أين سيجد نفسه متحررا من كل القيود الإجتماعية، وينال حريته الفردية ، ويحاول تصور مستقبله حسب ميولاته.

---

(356) بوحوش، ع.، المرجع السابق، ص. 163.

وقد أثبتت التجربة أن الذين رحلوا سابقا نحو فرنسا، قد حالفهم الحظ لإيجاد عمل لائق وسكن معين، رغم بساطته وقذارته، و التي تشبه مساكن الجزائريين بالجزائر، وبعضهم تعلم مهن ووظائف غير موجودة بالجزائر، والبعض الأخر دخل معاهد تعليمية عليا، ونال منها شهادة علمية عالية، وهكذا أصبح هؤلاء مثالا يقتدي به الأخرون ، ممن لم يجربوا بعد حظهم في الهجرة.

و يتضح أن الهدف الرئيسي من الهجرة ليس الرواتب المغرية، بقدر ماهو الحصول على الكفاء العلمية الفنية، التي تفتح مجال الترقية الإجتماعية ومشاركة النخبة المسيرة في المسؤولية ، عند العودة إلى أرض الوطن [357]، وإضافة إلى هذا، فإن حب الترحال لدى الجزائريين، ورغباتم الملحة في المغامرة، قد دفعتهم إلى تجريب حظهم مع الهجرة.

كما يعتبر العامل الديمغرافي، سببا مهما في الهجرة نحو فرنسا، فالزيادة السريعة للسكان، تعتبر الدافع الكبير للهجرة، وخاصة في بلد إرتفع فيه مستوى العناية الصحية، وقلت فيه الوفيات بشكل لم يسبق له مثيل، [358]وبما أن الأشخاص كانوا يتضاعفون ، وبطريقة سريعة مع قلة عطاء الأرض ... فقد خلق ذلك مشكلا عويصا، وهذا المشكل كان مطروحا في كل البلاد الفقيرة التي تعرف إنفجارا ديمغرافيا، وهكذا كانت الهجرة نحو الخارج[359]، ووسط هذه النسبة الكبيرة من الجماهير، كان الشباب يمثل أكثر من نصف السكان، وأمام هذه الطبيعة، أصبحت الجزائر لا تتحمل كل هذا الدفع الديمغرافي، ولا تستطيع إستيعاب كل هذه الجموع، فقلت فرص العمل وقل التعليم ، وكثرت نسب المحرومين من الجزائريين، ولذلك كله، بدأت الحكومة الفرنسية في تطبيق سياسة الباب المفتوح في ميدان الهجرة، حتى تزيح عن الجزائر جزءا هاما من نسبها الديمغرافية، وأصبح الجزائريون مقتنعون بأن الهجرة، هي أهم وسيلة يمكنها القضاء على تعاستهم بالجزائر، في وقت سمعوا فيه بأن فرنسا ، في حاجة ماسة إلى يد عاملة قوية ونشيطة، وبالتالي، فإن

(357) بوحوش، ع.، المرجع السابق، ص. 166.

(358) نفس المرجع، ص.166.

(359) ARON, R. et AL, op. cit., P. 236.

الهجرة إلى فرنسا أصبحت ضرورة ملحة، خاصة وأن سوق العمل بـالجزائر، سـجلت خللا قويا بين العرض والطلب، فالطلبات تزايدت، والعروض إنعدمت.

ونفسيا، فإن الشعب الجزائري كان مقهورا، و يعيش حالة نفسية سيئة للغايـة، نتيجـة للظروف الصعبة التي كان يعيشها، وهذه الحالة ولّدت لدى هذا الفرد حالـة إضـطراب قصوى، فتارة كان يشعر بالذنب إتجاه ذاته، وتارة يشعر بالحقد والكراهية إتجاه المغتصبين لحريته، كما أنه كان يشعر بأنه في حالة بقائه بالجزائر، فإنه حتما سيميل إلى إسـتعمال العنف وممارسة الجريمة ، بسبب كرامته المهدورة وحريته المغتصبة، وهذا ما دفع بالكثير من الجزائريين إلى مغادرة الوطن، خوفا من الوقوع في أخطاء قانونية يحاكمون عليها بقسوة، وقد دفع هذا الفراغ النفسي بالجزائريين، إلى تجريب حظهم في الغربـة، لأن الإحبـاط النفسي واليأس المعنوي، يؤيدان فكرة الهروب من واقع مر إلى واقع أمر منـه، وهـذه العوامل مازالت حتى اليوم تدفع بالجزائريين إلى الهروب نحو بلدان أخـرى، حـتى وإن كانت تلك البلدان غير قادرة على تحقيق طموحاتهم وأمالهم.

إن هذه الأسباب التي ذكرناها، كانت كلها عوامل متكاملة فيما بينها، هيأت ظـروف إنطلاق الفرد الجزائري نحو فرنسا، ورغم أن بعض المؤرخين الفرنسيين قد جعلـوا مـن سبب فقر أرض الجزائر، وعدم قدرتها على سد حاجيات أهلها، أهم سبب في هجـرة الجزائريين إلى فرنسا، فإن المرء يتساءل لماذا كانت فرنسا تدفع بآلاف الفرنسيين للرحيـل نحو الجزائر؟ ولماذا إستطاع هؤلاء تكوين ثروة عظيمة، عجزوا عن تحقيقها حينما كانوا بفرنسا ؟

2ـ **التطور الكمي للهجرة الجزائرية نحو فرنسا:**

2-1ـ **المناطق المصدرة للمهاجرين الجزائريين نحو فرنسا:**

لم تتضح سياسة فرنسا إتجاه الهجرة الجزائرية نحو أراضيها ، قبل الحرب العالميـة الثانيـة، حيث كانت، ومن حين لأخر، تقوم بإصدار قوانين ومراسيم، بعضها يحدد الكم العـام للمهاجرين نحو أراضيها، وبعضها الأخر يفرض شروطا صعبة على كل من أراد الهجـرة إليها ، ولوائح أخرى كانت تشجع هذه العملية.

و قد أثرت هذه السياسة المتذبذبة ، على حركة الهجرة من الجزائـر نحـو الأراضـي الفرنسية وأمام تعدد هذه القوانين، وإختلاف موادهـا، وتـضارب لوائحهـا، كـان المهاجرون الجزائريون يدفعون ثمن ذلك، دون أن ينالوا ثمرة مجهوداتهم المتركزة أساسـا، على تحقيق أملهم في الهجرة إلى فرنسا.

وبعد الحرب العالمية الثانية، تحتم على فرنسا أن تستعين باليد العاملة الأجنبية، لإعادة بناء إقتصادها. وإبتداء من سنة 1945 ، أصبح الإشراف على جلب اليد العاملة إلى فرنـسا من الخارج، سواء لسد حاجيات القطاع الخاص أو العام، من إختصاص "المكتب الوطني للهجرة". وبمضي الوقت، إتسعت صلاحيات هذا المكتب، وتنوع نشاطه ... فقام بإنشاء مكاتب فرعية له في عواصم بعض الدول الإفريقية، وأغلب دول أوربا الغربية. (360) وفي الواقع، فإن هذا المكتب لم يكن أبدا عاملا مساعدا للهجرة نحو فرنسا، نظـرا لتعاملـه البيروقراطي مع الراغبين في الهجرة، فهذا المكتب كان يطلب من الراغب في الهجـرة إلى فرنسا، تكوين ملف إداري ضخم، لن يكون كافيا حتما لمنح الراغب في الهجرة تأشيرة قبول طلبه، إضافة إلى المماطلة في الرد على الطلبات، وهذا بسبب كثرة الملفات و إنعدام المسؤولية لدى القائمين عليه.

وعليه، فإن هذا المكتب، لم يحقق النجاح المرجو منه، ويرى الدكتور "عمار بوحوش"، بأن نسبة العمال الوافدين إلى فرنسا عبر هذا المكتب، لم تتجاوز 20 % ، والنسبة الباقية

---

(360) بوحوش، ع، المرجع السابق، ص ص.174 ـ 145.

دخلت فرنسا بوسائلها وإمكانياتا المادية الخاصة،[361] كما كان بعض العمال يستعملون طرقهم الخاصة في المرور إلى فرنسا.

وفي الحقيقة، فإن المهاجرين الجزائريين لم يعتمدوا كلية على هذا المكتب في عملية هجرتم إلى فرنسا، حيث لم يكن لهم الوقت الكافي لإنتظار رد المكتب على طلباتم، خاصة وأن مناطق إستقرارهم كانت مناطق طرد لهم، لاسيما في المناطق الجبلية ببلاد القبائل، وغرب الجزائر وبعض المناطق الشرقية، مع مساهمة قليلة من مناطق الجنوب الجزائري.[362]

ورغم ذلك، كانت مقاطعات الجزائر الثلاث، تقتسم مصادر الهجرة قسمة متساوية، فالمناطق الفقيرة تساهم في إنتاج المهاجرين ، على قدر فقرها وحاجة أهلها إلى العمل، فأشدها فقرا ومعاناة للأزمة، هي أكثرها مشاركة في نسبة المهاجرين من أبنائها، ولهذه الأسباب، كانت منطقة القبائل الصغرى والكبرى ، من أكبر المراكز المصدرة للمهاجرين نحو فرنسا، فهذه المنطقة كانت أهم المناطق بالجزائر التي عانت من هذه الحركة، و تمثل مدينة "تيزي وزو"، هذه الظاهرة بصدق، فمن مجموع عدد سكانا البالغ عددهم 660.000 نسمة، عرفت في 1 أكتوبر 1953 ، هجرة أكثر من 47.296 شخص، أي ما يعادل 8.10% من مجموع المهاجريين الجزائريين نحو فرنسا في هذه السنة. وكانت هذه الهجرة لدى سكان المنطقة المصدر الأول للرزق[363]، ففي مدينة "تيزي وزو" عرفت قرى "بترونة، معاتقة وزمانزر"، هجرة عدد كبير من سكانم ، وفي مدينة "الأربعاء ناث إيراثن"، كانت قرى "أوسامور، بني عيسى، بني يني، أيت خليلي، إيراثن وأومالو"، أهم مصادر الهجرة، في حين عرفت مدينة "ذراع الميزان"، مشاركة كبيرة في تصدير المهاجرين إلى فرنسا، بفضل سكان قرى "إيشوكران، مشطراس، بني منداس وأولاد يحي"، أما مدينة "يسر"، فقد ساهمت في هذه العملية، بفضل قريتي "القيوس وبني مقلة".

---

(361) بوحوش، ع.، المرجع السابق، ص.175.

(362) بوعزيز، ي.، السياسة الإستعمارية... ص. 212.

(363) ARON, R. et AL, op. cit., P. 237.

وهناك قرى أخرى متفرقة من بلاد القبائل، عرفت نفس هذه الظاهرة، ومنـها قـرى: "مقلع، ذراع بن خدة، تيزي غنيف، أزفون، إيزارازن، أيت يحي، بني منقلات، بوشعيب، ميزغنة، إيفليسن ..."، (364) وكل هذه القرى كانت تعيش أوضاعا إجتماعية وماديـة قاهرة، وهو الشيء الذي دفعها إلى البحث عن مصدر رزق أخر. و عليه، فإن مقاطعـة الجزائر كانت تقدم ألاف المهاجرين إلى فرنسا سنويا، بفضل منطقة "تيزي وزو"، مـع مشاركة بعض الدوائر الأخرى بالمقاطعة، ولكن هذه المشاركة كانت ضعيفة وقليلة.

والحقيقة أن مقاطعة قسنطينة، كانت أشد المقاطعات مساهمة في الهجرة، وأكثرها تـأثرا بها، فدائرة "بجاية" عرفت هجرة ثلاثون ألفا من مجموع عدد سكانها البالغين 550.000 نسمة تقريبا، أما دائرة "سطيف"، فقد عرفت هجرة 26.000 شـخص (365)، كمـا عرفت بعض مناطق الجنوب الشرقي التابعة إداريا لمقاطعة قسنطينة، هجرة واسعة بالمقارنة مع عدد سكان المنطقة، وأغلب المهاجرين كانوا من "وادي سوف، الأغواط و واحـات الزيبان". و بالغرب الجزائري، نجد مناطق أخرى، كانت أيضا نقطة إنطلاق للهجرة نحو فرنسا، ومنها مدينة "تلمسان"، التي شهدت حركة هجرة واسـعة، بفـضل مـدنها: "مازونة، ندرومة ومغنية".

و الملاحظ أن مقاطعة قسنطينة، كانت أكثر المناطق مساهمة في هذه العملية، فقد بلغـت بها نسبة الهجرة حوالي 60% من نسب المهاجرين، في حين بلغت نسبة الهجرة بمقاطعـة الجزائر حوالي 30%، أما منطقة وهران فلم تتعد بها نـسبة الهجـرة أكثـر مـن 10% فقط(366). و قد تغيرت المناطق الرئيسية التي تنطلق منها جموع المهاجرين، مباشرة بعـد الحرب العالمية الثانية، فبعدما كانت مقتصرة على منطقة القبائل وبشكل مثير للدهـشة، خاصة إذا علمنا بأن الكثافة السكانية بالمنطقة كانت تفوق 200 ن/كلم2، فإنها تغـيرت

---

(364) SANSON, R., op. cit., P. 167.

(365) بوعزيز.، ي. السياسة الإستعمارية، ص. 212.

(366) BELLOULA, T, op. cit., P. 41.

بعد سنة 1947، وأصبحت المناطق الغربية مثل "مغنية" والمناطق الشرقية، "كبسكرة و وادي سوف"، نقاطا أساسية لدفع عجلة الهجرة نحو فرنسا(367)، و أصـبحت الهجـرة ظاهرة عامة تخص كل الجزائر.

و كانت هجرة سكان مناطق الجنوب، آتية أساسا من منطقة "توقرت"، وذلك بأكثر من 2200 رحيل سنويا، زيادة على مئات "الميزابيين" الـذين توجهـوا إلى فرنـسا، و إستقروا بها مؤقتا أو بصفة دائمة. وفي 1950م ، ومن بين 150.000 مهاجر، كانـت مقاطعة قسنطينة مسيطرة من حيث الأرقام، إذ كان عدد مهاجريهـا حـوالي 78.000 مهاجر، في حين كان عدد المهاجرين من مقاطعة الجزائر ، حـوالي 52.000 مهـاجر، ومقاطعة وهران بحوالي 17.000 مهاجر، أما أراضي الجنوب، فكانت أعدادها من حيث المهاجرين ضعيفة، حيث لم تتجاوز 3000 مهاجر في هذه السنة(368).

2-2ـ **توزيع المهاجرين جغرافيا ومهنيا بفرنسا:**

كانت أول منطقة إستقر بها الجزائريون وسط فرنسا، وقد تم هذا الإختيار بنـاءا علـى ظروف طبيعية، تتمثل أساسا في مناخ هذه المنطقة، والذي يتشابه كثيرا مع مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يسود الجزائر، ولكن عوامل إستقرار المهاجرين الجزائريين بفرنسا ، لم تكن أساسا تخضع لعوامل طبيعية، بل خضعت أيضا لعوامل إقتصادية وأخرى سياسية.

فالمهاجر الجزائري كان يختار، وهو مجبر على ذلك، المراكز الصناعية التي كانت تـشهد تطورا صناعيا كبيرا، وتعرف مشاريع تنموية إقتصادية، وعليه، فقد إختار الجزائريون هذه المراكز، نظرا لما كانت تعرضه من مناصب شغل، إضافة إلى المناجم التي كانـت تقـدم

---

(367) BISSARDON, H. et MONTAGUT, P., op. cit. PP. 118 - 119.

(368) Documents Algériens, synthèse sur l'activité Algeriènne, N° du 01/01/1950 au 31/12/1950, Alger, imprimerie officielle, 1951, PP.130 / 132.

فرصا كثيرة للعمل، كما أن سياسة فرنسا في توزيع المهاجرين بأرضها، كانت تتم حسب إحتياجات كل منطقة .

و نلاحظ بروز التوزع الطبيعي للمهاجرين بفرنسا، فالمهاجر حين يصل فرنسا، كان غالبا ما يبحث عن قريب له أو مواطن من قريته، حتى يعيش معه مرتاحا نفسيا لشعوره بأنه بين أهل بلدته، التي نقلها معه إلى فرنسا بكل تقاليدها ومبادئها. و إختار أهالي جرجرة مثلا ، مراكز "باريس، ماتز، تيونفيل و السار"، في حين إختار أهالي الصومام "باريس، ليون، مارسيليا، ليل، سافوا واللوار" كمراكز لإستقرارهم، أما أهالي "المعاضيد بسطيف" ، فقد تجمعوا بمناطق "جنسيا، دينان و جنفييه".(369)

و كان الجزائريون في بادىء الأمر، يتجمعون في المدن والمناطق الصناعية الكبرى، سواء في باريس أو مارسيليا أو مناطق التعدين في الشمال، ولكنهم أصبحوا يقطنون جميع مقاطعات فرنسا تقريبا فيما بعد، ويندر أن تخلو منهم مقاطعة، والواقع أن المقاطعات التي ليست فيها جاليات جزائرية كبيرة، هي "الأوب، اللواريشير، الأندوفينا و ألفنيسيه". ويقول "الكولونيل كوش" في دراسة عن ظاهرة الهجرة الجزائرية، أنه منذ أبريل سنة 1946 ، زادت كثافة الجاليات الجزائرية في المدن، فتغلغلوا في مناطق نائية من الريف، لم يكونوا قد بلغوها من قبل مثل مناطق الغرب. (370)

و من خلال ذلك ، نلاحظ أن التوزيع الكمي للمهاجرين الجزائريين بالتراب الفرنسي كان متذبذبا، حيث إختلفت كميات المهاجرين من منطقة لأخرى، حسب ظروف فرنسا الإقتصادية، وحسب ظروف المهاجرين الجزائريين أنفسهم.

---

(369) بوعزيز، ي.، السياسية الإستعمارية... ص ص 226 ـ 227.

(370) بوعزيز، ي، السياسة الإستعمارية....، ص.214.

وفي هذا الإطار، فإن منطقة "الأردين" بفرنسا مثلا، عرفت في ديسمبر 1949 ، إستقرار حوالي 1004 مهاجر جزائري، في حين إستقر أكثر من 6000 مهاجر "بمنصب الرون" وأكثر من 22564 مهاجر بمنطقة "السين والأواز" في نفس التاريخ المذكور سابقا، وعرفت منطقة "أور"، إستقرار حوالي 9596 مهاجر جزائري (371)، و النسبة الكبيرة من المهاجرين الجزائريين، إستقرت في منطقتي "باريس" و"مارسيليا"، فالأولى بإعتبارها عاصمة فرنسا، وبها مراكز صناعية كبرى، وتقدم إمكانيات كبيرة في مجال التشغيل، إستطاعت أن تكون مركز إستقطاب للمهاجرين الجزائريين، أما مدينة "مارسيليا"، فهي مدينة صناعية وزراعية، كما أنها ميناء رئيسي وهام، يشهد حركة تجارية واسعة، خاصة وأنه كان يسيطر على النشاط التجاري البحري بشمال البحر الأبيض المتوسط، ولذلك، فهذا الميناء كان يعرض فرصا عديدة للعمل، إضافة إلى أن "مارسيليا"، كانت تعرف، ومنذ وقت سابق، تواجد مئات الجزائريين بها، نظرا لمناخها المتوسطي الذي يشبه إلى حد كبير مناخ الجزائر، و لقربها من الجزائر وتعاملها التاريخي التجاري مع الموانئ الجزائرية، حتى قبل 1830.

وهناك مدنا أخرى عرفت إستقرار الجزائريين بها، ومنها مدن "أليس، كلوم الكبرى، سانت إيتيان، سانت شامون، بوربو، مناجم الشمال - بادوكالي -، ليل" في الشرق، ولا سيما في "ميرت والموزيل".

ومنذ سنة 1946، بدأت التجمعات حول مصانع ومناجم "البوتاس" بمنطقة "ميلوز"، وحول "سوشو منليار"، حيث تستخدم مصانع "بيجو"، عدد كبير من العمال الجزائريين. وأكبر الجاليات قطعا جالية "باريس" وضواحيها، فعدد الجزائريين هناك ، بناء على أوثق الإحصاءات، كان حوالي 150.000 شخص، منهم 40% في قلب باريس، و60% في ضواحيها. (372)

---

(371) نفس المرجع ، ص. 216.

(372) بوعزيز، ي، السياسة الإستعمارية...214-215.

وكان التوزيع المهني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، يخضع عمليا إلى ظـروف مهنيـة ، فالغالبية العظمى من المهاجرين إلى فرنسا كانوا فلاحين، لم يسبق لهم وأن تخصـصوا في مهن صناعية بالمدن الكبرى بالجزائر، وحتى الذين هاجروا من المدن الكبرى نحو فرنـسا، لم يكن لهم الحظ وأن دخلوا مراكز تكوينية، أو تخصصوا في مهنة معينة، ولذلك كانـت تعرض عليهم أعمالا شاقة في المصانع والمناجم والطرقات، وبعضهم كان يؤخذ للعمل في مناطق زراعية بغرب فرنسا، ولم يكن لهم الحظ في مزاولة وظائف حكومية ذات أهمية.

و كان المهاجرون الجزائريون يسعون منذ وصولهم إلى فرنسا، إلى إقتحام مصانع كبرى ، تكسبهم مؤهلات فنية في الكهرباء، البناء العصري، الحدادة، التقنيات الحديثة ... ولكن هذه الأمال لم تكن لتتحقق بسهولة تامة، خاصة وأن مراكز التكوين المهـني والـتمهين بفرنسا، كانت خاصة بالفرنسيين دون الجزائريين.

ولم يتجاوز عدد العمال الجزائريين في الميدان الزراعي بفرنسا، أكثر من 931 عاملا في نوفمبر 1950 ، و ذلك حسب دراسة أجراها "مسيوجان وبدلوخر"، وظهرت في مجلة "جين باترون " في عدد نوفمبر 1950 .(373) وكان من المفروض أن يكون عدد العمال الزراعيين من المهاجرين الجزائريين مرتفعا، ولكن العكس هو الذي حدث، وذلك بسبب سيطرة أهل المغرب الأقصى على هذا الميدان بفرنسا، إضافة إلى قلة فرص العمل المعروضة في الريف الفرنسي.

أما التجار، فلم يتجاوز عددهم بكل فرنسا 730 جزائريا، حسب بيان "لوزارة العمـل الفرنسية" في مطلع سنة 1949، ومعظمهم تجار مشروبات وأصحاب مطاعم، ويوجـد منهم 600 تاجر جزائري في منطقة باريس، ومائة في مارسيليا ومنطقة ليون ، وثلاثين في

---

(373) نفس المرجع، ص.218.

"بوردو". (374) وكان بعضهم تاجرا جوالا بالسجاجيد المصنوعة بالجزائر، والتي كانت مطلوبة بكثرة في فرنسا، وهذه المهنة في حقيقة الأمر، كانت رائجة منذ سنة 1912، إضافة إلى بيع بعض التحف الفنية، والأواني الفخارية، و الخضر والفواكه بمدن وقرى فرنسا.

ولم تعرف الإدارات الفرنسية، إتساعا كبيرا في ميدان توظيف الجزائريين للأسباب التي ذكرناها سابقا، وأغلب الذين وظفوا في القطاعات الإدارية الفرنسية، كانوا عمالا في إدارات الشرطة الفرنسية، البعض منهم كمخبرين، والبعض الأخر كإداريين أو عمال مكاتب خاصة بالتحقيق، أما أغلبهم فكانوا كناسين، ومنظفين في هذه الإدارات، كما لا ننسى بعض الموظفين من المهاجرين الجزائريين ، الذين إشتغلوا في الإذاعة العربية بباريس، أين كانوا يبثون برامجهم باللغة العربية، لصالح الجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا، رغم المضايقات العديدة التي كان يتعرض لها هؤلاء.

وكان الطلبة الجزائريون متواجدون بقوة في جامعات، معاهد و مدارس فرنسا، وقد كان عددهم حوالي 250 طالبا مسجلين رسميا، أي حوالي 50% من عدد الطلبة الجزائريين ، الذين كانوا يدرسون بجامعة ومعاهد الجزائر، وبفرنسا كان أغلبهم مهتما بالطب، الحقوق، الأدب، الصيدلة وطب الأسنان.

و يوضح هذا الجدول، توزيع العمال الجزائريين المتواجدين بفرنسا، في 31 ديسمبر 1950. (375)

---

(374) نفسه ، ص.219.

(375) DEMONDION, Pièrre, Les problèmes de l'emploie, 1ère édition, Nancy, édition Berger-Levrault, 1960, P. 124.

المناطق الفرنسية	عدد العمال	النسبة المئوية
المنطقة الباريسية	24.848 عامل	25.86 %
المنطقة الشرقية	16.196 عامل	16.85 %
منطقة الرون	16.915 عامل	17.60 %
المنطقة الشمالية	18.875 عامل	19.64 %
الساحل المتوسطي	8.156 عامل	08.49 %
مناطق أخرى	11.110 عامل	11.56 %
الموع	96.100 عامل	100 %

والشيء الملاحظ من هذا الجدول، أن أغلب العمال الجزائريين ، كـانوا متمركـزين في المنطقة الباريسية وضواحيها، بأكثر من ربع عدد العمال، ونلاحظ أيضا غيـاب العمـال الجزائريون بالمناطق الغربية، رغم وجود البعض منهم في مدينة "بوردو" مـثلا، ولكـن بنسب قليلة. ورغم أن المهاجرين الجزائريين كانوا، ولفترة طويلة، قـد إسـتقروا بمـدن الساحل المتوسطي الفرنسي، غير أنم في هذا التاريخ نراهم قد غيروا مقر إقامتهم بسبب قلة فرص العمل، والمضايقات التي كان يتعرض لها المهاجرون بمدن "مارسيليا"، وعليـه، فقد أصبحت المنطقة الشمالية بفرنسا، نقطة توقف و إستقرار للمهاجرين الجزائـريين، وذلك بسبب تطور مصانع "بادوكاليه"، وتوسع ظاهرة التصنيع بذه المنطقة، فمدينـة "لوهافر" عرفت نموا كبيرا، وهذا ما زاد في توفر فرص العمل بذه المنطقة. أمـا المنـاطق المتبقية الأخرى، فقد كانت با نسبة إستقرار الجزائريين متقاربة، وتخضع دائما لظـروف المنطقة إقتصاديا وإجتماعيا.

3ـ **تطور أعداد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا: أرقام واحصائيات**:

حاولت المكاتب الخاصة بالهجرة الجزائرية نحو فرنسا، تحديد الأرقام المضبوطة الخاصـة بالمهاجرين نحو فرنسا، دون أن تصل إلى ذلك، بسبب إختلاف طرق سفر المهـاجرين

ودخولهم إلى فرنسا، ولهذا، فليس من الممكن إعطاء أرقاما رسمية حول عدد الجزائـريين المتواجدين بفرنسا، في الفترة الممتدة بـين 1945 و1954. ورغـم محـاولات "وزارة الداخلية" بفرنسا، و"وزارة الصحة والعمل والسكان"، ومصالح التحقيق التابعة للشرطة الفرنسية، لضبط الأرقام الخاصة بالمهاجرين الجزائريين، فإن هذه المحاولات لم تكن مجدية، وذلك بسبب تضارب إحصائيات هذه المصالح، وعدم تطابقها.

وقد شهدت هذه الظاهرة الكلاسيكية، نموا سريعا إبتداء من سنة 1945 ، خاصـة وأن رخصة الخروج المشترطة من قبل السلطات الفرنسية، لم تعد ضرورية للراغبين في الهجرة. وكانت العناصر المرشحة للخروج من الوطن بإتجاه فرنسا، تصل ليلة أو ليلتين قبل السفر إلى الخارج، إلى مدن "وهران، الجزائر وسكيكدة"، وهي الموانىء الهامة التي كانت تنطلق منها، عمليات نقل العمال الراغبين في الهجرة.

وكان المهاجرون ينتظرون على شكل طوابير طويلة لمدة ساعات عديدة، حـتى تفـتح الشبابيك الموجودة بشركات النقل البحرية والجوية، وبعد ذلك يكـون إتجـاههم نحـو "مارسيليا" بصفة خاصة، مصحوبين بحقيبة عادية، وبعد عناء طويل، يعثرون على منصب عمل لهم ، رغم أن هذا المنصب كان مضمونا لهم من قبل، وذلك يعـود إلى إسـتغلال الوسطاء و السماسرة لهم، دون شعور بتأنيب الضمير.(376)

وكانت مكاتب الإنطلاق مكتظة بالجزائريين الراغبين في الهجرة، رغم أن الملاحة الجويـة الفرنسية، كانت تساهم بقسم وفير، في إزاحة جزء من الحمل الذي كانت تعانيه الملاحة البحرية، ففي سنة 1947، تم نقل 20.000 مهاجر عبر الأسطول الجـوي الفرنـسي، ولكن هذه الهجرة سرعان ما أصبحت فوضوية وغير منظمة، وذلك بسبب غياب "عقود العمل"، التي تضمن مسبقا منصب عمل قادر ودائم، فمن بين 33.055 مهاجر حـر - دون قيد-،لم يكن هناك أي مهاجر أمضى "عقد عمل"، وفي السنة الموالية، أي في سـنة

(376) NOUSCHI, A., op. cit., P. 98

1948، لم يتجاوز عدد المهاجريين الذين أمضوا "عقود عملهم" بالجزائر، 108 مهاجر من بين 80.669 مهاجر.(377)

ورغم هذه الصعوبات، فإن نسق الهجرة إلى فرنسا حافظ، ولوقت طويل، على إستقراره، بسبب التطور الكبير الذي عرفته وسائل السفر ، و إزاحة بعض قطع الأسطول الجوي الألماني من مطارات فرنسا، وأستبدلت بطائرات أخرى، أحدث من السابقة وأكثر تطورا.

وتذكر الإحصائيات، أن الفترة الممتدة من سنة 1945 إلى سنة 1948 ، قد عرفت رحيل أكثر من 185.500 شخص إلى فرنسا من أجل العمل، وعاد منهم إلى الجزائر، حوالي 86.400 شخص في نفس الفترة، ومنه، فإننا نلاحظ أن الذين إستقروا بفرنسا، بلغوا أكثر من 99.100 شخص. وتذكر نفس هذه الإحصائيات، أنه من سنة 1949 إلى 1954، بلغ عدد الذين غادروا البلد نحو فرنسا، أكثر من 763.500 شخص، ولكن أغلبيتهم لم يستقر هناك نهائيا، حيث بلغ عدد العائدين الجزائر، حوالي 621.300 شخص، أي أن الذين إستقروا بفرنسا، بلغوا أكثر من 142.200.(378) ورغم صعوبة الظروف بفرنسا، فقد تمسك المهاجرون الجزائريون بتحقيق حلمهم، في الحصول على عمل معين مهما كلف الثمن.

و كان المتوسط العام للمهاجرين بفرنسا، يصل إلى حوالي نصف مليون جزائري مستقر بفرنسا، وهي نسبة كبيرة إذا ما علمنا بأن أغلب المهاجرين، كانوا شبابا تتراوح أعمارهم ما بين 25 سنة و40 سنة، وهي الفترة الذهبية للإنسان، والتي تكتمل فيها قدراته العقلية والعضلية، فهو يرحل إلى فرنسا بطاقة قوية، وقوة عمل خارقة.

---

(377) Documents Algériens, N° du 1950, P. 125.

(378) صاري، ج. ـ قداش، م.، المرجع السابق، ص ص. 221 ـ 222.

وبقيت أعداد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا، تتزايد من سنة لأخرى، وهـذا بـسبب التدهور المستمر لأحوال معيشة السكان بالجزائر، وكثرة عدد البطالين، الذين تطـورت أعدادهم بشكل يثير الدهشة، أمام عدم تحرك الإدارة الإستعمارية التي كانـت منـشغلة بتلبية رغبات المعمرين بالجزائر، ومناقشة المطالب الماديـة لهـم . ولم تتراجـع نـسب المهاجرين، إلاّ في فترات متقطعة، وذلك كان بسبب وضعية الإقتصاد الجزائري الـذي كان يعرف في بعض المواسم الفلاحية، جودة في الإنتاج، وطلبا في مجال التشغيل، وهذه الوضعية التي كانت تؤثر على أعداد العائدين من المهاجرين إلى أرض الجزائر، لم تكن في حقيقة الأمر مستمرة لأعوام متتالية، ولكنها كانت لمدة سنة واحدة، خلال كـل أربـع أوخمس سنوات، فإذا عرفت الجزائر موسما فلاحيا جيدا، فإن نسبة الهجـرة سـتنخفض، وفي حالة عجز الإقتصاد الجزائري عن تلبية أدنى رغبات الطبقات الإجتماعية الكادحـة بالجزائر، فإن نسبة البطالة، ستعرف إرتفاعا نوعيا وكميا.

وهذا الجدول الذي بين أيدينا، يبين لنا مدى قوة الهجرة الخارجية نحو فرنـسا بالـذات، وذلك منذ إصدار قانون الجزائر في سبتمبر 1947، والذي سهل كثيرا عملية الهجـرة إلى فرنسا، وإلى غاية إندلاع الثورة التحريرية الكبرى، في نوفمبر 1954. [379]

السنوات	وصول الجزائريون إلى فرنسا	عودة الجزائريون مـن فرنسا	الفرق: عدد المستقرين بفرنسا
1947	67.200	22.300	44.900 +
1948	80.700	54.200	26.500 +
1949	83.500	76.455	07.045 +
1950	89.405	65.175	24.230 +

(379) BENACHENHOU, A., op. cit., P. 370.

1951	142.671	88.081	54.590 +
1952	148.682	134.083	14.579 +
1953	134.100	122.260	11.500 +
1954	201.828	136.200	65.628 +

ومما يلاحظ من هذا الجدول، هو تزايد عدد المهاجرين سنويا نحو فرنسا، ما عدا سنة 1953 ، التي شهدت إنخفاظا نسبيا على السنة التي سبقتها، أما نسبة العائدين إلى الجزائر، فقد عرفت إرتفاعا محسوسا في سنوات 1952، 1953، 1954، ويعود ذلك إلى تحسن حالة الإقتصاد الجزائري نوعيا في هذه الفترة، إضافة إلى إرتفاع نسبة البطالة بفرنسا، والتي أضرت كثيرا بالعمال الجزائريين، دون غيرهم من العمال الأخرين القادمين إلى فرنسا، من "بولونيا، إيطاليا، اليونان والمغرب الأقصى"، ونلاحظ عامة أن عدد المهاجرين الجزائريين الذين إستقروا بفرنسا، كانوا أكثر من 318.972 عامل في الفترة الممتدة من 1947 إلى 1954.

أما في 1945، فإن عدد المهاجرين نحو فرنسا، كان قليلا جدا بسبب المشاكل التي كانت تعرفها فرنسا، و الناتجة أساسا عن الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى تحطم جزء كبير من وسائل النقل، وفي نفس الوقت، بقيت القوانين الخاصة بالهجرة إلى فرنسا دائما، تعرقل هجرة الجزائريين نحو فرنسا. ولكن هذه الوضعية لم تدم طويلا، إذ سرعان ما عدّلت فرنسا سياستها إتجاه الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، بسبب الخلل الكبير الذي أصاب سوق اليد العاملة بفرنسا، والذي دفع الحكومة الفرنسية إلى تشجيع هجرة الجزائريين إلى فرنسا، للمشاركة في إعادة بناء إقتصاد فرنسا الذي حطمته الحرب العالمية الثانية.

والملاحظ هنا، هو أن هذه الهجرة قد عرفت ميزة جديدة في هذه الفترة، فبعدما كانت هذه الهجرة مقتصرة على الرجال - عزاب ومتزوجين -، الذين كانوا يرحلون دون

عائلاتهم إلى فرنسا، أصبحت هجرة عائلية وبأعداد معتبرة. والشيء الذي يؤكد بروز ظاهرة الهجرة العائلية، هو الرقم المرتفع للمهاجرين في سنة 1954 ، والذي تجاوز 165.000 مهاجر، وهو أكبر عدد من المهاجرين بإتجاه فرنسا (380) ، منهم حوالي 3000 امرأة وأكثر من 5000 طفل، أما عدد العائلات الجزائرية التي كانت تقطن فرنسا في عام 1954 ، فكان حوالي 5000 عائلة جزائرية (381)، وحسب تصريح الوزير الداخلية الفرنسية، السيد "مارتينو دوبلا "، في 27 أفريل 1954، وصل عدد الجزائريين بفرنسا إلى 310.000 شخص، منهم 132.000 مهاجر بمنطقة باريس، و يدخل ضمن هذا الرقم، حوالي 1500 طفل و 1500 امرأة، حسب نفس التصريح دائما (382)، ولكن هذا الإحصاء لم يتم على كل المهاجرين الجزائريين المتواجدين بفرنسا، وعليه يبقى هذا الإحصاء مجرد رقم تقريبي فقط، لأن عدد العائلات الجزائرية بفرنسا، كان معتبرا في تلك الفترة.

و في هذا الإطار، تم في سنة 1948 فقط، هجرة أكثر من 768 إمرأة إلى فرنسا، ساهمت مقاطعة الجزائر بحوالي 234 إمرأة منهن، وكانت 293 إمرأة من مقاطعة قسنطينة، و213 إمرأة من مقاطعة وهران، و28 إمرأة من مناطق الجنوب، في الوقت الذي لم يكن عدد النساء الجزائريات بفرنسا قبل 1939 يتجاوز الأربعين إمرأة (383)، وهذا ما يدفعنا إلى التأكيد على أن عدد العائلات الجزائرية التي إستقرت بفرنسا كان معتبرا.

---

(380) إن الرقم المذكور في هذا الإحصاء - أي 165.000 مهاجر -، لم يكن رقما مضبوطا، لأن عدد المهاجرين قد تجاوز في هذه السنة مائتي ألف مهاجر، فالرقم الأول جاء حسب مجموعة Documents Algeriens لعام 1955، فهذه المجلة أخذت الرقم المتوسط، أو المعدل العام لعدد المهاجرين نظرا لإختلاف الأرقام، ولكننا نؤكد أن هذا الرقم لم يخضع لإحصاء دقيق.

(381) Documents Algériens, synthèse sur l'activité Algeriènne, N du 1/1/1955 au 31/12/1955, Alger, imprimerie officielle, 1956, PP. 98 et 105.

(382) KOURIBA (N) et CHARBONNEAU (j), op. cit., note (1), P. 148.

(383) بوعزيز، يحي، السياسية الإستعمارية... ص. 233.

وكانت النساء تمارس بعض الأشغال، ولكن عددهن كان قليلا جدا، ففي مصنع "رينو" كانت هناك عائلتان جزائريتان، كما كانت بعض النساء تدير المقاصف مع أزواجهم، وكانت هناك إمرأة تبيع الخضر والبقول في القسم الخامس عشر بباريس، أما عدد الطالبات الجزائريات، فلا يتعدى العشرة في طول فرنسا وعرضها(384).

وخلاصة القول أن التطور الكمي لأعداد المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا، كان دائما يخضع لظروف فرنسا الداخلية، فالظروف الإقتصادية التي كانت تشهدها فرنسا، هي التي كانت تحدد أعداد المهاجرين الجزائريين، وبصورة أخرى، فإن سوق اليد العاملة بفرنسا، هي التي كانت تُخضع لها عمليات نقل العمال البطالين من الجزائر نحو فرنسا، حسب إحتياجات هذه السوق وفق قانون العرض والطلب داخل فرنسا.

وإضافة إلى هذا، فإن قانون الجزائر، قد أعطى نوعا من الحرية في الهجرة إلى فرنسا، وحرر الراغبين في الهجرة إلى فرنسا من سيطرة القوانين القهرية، التي كانت تُقيد عمليات التحرك نحو فرنسا وتشل جزء منها، وعليه، فمنذ صدور قانون الجزائر، توضحت أكثر لوائح الهجرة إلى فرنسا، وإتضحت نوعا ما سياسة فرنسا إتجاه الهجرة الجزائرية نحو فرنسا.

3 ـ المشاكل المادية والإجتماعية للمهاجرين الجزائريين بفرنسا:

3-1 ـ البطالة ومشاكل العمل:

(384) نفس المرجع ، ص. 233.

لم يكن الجزائري الذي رحل إلى فرنسا قصد تحسين حياته المادية والإجتماعية، يتوقع إطلاقا بأن أحواله ستعرف تدهورا خطيرا ، فقد ركز هذا العامل في تحقيق أمله، على المستوى الحضاري الذي وصلت إليه المدنية الأوربية من تطور، وبالتالي تطور مستوى معيشة كل الأوربيين، فأصبح يحلم بمشاركة هؤلاء مستوى معيشتهم، ولو بقسط قليل، ولكن أحلامه كلها تبخرت، بمجرد وصوله إلى فرنسا، أين وجد مجتمعا يؤمن بوجوب إثبات الذات، وفرض "الأنا" فيه.

ويمكن لنا أن نلاحظ أن أغلب المهاجرين الجزائريين، الذين رحلوا إلى فرنسا دون عمل "عقد عمل "، والذي كان يمنح من طرف "الديوان الوطني للهجرة " بالإتفاق مع وزارة العمل، لم يكن لهم الحق في العمل، إلاّ لبعض منهم، وفي المصانع والمناجم ذات المهن الخطيرة، دون ضمانات أو تأمينات، لأنم كانوا يعملون دون وثائق رسمية، وخاصة وأن عقود العمل، التي كانت تمنح هنا بالجزائر للراغبين في الهجرة، كانت قليلة جدا، وكانت تمنح في ظروف صعبة وقاسية.

وقد جاء في تقدير "لوزارة الداخلية" بتاريخ أفريل 1949 ، أن عدد المتعطلين من الإفريقين الشماليين، يبلغ 80.400 بطال منهم أكثر 75.000 جزائري، وقد إعترفت الدوائر الرسمية، بأن هذا الرقم أقل بكثير من الواقع . و ذكرت صحيفة "جين باترون"، في عددها لشهر نوفمبر من سنة 1950 ، على لسان "بيد لوخر"، بأن مئات الآلاف من الإفريقيين الشماليين ، المقيميين بمنطقة باريس، لا يعمل منهم بصفة منتظمة بمصانعها، إلاّ 21.000 عامل فقط، وفي القسم الثامن من باريس، إتضح أن 70% من المسجلين في كشوف العاطلين، كانوا من الجزائريين [385].

وتجدر الملاحظة هنا، إلى ذكر أنه لم يكن من حق أي جزائري بطال، أن يسجل إسمه في كشوف المتعطلين ، لأجل أن ينال منحة رمزية، مالم يكن مستقرا بفرنسا منذ ستة أشهر

(385) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص. 220.

على الأقل، وهذا ما لم يكن متوفرا لدى أغلب المهاجرين الجزائـريين الجـدد بفرنـسا، وبذلك حُرموا من هذا الراتب ومن العمل أيضا. و كان عدد البطالين غير المسجلين في كشوف البطالة كثيرون، لكن لم يتم إحصاؤهم لغياب أسمائهم من هـذه الكـشوف، ولذلك، فإن الأرقام لم تكن على الإطلاق مضبوطة، وتبقى تقديرات قريبة من الحقيقـة أحيانا، وبعيدة عنها أحيانا أخرى، حسب مصداقية الجهات المعتمدة عليهـا في هـذه الإحصائيات.

ومع تطور نسب البطالة في وسط العمال المغاربة عامة، والجزائريون خاصة، وخوفا من تحول سلوك البطالين إلى العدوانية والعنف، قامت بعض المؤسسات الفرنـسية، بعمليـة إستبدال العمال الأسرى الألمان بالعمال المغاربة، وكانت معامل "ميدي "، أولى الورشات التي خاضت هذه التجربة، فمؤسسة "كولهمان ليستاك " بمارسيليا، أعطت خـير مثـال لتلك العملية (386)، وقد يتساءل البعض لماذا قامت هذه المؤسسات بتـسريح الأسـرى الألمان، الذين كانوا يعملون في المؤسسات الفرنسية دون مقابل، بعمال من شمال إفريقيـا وفق راتب معين.

إن هذه العملية جاءت نتيجة ضغوطات سياسية، وظروف دولية قاهرة، بعد معاهـدة فرضت تحرير كل أسرى الحرب، دون قيد أو شرط، وفق ما نصت عليه بنود حقـوق الإنسان والأمم المتحدة، إضافة إلى تدخل الحكومة الفرنسية في هذه المسألة، خوفا مـن تزايد أعداد البطالين الذين سيتوجهون، سواء بفرنسا أو عند عـودتم إلى الجزائـر، إلى النضال من أجل حقوقهم الإجتماعية - السياسية، سيتحول حتما إلى صدام عنيف مـع فرنسا التي لم تكن في حاجة إلى مشاكل أخرى، عدا مشاكل الحرب، سـواء داخـل فرنسا أو بمستعمراتا بشمال إفريقيا.

---

(386) Chevalier, Louis, Le problème démographique nord-Africain, travaux et document, cahier
N° 6, Paris, P.U.F, 1947, P. 171.

ورغم هذه العملية، فإن نسب البطالة قد بقيت تشهد تزايدا سنة بعد أخـرى، ولكـن الشيء الملاحظ والمهم، أن الحكومة قد سلكت سلوكا عنصريا مميزا ضد العمال المغاربـة عامة، والقادمين من الجزائر خاصة، و قد ظهرت قضية "عربيي- غير عربي"، في إطـار منح الوظائف، حيث كانت أغلب الوظائف تسلم بالدرجة الأولى، للوافدين من منطقة القبائل بالجزائر، وكذا إلى "الشلوح" من المغرب الأقصى، و كانوا يفضلون على الأخرين من العرب، وهذا ما يؤكده "لويس شوفالي"، [387] وهذا طبعا بسبب سياسـة "فَـرِقْ تسُدْ"، التي حاولت فرنسا دوما تطبيقها بالجزائر ، وبكل مستعمراتا عامـة ، ولكنـها فشلت في ذلك، فنقلتها إلى داخل فرنسا، حتى تجعل الصراع وسط الجزائريين بعيدا عن إتحادهم .

ويؤكد "أ.بيرولا "، أن سياسة فرنسا في ميدان تشغيل اليد العاملة الأجنبية داخل فرنسا، كانت مبنية على التمييز والعنصرية، فهذه السياسة لم تقتصر على المغاربة فقـط، وإنمـا كانت تضع ترتيبا خاصا لكل الأجناس الطالبين للعمل لديها، على أساس العرق فقـط، وكان الترتيب المعمول به، يتم على النحو التالي: العمال البيلجيكيون يمثلون 9% مـن نسبة العمال الأجانب بفرنسا، يليهم العمال القادمين مـن سويـسرا بنـسبة 8.5% ، فالإيطاليون بنسبة 7.3% ، ثم اليونانيون بنسبة 5.2% ، و أخيرا العرب بنسبة 02.9% .

ورغم كل شيء، فإن العامل الجزائري كان يتحمل الكثير في سبيل إرضاء رب العمـل، لأنه كان يدرك جيدا بأنه سيكون أول المسرّحين في حالة الإستغناء عن بعض العمال، وفي هذا تم إجراء تحقيق ميداني في مصنع للمواد الكيماوية، يقع في منطقة "الألب السفلي "، أين كان يشتغل 124 عاملا جزائريا، وُصِف 45 عاملا منهم بـالرائعين ، لمـا كـانوا يقومون به في سبيل إرضاء مسؤولي المصنع وكسب عطفهم، وبمارسيليا كان أكثر مـن 4000 عامل من إفريقيا الشمالية، جلهم جزائريون، على حافة الهلاك من جراء البطالـة،

(387) Chevalier, L., Le Problème ... P. 172.

رغم أنم كانوا يتوددون لأصحاب المصانع، ويظهرون الإخلاص والوفاء في العمل.[388] ومنه، يتبين لنا أن العمل الذي كان يمنح عادة للجزائريين، كان فـصليا، حـتى يتـوه الجزائري بين حياة العمل وحياة البطالة، دون أن يتضح مستقبله المهني.

ولم تكن تمنح للجماهير الجزائرية الراغبة في العمل، سوى الأشغال الشاقة والخطـيرة، وتُعرض عليهم الأعمال المحتقرة والمهملة من طرف العمال الأخرين، والتي كانت تقع عادة في السلم الأخير من الوظائف بفرنسا،[389] وحسب تقرير رسمي فإن عـدد الجزائـريين البطالين بفرنسا، قد كان يتراوح ما بين 25 و30% من العدد الإجمـالي للجزائـريين بفرنسا.[390]

والواقع أن السبب الرئيسي الذي أدى إلى تطور نـسبة البطالـة في وسـط المهـاجرين الجزائريين، كان يعود إلى سوء سياسة الحكومة الفرنسية في إستغلال اليد العاملة الجزائرية، والفوضى المتبعة في عملية توزيعهم على المناطق المحتاجة لليد العاملة دون تخطيط مـسبق، وكان العامل الجزائري هو الذي يدفع ثمن هذه الفوضى، إضافة إلى ضعف التكوين المهني، و إنعدام المهارة الفنية والتخصص لدى العامل الجزائري. فهذا العامل كان فلاحا بـسيطا بالجزائر، ولم تسمح له الظروف بتكوين مهني بالمراكز المتخصصة بالجزائر، وهو الـشيء الذي عرقل عملية حصوله على عمل قار ودائم، لأن الأعمال الهامة كانت تتطلب المهارة الفنية و التخصص، وهو الشيء الذي كان ينقص المهاجر الجزائري.

لقد كان المهاجر الجزائري يرحل إلى فرنسا ، دون أن يكون متخصصا في أية مهنة، ولم يسبق له وأن زار مركز تكوين مهني بالجزائر لظروفه القاهرة، فكان غير مرغوب فيه، ليتم فيما بعد رفض طلبه، ويُسرح نحو البطالة أو تُعرض عليه أشغالا خطيرة و مهملة من قبل

---

(388) Chevalier, L., Le problème Demographique... P. 173.

(389) IBID, P. 169.

(390) BLANCHRD, Jean, Le problème Algerien; Réalites et perspectives, Paris, P.U.I, 1955, P.55.

الأخرين [391]، وطبعا لم يكن عمر المهاجر الجزائري يسمح له بالإلتحاق بإحدى مراكز التمهين والتكوين بفرنسا، وحتى فرنسا لم تكن في حاجة إلى مغامرة خاسرة من هذا النوع، فأغلقت مراكز التكوين المهني بفرنسا، في وجه الجزائريين.

وكنتيجة لذلك، فإن توزيع المهاجرين الجزائريين ، في مختلف أنواع وفروع هذه الأنشطة، يبرز أحداثا هامة، حيث أنهم كانوا كثيرون في القطاعات الأقل أجرا ، والتي تركها أهل البلد من الفرنسيين ، مثل ورشات البناء والحفر والمناجم ... إذ لا يمثل العمال المتخصصون، ولا الإطارات الثانوية، إلاّ فئة قليلة، و ذلك يؤكد علاقات التبعية الجديدة التي أفرزتها ظاهرة الإغتراب، التي تسببت فيها ظاهرة الرأسمالية الفرنسية.[392]

و الأخطر من ذلك، فقد تعرض المهاجرون الجزائريون إلى معاملة عنصرية، تميزت بالشدة والقساوة، و حُرموا من كل المزايا التي كان يتمتع بها العامل الفرنسي، كما فُرض عليهم العمل من 12 إلى 14 ساعة يوميا، و بأجر زهيد لا يزيد عن عشرين ألف فرنك في الشهر على أحسن تقدير، مع عدم ضمان الإستمرار في العمل، في حين كان العامل الفرنسي لا يعمل إلا 8 ساعات في اليوم، و بأجر لا يقل في المتوسط عن 2000 فرانك في اليوم الواحد.[393]

لقد كانت مأساة العامل الجزائري تمتد حتى إلى فرنسا، التي قصدها وهو يأمل أن يعوض السنين التي أضاعها بالجزائر، وكانت عملية البحث عن عمل ما، تستغرق فترة طويلة وشاقة، وعندما يجد هذا العامل عملا، عادة ما يكون عملا في المرافئ، مصانع تكرير الشاي، المصانع الكيمياوية، الأنفاق، مصاهر المعادن ... وهذه المؤسسات ، لم تكن تتوفر بها أدنى الشروط الصحية. وإضافة إلى هذه المشاكل، فإن العامل الجزائري كان

---

(391)BLANCHRD, Jean, op.cit.,P.55.

(392) صاري، ج.، قداش، م.، المرجع السابق، ص. 222.

(393) بوعزيز، يحي، سياسة التسلط... ص. 58.

يخضع لنظام دقيق، ففي حالة تراجع سوق العمل وتدهورها، يكون العامل الجزائري أول من يُسرح من المصنع دون عذر لائق، ولم يكن أغلبهم مؤمنا في العمل ، ودون ضـمان إجتماعي لعائلته المستقرة بالجزائر، وليس له الحق في أية عطلة مرضية.

ويشير "ألفريد سوفي "، إلى ظهور سياسة عنصرية ضـد المهـاجرين عامـة، تبناهـا الفرنسيون المتطرفون، فهم يتهمونهم بأشياء عديدة، فكلهم، حسب رأيهم، يملؤون إمـا السجون، أو المستشفيات، [394] وصورت عدة جرائد فرنسية بأن المهاجرين الجزائريين بفرنسا، يشكلون خطرا أكبر مما كان يمثله الألمان، وجاءت صـرخة بعـض المتطـرفين الفرنسيين، تطلب حماية الوطن الأم من خطر الأفارقة الشماليين. ورغم تلك الحملة ضد أبناء المهاجرين العاملين بفرنسا، فقد ظهرت بعض النداءات الصريحة، التي طالبت إيجـاد حلول جدية وسريعة قبل فوات الأوان.

وفي هذا الإطار، صرح السيد "قودان "، العضو بالمجلس البلدي لباريس "بأنـه يجـب طرح مشكل الهجرة بصورة منطقية، وإذا أردنا أن نسوي وضعية المهاجرين دون مشاكل في باريس، لا يجب أن نوفر الظروف لإعادة سيناريو سابق شاهدناه في الماضي: الصراع الغالي ـ الروماني الذي حدث في العصور المظلمة، التي شهدت غزوات البرابرة".[395]

و كانت علاقات العمل شكلية بين المهاجرين الجزائريين والعمال الفرنسيين، بحيـث لم تتطور هذه العلاقات إلى خارج إطار العمل، ولكن هذا لا يعني إطلاقا أن كل الفرنسيين كانوا يحتقرون العمال الجزائريون، وإنما الإحترام كان سائدا داخل المصنع بـين أغلـب العمال، وهنا تنتهي العلاقة، فلم يكن العامل الفرنسي مستعدا لإستقبال عامل جزائري في

---

(394) BLANCHRD, J., op. cit. P. 55.

(395) SAINT-ALBAIN, J., L’Algérie d’aujourd’hui, ce que vous devez savoir, Paris, éditions de l’Agence exterieure, 1946, PP. 103 - 104.

بيته، أو دعوته لشرب فنجان شاي، ولذلك فإن الإتصالات المسموح بها، كانت نـادرة جدا. (396)

ورغم نسب البطالة التي إرتفعت في صفوف المهاجرين الجزائريين بفرنسا، إلاّ أن الهجرة لم تتوقف إطلاقا نحو فرنسا، بل حدث العكس، وهو أنها إزدادت سنة بعد أخـرى، إلى غاية إنطلاق الثورة التحريرية.

3-2ـ **مشكلة السكن (الإيواء) :**

كانت أخطر مشكلة واجهها المهاجرون الجزائريون بفرنسا، مشكلة إيجاد مـأوى لهـم يقيهم برد الشتاء القارس بفرنسا. وهذه المشكلة لم تكن خاصة بمجموعـة معينـة مـن المهاجرين ، وإنما كانت مشكلة الجميع، فأكثرهم كان يقضي الليل في شـوارع المـدن الفرنسية، أو تحت جسورها، وهو الشيء الذي أثار من جهة، حملة قمعية ضد الـذين وصفوا بالمتشردين الذين يحاولون تدمير المدن الفرنسية النظيفة، وأثار من جهة أخـرى، نداء رحمة وإنسانية لإيجاد حل عاجل لمأساتهم.

وهذا رئيس مكتب الخدمات الإجتماعية لإفريقيا الشمالية، يعلن في بداية سنة 1945 ، أن هناك خمسة آلاف من أبناء إفريقيا الشمالية بدون مأوى، في منطقة باريس وحـدها، (397) وطبعا، فإن هذه المشكلة، كانت منتشرة بكل المدن الفرنسية ، الـتي كـان بهـا مهاجرون من الجزائر، و إضطر أكثر العمال، إلى الإستقرار في أماكن لا تحمل سـوى سمات البؤس والشقاء ، في مناطق قذرة، حيث كانت مراقدهم لا تتـوفر علـى أدنى الشروط الصحية، وفي أحياء قديمة بدأ أصحابها يتركونها أكثر فأكثر .

---

(396) Chevalier, L., Le problème démographique, P. 188.

(397) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص. 222.

وقام أخرون بإنشاء أحياء قصديرية لهم، مثل تلك الأحياء تماما التي يسكنها أغلب هؤلاء حينما كانوا بالجزائر. وتتحدث معظم الكتب عن أشهر وأكبر الأحياء القصديرية الـتي عرفتها فرنسا، وكان يسكنه عمال من شمال افريقيا، وهذا الحي يقع قـرب بـاريس، ويعرف بحي "نانتير "، الذي شهد إعادة إنشاء حزب "نجم شمال إفريقيا"، الذي حلتـه السلطات الفرنسية تحت إسم "حزب الشعب الجزائـري"، في مـارس 1937 برئاسـة "مصالي الحاج"، و هذا الحي كان يسكنه ألاف المغاربة، في ظروف معيشية صعبة جدا.

ولكن الذين كانوا يعيشون في مدن الصفيح، التي بنيت بالصفائح والكرتون، هم الأسعد حظّا، رغم أنه ليس في منازلهم مواقد للتدفئة ... إلاّ أنه من كان يملك سريرا أمام شـتاء باريس، فهو يملك السعادة كلها. إننا نقول هذا، لأن من إكترى في الفنـدق - فنـدق المتشردين -، لم يكن له الحق في سريره لأكثر من 8 ساعات فقط، ليـأتي دور زميلـه ليْندسَ فيه 8 ساعات أخرى، ثم يأتي دور الثالث ... وهكذا يمـر اليـوم عليـه، دون الحديث عن المضايقات والمداهمات، التي كان يقوم بها رجال "البوليس الفرنسي" بصورة دائمة، لا لشيء سوى للإستجوابات التلقائية التافهة، الهدف منها جعل العامل الجزائـري يعيش في قلق دائم، وجبة أو وجبتان في اليوم، زوج أحذية وملابس بالية والنوم لثمـاني ساعات ... هذا كله ما يستطيع العامل الجزائري، الحصول عليه بفرنسا، ومـع ذلـك، فأحيانا لا يستطيع العامل الجزائري النوم لمدة ثماني ساعات هادئة. (398)

وأمام هذه الظروف القاسية، قام عدد كبير من العمال الجزائريين ، ببناء أكواخ قصديرية قريبة من مقرات عملهم، وخاصة في شمال فرنسا و شرقها. وفي عام 1950، وصل عدد الذين سمح لهم أرباب العمل بالسكن في مخازن وسكنات مقبولة، حوالي 40% من جملة العمال الجزائريين المتواجدين بفرنسا. (399)

---

(398) بريستير، ايفه، المصدر السابق، ص.61.

(399) DEMONDION, P., op. cit. P. 123.

ومما يجدر ذكره هنا، هو ظهور بعض النداءات الإنسانية من طرف بعـض الفرنـسيين، قصد إيجاد حل عاجل للمشاكل الإجتماعية، التي كان يتخبط فيها العمال الجزائريـون بفرنسا، فظهرت جمعية هامة بفرنسا منذ 6 مارس 1936، عرفت باسم "لجنة الـصداقة الإفريقية"، والتي أنشأها "الماريشال فرانشي ديسبيري " ، و إنتـشرت في عـدة مـدن فرنسية منها: "بوردو، كليرمان فيران، ماتز، مونت لوصون وباريس". وأنـشأت هـذه اللجنة ديارا لجمع مهاجري شمال إفريقيا في محل واحد، عرف بإسم "دار العسكري"، وكانت تمنحهم بطابعها الشمال الإفريقي وديكورها المغاربي، فرصة للعيش في ذكريات بلدهم الأصلي.[400]

ولكن "دار العسكري"، لم تستطع أن تحل المشاكل كلية، لأن عدد المهاجرين الجزائريين الذين بقوا يعانون من مشكلة الإيواء ،كان مرتفعا كثيرا، وحتى الذين كان لهم مـساكن دائمة، لم يكن حالهم أحسن من الذين لا يملكون مأوى. ومن هؤلاء ، كان فريق يعيش في الأقبية تحت المنازل ، وهي أمكنة منخفضة رطبة ، كان المفروض أن تكون مخـازن للخمر أو للبضائع ، وليس لها من المنافذ التي تسمح بالتهوية، إلاّ باب واحد يفضي إلى الطريق العام ، وهناك مطاعم شعبية تعد في أقبيتها أسّرة للنوم، وليست هذه الأسّرة سوى موائد من الخشب ، ومتوسط من ينامون في كل قبو، نحو خمسين جزائريا [401] .

ويجب أن نذكر هنا أن معظم الأسّرة، كانت مشغولة طول الأربع والعـشرون سـاعة، لأن عمال النهار كانوا يعوضون عمال الليل في النوم على هذه الأسرة، وقد بقي معظـم العمال من الجزائريين يعانون من المشكل، رغم بعض المحاولات القليلة من طرف الإدارة الفرنسية بفرنسا لإحتواء المشكل، ولكنها كانت دائما قليلة وغير مجدية، فهـذا مـدير الخدمات الإجتماعية في محافظة "السين"، يعلـن في 27 ديـسمبر 1950 ، أن 1130 جزائريا قد تم ايواؤهم في المساكن الخاصة التي أقامتها ادارته ... وعدد هـذه المـساكن

(400) KOURIBA, (N). et CHARBONNEAU, (J), op. cit., P. 151.

(401) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص. 223.

خمسة، فالأول في شارع "ليوكنت"، والأخر في شارع "توكفيل"، والثالث في "جنيفيية"، والرابع في "بولوني بلانكور"، والخامس في "نانتير" ... علاوة على مسكن الصليب الأحمر في القسم الخامس عشر، و يحتوي على مائة سرير أو أكثر قليلا ... .(402)

هذا في باريس، أما في الأقاليم الأخرى ، فكانت الحالة أسوأ بكثير، فهذه "ليون" مثلا، لم تجد علاجا للمشكلة إلاّ إقامة ثكنة ذات أسوار عالية، تضم 1400 عامل، ومتوسط سعة الحجرة الواحدة مائة جزائري، ينامون على الألواح الخشبية ... وأجرة هذا المسكن الحقير وصلت إلى 240 فرنكا في الشهر. وفي "لوهافر"، كانت مساكنهم عبارة عن معسكر قديم للأسرى، به أكواخ متناثرة ... وفي "مارلباخ" على الموزيل، يعيش مئات الجزائريين في أكواخ خشبية مقامة على الأطراف، بعيدا عن قلب المدينة.(403)

وإذا توسعنا في أقاليم أخرى من فرنسا، فإننا ندرك جيدا المأساة العميقة التي كان يعانيها عمال الجزائر المهاجرين، فالأوضاع كانت متشابهة، ما عدا الإختلاف الطفيف في أهمية المدينة التي كان يقطنها المهاجرون من الناحية الإدارية والإقتصادية. وإذا إستطاع هؤلاء العمال تحمل مشقة المبيت تحت الجسور، وعلى ضفاف الوديان، أو شواطئ البحر في فصل الصيف، فإن الأمر سيبدو مستحيلا في فصل الشتاء، أمام برد باريس ومدن فرنسا القارس.

وحتى وإن تمكن بعض العمال من إيجاد مأوى مقبول لهم، فإن ذلك سيضيف لهم مشكلا أخر، وهو أجر هذا المأوى شهريا، وهو الشيء الذي سيؤثر سلبا على ميزانية هذا العامل، خاصة وإنه مجبر على إرسال بعض من أجره البسيط، إلى الجزائر لإعالة العائلة المتروكة في وطنه الأصلي. والملاحظة الأخرى، هي أن السياسة الفرنسية، قد حاولت

---

(402) بوعزيز، يحي ، السياسة الإستعمارية.....، ص. 224.

(403) نفس المرجع ، ص ص. 224 ـ 225.

حشد الجزائريين في مراكز ومحتشدات ضخمة، ومهملة صحيا، حتى تتمكن مـن جمـع الجزائريين فيها، وتسهل لها عملية مراقبتهم و تحول بينهم وبين التشكيلات الـسياسية الجزائرية التي كانت تنشط بفرنسا، كما أنها لم تحاول أن تحسن من الشروط الـصحية لهذه المراكز، حتى تجعل هؤلاء العمال مرضـى لا يقـدرون إلاّ علـى أداء وظيفتـهم الإقتصادية، ليكون وقتهم مقسما بين العمل نهارا و النـوم لـيلا، خاصـة وأن هـذه المحتشدات كانت لا تسمح لهم بالراحة إطلاقا.

ويمكن لنا أن نتساءل كيف يمكن للعامل الجزائري، أن يعمل في مصنع ضخم بفرنـسا، ويعيش في كوخ حقير لا تتوفر فيه أدنى شروط المعيشة، أو في نزل من الدرجة الأخيرة، أن يُكون ثروة معتبرة لإعالة عائلته بالجزائر؟. (404)

3ـ <u>الوضع الصحي للمهاجرين الجزائريين</u>:

كانت السلطات الفرنسية تقوم بمراقبة طبية صارمة، على كل مهاجر جزائـري يتقـدم بطلب الحصول على تأشيرة الهجرة، وذلك عند ركوب الباخرة أو الطائرة، وهذه المراقبة تؤكد لنا عدم تسامح فرنسا مع كل جزائري يحمل أعراض المرض، وخاصة إذا كان هذا المرض معديا، وهذا أمر طبيعي ومستحسن، ولكننا نلاحظ بأن أغلب الذين هـاجروا إلى فرنسا قصد العمل، وأجريت عليهم فحوصا طبية أثبتت سلامتهم من كـل الأمـراض، سرعان ما يصابون بأمراض خطيرة تودي بحياتهم بعد إقامة قصيرة بفرنسا. فمـن أيـن جاءت هذه الأمراض؟.

في الفترة الممتدة، ما بين أول جانفي وأول سبتمبر 1946، تم إجراء فحوص طبية شاملة على 14.692 مهاجر، تبين من خلالها أن 1100 مهاجر فقط، لم يكونوا حاملين لأي

(404) DEMONDION, P., op. cit., P. 123.

مرض، وبالتالي تم ترحيلهم إلى فرنسا، [405] أين أصيب بعضهم بـأمراض عديـدة، لم يعرفها هؤلاء من قبل.

وفي المنطقة الباريسية أين توجد أغلب مدن الصفيح، كان المستوى المعيشي للمهـاجرين متدهورا، ولم يكن مستوى العلاقات الإجتماعية أحسن منه،[406] وهو الشيء الذي أثـر على صحة المهاجرين، زيادة على ظروف العمل الصعبة ونوعيـة العمـل، إضـافة إلى وضعية السكن، سوء التغذية، وتغير المناخ.

و كان "مرض السل" ، الداء رقم "واحد" الذي عرف إنتشارا واسعا وسط المهاجرين الجزائريين، مثلما كان يحدث تماما بالجزائر، ويعلل "لويس شوفالييه" تطور هذا المرض في الوسط العمالي بفرنسا، بشروط المعيشة المتردية لعمال شمال إفريقيا بفرنـسا، فالنظـام الغذائي الذي كان متبعا بالجزائر، والمعتمد أساسا على البقول والحشائش ، إستبدل بغذاء محضر كميائيا، إضافة إلى الكحول، وإستبدلت الملابس الصوفية و"الـبرانيس" الملائمـة لطبيعة مناخ الوطن الأصلي، بالملابس القطنية الجاهزة، وبدل العيش في مدن وقرى هادئة وبعيدة عن الضوضاء، عاش المهاجر في أحياء مكتظة ودائمة الحركة وملوثة، أصـبحت حقلا خصبا لنمو الأمراض. [407]

وأثر إنعدام السكن المناسب سلبا على صحة العمال المهاجرين، وفي هذا الإطار، تـشير "وزارة الصحة الفرنسية"، أن عدد العمال المهاجرين من الجزائريين ، والـذين أصـيبوا بمرض السل أو بأمراض أخرى، كان مرتفعا جدا وخاصة في وسط المهـاجرين الـذين يقطنون الأكواخ الحقيرة المبنية من صفائح الحديد في ضواحي باريس. [408] و كانـت

---

(405) CHEVALIER,L., Le problème démographique ..., P. 166.

(406) CHEKINI, Vie sociale au sein des bidonvilles chez les émigrés Algériens en France, P. 514.

(407) Chevalier, L., Le problème demographique...., P. 161.

(408) بوحوش، عمار، العمال الجزائريون... ص.178.

غرف العمال المهاجرين بفرنسا ، تنعدم إلى أسباب الراحة، إضافة إلى إزدحام عدد كبير من العمال المهاجرين في نفس الغرفة، وينامون على نفس الفراش، وهو الشيء الذي يؤدي إلى إنتقال العدوى ، في حالة إصابة أي منهم بأمراض معدية .

ويؤكد الدكتور "إبن سالم"، في كتابه "السل لدى عمال شمال إفريقيا"، بأن أغلب هؤلاء العمال سيموتون بسرعة بمجرد عودتهم إلى بلدانهم ، و هم يحملون عدوى المرض، حيث يقول: " ...لنأخذ مثلا منطقة القبائل التي لم يكن بها مرض السل منتشرا بكثرة ... ولكن بعد عودة بعض المهاجرين، وإستقرارهم بالمنطقة، تبدأ أعراض هذا المرض في الظهور والإنتشار، واليوم غزا هذا المرض بلاد القبائل، وهو يحصد مئات الأرواح يوميا ... إن ذلك حدث نتيجة العدوى القادمة من هناك - أي من فرنسا -". [409]

لقد كان مرض السل يحصد مئات الأرواح سنويا بفرنسا، و وصلت نسبته إلى تسعة أعشار ممن يموتون من هؤلاء المهاجرين. ففي أفريل 1949 ، كان 800 جزائري تحت العلاج من السل ، في مقابل 170 عاملا مهاجرا سنة 1943 ، منهم 200 في "المستشفى الفرنسي الإسلامي"، في "بوبني" ... [410] وهناك بعض الحالات الأخرى التي لم يبلغ عنها.

وفي ضواحي باريس، كانت "جنيفييه" على رأس بلديات منطقة السين من حيث نسبة المصابين بالسل، حيث تعدت النسبة 60% من مجموع عدد الوفيات، التي تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 39 سنة، تليها "أسنيار" بنسبة 50.3% ، ثم "كليشي" بنسبة 50% ، "فنانتير" بنسبة 49.7% ، وأخيرا "كولومب" بنسبة 48.3%. [411]

---

(409) Chevalier, L., Le problème demographique ..., P. 185.

(410) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص.234.

(411) Chevalier, L., Le problème demographique ..., Note (1), P. 161.

ولمرض "الزهري أو السفلس" في وسط المهاجرين الجزائريين، ضحايا كـثيرون نتيجـة الإتصالات الجنسية الطائشة، والمعاشرة غير الشرعية لنساء الشوارع بفرنسا، تحت تأثير بُعدهم عن زوجاتهم في الغربة، فحوالي 98% من المصابين بهذا المـرض، سـببه هـذه العلاقات غير الشرعية. وقد كان عدد المصابين بهذا المرض، مرتفعا جـدا حـتى صـار الجزائريون يطلقون عليه "المرض الفرنجي"، لأنهم لم يعرفوه إلاّ على يد الفرنسيين. (412)

إن الظروف الصحية التي كان يعيشها العامل الجزائري بفرنسا يمكن أن نلخصها في تقرير الأكاديمية الطبية الفرنسية، الذي قرأ نصه النائب الشيوعي الفرنسي "جـاك ديكلـو"، والذي أكد فيه : " ... يصاب العامل بمرض "الربو" بعد سنتين أو ثلاثة من وصـوله إلى فرنسا، وهذا يعني أنه مرض غير وافد، بل سببه ظروف المعيشة القاسية، والـسكن غـير الصحي للأفارقة الشماليين في فرنسا". (413)

والواقع أن المهاجر الجزائري، وإن إستطاع الحصول على عمل بفرنسا، وإستطاع تحسين وضعه المادي، فإنه سيقع في قبضة الأمراض الخطيرة التي كانت تمسه وتختاره، دون عمال أخرين بفرنسا، لا لشيء سوى لظروف معيشته القاسية، بالمقارنة مع ظـروف معيـشة العمال الأوربيين الأخرين، ولم يعد قادرا على أداء وظائفه العملية بسبب المرض، وحتما سيستغنى صاحب العمل عن العاجزين عن العمل من جراء المرض، دون تعويض مـادي لهم، خاصة وأن طلبات العمل كانت كثيرة لدى مكاتب الهجرة، أو إدارات المصانع.

4ـ دور المهاجرون الجزائريون في الحركة الوطنية الجزائرية:

لم تكن الهجرة نحو فرنسا لأغراض مادية إقتصادية ، بهدف تأمين وضع المهاجرين ماديـا فحسب، بل أن هجرة ألاف الجزائريين إلى فرنسا كانت أيضا لأهـداف إجتماعيـة و

(412) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية...، ص.235.

(413) بريستير، ايفه، المصدر السابق، ص. 59.

سياسية، ولأغراض تكوينية مهنية، جعلت من هذه الحركة وسيلة إيجابية، وعاملا مهما دفع عجلة التحرك الإجتماعي والسياسي بفرنسا، بعد أن شهدت تعطلا مقصودا بالجزائر.

ورغم أن معظم المهاجرين إلى فرنسا، كانوا قادمين إليها من أفقر المناطق بالجزائر وأكثرها طردا للسكان، وأن هذه المناطق لم تكن باستطاعتها توفير أي تكوين ثقافي أو مهني لهم، إلاّ أنهم كانوا يدركون جيدا كيفية إقتحام العالم الجديد، الذي إنتقلوا إليه دون مركب نقص، فحاولوا تحطيم قيود عزلتهم لإدراك مفاهيم المجتمع المتحضر بأوربا عامة، وفرنسا خاصة.

وبعد بداية صعبة وبطيئة في ميدان التعامل الإجتماعي، والتفكير السياسي، في فترة ما بين الحربين، تمكن عمال شمال إفريقيا من التكتل في تجمع إجتماعي- سياسي، عرف باسم "نجم شمال افريقيا"، والذي ضم عمال أقطار المغرب العربي الثلاث: تونس، الجزائر والمغرب الأقصى، وذلك سنة 1926م، وكانت هذه "الجمعية الإجتماعية السياسية"، تقوم بالدفاع عن المصالح المادية والإجتماعية لعمال شمال إفريقيا، وتدعو إلى التكتل والإعتصام بين المهاجرين المغاربة حولها.

وقد كان لبعض الشخصيات السياسية الجزائرية، مثل "الأمير خالد الجزائري" و"أحمد مصالي الحاج"، دورا كبيرا في تأطير عمال شمال إفريقيا سياسيا وإجتماعيا، وذلك بعد تجربة قصيرة لبعض الجزائريين في الأحزاب السياسية الفرنسية وخاصة اليسارية منها، حيث تدرب هؤلاء فيها على العمل الحزبي والسياسي المنظم، ليسارعوا بعدها إلى تكوين هيئات وجمعيات إجتماعية و سياسية مستقلة، كانت نواة لإنطلاق الحركة الوطنية السياسية بالمهجر.

وسرعان ما بدأ "النجم" عمله السياسي في المهجر، يلقن العمال المغاربة مبادئ النضال السياسي ، وكيفية مواجهة فرنسا، رغم أن ظروف الجزائر ووضعيتها السياسية، كانت مغايرة تماما لتلك الوضعية التي كانت عليها كل من المغرب الأقصى وتونس.

وقد ساعد النجم على تثقيف الجماهير سياسيا، ولا سيما المهاجرين الجزائريين بفرنسا وأوربا، بالإضافة إلى الطلبة، كما جعل القضية الجزائرية معروفة عالميا، ولم تحن سنة 1930 حتى بدأ "النجم" يتسرب إلى الجزائر أيضا. (414) والواقع أن تجربة النجم تعبر بصدق عن نمو وعي قومي وطني متصلب في مطلبه العام، إلاّ وهو الإستقلال التام للجزائر.

إن مناضلي "النجم"، كانوا قد تلقنوا مبادئ المقاومة السياسية في أحضان الأحزاب اليسارية الفرنسية وخاصة الحزب الشيوعي الفرنسي، وعندما شعروا باكتمال نضجهم السياسي وأدركو إختلاف مطالبهم الجوهرية عن الشيوعيين الفرنسيين، إنفصلوا عنهم، وأسسوا لهم حزبا سياسيا خاصا بهم، فكان ميلاد "النجم" .

والحقيقة أن هذه التجربة وإن كانت قصيرة، إلاّ أنها كانت إيجابية جدا على المهاجرين الجزائريين ، وعلى الحركة الوطنية بالمهجر . فلقد لعب "النجم"، ومن بعده "حزب الشعب الجزائري"، دورا كبيرا في توعية العمال المهاجرين بفرنسا، و إستطاع أن ينقل ذلك الوعي من فرنسا إلى الجزائر، و أن "يدول" القضية الجزائرية ويشرح مطالب الشعب الجزائري، وكان ذلك في فيفري 1927 ، إثر انعقاد المؤتمر المعادي للإستعمار الذي نظمته "الجمعية المعادية للإضطهاد الإستعماري"، بمدينة "بروكسل" عاصمة بلجيكا، وحضرته وفود عديدة من بلدان العالم، وفي هذا المؤتمر طرح النجم برنامجه الإستقلالي.

---

(414) العلوي، محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 - 1954، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص. 95.

وفي سبتمبر 1935، يذكر "مصالي الحاج"، بأنه سافر إلى "جنيف" بسويسرا ، لتمثيل الحركة الوطنية في "عصبة الأمم" ، وفي "المؤتمر الإسلامي ـ الأوربي". (415) كما قام "النجم" ووريثه "حزب الشعب الجزائري"، بتدعيم مطالب الحركة الوطنية الإستقلالية، كما نبه الشعب الجزائري، إلى ضرورة محاربة دعاة الإدماج، والوقوف ضد كل البرامج والمشاريع الإندماجية، وبقي يؤدي دوره بثبات، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبعد نهاية الحرب الكبرى، واصل المهاجرون الجزائريون نضالهم الإجتماعي والسياسي، وأبدوا إستعداد كبيرا لتحمل مسؤولية الدفاع عن الشعب الجزائري. ففي الميدان الإجتماعي، واصل المهاجرون نضالهم في النقابات العمالية الفرنسية، التي إنخرطوا فيها دفاعا عن مصالحهم المادية والمعنوية، ولكن هؤلاء العمال، كانوا دائما يربطون مطالبهم الإجتماعية بالمطالب السياسية، ففي نظرهم، كان الكفاح الإجتماعي مرتبطا تمام الإرتباط بالكفاح الوطني، وبالمشكلة الوطنية، وفي هذا تبرير كافي للإلحاح الذي يلجأ إليه العمال الجزائريون، في عرض مشكلة تحرير وطنهم على المنظمات النقابية الفرنسية ، (416) لأن الهدف الكبير والوحيد، كان الإستقلال التام للبلاد.

و في هذا الإطار، يقول أحد العمال المهاجرين ، في خطبة أمام العمال الفرنسيين بباريس، بأننا لم نفرق، ولن نفرق بين مطالبنا المادية ومطلبنا الجوهري: إلاّ وهو الإستقلال الوطني...(417) وبفرنسا قامت فيدرالية "حركة إنتصار الحريات الديمقراطية"، بإصدار جريدة "المهاجر في فرنسا" و"النجم الجزائري"، ليكونا جسرا بين العمال اليدويين والمثقفين، وكان بعض الطلبة المهاجرون يتولون مهمة تحرير المقالات، بهدف توعية العمال المهاجرون .

---

(415) HARBI, Mohamed, Les Archives de la revolution Algeriènne, 1 ere edition, Paris, les editions jeune Afrique, 1981, P. 74.

(416) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص ص. 250 ـ 251.

(417) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص .251.

و يقول "مصالي الحاج " بأن " باريس" كانت بالنسبة للحركة الوطنية، منصة واسـعة مفتوحة على الداخل والخارج، ومن أعلى هذه المنصة صرخنا باسم الشعب الجزائـري، بأن الأمبريالية تسيطر على كل البلاد. (418) إن هذه الأفكار التي أوردها "مصالي الحاج"، كانت تعبيرا صادقا عن النضال السياسي، الذي خاضه المهاجرون الجزائريون بفرنسا لفترة طويلة. ورغم المضايقات العديدة التي كان يتعرض لها مناضلوا الحركة الوطنية بـالمهجر ، إلاّ أن إيمانهم بعدالة قضيتهم، ونبل تفكيرهم، كانا دائما يحركان نضالهم بثقة كـبيرة، تجاوزت في بعض الأحيان ثقة المناضلين في الحركة الوطنية بالجزائر نفسها.

ولا يفوتنا هنا أن ننوه بتعضيد المهاجرين لحركات إخوانهم العمال الجزائريين في الجزائـر نفسها، لأن هذه الحركات كانت تهدف إلى الحصول على الحق الطبيعـي في تكـوين نقابات حرة ووطنية ، تصلح أساسا لتحرير الوطن سياسيا وإجتماعيا. (419) إن الهجـرة كانت بحق مدرسة واسعة، علمت المهاجرين طرق النضال السياسي ، ودربتـهم علـى الكفاح الإجتماعي، الذي لم ينفصل يوما ما عن الكفاح السياسي، فالعامل الجزائـري بفرنسا وجد نوعا من الحرية، كانت غائبة عنه حينما كان بالجزائر، و وجد الفرصـة سانحة لإقتحام المنظمات العمالية، وأصبح يطالب بحقوقه الإجتماعية والسياسية.

و قد تمكن المغتربون الجزائريون من التعبير عن أرائهم، وإظهار رغبتهم القوية في تكـوين دولة جزائرية مستقلة، تخدم مصالح أبناء الشعب الجزائري، وليس مصالح فئة إستعمارية دخيلة، وهو الهدف الذي كان يسعى إليه كل المهاجرين الجزائريين ، منـذ شـعورهم بذاتيتهم المختلفة عن الفرنسي، أو الإيطالي، أو الإسباني بفرنسا.

ورغبة من المهاجرين الجزائريين في تحقيق هدفهم المنشود، حاولوا تمرير أفكارهم السياسية إلى الشعب الفرنسي، على أمل كسب ثقته و إقناعه بتدعيم مطالب الحركة الوطنيـة، وهي محاولة كانت تبدو مستحيلة في بداية الأمر، خاصة بسبب صعوبة إيصال الرسـالة

---

(418) HARBI, M., Les Archives de la revolution Algeriènne., P. 75.

(419) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية...ص. 252.

السياسية إلى الشعب الفرنسي ، ولكنها أصبحت، مع مرور الزمن، ممكنة مما دفع بـرواد الحركة الوطنية بالمهجر، إلى نشر أفكارهم بلغة أهل البلاد الفرنسية عبر صحفهم الـتي كانت تصدر هناك، مثل صحيفة "الجزائر الحرة"، التي صودرت في صيف 1950.

وقد حاولت الحركة الوطنية بفرنسا، أن تكسب عطف وتأييد بعض العناصر الفرنـسية السياسية ، والشخصيات المرموقة، وخاصة المؤثرة منها على الساحة السياسية بفرنـسا، خاصة وأن تسارع الأحداث في العالم أنذاك، وإستمرار تراجـع الأفكـار الإسـتعمارية التقليدية، أكد على إقتراب نهاية سيطرة الإستعمار على العالم، بفعل ظهور الحركـات التحررية و إستقلال بعض البلدان المحتلة، وأصبح المنادون بفكرة الإستعمار يتـساقطون الواحد بعد الأخر ، ويقلون تدريجيا من العالم بسبب تطور الفكر الإنـساني، والثقافـة الروحية التي سيطرت على العالم .

وإضافة إلى هذا، فإن ظهور المنظمات العالمية ، كان له دور كبير في تنمية أفكار التحرر، بفضل مبادئها وليس بأعمالها في أغلب الأحيان، وهذا ما مكن من تمرير الفكرة السياسية للمهاجرين الجزائريين إلى المجتمع الفرنسي ، الذي قبل بعض أفكار الوطنيين ، وهذا يعتبر إنتصارا تاريخيا لرجال الحركة الوطنية. أن السياسية الإستعمارية ، لا تجد التأييد التام من جميع الفرنسيين ، ولا شك أن في فرنسا اليوم ، رأيا عاما قويا ضد الإستعمار وسياسـته الإستغلالية. (420)

وهذا التراجع في الفكر الإستعماري ، لم يكن وليد الصدفة ، بل جـاء نتيجـة جهـود الأفكار الإنسانية التقدمية، والجزائريون هم إحدى هذه الشعوب الإنسانية ، التي ولّـدت فكرا جزائريا تحرريا خاصا بهم، فكتابات "محمد ديب" ، أظهرت كثيرا من الحقائق الـتي كان يجهلها الشعب الفرنسي، بخصوص ما كان يجري بالجزائر، فالثلاثية التي كتبتها هذا الكاتب، وهي: "الحريق، الدار الكبيرة ومهنة النسيج" ، إستطاعت أن توصـل رسـالة

---

(420) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص. 258.

وطنية تحررية بلغة أهل فرنسا، في حين إستطاعت "جميلة دباش"، في كتابيها "ليلي"، "فتاة من الجزائر" و"عزيزة" ، أن تشرح بلغة فرنسية واضحة، مشكلة الجزائريين والجزائريات. وهذه الكتابات، إستطاعت أن تقلص المسافة الزمانية والمكانية، التي كانت تفصل بين الجزائريين والفرنسيين.

ورغم ما كان يتعرض له رجالات الحركة الوطنية من مضايقات و إعتقالات من طرف البوليس الفرنسي ، إلاّ أن هذا لم يزدهم إلاّ إصرارا على مواصلة مسيرة النضال والكفاح، ونفس المضايقات كانت تتعرض لها جرائدهم ذات الأبعاد الوطنية الإستقلالية، وهذا التواصل في النضال من أجل الهدف المنشود المتمثل في الإستقلال الوطني ، هو ما أكده مؤتمر" الإتحاد النسوي لحزب الشعب الجزائري"، في 16 و17 ديسمبر 1950، حيث إستنكر إعتقال الأحرار والمجاهدين... وقرر مواصلة الكفاح، لإطلاق سراحهم مع الموافقة التامة على سياسة الحزب، في العمل على توحيد صفوف الأمة ، في كفاحها لنيل الإستقلال التام .(421) وهذه السياسة هي التي جعلت أغلب العمال المهاجرين ، يلتفون حول الحركة الوطنية ويؤازرونهم في مطالبهم.

و حررت "لجنة منطقة باريس لحزب الشعب الجزائري"، في 2 ماي 1951 بعد الحوادث الدامية التي وقعت بين العمال الجزائريين المهاجرين والشرطة الفرنسية ، في أول ماي من نفس السنة. و قد كتبت اللجنة: "يا شعب "باريس"، لقد سالت دماء العمال فوق أرضكم لأول مرة منذ التحرير، فقد هاجمت الشرطة الفرنسية العمال الجزائريون الذين جاؤوا مسالمين للتظاهر إلى جانبكم ، على مألوف العادة في أول مايو ..."، (422) فمن شارع "سيبا ستوبول" إلى "حقول الإيليزي"، عبرت مظاهرات أول ماي ، عن عمق النضال الذي شرف العمال ، ونالوا التقدير حتى من أعدائهم ومناوئيهم (423)، وهذه

---

(421) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية...ص. 265.

(422) نفس المرجع ،ص. 267.

(423) HARBI, M., Les Archives ...,P. 76.

المظاهرات عبرت بصدق عن تضامن عمالي جزائري- فرنسي، وهذا إنتصار معنوي أخر للمهاجرين، وهو الشيء الذي حاول الوصول إليه رجال الحركة الوطنية بالمهجر ، كما أسلفنا سابقا.

إن زعماء الحركة الوطنية بفرنسا، حاولوا دائما ربط الصلة بين ما كان يجري بالجزائر، وبين ما كان يحدث بفرنسا ذاتها، ولم يقطعوا هذه الصلة إطلاقا، حتى أن "حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، بعث بمذكرة إحتجاج إلى أعضاء "هيئة الأمم المتحدة"، بسبب إقحام الجزائر في "الحلف الأطلسي"، وقد عبر عنها "مصالي الحاج" في ندائه الموجه إلى "الأمم المتحدة" سنة 1948 ،حيث كتب: "إننا نعلن فيما يخص الشعب الجزائري ... أنه غير مستعد ليكون بضاعة تتداولها الأيدي، ولا جيشا مرتزقا في خدمة أية كتلة عسكرية، وهو على هذا ، يعتبر نفسه غير مرتبط بأحد، وحرا في جميع حركاته وسيعرف ... كيف يواصل الكفاح من أجل تحرير بلده ..." (424)

وفي 14 جويلية 1953، شارك العمال المهاجرون بفرنسا، في إحتفالات العيد الوطني السنوي الفرنسي في العاصمة "باريس"، وكان عددهم حوالي 40.000 عامل جزائري، وقد نتج عن هذه الإحتفالات، إصطدامات عديدة، راح ضحيتها 7 عمال وأكثر من 100 جريح. وكان من بين القتلى ، المناضل الشيوعي "موريس لورو"، أمين خزينة قسم نقابة عمال الحديد للمقاطعة رقم 18، وقد طالب المتظاهرون بإطلاق سراح الزعيم "مصالي الحاج". (425) ويعتبر هذا التحرك العمالي بالمهجر، ثمرة مجهود سنوات طويلة من النضال الوطني الذي قاده رواد الحركة الوطنية بالمهجر، وبعد ثلاثة أيام من هذه الحوادث، قام عمال الجزائر بإضراب عام ، تضامنا مع العمال المهاجرين بفرنسا.

---

(424) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص. 279.

(425) BENDIAB, A.T; op. cit., P. 109.

وأمام هذا، فإننا ندرك جيدا الدور الكبير الذي لعبه المهاجرون في دفع عجلـة الحركـة الوطنية بالمهجر ، خاصة وأن العمال الجزائريين برزوا كقوة فعالـة في تحريـك الحيـاة السياسية بفرنسا، (426) ومن ثم نقلها إلى الجزائر، خاصة وأن العمـال المهـاجرين ، لم يجدوا صعوبة كبيرة في إقناع عائلاتم بضرورة التجند لتحمل مسؤولية النضال المادي أو المعنوي لتحرير الجزائر.

ونذكر هنا، أن أغلب العمال الجزائريين بفرنسا، كانوا مقتنعين تمام الإقتنـاع ، بفكـرة تحرير الجزائر، وأن فرنسا ستخرج من الجزائر عاجلا أم أجلا. وفي هذا الإطار مثلا، يذكر "محي الدين باشطرزي"، في مذكراته الخاصة، أن "علي"، وهو شاب جزائري مهـاجر، كان يعمل في محل للأحذية بباريس ، كلمه في 16 فيفري 1947، بأن الجزائر سـتنال إستقلالها، وبأن فرنسا ستخرج من الجزائر فيما بين 1961 و1963. (427)

إن هذه الثقة الكبيرة التي كانت لدى المهاجرين الجزائريين بفرنسا ، كانت تعبر عن الإيمان الكبير لهم بوطنيتهم وثقتهم في جهود الحركة الوطنية، وإقتنعوا بأن فرنسا ستخرج مـن الجزائر مثلما خرج الرومان من شمال إفريقيا رغم إستعمالهم سياسة "الرومنة"، مثل فرنسا التي حاولت فرنسة الجزائر، ومهما تمسكت فرنسا بالجزائر، فإن أسطورتا ستنتهي مثلمـا إنتهت أساطير الرومان، الوندال و من بعدهم البيزنطيين ... وهذا الربط التاريخي الـذي أمن به المهاجر الجزائري بفرنسا ، ساعده على مواجهة قادة الفكر الإستعماري الفرنسي.

ولعب "إتحاد طلبة شمال إفريقيا المسلمين"، دورا هاما في توعية أفراد الجاليـة الجزائريـة وتقديم المساعدة لهم في باريس ، و في باقي المدن الفرنسية التي له با فروع، (428) وكانت هذه المساعدة إما مادية أو معنوية، إضافة إلى تحرير مقالات ذات قيم وطنيـة وأبعـاد سياسية، الهدف منها تنمية الوعي السياسي للمهاجرين وتأطيرهم في صـفوف الحركـة

(426) ATH-MESSAOUD, M. et GILLETE, A., op. cit. ,P. 43.

(427) BACHETARZI, M., op. cit., P. 61.

(428) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص. 299.

الوطنية الجزائرية، دون أن ننسى بأن هؤلاء الطلبة والشباب الجزائري العامل بفرنسا، لعبوا دورا بارزا في تأسيس النوادي الثقافية والرياضية ، وفرق مسرحية كانت كلها تهدف إلى جعل المهاجرين الجزائريين كتلة واحدة متضامنة فيما بينها ، إجتماعيا وسياسيا.

وفي رسالة وجهها "مصالي الحاج"، إلى مناضلي الحركة الوطنية بالمهجر ، وإلى كل المتعاطفين والطلبة والتجار بفرنسا، وضح فيها الأزمة الخطيرة التي يمر بها "حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية" على مستوى القيادة، وفي نفس الوقت يوضح الوعي السياسي الذي تميز به المهاجر بفرنسا، فيقول: " ... وخلال إقامتي "بشانتيي " أو "بنيورت "، إستقبلت مئات المناضلين، وحتى المسؤولين الذين نددوا بصمت الحزب وجموده ، سواء بالجزائر أو بباريس، وكان تنديدهم أيضا حول صمت الحزب حول الأحداث التي شهدتها تونس أو المغرب، (429) وهذا التنديد الذي قام به العمال بفرنسا لدى زعيم الحزب، يعبر عن مدى وعي الجماهير العمالية سياسيا من جهة، ويعبر أيضا عن الزاد السياسي الكبير للمهاجرين ، وتطلعهم الدائم إلى معرفة كل خبايا وأمور الحركة الوطنية ، و إطلاعهم على ما كان يجري سياسيا بالعالم الخارجي عامة، وبشمال إفريقيا خاصة.

ويذكر "مصالي الحاج"، في نفس الرسالة السابقة ، أن الشعب الجزائري لم يخيب ظنه أبدا، حيث يقول: "في كل وقت وفي اللحظات الصعبة جدا، كان الشعب دائما قوتي الضاربة في هذه المعركة الكبرى من أجل التحرر، وفي كل مرة كنت أوجه إليه نداء، كان دائما يجيب : إنني موجود". (430) وهذا الإعتراف يدل على الإستعداد التام، والتجند الدائم للعمال المهاجرين لمؤازرة الحركة الوطنية في أحلك ظروفها ، كما يدل على الدور الكبير الذي لعبه المهاجرون بفرنسا في الميدان السياسي.

---

(429) HARBI, M., Les Archives ...,P. 52.

(430) IBID.,P. 56 .

وإضافة إلى هذا، فإن المهاجرين الجزائريين بفرنسا، نددوا كثيرا بالوضع المأسوي الذي كان يعيشه العامل الجزائري بفرنسا، وطالبوا برفع الأجور، تحسين ظروف العمل، العطلة السنوية و السكن ... دون أن يغفلوا عن مطلبهم الرئيسي المتمثل في الإستقلال. وفي شهر أوت 1953، قام العمال المهاجرون بإضراب مفتوح، رفقة زملائهم الفرنسيين بسبب قرار حكومة "لانيال "، القاضي بتأخير سن التقاعد في العمل بفرنسا، والذي مس حوالي 4 ملايين عامل أضحوا مهددين بذلك، [431] وأصبحوا على حافة البطالة. وهذا المنهج الثوري الذي إتبعه العمال الجزائريون بالمهجر، سيكون عاملا محركًا لهم عند بداية الثورة.

ونلاحظ أن الذين كانوا يسيرون الحركة الوطنية بالمهجر، كانوا يحاولون مرارا التخلص من المشاكل التي كانت تعترض طريقهم، وخاصة تلك المضايقات من طرف الشرطة الفرنسية، فكان المسيرون في كل مرة يعتقلون، إلاّ وكان حماسهم يتضاعف أكثر عند خروجهم من السجن، ويذكر "مصالي الحاج"، أن "أحمد يزيد"، الذي كان يحمل إسما مستعارا هو "زوبير"، قد زار "مصالي"، "ببوزريعة" مخبرا إياه بأنه قد خرج من السجن لتوه ، وهو مستعد لدخول المعركة ثانية ضد سلطات الإحتلال سياسيا، ولهذا، فهو يضع نفسه تحت تصرف الحزب. [432] إن هذا الإستعداد الدائم من طرف المناضلين الجزائريين للدفاع عن مطالب الحركة الوطنية، تعبر عن قوة التحمل لدى هؤلاء، وتؤكد صعوبة المهمة ومخاطرها.

إن الحركة الوطنية الجزائرية، قدمت الدليل مرارا على إيمانا بضرورة إقرار السلام، وحق تقرير المصير لجميع الشعوب، بغير تفريق، فهي ضد العدوان على أي شعب ... وأن حركة "حزب الشعب الجزائري"، لتعلن إضطلاعها بمسؤولية قيادة العمال الجزائريين المهاجرين بفرنسا، وتدعو جميع الفرنسيين المخلصين في إيمانم بالديمقراطية، إلى تأييدها

---

(431)HARBI, M., Les Archives ...,P. 56 et note (2) ,P. 56.

(432) IBID.,P. 75.

لأن قضية الحرية واحدة، وقضية العمال في جميع البلاد واحدة [433]، كمـا أن الحركـة الوطنية الجزائرية جاهدت في سبيل هدفها الكبير، المتمثل في تحرير الجزائر بواسطة تجنيـد أغلب فئات الشعب الجزائري المهاجر بفرنسا، وذلك بفضل ممثلـي الحركـة الوطنيـة المستقرين بفرنسا.

وبمناسبة الإجتماع العام "لهيئة الأمم المتحدة" بباريس في نهاية 1951 ومطلـع 1952، قامت لجنة مكونة من المغتربين الجزائريين ، بتنظيم تظاهرة لإسـتقبال الوفـود العربيـة والإسلامية يوم 8 ديسمبر 1951 ، في ملعب سباق الدرجات الشتوي بباريس، و قـد هرع نحو الخمسين ألفا من الجزائريين العاملين بفرنسا لحضور هذا الإجتمـاع، ولكـن صدر بيان في آخر لحظة من الحكومة الفرنسية ، بمنـع هـذا الإحتفـال،[434] وأوردت الحكومة أن سبب منع هذه التظاهرة ، هو طابعها السياسي بحجة أن "حركـة إنتـصار الحريات الديمقراطية"، هي التي كانت وراء هذا التجمع.

ورغم ذلك، فإن المهاجرين الجزائريين إستبشروا خيرا للقاءات التي نظمتـها الأحـزاب الجزائرية بالمهجر، على شرف الوفود العربية، ومنها مأدبة "مصالي الحاج" و مأدبة "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، والتي نظمها الشيخ "عبد الرحمن اليعلاوي"، رئيس شـعبة باريس التابعة للجمعية، بحضور رئيس الجمعية الشيخ "محمد البشير الإبراهيمي"، وذلك في 29 جانفي 1952،[435] وكانت إستجابة المهاجرين لهذه الحفلات، عظيمة جدا.

وبمناسبة جولة "مصالي الحاج"، عبر ولايات الوطن خلال شهري أفريل وماي 1952 ، ثم إعتقاله بسبب ما عرف بحوادث "الأصنام"، فقد دعت "حركة الإنتصار" إلى إعتبـار يوم الجمعة 23 ماي 1952 ، يوما وطنيا للتضامن وللدفاع ضد القمع و إبعاد مـصالي الحاج.

---

(433) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص. 267.

(434) ابن العقون، عبد الرحمن بن براهيم، المصدر السابق، ص. 215.

(435) نفس المصدر، ص. ص.216-220.

ونظم العمال الجزائريون بباريس ، مظاهرات شتى بباريس وضواحيها، وفي أقاليم "مارسيليا، جاردان بوش دي رون، ليون وضواحيها، سانت إيتيان، ميلوز، ميتز، نانسي، لوهافر، باسان دو لوران" ، في هذه المدن كلها وقع إضراب،وفي جميعها وقعت حوادث وسقط جرحى و إعتقل المئات من الشمال إفريقيين ، ولكن النجاح كان حليف الحزب،[436] وأكد المهاجرون أن وجودهم بفرنسا ،لم يكن كما أكدنا سابقا لأسباب مادية ، وإنما لأسباب سياسية أيضا.

وسنلاحظ الدور الكبير الذي ستلعبه الجالية الجزائرية بفرنسا، عند إندلاع الثورة التحريرية الكبرى، خاصة إذا ما علمنا بأن أعداد المهاجرين الجزائريين بفرنسا ، كان مرتفعا جدا عند إندلاع الثورة. ولعبت هذه الجالية دورا رائدا في دعم الثورة بالمال ، الرجال ، الأسلحة ، السياسة، الديبلوماسية ، الدعاية والإستعلام ونقل الأخبار وكسب الأنصار والأصدقاء، كما قامت بفضح السياسة الإستعمارية والجرائم التي يرتكبها الجيش الفرنسي بالجزائر.

و لقد تجندت هذه الجالية في "جبهة التحرير الوطني" ، وتعهدت بتقديم الملايير من الفرنكات شهريا، لصندوق الثورة من أجل الإنفاق على التسلح والتموين وتكوين الرجال، وجندت المزيد من الرجال وسلحتهم، ووجهتهم إلى الجبال للإلتحاق بإخوانهم المجاهدين ، كما جندت عددا من الأطباء والممرضين ووجهتهم كذلك إلى الجبال لعلاج إخوانهم ... وعددا أخر من السياسيين لدعم الثورة سياسيا وإعلاميا وديبلوماسيا ودعائيا، في كل أنحاء العالم، وحاربت الظلم الإستعماري والقمع المسلط على الجزائريين، في كل أنحاء فرنسا على مدى سنوات الثورة. [437]

---

(436) نفسه ، ص.339.

(437) بوعزيز، يحي، السياسة الإستعمارية... ص. 301.

لقد كان دور المهاجرين بفرنسا إيجابيا للحركة الوطنية وللثورة على حد سواء ، بحيث أن عملية نقل الثورة إلى فرنسا مثلا، في صيف 1958 ، كان أمرا سهلا نظـرا للتواجـد القوي للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، كما أن المظاهرات التاريخية التي شاهدتها فرنـسا، وخاصة العاصمة باريس في 17 أكتوبر 1961 ، أكدت المطالب الرئيـسية للثـورة في الإستقلال والحرية، كما أكدت الدور الإيجابي الذي لعبه هؤلاء المهاجرون في الحركـة الوطنية، في دفع عجلة الثورة إلى الأمام.

وخلاصة القول أن مسيرة الحركة الوطنية الجزائرية وسط المهاجرين الجزائريين ، قد تميزت بالإنفتاح على كل ما يخدمها وما يخدم مصالح المهاجرين ، الذين وجدوا فيها خير مساند لمطامحهم السياسية والإجتماعية، رغم البداية الصعبة التي عرفتها الحركة الوطنية بالمهجر، غير أن الصعوبات هي التي فجرت رغبة المهاجرين في الثورة ، وفي تغيير الأوضاع.

الخاتمة :

كانت الثورة الجزائرية تتويجا لكل الانتفاضات الشعبية المسلحة، التي عرفتها الجزائر في القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين الميلاديين، كما كانت نتيجة لجهود الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف تياراتا السياسية، في حين يعتبر البعض هذه الثـورة، نتيجـة حتمية لسياسة فرنسا العامة بالجزائر، و التي اتسمت بالقوة و السيطرة المطلقة على الأمور العامة بها، ولكن هذا لا يعني إطلاقا بأنه لو قامت فرنسا بتغيير سياستها بالبلاد الجزائرية، و اعتدلت في ذلك، لما قامت الثورة، لأن وجود فرنسا بالجزائر دون رضى أهلها بذلك، يعتبر سببا كافيا للثورة عليها، و الدليل على ذلك، أن الجزائريين قاوموا فرنسا عسكريا و سياسيا ، من 1830 إلى 1962.

و قد عرفت الفترة المدروسة تحولات عميقة في البنيات الإجتماعيـة و التركيبيـة السوسيولوجية للمجتمع الجزائري، و هذه الأوضاع عامة كانت عاملا مساعدا للثـورة على فرنسا، و هذا لايعني إطلاقا بأننا نحاول إكساب الثورة طابعا ماديا، و لكننا نحـاول قدر الإمكان، الوصول إلى الحقيقة التاريخية مهما كان نوعها، لأن التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر إجتماعيا خلال هذه الفترة ، كانت فعلا آخر محطة للصراعات الإجتماعية و السياسية، و أوجدت هذه التحولات حاجزا منيعا بين الأوربيين و االجزائريين لا يمكن زعزعته البتة ، و أثبتت أن إمكانية التعايش بين الشعبين قد أضحت مستحيلة، فـالجزائر التي كانت تنموا ديمغرافيا، كانت حركتها الإجتماعية و الإقتصادية بطيئـة جـدا ، و كانت تشهد مع ذلك، جملة أخرى من المشاكل التي إستعصى حلها.

و قد توصلنا من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج أهمها :

- أن الزيادة الديمغرافية التي كانت تعرفها الجزائر خلال الفترة المدروسة، إعتبرت إحدى أعلى الزيادات الطبيعية في العالم، و وصلت إلى أن تغلبت الجزائر من ناحية نسب المواليد، على دولتي بولونيا و اليابان، اللتان كانتا تشهدان أعلى نسب الزيادات الطبيعية في العالم، كمحاولة منهما لتعويض ما فقدته خلال الحرب العالمية الثانية، و قد شرحنا سابقا أسباب هذه السياسة الديمغرافية، و كنتيجة لذلك، فقد أحس الجزائريون بقوتهم من ناحية الأرقام، و شعروا بقدرتهم على السيطرة على الأوضاع بالجزائر و تكسير سلطة الأوربيين، و هذا خلق صراعا إجتماعيا خطيرا بين أكثرية مسيطرة ديمغرافيا من ناحية الأرقام، لا تملك من السلطة شيئا، و تمثلها طبقة الجزائريين، و بين أقلية أوربية ضعيفة ديمغرافيا، و بيدها مفاتيح السلطة الفعلية، و هذا ما سيدفع بالطبقة الجزائرية المغلوبة على أمرها، إلى مواجهة الأوربيين بواسطة السياسة و السلاح معا.

- شهدت الجزائر في هذه الفترة، إرتفاعا مضطردا في نسب المواليد، كما شهدت في الوقت نفسه تسارعا كبيرا في نسب الوفيات، و هذه الظاهرة المتناقضة في طبيعتها و صفاتها، حدثت بسبب حرمان أغلب العائلات الجزائرية من إمكانيات الطب الحديث، و إن لم يؤمن به البعض لأسباب شرحناها سابقا، زيادة على صفة الجزائريين المتميزة بكثرة الإنجاب، خوفا من وفاة أغلب أبنائهم لتدهور الشروط الصحية بالجزائر، رغم تعود الجزائريين على ذكر كلمة " مكتوب "، كلما توفي لديهم طفل، لإيمانهم الفطري بقضاء الله و قدره. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن البعض الغالب من العائلات الجزائرية ،لم تر طيلة حياتها طبيبا من ذوي المآزر البيضاء، و كنتيجة لإنفجار الجزائر ديمغرافيا ، شهدت بعض الأحياء بالمدن الكبرى إكتظاظا سكانيا حطم كل الأرقام القياسية في العالم، و على سبيل المثال لا الحصر، نذكر هنا أن حي "القصبة" العتيق، عرف كثافة سكانية خلال الفترة المدروسة، تجاوزت 4000 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، و هي أعلى كثافة سكانية شهدها العالم آنذاك. و بالمقابل، شهدت المقابر تكاثر الموتى، حيث لم يكن يمر يوما، دون وجود جنازة، بسبب الفقر المدقع الذي كانت تعيشه جل العائلات الجزائرية.

- تكوّن بالجزائر مجتمعا أوربيا جديدا في نمط معيشته ، أسلوب تفكيره، طبيعة تركيبته و صفات نفسيته، هو خليط من جنسيات أوروبية، و أعراق إثنية مختلفة، كمـا أن هذا المجتمع أضحى، وفي زمن قصير، فريد من نوعه من حيث تعامله و علاقاتـه مـع السكان الجزائريين ، و مع السلطة الفرنسية التنفيذية بباريس ، حيـث حـاولوا مـرارا الإنفصال عن الوطن الأم ، و الإستقلال عنها، كما إتصف هذا المجتمع بسياسة عنـصرية فريدة من نوعها ، فاقت عنصرية أهل فرنسا بفرنسا نفسها.

-بعد نهاية الحرب العالمـية الثانيـة، وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه الجزائريـون، على الأقل تحسين أوضاعهم الأجتماعية، تفاجؤوا بتدني كبير في مستويات معيـشتهم، وتدهور خطير في أوضاعهم، و حينها أدركوا تمام الإدراك أن "محمدا" لن يصبح يوما مـا طبيبا ، و لن يملك سيارة فخمة ، حتى و إن عاش مائة سنة أخرى تحت سلطة فرنسا يكد و يعمل، و مثله أيضا لن يحالف الحظ "فاطمة"، في الحصول علـى مقعـد دراسـي بأرياف الجزائر، و سوف لن تدخل الجامعة التي كانت تحلم بها، فثبت لدى أهل الجزائر بأن فرنسا ، هي المسؤولة عن هذه الوضعية المأسوية التي آلوا إليها، و ليس كما إعتقدوا من قبل "بأنه مكتوب و قضاء من عند الله "، بسبب تخلـيهم عـن تعـاليم الـشريعة الإسلامية.

- حدث إضطراب كبير في سوق اليد العاملة، لم تشهده الجزائر من قبل، حيـث إنتشرت البطالة و المضاربة و ظاهرة السوق السوداء، و أثبت النظام الرأسمالي الكولونيالي عجزه بالجزائر، فأصبحت علاقة " غذاء - سكان " غير متوازنة، و أصـبحت قوافـل البطالين تشهد إنظمام الآلاف إليها يوميا، و على العكس من ذلك عاش المجتمـع الأوربي بالجزائر، رفاهية فاقت رفاهية المجتمع الفرنسي بفرنسا نفسها، و بذلك أثبتت الـسياسة الإجتماعية الفرنسية في الجزائر، فشلها من كل النواحي، و لم تستطع إستمالة الـشعب

الجزائري إلى صفها، رغم تحول النهج السياسي لها من خلال بعـض المـشاريع الـتي أجهضت قبل ميلادها، خاصة و أنا جاءت لذر الرماد في العيون ليس إلا.

- تحمل سكان الأرياف ، الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من الجزائـريين، كل المحن والمشاكل ، في وقت كان من الممكن جدا أن يتحول إلى قنبلة ضخمة، تنـسف كل من يقف في طريقها ، لو توفر فقط لسكان الأرياف المتعلقين بالأرض أكثـر مـن غيرهم ، ذلك الوعي الذي كان منتشرا بالمدن الكبرى، و لقضى على الإحتلال الفرنسي قبل قرن من الأن ، و لكن هذا المجتمع جعلته السياسة الإستعمارية ، و هو مرغم علـى ذلك ، يعيش حاضره ، و يبكي ماضيه، و لايتمنى مستقبله، بسبب إستمرار تدهور حالته من السيء إلى الأسوء .و حاولت الإدارة الفرنسية أن تقطع أي إتصال بين سكان المدن و الحواضر الكبرى ، و بين الأرياف الجزائرية المتعطشة إلى ثقافة و سياسة أهل المدن ، وهذا ما أضاف على كاهل أهل الريف ، عبئا آخر ثقيلا جعله ينعزل لفترة طويلة من الزمن ، و أصبحت المسافة بعيدة بين الريف و المدينة من الناحية المعنوية ، رغم قربهمـا التـاريخي واللغوي و الوطني.

- إستطاعت المرأة الجزائرية، ولأول مرة في تاريخها الحديث، إقتحام عالم الشغل إلى جانب الرجل، وخاصة في المراكز الحضرية، بعد أن كانت غائبة عنه غيابا إجباريا قبـل هذه الفترة، و إنطلاقا من مصانع المصبرات، تعليب السمك، مصانع الأحذية و ورشـات الخياطة ... كانت إنطلاقة المرأة نحو عالم المقاومة السياسية، بعد إنخراطها في الجمعيـات الثقافية و الإجتماعية ، كما إنظمت إلى الحركات الكشفية، لتجد الباب مفتوحا علـى مصراعيه من قبل الأحزاب السياسية، رغم تحفظ البعض منها على ذلك. و نلاحظ أيضا بأنه بقدر ما كان الحصار المفروض عليها من طرف الإدارة الفرنسية، و حتى من قبـل الجزائريين أنفسهم بسبب الفهم الخاطىء لتعاليم الإسلام و إنتشار الأمية في وسط المجتمع النسوي، بقدر ما كانت إنطلاقتها قوية و سريعة، سواءا في ميدان النضال السياسي، أو في ميدان الكفاح المسلح .

- شهدت الجزائر خلال هذه الفترة، نموا كبيرا في الفكر السياسي و زخما إديولوجيا متسارعا، مع إرتفاع مفاجىء في نسبة التحضر لدى الجزائريين ، بفعل هجرة الآلاف منهم من الأرياف نحو المراكز الحضرية الكبرى، و قد نتج عن هذه الظاهرة ، تفتح الفكر الريفي المتميز بالبساطة و الرحابة، على ثقافة أهل المدن المتميزة بالتعقيد و التنوع، فكانت الفرصة الكبيرة لإلتقاء تاريخي بين الريف و المدينة، بعد القطيعة التي حدثت منذ سنة 1830 ، تاريخ إحتلال فرنسا للجزائر، أي طيلة 115 سنة من الإنقطاع في التواصل بين الريف و المدينة، بعد إنسحاب المجتمع الريفي مؤقتا بسبب فشله في مواجهة الإحتلال عسكريا و إنحسار عمل الحضر في المقاومة السياسية. و كان هذا الإلتقاء كالشرارة الكهربائية، أو السيل الجارف الذي سيحصد كل ما سيجده في طريقه، و هذا الإلتقاء لم يحدث صدفة، و إنما جاء بعد محاولات عديدة سابقة لم تنجح، بسبب تباين أنظمة و فكر أهل الريف، مع أنظمة و فكر أهل المدن، و عليه سيكون الريفيون أكثر حماسا و إندفاعا عند إنطلاق العمل الثوري، و بالمقابل سيكون الحضر أكثر تعقلا و أقل إندفاعا، و عندما تجتمع الحماسة بالتعقل، و و المثالية بالواقعية، تكون النتيجة مضمونة بنسبة كبيرة.

- لم يشهد الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة تحولا كبيرا من حيث الميكانيزمات العامة، التي كان يشهدها الاقتصاد العالمي آنذاك، رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية في كل الميادين، قد وجهت نظرها إلى مساعدة الدول الأوربية المتضررة من هذه الحرب، في إطار ما عرف آنذاك "بمشروع مارشال الإقتصادي لعام 1947"، و الذي جاء خصيصا خلال فترة الحرب الباردة، و الصراع على المجال الحيوي بين الدول الرأسمالية و الدول الإشتراكية. و قد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا المشروع، مساعدة فرنسا ماليا لكي تتجاوز محنتها الإقتصادية، و طبعا تم تخصيص جزء منه لإنعاش الإقتصاد الجزائري، غير أن ذلك لم يحدث بسبب تحويل جل المبالغ المالية لمصلحة الإقتصاد الفرنسي بفرنسا، و إنعاش مشاريع

الكولون بالجزائر ، دون الإستمرار في المشروع الإقتصادي الذي كان قد بدأه من قبل " إيف شاتينيو ". و عليه، فإن الإقتصاد الجزائري لم يشهد و لو جزءا قليلا من تلك النهضة الإقتصادية التي شهدتها فرنسا ، و لم يتحقق الأمل في بناء قاعدة إقتصادية صلبة بالجزائر، التي بقيت تعيش ضمن ما اصطلح على تسميته، بالإقتصاد المعاشي المبني أساسا على بعض الصناعات الخفيفة ليبقى مرتبطا بإقتصاد فرنسا، و خاضعا لتبعية إقتصادية واضحة، في الوقت الذي شهدت فيه تونس و المغرب، تطورا كبيرا في هذا الميدان. و مع إستمرار هذا الركود الإقتصادي، إستمرت الوضعية العامة في التدهور، لأن أساس تطور الأمم مرتبط إلى حد ما بتطور إقتصادياتها و قوة صناعاتها.

-فشلت السياسة التعليمية الفرنسية بالجزائر فشلا كبيرا ، حيث أن فرنسا التي فتحت أبواب مدارسها وجامعاتها لبعض الجزائريين المتمكنين ماديا، كانت تتوقع السيطرة عليهم وفق أهوائها، لتوجيههم ضد الجزائريين الغير موالين لفرنسا، غير أن البعض منهم ، أصبح من رواد الحركة الوطنية مثل "فرحات عباس"، وبعضهم الأخر إتجه نحو الصحافة والكتابة الأدبية بلغة المستعمر وضد الفكر الإستعماري، ومنهم نذكر "محمد ديب"، "مولود فرعون" و "كاتب ياسين" .... والبعض الأخر سيكون طبيبا وينظم الى الثورة ، مثل الدكتور "محمد أمير". ونؤكد من جهة أخرى هذا الفشل، بإعتبار أنه لم يتكون طيلة فترة طويلة من الزمن، جاوزت 124 سنة في المدارس الحكومية الفرنسية ، سوى بعض الأطباء، الصيادلة، القضاة، المعلمون والمترجمون.... و أكثرية هؤلاء تخرجوا بفضل إمكانياتهم المادية الخاصة، فيما نجحت "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" مثلا، في تكوين عشرات المئات من المثقفين، الذين سيقودون النضال الثوري، وذلك خلال فترة قصيرة من الزمن، لم تتجاوز 23 سنة فقط -من سنة 1931 الى سنة 1954 - ، وبوسائل مادية قليلة.

- كانت هجرة سكان الجزائر من الجزائريين نحو فرنسا، لأسباب تارخية محضة، كما كانت فرصة كبيرة لهؤلاء المنفيين إراديا، للإطلاع على أوجه الحضارة الأوربية و مصادر

الفكر التحرري بها، و بالتالي كان إقتحام العالم الأوربي المتحضر في موطنه الأصلي، و هناك إكتشف هؤلاء مدى تباين و إختلاف الفكر الأوربي بفرنسا ، عن الفكر العنصري المتزمت ، الذي ميز المعمر الأوربي المستقر بالجزائر، و إستطاع هؤلاء المهاجرين الإنظمام إلى المنظمات النقابية العمالية، و إنخرطوا في الجمعيات الثقافية و السياسية الفرنسية، ثم إنفصلوا عنها مع محافظتهم على صلاتهم مع زعماء الحركة السياسية الفرنسية، و مع رجال الفكر التحرري بها، ليؤسسوا منظمات و جمعيات ذات طابع ثقافي أو إجتماعي أو سياسي، زيادة على نجاحهم في كسب أنصار لقضية الجزائر بفضل الجرائد و الصحف التي كانت تصدر بفرنسا، و كانت بذلك بداية عرض قضية الجزائريين على الشعب الأوربي، و سنلاحظ دور هؤلاء المهاجرين الإيجابي خلال عملية نقل الثورة إلى الأرض الفرنسية نفسها في صيف 1958 ، نظرا لقوة التواجد الجزائري بفرنسا.

و خلاصة القول، فإن هذه الدراسة ، ليس الهدف منها التأكيد على أن الأوضاع الإجتماعية بكل ما عرفته من تحولات في البنية الإجتماعية و في الفكر و في النظم، كانت العامل المهم الذي دفع بالجزائريين إلى إعلان الثورة على فرنسا، لأن السبب يبقى سياسي بالدرجة الأولى، و لكننا حاولنا أن نؤكد على الهدف الجوهري ، المتمثل في أن هذه التحولات التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المدروسة، بكل سلبياتها و إيجابياتها، كانت رافدا من روافد العوامل الأساسية التي فجرت الثورة، دون إكساب الثورة طابعا ماديا، لأن الجزائريين لم يثوروا في أية مرة، من أجل أسباب إقتصادية، أو بسبب الجوع، أو قصد الحصول على سكن لائق أو عمل محترم ... ولكن الجزائريون ثاروا من أجل الكل و ليس الجزء ، بعد أن فشلوا مرات عديدة قبل 1954، فكان إنسحابهم من المعركة مؤقتا لتنظيم الصفوف ، و تهيئة وسائل الكفاح، تاركا زعماؤه يقودون النضال السياسي الذي توج بعد مجهودات عديدة، شارك فيها كل الشعب الجزائري، بالثورة الجزائرية الكبرى التي أنجبت الإستقلال.

قائمة المصادر، المراجع و المقالات باللغة العربية

- قائمة المصادر

1. **إبن العقون، عبد الرحمن بن ابراهيم**، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة 1947 - 1954، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

2. **الأشرف، مصطفى**،الجزائر الأمة والمتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، الطبعة الأولى، الجزائر، المؤسسات الوطنية للكتاب، 1983.

3. **بريستير، إيفه**، في الجزائر يتكلم السلاح، نضال الشعب من أجل التحرير، ترجمة عبد اللّه كحيل، الطبعة الأولى، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989م.

4. **جوليان، شارل أندري**، إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة، المنجي سليم وأخرين، الطبعة الأولى، الدار التونسية للطبع، تونس، 1976.

5. **غليسبي، جوان**، الجزائر الثائرة، ترجمة خيرى حماد، الطبعة الأولى، منشورات الطليعة، بيروت، لبنان، 1961.

6. **المدني، أحمد توفيق**، هذه هي الجزائر، الطبعة الأولى، دار النشر، بيروت، لبنان، 1958.

- قائمة المراجع

1. **بركات درار، أنيسة**، أدب النضال في الجزائر من سنة 1945 حتى الإسـتقلال، سلسلة الدراسات الكبرى، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
2. **بركات درار، أنيسة**، نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية ، الطبعة الأولى ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الرغاية،الجزائر، 1985.
3. **بوحوش، عمار**، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسـة تحليليـة، الطبعـة الأولى، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975.
4. **بوعزيز، يحي**، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائريـة، 1830 / 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1958.

5.تركي،رابح،التعليم القومي و الشخـصية الوطنيـة، الطبعـة الأولى ، الـشركة الوطنيــة
للنشر و التوزيع،الجزائر،1975.

6.جغلول، عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، دراســة سوسـيولوجية، ترجمـة عباس
فيصل، مراجعة الدكتور خليل أحمد خليل،الطــبعــة الثانــــية ، دار الحداثة للطباعة و النشر، بـيـــروت، لبنان، 1962.

7.**جغلول، عبد القادر**، المرأة الجزائرية، مجموعة مقالات، ترجمة، سليم قسطون، الطبعة الأولى، دار الحداثة والطبع والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983.

8.**الزبيري،محمد العربي**، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

9.**صاري، جلالي وقداش، محفوظ**، المقاومة الـسياسية، 1900 ـ 1954،الطريـق الإصلاحي والطريق الثوري ، سلسلة "الجزائر في التاريخ"، رقم 5، ترجمة بن حـراث عبد القادر، الطبعة الأولى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

10.**عدي، الهواري**، الإستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيـك الإقتـصادي والإجتماعي 1960/1830، ترجمة جوزيف عبد اللّه، الطبعة الأولى، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983.

11.**العلوي، محمد الطيب**، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 ـ 1954، منشورات المتحف الوطني للمجا هد، الجزائر، 1994.

12.**قليل، عمار**، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار البعـث، قسنطينة، 1991.

13.**المنوبي، خالد**، إقتصاد المغرب العربي ورأس المال العـالمي، الطبعـة الأولى، دار "توبقال" للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1987.

- **قائمة المقالات** :

1. **بوحوش، عمار**، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسـة تحليليـة، الطبعـة الأولى، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975.
2. **تركي، رابح**، وضعية النساء والفتيات الجزائريات في التعليم في عهد الإحتلال وبعد الإستقلال، مجلة الثقافة، عدد 84، نوفمبر ـ ديسمبر، 1984.

3. **سعد الله، أبو القاسم**، كلمة الطلبة الجزائريين بالقاهرة في الذكرى الثالثة للثـورة، مقال بمجلة الثقافة، عدد 83، سبتمبر ـ أكتوبر 1984، الجزائر.

4. **صاري، جيلا**لي، الأرياف الجزائرية عشية اندلاع حرب التحرير الـوطني، مقـال بمجلة الثقافة، عدد84، نوفمبر ديسمبر 1984، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر.
5. **طويـلي، محمد**، الملتقى الدولي حول أصـدقاء الثـورة الجزائريـة "1954 ـ 1962"، مقال بمجلة الثقافية، عدد 91 جانفي ـ فيفري 1986، وزارة الثقافـة والسياحة، الجزائر.
6. **هلال، عمار**، كيف انطلقت الثورة في الأوراس، مقال بمجلة "الثقافة"، عدد 84، نوفمبر ـ ديسمبر 1984، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر.

BIOGRAPHIE DES LIVRES ET DES ARTICLES

A- LIVRES

1. AIT-AHMED, Hocine, Mémoires d'un combattant, l'esprit d'indépendance 1942-1952, ENAG. Alger, Algérie, 1990.

2. ALBERTINI (E), MARCAIS (G), YVER (G), PRIGENT (E), L'Afrique du nord Française dans l'histoire, édition Archat, Lyon, France.

3. ALGERIE, La Scolarisation des Jeunes Filles Musulmanes en Algerie,Imprimerie Bacconnier Freres,Alger.

4. ALGERIE, Quelques Aspects de problèmes économiques et sociaux, éditée sur l'instruction du LACOSTE,Robert, imprimerie officielle, Alger, 1956.

5. ALLEG (Henri), DE BONIS (Jacques), DOUZON (Henri.J), FREIRE (Jean), HANDIQUET (Pierre), La Guerre d'Algérie, Tome I, de l'Algérie des Origines à l'Insurrection, éditions Temps actuels, Paris, France, 1981.

6. AMRANE, Djamila, Les femmes Algériennes dans la guerre, 1ère édition, PLON, Paris,France,1991.

7. ARGOUD, Antoine, La Décadence, l'Imposture et la Tragédie, édition Fayard, Paris, 1974.

8. ARON, (Robert), LAVAGENE, (François), FELLER, (Janine-Garnier), RIZET, (Yvette), Les Origines de la Guerre d'Algérie, 1ère édition, Librairie arthème FAYARD, Pars, France, 1962.

9. BACHETARZI, Mahieddine, Mémoire, Tome III, ENAL, Alger, 1984.

10. BENACHENHOU, Abdelatif, Formation du sous développement en Algérie, Essai sur les limites du développement du capitalisme, 1830/1962, 6ème édition, Alger, O.P.U, 1976.

11. BENDIAB, Abderrahim-Taleb, Chronologie des faits et mouvements sociaux et politiques en Algérie, 1ère édition, Alger, imprimerie du centre, 1983.

12. BERTHAULT, P., Les caractéristiques de l'économie rurale de l'Afrique du nord, Rapport présenté au congrè coloniale des ingénieurs agricoles, Paris, France, 1931.

13. BISSARDON,(Henry), MONTAGUT,(Pièrre) : L'Algérie: ses problèmes, 1 ere édition, editions des deux fleuves, Lyon, France, 1961.

14. BLANCHARD, Jean, Le problème Algérien; Réalités et perspectives, Paris, P.U.F, 1955.

15. BOURDIEU, Pièrre, Sociologie de l'Algérie, collections (Que-sais - je?),6 eme édition, presses universitaires de France, Paris, France, 1980.

16. BOURDIEU, (Pierre), DARBEL (Alain), RIVET (Jean-Paul), SEIBEL (Claude), Travail et Tavailleurs en Algérie, Paris, Mouton et co, 1963.

17. BRAC DE LA PERRIERE, Caroline, Derrière les héros ... Les employées de maisons musulmanes en services chez les Européens à Alger pendant la guerre d'Algérie, 1954 - 1962, collection Histoire et perspective méditerranéennes, 1ère édition, L'harmattan, Paris, 1987.

18. BREIL, Jacques, Etude de démographie Quantitative, Rapport du H.C.C, Tome II , La population en Algerie, Document Française, 1 ere ed. imprimerie Nationale, Paris, France, 1957.

19. CADI-MOSTEFAI, Meriem, L'image de la femme Algérienne pendant la guerre 1954-1962, à partir de textes paralittéraires et littéraires, D.E.A, Université d'Alger, I.L.E, 1978.

20. CAHIERS du CENTENAIRE de l'ALGERIE, N° XI, La France et les Œuvres Indigènes en Algérie , exposé sous la direction de Jean MIRANTE,1ere édition, Orléans.

21. CAMUS, Albert, Actuelles III, Chronique Algérienne, 1939-1952, 28ème édition, Gallimard, Paris, France, 1958.

22. CHEVALIER, J., Nous Algériens ..., 1ère édition, Paris, Clamann-Levy, 1958.

23. CHEVALIER, Louis, Le problème démographique nord-Africain, travaux et document, cahier N° 6, Paris, P.U.F, 1947.

24. CHIKH, Slimane, L'Algérie en Armes ou Le Temps des Certitudes, O.P.U, Alger, 1981.

25. CORNEVIN, Marianne, Histoire de l'Afrique contemporaine de la deuxième guerre mondiale à nos jours, 2ème édition, éditions PAYOT, Paris, France, 1978.

26. DEBECHE, Djamila, les Musulmans Algériens et la scolarisation, 1ère édition, imprimerie de Charras, Alger,1950.

27. DEMONDION, Pièrre: Les problèmes de l'emploie, 1ère édition, NANCY, édition BERGER-LEVRAULT, 1960.

28. DESCLOITRES, (Robert), REVERDY, (Jean-Claude), DESCLOITRES, (Claudine), l'Algérie des bidons villes, le tiers monde dans la cité, 2ème série, documents VI, éditions MOUTON & CO, Paris, France, 1961.

29. DROZ, (Bernard), LEVER, (Evelyne), Histoire de la Guerre d'Algérie, 1954-1962, 1ère édition, éditions SEUIL, Paris, France, 1982.

30. DUBASCOUX, J.H., Maghreb 1950, Nostalgiques, 1ère édition, Paris, Marrim Pouey Jame, 1976, PP.79, 80.

31. DUVAL ,Léon-Etiènne,Au nom de la vérité, Algérie 1954/1962, 1er édition, édition CANA,Paris,France,1982.

32. FARES, Abderahmane, La cruelle vérité, l'Algérie de 1945 à l'indépendance, 1 ere édition, Plon, Paris, 1982.François Maspéro, Paris, 1969.

33. GALLISSOT, René, L'économie de l'Afrique du nord, collection « QUE-SAIS-JE », 1ère édition, Presses Universitaires de France, Paris, France, 1961.

34. GANDAT, Islame et Nationalisme en Algérie, d'après El-Moudjahid, organe central du F.L.N, de 1956 à 1962, Paris, L'Harmattan, 1988.

35. GENDARME, Réne, L'économie de l'Algérie, sous-développement et politique de croissance, 1ère édition, les Capricines, Paris, France, 1960.

36. GENEVOIS, H., La femme Kabyle, les travaux et les jours, F.D.B, n° 102, 22ème année, Tizi-Ouzou, Algérie, 1969, PP. 60, 62.

37. GRIMAL, Henri, La décolonisation, 1919 - 1963, 3ème édition, éditions ARMAND Colin, Paris, France, 1965, P.366.

38. GUILLOT, J., Le développement économique de l'Algérie, Cahiers de l'institut des sciences économiques appliquées, 1ère édition, les capricines, Paris, France, 1960.

39. HANNACHE, Ahmed, La longue marche de l'Algérie combattante, 1830/1962, 1ère édition, Alger, édition DAHLEB, 1990.

40. HARBI, Mohamed, Les Archives de la révolution Algérienne, 1 ere édition, Paris, les éditions jeune Afrique, 1981.

41. HARBI, Mohamed, La Guerre Commence En Algérie: 1954: La Mémoire du Siècle, 1ère édition, édition complexe, Bruxelles, Belgique, 1984.

42. HENNI, Ahmed, La colonisation agraire et le sous développement en Algérie, 1ère édition, Alger, S.N.E.D, 1982.

43. HIZB, Houria, La situation sociale de la femme musulmane Algérienne, IN, RYTHMES DU MONDE, n° 04, 1947, Paris.

44. JEANSON, Colette et Francis, L'Algérie hors la loi, 2 ème édition, édition du seuil, Paris, France, 1955.

45. JUIN, (Alfonce), NAROUN, (Amar), Histoire Parallèle, La France en Algérie, 1830-1962, Librairie Académique Perrin, Paris, France, 1963.

46. KOURIBA, Nabhari, CHARBONNEAU, Jean CR, Des Africains s'interrogent, 1ère édition, éditions de vieux colombier, Paris, France, 1955.

47. LAFFONT, Pière, Histoire de la France en Algérie, 1 ere édition, librairie Plon, Paris, France.

48. LAGEAIS, jean, Réalisation sociales dans le département d'Alger, IN, terres d'Afrique, centre « C.R.E.E.R », Maroc, 1948, P.208.

49. LARNAUDE, Marcel, ALGERIE, 1er édition, Edition Berger Levrault, Paris, France, 1950.

50. LARNAUDE, Marcel: Le Pays et les hommes, IN: Encyclopédie d'outre-mer, numéro Spécial, ALGERIE 1954, Paris.

51. LAROUSSI, Khelifa, Manuel du militant Algérien, Tome I, 1ère édition, La cité-éditeur, Lausanne, Suisse, 1962.

52. LE TOURNEAU, Rger, Evolution politique de l'Afrique du nord Musulmane, 1830-1961, 1ère édition, ARMAND Colin, Paris, France, 1962, P.381.

53. MESSALI, HADJ: Le problème Algérien: Appel aux Nations Unies, Paris, château - d'eau, P.16.

54. M'RABET, Fadéla, La femme Algérienne suivi de : Les Algériennes, 3ème édition,

55. NOUSCHI, André: La Naissance du Nationalisme Algérien: 1914 - 1954, 1ere edition, editions de Minuits, Paris, France, 1962.

56. OLIVIER, R., La population en Algérie, Rapport du Haut comité consultatif de la population et de la famille, Tome III, 1ère édition, Paris, éditions Artistiques, 1960, PP.97-98.

57. SAHLI, Mohamed-Cherif, L'Algérie accuse, le calvaire du peuple Algérien, 1ère édition, Les éditions Algériennes EN-NAHDA, Alger, Algérie, 1949, P.46.

58. SAI, Fatma-Zohra, Mouvement national et question féminine des origines à la veille de la guerre de libération nationale, C.R.I.D. en sciences sociales et humaines, Oran, 1984, P.7.

59. SAINT-ALBAIN, J., L'Algérie d'aujourd'hui, ce que vous devez savoir, Paris, éditions de l'Agence exterieure, 1946, PP. 103 - 104.

60. SARI, Djillali, La dépossession des Fellahs, 1ère édition, Alger, SNED, 1975, PP.108-109

61. TABTI, Bouba-Mohamedi, La Société Algérienne avant l'indépendance dans la littérature, Lecture de quelques romans, O.P.U, 4ème édition, Alger, Algérie, 1986, PP.111-112-113.

62. TILLON, Germaine, L'Afrique bascule vers l'avenir, l'Algérie en 1957 et autres textes, les éditions de minuis, Paris, France, 1960, PP.43 et 54.

63. U.N.F.A, Exposition à l'occasion de la journée internationale de la femme ...

64. YAHIAOUI, Fadila, Roman et Société Coloniale dans l'Algérie de l'entre-deux-guerre, 1ère édition, éditions GAM, Bruxelles, Belgique, 1985, P.143.

65. ZAHRAOUI,Ahcene et MAZOUZ,Mohamed,L Algérie et L Immigration Algérienne en France,Imprimerie TQRDI-QUERCY,Paris,France,1985.

B- ARTICLES

1. ALGER REPUBLICAIN,N°2483 du 14/07/1951.

2. BOUKHOBZA (M'hamed), BOURNENE (Med ENNACEUR), LIABES (Djillali), SAFIR (Nadji), Eléments sur les structures socio-économiques de l'Algérie ...IN, congrès international de sociologie, Tome I, Alger, 1975, P.488.

3. BRONDE, Pasquier, Le problème du logement en Algérie, IN., terres d'Afriques, centre "C.R.E.E.R », Meknès, Maroc, 1948, P.161.

4. CHEKINI, Vie sociale au sein du bidonvilles chez les émigrés Algériens en France, IN Document sur l'immigration, Paris, France.

5. Documents Algériens, Synthèse sur l'activité Algérienne, N° du 30/10/1945 au 31/12/1946, imprimerie officielle, Alger, 1947.

6. Documents Algériens, synthèse sur l'activité Algérienne, n° du 01/01/1947 au 31/12/1947, Alger, Imprimerie Officielle, 1948.

7. Documents Algériens, Synthèse sur l'activité Algérienne, N° du 30/10/1947 au 31/12/1948, imprimerie officielle, Alger, 1949.

8. Documents Algériens , Synthèse sur l'activité Algérienne, N°du01/01/1948au31/12/1948, imprimerie officielle,Alger,1949.

9. Documents Algériens, Synthèse sur l'activité Algérienne, N° du 01/01/1950 au 31/12/1950, Alger, imprimrie officielle, 1951.

10. Documents Algériens, Synthèse sur l'activité Algérienne, N° du 01/01/1951 au 31/12/1951, imprimerie officielle, Alger, 1952.

11. Documents Algériens, Synthèse sur l'activité Algériennes, N° du 01/01/1953 au 31/12/1953, Imprimerie Officielle, Alger,1954.

12. Documents Algériens, Synthèse sur l'activité Algérienne, N° du 01/01/1954 au 31/12/1954, imprimerie officielle, Alger, 1955.

13. Documents Algériens, Synthèse sur l'activité Algérienne, N° du 01/01/1955 au 31/12/1955, Alger, imprimrie officielle, 1956.

14. HAMOUDA, Naziha, Les femmes rurales de l'Aurès et la production poétique, IN, PEUPLES MEDITERRANEES, N° spécial sur les femme de la Méditérannée, n° 22-23, Janvier - Juin, 1983.

15. IKENE, Ameziane, Contribution de l'Alphabétisation des adultes au Developpement Economique et Sociale en Algerie,14ème congrés iternational de sociologie, Tome I , Alger, 1974.

16. LAUNY, Michel, Pas d'emploi pour les indigènes, paysans Algériens, la terre, la vigne et les Hommes, le seuil 1963, IN : L'Histoite, n° 140, Janvier 1991.

17. LETELLIER, R.P., Le prolétariat Algérien, IN, Terres d'Afrique, Centre C.R.E.E.R, Meknès, Maroc, 1948.

18. MAROUF, Nadir, Statut de la paysannerie Algérienne à travers l'évolution socio-juridique des structures agraires, IN, Congrès Internationale de sociologie, Tome III, Alger, Algérie, 1975.

19. MASSIGNON, L., La situation en Algérie, IN, Esprit n° 176, Janvier 1951, Paris, 1951.

20. PAULE, C., les jeunes ouvrières face à leurs difficultés de vie, IN, Terres d'Afriques, Centre C.R.E.E.R, Meknès, Maroc, 1948.

21. RIVET, Daniel, Instituteur en Kabylie, Le Seuil 1963, IN. L'HISTOIRE, N°140, Janvier 1991.

22. -SANSON, Robert: Les travailleurs Nord-Africains de la région Parisienne, IN, Documents sur l'Imigration.